الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار– عنابة

BADJI MOKHTAR – ANNABA UNIVERSITY

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR – ANNABA

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

مخبر دراسات إقتصادية

قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

أداء القطاع الخاص في الجزائر في ظل التغيرات المحلية والدولية

الشعبة: إقتصاد المعرفة والعولمة

لـ: بوشوك سناء

مدير أطروحة التخرج: أ. د. ماضي بلقاسم أستاذ التعليم العالي جامعة عنابة

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

د. سالمي جمال	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	جامعة عنابة
أ. د. ماضي بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة عنابة
د. شاوي شافية	أستاذ محاضر (أ)	عضوا	جامعة عنابة
د. شرقرق سمير	أستاذ محاضر (أ)	عضوا	جامعة سكيكدة
د. بوعزيز ناصر	أستاذ محاضر (أ)	عضوا	جامعة قالمة
د. بوفاس الشريف	أستاذ محاضر (أ)	عضوا	جامعة سوق أهراس

السنة الجامعية 2018/2017

التصريح

أنا الطالبة بوشوك سناء أصرح أن هذا العمل تحت مسؤوليتي الكاملة، وهو عمل غير مقدم سواء جزء منه أو كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية، كما أصرح بأني أتحمل نتيجة أي خطأ أو إهمال في هذا العمل.

الإمضاء

الملخص باللغة العربية

يمثل القطاع الخاص اليوم محور التنمية الإقتصادية والإجتماعية في معظم بلدان العالم، نظرا لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية، حيث يعمل على تسريع النمو وخلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل الوطني.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في تحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها من أهداف إقتصادية وإجتماعية كطرف مساند وداعم للقطاع العام. ومحاولة تقييم قدرته على تحمل الجزء الأكبر من عملية التنمية المستقبلية ضمن الواقع الحالي، خاصة في ظل التغيرات التي يعرفها الإقتصاد العالمي وإنخفاض أسعار المحروقات. من خلال التعرض لبعض المؤشرات الإقتصادية والتي تعكس إمكانية مشاركة القطاع الخاص الذي يعول عليه في تنمية الإقتصاد الوطني.

وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص في الجزائر مازال بعيدا عن لعب الدور المنوط به رغم المجهودات التي سخرت له.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، الخصخصة، التغيرات، الإصلاحات الإقتصادية، دور، التنمية الإقتصادية.

Abstract in English

The private sector today is the center of economic and social development in most countries of the world, because of the advantages and potentials that enable it to play a leading role in various economic and social fields. It accelerates growth, creating jobs and diversifying sources of national income.

This study aims to put light on the contribution of the private sector in Algeria to the achievement of the objectives for which it has established economic and social objectives as a supportive sector of the public sector.

And try to rate its ability to bear the bulk of the future development process within the current reality, especially in the light of changes known by the global economy and low fuel prices. Through exposure to some economic indicators that reflect the possibility of participation of the private sector, which is reliable in the development of the national economy. The study found that the private sector in Algeria is still far from playing the role assigned to it despite the efforts made by him.

Keywords: private sector, privatization, changes, economic reforms, role, economic development.

الإهداء

إلى جدتي (يما)

الحبيبة التي إشتقت لها كثيرا

اللهم إغفر لجدتي ذنوبها وارحمها ونور قبرها واجمعني بها في الجنة

إلى حبيب قلبي عمي (بابا) رحمه الله

ويسرني أن أهدي ثمرة جهدي هذا إلى: الوالدين الكريمين- الذان كانا لي نعم السند طوال مشواري الدراسي- حفظهما الله،

إلى إخوتي، إلى كل الأهل والزملاء.

الشكر

بسم الله

والحمد لله كثيرا مباركا فيه على توفيقي في تكملة هذا العمل المتواضع،

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الإمتنان إلى أستاذنا الدكتور ماضي بلقاسم، على ما قدمه لي من دعم معنوي ومساندته لي في أصعب فترات حياتي.

كما أتقدم بالشكر لكل

من ساعدني لإتمام هذا البحث علميا ومعنويا خاصة صديقتي أوضايفية حدة....

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	آثار الإصلاحات الإقتصادية على التنمية	155
2	آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على الخطة الإقتصادية	157
3	الناتج المحلي الإجمالي (2000-2016)	197
4	نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016)	197
5	تطور نسب التضخم (2001-2015)	199
6	تطور معدل البطالة (2000-2016)	200
7	مقارنة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي خارج المحروقات (2000-2016)	202
8	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (2006-2016)	203
9	إستثمار القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2006-2016	205
10	توزيع العمالة بين القطاع العام والقطاع الخاص 2006-2017	215
11	تطور التشغيل بحسب القطاعات (2001-2013)	216
12	تطور التجارة الخارجية (2012-2016)	220

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معدل النمو السنوي في الإنتاجية الكلية في الصناعات البريطانية	75
2	مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (1967-1978)	163
3	تطور إجمالي الإستثمارات ونصيب القطاع الخاص في (1967-1978)	163
4	حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط بين سنتي 1994-1998	180
5	المؤسسات المنحلة حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني 1998	181
6	مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	186
7	توزيع المؤسسات المعروضة للبيع حسب القطاعات لسنة 2001	190
8	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009	191
9	حصيلة الخصخصة في الجزائر (2003-2007)	192
10	برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)	193
11	التوزيع القطاعي لبرنامج مواصلة دعم النمو الإقتصادي (2010-2014)	194
12	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني 2005-2016	196
13	إيرادات ونفقات الميزانية (2001-2011)	198
14	مساهمة القطاع العام والخاص في PIB خارج قطاع المحروقات (2003-2016)	201
15	حصة القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام (2002-2016)	201
16	تطور مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في القيمة المضافة (2006-2016)	203

17	المخطط الخماسي للسياحة 2014/2010 (البرنامج المركزي الجديد)	208
18	المخطط الخماسي للسياحة 2014/2010 (البرنامج اللامركزي الجديد)	209
19	تطور عدد السياح الوافدين (2006-2016)	209
20	تطور الإيرادات السياحية (2006-2016)	210
21	مساهمة القطاع الخاص في الإطعام والفندقة (2006-2016)	210
22	تطور عدد الأجراء في الصناعات الزراعية الغذائية	212
23	مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية للقطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة (2006-2016)	212
24	تطور معدل التشغيل في قطاع الصناعة	217
25	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام في بعض الدول	218
26	تطور التجارة الخارجية (2005-2016)	219
27	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص	221
28	تطور القروض حسب القطاع القانوني (2006-2016)	232

جدول المواد

المكونات	الصفحة
التصريح	أ
ملخص باللغة العربية	ب
ملخص باللغة الإنجليزية	ج
الإهداء	د
الشكر	ه
قائمة الأشكال	و
قائمة الجداول	ز
جدول المواد	ط
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للملكية الخاصة ودوافع التحول للقطاع الخاص	11
تمهيد	12
المبحث الأول: الملكية الخاصة في الفكر الإقتصادي الوضعي	13
المطلب الأول– الملكية الخاصة ما قبل الكلاسيك	14
الفرع الأول– الملكية الخاصة في الفكر الإقتصادي التجاري	14
الفرع الثاني– الملكية الخاصة عند الفيزيوقراط (الطبيعيون)	17
المطلب الثاني– فكر المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)	18

المطلب الثالث– الملكية الخاصة في الفكر الإقتصادي الكينزي	22
المطلب الرابع– الفكر الليبيرالي الجديد	25
المطلب الخامس– الملكية الخاصة في الفكر الماركسي: الإشتراكية	29
المبحث الثاني: الملكية في الإقتصاد الإسلامي	37
المطلب الأول– أركان الإقتصاد الإسلامي	38
الفرع الأول– الملكية المزدوجة	38
الفرع الثاني– الحرية الإقتصادية المقيدة	41
الفرع الثالث– التكافل الإجتماعي	43
المطلب الثاني– أشكال الملكية في الإقتصاد الإسلامي	46
الفرع الأول– الملكية الخاصة	46
1– تعريفها	46
2– ضوابط الملكية الفردية	47
الفرع الثاني– الملكية العامة في الشريعة الإسلامية	52
1– تعريفها	52
2– صور الملكية العامة في الشريعة الإسلامية	52
3– أهداف الملكية العامة	53
الفرع الثالث– ملكية بيت المال أو ملكية الدولة	54
1– تعريفها	54
2– نفقات بيت المال	55
المطلب الثالث– إبن خلدون والملكية	56

المبحث الثالث: مدخل للقطاع الخاص	59
المطلب الأول– مفهوم تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص	60
المطلب الثاني– دوافع وأهداف التحول إلى القطاع الخاص	64
الفرع الأول– الدوافع	64
الفرع الثاني– أهداف التحول إلى القطاع الخاص	71
المطلب الثالث– أساليب التحول نحو القطاع الخاص	76
خلاصة الفصل الأول	82
الفصل الثاني: التغيرات الإقتصادية الدولية	84
تمهيد	85
المبحث الأول: العولمة الإقتصادية	86
المطلب الأول– ماهية العولمة الإقتصادية	86
الفرع الأول– مفهوم العولمة	87
الفرع الثاني– مراحل نشأة العولمة	89
الفرع الثالث– أقسام العولمة	92
1– عولمة الإنتاج	92
2– العولمة المالية	93
المطلب الثاني– مظاهر العولمة وسماتها	98
الفرع الأول– تزايد الإتجاه الدولي نحو التكتلات الإقتصادية والترتيبات الإقليمية	98
الفرع الثاني– الشراكة الأورومتوسطية	105
الفرع الثالث– التحول في دور للدولة	111

المبحث الثاني– مؤسسات العولمة الإقتصادية	116
المطلب الأول– المؤسسات المالية الدولية	117
الفرع الأول– صندوق النقد الدولي	117
الفرع الثاني– البنك الدولي	118
المطلب الثاني– منظمة التجارة العالمية	121
المطلب الثالث– الشركات متعدية الجنسيات	128
الفرع الأول– مفهومها وخصائها	128
الفرع الثاني– دوافع نشوء الشركات متعدية الجنسيات وتفوقها	131
الفرع الثالث– الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية	133
المبحث الثالث: برامج الإصلاح الإقتصادي	137
المطلب الأول– مفهوم سياسة الإصلاح الإقتصادي وأهدافها	137
المطلب الثاني– مكونات سياسة الإصلاح الإقتصادي	144
الفرع الأول– سياسية التثبيت الإقتصادي	144
الفرع الثاني– سياسات التكيف الهيكلي	148
الفرع الثالث– مبرراتها وآثارها على التنمية الإقتصادية	151
خلاصة الفصل الثاني	157
الفصل الثالث: القطاع الخاص ضمن الإقتصاد الوطني	**158**
تمهيد	159
المبحث الأول: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر	160
المطلب الأول– مكانة القطاع الخاص في ظل الإقتصاد الموجه (1962–1980)	160

المطلب الثاني – القطاع الخاص بعد الإصلاحات	168
الفرع الأول– الإصلاحات الإقتصادية 1990–2000	169
الفرع الثاني– القطاع الخاص ضمن برامج النمو الإقتصادي (2001–2014)	185
المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في الجزائر	195
المطلب الأول– دور القطاع الخاص في تكوين الناتج والقيمة المضافة	195
الفرع الأول– قراءة في بعض مؤشرات التنمية	195
الفرع الثاني– مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	200
الفرع الثالث– مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	202
الفرع الرابع– مساهمة القطاع الخاص في بعض القطاعات	206
1– مساهمة القطاع الخاص في السياحة	206
2– مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الغذائية	210
المطلب الثاني– مساهمة القطاع الخاص في التشغيل	214
المطلب الثالث– مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية	218
المبحث الثالث: صعوبات نمو القطاع الخاص في الجزائر	221
المطلب الأول– أجهزة تمويل ودعم مؤسسات القطاع الخاص	221
المطلب الثاني: الصعوبات	231
الفرع الأول– القيود المالية	231
الفرع الثاني– القيود غير المالية	233
خلاصة الفصل الثالث	240
الخاتمة	241

قائمة المراجع	248
قائمة الملاحق	264

مـقدمة

تمهيد:

في ظل التغيرات الإقتصادية الدولية، تمر بلدان العالم بحقبة جديدة تتميز بتغيرات وتحولات كبرى، خاصة بعد إنتشار العولمة، وتحرير التجارة العالمية وإشتداد المنافسة في ظل إقتصاد السوق وتطبيق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، حيث وجدت البلدان– التي كانت تنتهج سياسة إقتصاد مغلق– نفسها مجبرة على الإنفتاح على العالم الخارجي من خلال إقامة علاقات إقتصادية وأعمال مشتركة من أجل مواكبة الأحداث العالمية والتغيرات السريعة في إطار العولمة، وما تحمله من تجليات إقتصادية، أفرزها تطور المستجدات على مستوى الإقتصاد العالمي. كل ذلك أثر جذريا في أسلوب وتوجهات الدول، فلكل بلد في العالم سياسة إقتصادية وتنموية يتبعها ويعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده.

إن تبني نظام إقتصادي معين يعني تبني الآليات المسيرة له والقوانين السائدة فيه، والقبول بها والعمل على تجسيدها على أرض الواقع، وفي نفس الوقت التخلي عن النظام الذي كان سائدا في الفترة السابقة نظرا لفشله في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

فبعد عجز القطاع العام عن تحقيق تنمية حقيقية في البلدان النامية، وظهور كثير من المشاكل نتيجة الإختلالات الهيكلية في إقتصادياتها وسوء التسيير، مع تزايد المديونية الخارجية وأعباء أقساطها وفوائدها، وعجز الكثير منها عن سداد ديونها، والتي عانى منها الإقتصاد الوطني. كان لابد من إنتهاج سياسة بديلة تكفل تحقيق التنمية الإقتصادية، إتباعا لسياسة إقتصاد السوق الناتجة عن إنهيار المعسكر الشرقي، فمن الأسس التي يستند عليها نظام إقتصاد السوق هو حرية النشاط الإقتصادي ومحدودية دور الدولة في هذا المجال. والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى مواكبة التطور الإقتصادي للحاق البلدان المتقدمة.

بدأت موجة الخصخصة تجتاح بلدان العالم في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وقد كانت إنجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك، ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا وغيرها. وإنتقلت موجة الخصخصة إلى الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنغلادش، وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر، كما بدأت الدول الإشتراكية سابقا في تبني برامج الخصخصة مثل الإتحاد السوفييتي وجمهوريتي التشيك والسلوفاك وبولندا والمجر وغيرها، وقد ظهر هذا الإتجاه نتيجة للشروط التي وضعها صندوق النقد والبنك الدوليين أثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها. كما برز القطاع الخاص في القطاعات الإقتصادية في الجزائر وباقي الأقطار العربية والنامية مع بداية التحول نحو الإقتصاد الرأسمالي الحديث.

عرفت الجزائر كغيرها من البلدان النامية مراحل تنموية متميزة منذ إستقلالها السياسي، حيث كانت تسعى إلى تحقيق مكانة لها ضمن دول العالم وفق تنمية مستقلة بالإعتماد على الذات، فتبنت النهج الإشتراكي وشجعت القطاع العام، وكانت تنظر إلى القطاع الخاص بنوع من الريبة والحذر معتبرة إياه ناهبا للثروات الوطنية ومقلصا لسيادة الدولة، لذلك لم تولي إهتماما للشروط التي يتطلبها هذا القطاع، بل على العكس ظل القطاع العام يتمتع بمزايا كثيرة مقارنة بالقطاع الخاص، خصوصا وأن هذا الأخير لم يكن منظما.

فكانت تسعى في البداية إلى إقامة إستراتيجية تنموية تعتمد على الصناعات الثقيلة وهذا خلال فترة السبعينات من القرن الماضي والنصف الثاني من الثمانينات من نفس القرن، لكن مع حدوث أزمة 1986 تراجعت هذه الإرادة السياسية لدى أصحاب القرار وإلتفت حول إستعادة التوازنات الداخلية والخارجية وتثبيتها، وهذا إعتبر كبداية للدخول إلى مرحلة جديدة من المسيرة التنموية في صورة إقتصاد السوق.

إن مسار القطاع الخاص بدأ ببداية الإصلاحات الإقتصادية من أجل إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني والإنتقال من إقتصاد يعتمد على القطاع العام إلى إقتصاد منتج قائم على قواعد إقتصاد السوق، وتدعيم قدرة المؤسسات على المنافسة بتخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية وتحسين الجودة، ورفع مستوى الدخول، فالقطاع الخاص يساهم بدرجة أو بأخرى في التنمية الإقتصادية، وهو ما يتطلب توفير المناخ الملائم من خلال إزالة كافة العراقيل والقيود، إلا أن هذا لا يعني إلغاء دور الدولة.

ومع إنهيار أسعار البترول سنة 1986 وزيادة حجم المديونية الخارجية، وتفاقم العجز في الميزانية العمومية، أصبحت الدولة عاجزة عن تقديم إعانات جديدة للمؤسسات العمومية. كل هذا مهد الطريق إلى ظهور إصلاح جديد عرف بإستقلالية المؤسسات العمومية الذي يقوم على مبدأ منح الحرية للمؤسسة العمومية، وكانت الإستقلالية بمثابة نقطة تمهيد للإنتقال إلى إقتصاد السوق عن طريق تحرير الأسعار.

حيث يلحظ المحلل لفلسفة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر أن هناك فكرة معينة رسخت في ذهن مقرري السياسة الإقتصادية، وهي أن نجاح الجزائر في التحول إلى إقتصاد السوق يتطلب إعادة الإعتبار لقواعد السوق، وتشجيع مبادرات المتعاملين الإقتصاديين بهدف تحقيق فعالية عوامل الإنتاج، هذا من منطلق أن ندرة موارد الدولة فضلا عن تكاليف التطهير المالي للمؤسسات تقتضي إعادة توجيه الخيارات الإقتصادية وإنطلاق النشاط الإقتصادي من جديد، ومن ثم فإن إعادة الهيكلة جاءت بجملة من التدابير لإعادة تنظيم إدارة الإنتاج، وزيادة فعاليتها ورفع قدرة المؤسسات على المنافسة لكي يتسنى إدراجها ضمن التقسيم الدولي للعمل، ومن الوسائل التي تتيح تحقيق هذه الأهداف تأتي الخصخصة والشراكة.

وفي إطار سياسة التصحيح الإقتصادي، وإعادة الهيكلة الصناعية يعد إنتهاج خصخصة بعض أجزاء الإقتصاد الوطني عامة، وبعض المؤسسات بديلا مطروحا، وهذا إنطلاقا من النظرة القائلة: لا يمكن الوصول إلى إقتصاد السوق دون هيمنة القطاع الخاص، فبذلك يتسنى لآليات السوق أن تؤدي دورها، وللدولة أن تسير الإقتصاد بأكثر فعالية بوصفها منظمة، وحامية، وكذا مساهمة[1].

إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سبق تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤل التالي: **إلى أي مدى وفق القطاع الخاص في الجزائر في لعب الدور المنوط به في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية؟**

وتتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- ✓ كيف تم التحول إلى ما يعرف بإقتصاد السوق وتعاظم دور القطاع الخاص؟؛
- ✓ ما هي التغيرات الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد العالمي والتي أحدثت تحولات في الفكر الإقتصادي ونشأة ما يعرف بالعولمة الإقتصادية؟
- ✓ وهل أن القطاع الخاص في الجزائر مهيأ بأن يقود هذا التحول نحو تحقيق التنمية والرفاهية الإقتصادية، وهل يمثل حقا نمطا فعالا في تحقيق التنمية؟

فرضيات الدراسة:

في ظل هذه الإشكالية، فإن موضوع القطاع الخاص في الجزائر ودوره في ظل التغيرات الإقتصادية الدولية يقوم على الفرضيات التالية:

- ✓ أدى التحول من إقتصاد يرتكز على تدخل الدولة في كافة الشؤون الإقتصادية، إلى إقتصاد السوق الذي يخول مكانة للقطاع الخاص في رسم معالم الإقتصاديات المختلفة والتي أصبح فيها القطاع الخاص مصدرا لتحقيق التنمية الإقتصادية.
- ✓ في سياق العولمة والتغيرات الإقتصادية الدولية يعتبر إقتصاد السوق أي التحول نحو القطاع الخاص نموذجا أفضل لتحقيق التنمية.

[1] الداوي الشيخ، (2009): الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق، ص 270.

- ✓ يمكن الإعتماد على القطاع الخاص في تنويع مصادر الدخل في الجزائر وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية.

دوافع إختيار موضوع الدراسة:

- إبراز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للتنمية، هو موضوع الساعة نظرا للدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في إقتصاديات البلدان المتقدمة ومساهمته في تنويع مصادر الدخل الوطني،
- كون الإقتصاد الجزائري ريعيا يفتقر إلى مصادر أخرى للدخل، لا بد من إيجاد بدائل تمويلية لتنويع مصادر الدخل الوطني وإمكانية مساهمة القطاع الخاص في إيجاد حل مناسب،
- مجال التخصص، والميل لمثل هذه المواضيع المتجددة. أهمية الموضوع في حد ذاته يعتبر دافعا أساسيا للدراسة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يلي:

- ✓ تسليط الضوء على أهم التغيرات الإقتصادية العالمية التي عرفها العالم؛
- ✓ الوقوف على سيرورة التحول والإنتقال من الإقتصاد الذي يؤيد دور الدولة كفاعل رئيسي في الإقتصاد إلى إقتصاد السوق الذي ينادي بتقليص دور الدولة وفسح المجال واسعا أمام القطاع الخاص؛
- ✓ تسليط الضوء على دور القطاع الخاص في الجزائر، ومحاولة تقييم قدرته على تحمل الجزء الأكبر من عملية التنمية المستقبلية ضمن الواقع الحالي، من خلال التعرض لبعض المؤشرات الإقتصادية والتي تعكس إمكانية مشاركة القطاع الخاص الذي يعول عليه في تنمية الإقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة:

تأتي **أهمية** الموضوع في الضرورة الملحة للنهوض بأوضاع الإقتصاد الجزائري خاصة في ظل ما يعانيه من أزمة إقتصادية حادة، تعود جذورها إلى الإرتباط الوثيق بالإقتصاد الريعي وما يترتب عنه من آثار سلبية كأزمة 1986 وأزمة نهاية سنة 2014، ومحاولة تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي عبر مختلف القطاعات والتي يأتي في مقدمتها القطاع الخاص، نظرا للدور المتميز الذي ساهم فيه في بقية إقتصاديات العالم.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إدراك أهمية مساهمة القطاع الخاص في تحقيق تنمية إقتصادية، كون هذا القطاع أصبح يعد بديلا هاما من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في نمو مستوى الدخل الوطني من خلال توفير إيرادات كبيرة في عدة قطاعات.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الإعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال التعرض لأهم التغيرات الإقتصادية العالمية، أساليب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، تطور نشأة القطاع الخاص في الجزائر، ثم قراءة لدوره في التنمية من خلال بعض المؤشرات والإحصائيات.

أدوات الدراسة ومصادر البيانات: تتمثل أدوات الدراسة ومصادر البيانات فيما يلي:

الكتب الأكاديمية التي تدخل في سياق الموضوع، خاصة الجانب النظري لقضايا الملكية الخاصة والخصخصة وفي تحليل العولمة. إضافة إلى المجلات التي تحتوي على المقالات ذات الصلة بجوانب موضوع البحث. والملتقيات العلمية، نظرا لأهمية موضوع الخصخصة فقد تم تناوله في عدة ملتقيات. الدراسات السابقة، والمواقع الإلكترونية على شبكة الأنترنيت. الرسائل الجامعية، من أجل الإطلاع على الدراسات السابقة تم الإطلاع على عدة رسائل دكتوراه في الإقتصاد أنجزت في جامعات جزائرية تناولت معظمها موضوعات تتعلق بالإصلاح الإقتصادي والخصخصة.

حدود الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في موضوع إشكالية دور القطاع الخاص في الجزائر في ظل التغيرات المحلية والدولية، وتدور الكثير من النقاشات حوله على إعتباره موضوع الساعة خاصة في ظل إقتصاد يعتمد على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني.

– الحدود المكانية: من هذه الناحية يحاول الموضوع دراسة دور القطاع الخاص في الجزائر، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية، من خلال التعرض لبعض المؤشرات التي تعكس وزن القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري.

– الحدود الزمنية: إن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الجزائر يعتبر حديثا، فقد تزامن مع الإصلاحات الإقتصادية التي تبناها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، فالإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال

عرف عدة محاولات للإصلاحات، يتم من خلال الموضوع التعرف على المراحل التي مر بها القطاع الخاص في الجزائر بدء بالمرحلة قبل الإصلاحات التي تضمنتها المخططات وصولا إلى الإصلاح الإقتصادي، ليتم بعدها محاولة التعرف على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الجزائر خلال السنوات العشرة الأخيرة.

الدراسات السابقة

– **صافي عبد القادر**، (2006)، سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الإقتصادية– حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل عوامل نجاح وفشل تجربة الخصخصة في الجزائر، والوصول إلى نتائج مشتركة بين مختلف تجارب الخصخصة. وقد توصل الباحث إلى أن القطاع العام يعتبر أساس الإقتصاد في البلدان النامية، ورغم ذلك أصبح يشكل عبئا على ميزانية الدولة وسببا في إرتفاع حجم المديونية الخارجية، وفيما يخص تطبيق برامج الخصخصة أن الإصلاحات الإقتصادية لم تعط الفرصة والوقت الكافي للمختصين والخبراء من تقييم هذه الإصلاحات، زيادة الفوارق الإجتماعية من خلال إنعدام المساواة في تقسيم تكاليف هذه البرامج المتمثلة في سياسة التقشف، هذا ما ينتج عنه عدم التساوي في توزيع الدخل وإنحياز الدخل في فئة معينة وهو ما يؤدي إلى المضاربة والرشوة.

– **مرازقة عيسى**، (2007): القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

تطرق من خلالها الباحث إلى نشأة القطاعين العام والخاص، محاولا تصور إستراتيجية جديدة للتنمية في الجزائر، تمكن من تكامل مجهودات القطاعين، وقد توصل إلى أن ذلك لن يتحقق إلا بوجود دولة قوية تعمل على إزالة مختلف العراقيل التي تعترض المستثمرين الخواص.

– **سعداوي موسى**، (2007): دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية– حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى نجاح وفشل الخصخصة في الإصلاح الإقتصادي، ومدى إمكانية تطبيق سياسة الخصخصة في الجزائر، مع وضع تصر للتطبيق المناسب، وذلك من خلال التعرض لبعض التجارب. وتوصل الباحث إلى إخفاق القطاع العام في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهي التنمية الشاملة والمتواصلة للإقتصاد، نتيجة إنتشار ظاهرة الفساد، حيث أصبحت الدول غير قادرة على تمويل حاجاتها

الداخلية، مما عجل عملية الإصلاح الإقتصادي وتطبيق شروط صندوق النقد والبنك العالميين. وتوصل إلى أن الخصخصة تعمل على خفض وإلغاء المديونية وخير دليل على ذلك تجربة ماليزيا. كما أكد الباحث على عدم التخلي عن أي قطاع، سواء القطاع العام أو الخاص، وإنما يجب العمل على تحقيق التوازن فيما بينهما، من أجل الوصول إلى التوازن والإستقرار في الدول النامية والجزائر خاصة.

– **مولاي لخضر عبد الرزاق**، (2010): متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل الإستراتيجية لنمو القطاع الخاص في الجزائر وذلك في ضوء الإصلاحات الإقتصادية، وما مدى جدوى هذه الإصلاحات في تنمية القطاع الخاص.

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن:

– القطاع الخاص والعام غير متكاملين بينهما، وذلك للحدود التي تفصلهما وتحقيق التنمية هو نتاج تكاثف جهودهما من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية،

– مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري تبقى محتشمة وهذا رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من تحفيزات وتشريعات تنظم عمله،

– ضعف بيئة الأعمال في الإقتصاد الجزائري وراء ضعف نمو القطاع الخاص رغم إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية.

– **محمد زوزي**، (2010): تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر– دراسة حالة ولاية غرداية–، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

إبراز الصعوبات التي عرقلت المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالجزائر عموما والقطاع الصناعي خصوصا.

حاول الباحث من خلال دراسته الإجابة على الإشكالية التالية: هل إستطاع القطاع الخاص الصناعي في الجزائر أن يساهم في عملية التنمية الإقتصادية، وأن يكون داعما للقطاع العام ومكملا له، وفق ما خطط له من طرف صانعي القرار في الجزائر في كل مرحلة من مراحل التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في الجزائر وفي العالم، وقد توصل إلى النتائج التالية:

أنه بالرغم من وجود العديد من المناجم لأنواع مختلفة من المواد الأولية التي تساعد على إقامة العديد من الصناعات، إلا أن القطاع الصناعي الخاص بالجزائر يعد بعيدا عن الدور المنوط له في عملية التنمية، وذلك بسبب عدم إرتياحه للقيادة السياسية، ويرجع هذا إلى التعقيدات الإدارية التي تصاحب إنشاء المشاريع الإستثمارية الخاصة، بالإضافة للكم الهائل من القوانين والتشريعات الغامضة، كما أن القطاع الصناعي الخاص ما زال يركز إستثماراته في قطاع الصناعات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع، أو في القطاعات ذات الربحية السريعة، ولا يعمل ضمن إستراتيجية وطنية شاملة.

الدراسات السابقة خصت القطاع الخاص بجانب واحد هو التنمية، وعليه فإن هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها في كونها تتعرض لدور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية وذلك في ظل التغيرات المحلية والدولية، على إعتبار الخصخصة هي نتاج العولمة، والجزائر كغيرها من الدول عرضة لآثار العولمة.

هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول مترابطة، حيث تسبقهم مقدمة، تليهم خاتمة. والتي تضم:

– **الفصل الأول:** الإطار النظري للملكية الخاصة ودوافع التحول للقطاع الخاص، يتناول الملكية الخاصة في الإقتصاد الرأسمالي، والإشتراكي والإسلامي، كما يتم التطرق فيه أيضا إلى ماهية القطاع الخاص وتحديد مختلف الدوافع المؤدية إليه، وكذا التعرف على أساليب الإنتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، على إعتبار أن القطاع الخاص ليس هدفا في حد ذاته بل يعتبر القطاع الذي يساهم في التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني. حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الملكية الخاصة في الفكر الإقتصادي الوضعي،

المبحث الثاني: الملكية الخاصة في الإقتصاد الإسلامي،

المبحث الثالث: مدخل للقطاع الخاص.

– **الفصل الثاني:** التغيرات الإقتصادية الدولية، وعلى إعتبار أن الإنتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص جاء في إطار العولمة، وما ترتب عليه من تغير في دور الدولة إلى الحد الذي تروج له المؤسسات المالية الدولية، وعليه يتم التعرض في هذا الفصل إلى العولمة الإقتصادية والمؤسسات الداعمة لها، والمنهج

الذي تتبعه المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) من خلال تبني سياسة الإصلاح الإقتصادي، التي تدعو إلى تبني الخصخصة. وقد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العولمة الإقتصادية،

المبحث الثاني: مؤسسات العولمة الإقتصادية،

المبحث الثالث: برامج الإصلاح الإقتصادي.

– **الفصل الثالث:** القطاع الخاص ضمن الإقتصاد الوطني، يتناول دور القطاع الخاص في الجزائر وذلك من خلال التعرض لبعض المؤشرات الإقتصادية للحكم على مدى مساهمة القطاع الخاص الوطني في تحقيق التنمية الإقتصادية. وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية يتضمن كل مبحث بعض العناصر حسب ما تقتضيه متطلبات الموضوع، حيث يتضمن التغيرات المحلية ضمنيا، وكانت المباحث كالآتي:

المبحث الأول: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر،

المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في الجزائر،

المبحث الثالث: صعوبات نمو القطاع الخاص في الجزائر.

صعوبات الدراسة: تمثلت أهم صعوبات البحث في التباين في الإحصائيات بين مختلف المصادر. وكذلك الإختلاف في التحديد الدقيق للمفاهيم عند مختلف التخصصات، فمثلا كلمة الأداء من ناحية التسيير يعد مصطلح له مدلوله الخاص بجوانب عديدة، في حين تم إعتماده في هذه الدراسة ككلمة فقط يقصد بها: **دور**.

الفصل الأول

الإطار النظري للملكية الخاصة ودوافع التحول للقطاع الخاص

تمهيد:

إن مفهوم الملكية ليس جديدا، فالفكر الإنساني نظر إلى الملكية في ضوء الظروف المحيطة بأفراد الجماعات، وأن هذه الظروف فرضت أوضاعا تتلاءم مع الأمر الواقع فقط، دون محاولة الإرتقاء إلى محاولة إقامة العدل، أو الإنصاف بين الناس، أو الرحمة بالضعيف. وقد تطرق كثير من الفلاسفة إلى مفهوم الملكية، وهو يرجع إلى عصور الأنوار مع أعمال روسو (Roussou 1755)، وماركس (Marx 1867) وبرودون (Praudhon 1865)، الذين لم يتوقفوا عن التفكير في مسألة الملكية والتي ينسبونها إلى الرأسمالية والإقتصاد الحر الجديد بصفتهم سبب الإضطهاد والفقر ومولد للفوارق والقهر. ويدعون بأن حق الملكية هو فعلا مصدر الضرر على وجه الأرض معتبرين أن الملكية هي سبب الإختلالات التي أصابت العلاقات الإجتماعية. غير أنه وبفضل الإقتصاديين المعاصرين أخذت فكرة الملكية كل معناها[1].

وتعتبر قضية الملكية من أهم المبادئ والأسس التي يتميز بها النظام الإقتصادي الإسلامي عن النظم الإقتصادية الأخرى فالنظام الإقتصادي الرأسمالي يقوم على أساس الملكية الفردية المبنية على الحرية الفردية، التي أعطت للأفراد حرية التصرف المالي إنفاقا وكسبا وإنتاجا، حيث تركت للفرد الحرية في السعي بكل طاقاته وأساليبه للحصول على المال تبعا لهواه، والإشتراكية قائمة على إمتلاك الدولة لكل وسائل الإنتاج والنشاط الإقتصادي، وهو لا يعترف بالملكية الفردية إلا إستثناء. أما النظام الإقتصادي الإسلامي فهو قائم على أساس إقرار الملكية الفردية المقيدة، وإقرار ملكية الدولة لبعض الأموال، وإقرار الملكية العامة للأمة لبعضها[2].

تعد عملية تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص من بين الآليات ذات الأولوية الضرورية والبارزة للإسراع في تطبيق العولمة الإقتصادية، وإختراقها لدول العالم كافة والدول النامية خاصة التي عانت من مشاكل التمويل، لمحدودية إيراداتها وتضخم مصروفاتها خلال فترة ما بعد إستقلالها منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ولغاية لجوئها إلى مؤسسات التمويل الدولية والدول الرأسمالية الغربية ومصارفها للإستدانة منها لسد العجز الذي

---

[1] غرداين عبد الواحد، (2012-2013): خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، ص 10.

[2] العزيري محمد رامز عبد الفتاح، (2003): مبادئ النظام الإقتصادي في الإسلام ومميزاته، دار جهينة، عمان، الأردن، ص 40.

عانت منه والناجم عن وقوعها في مصيدة الديون الخارجية[1]. فالتحول إلى القطاع الخاص ليس هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلة للوصول إلى تحقيق الكفاءة الإقتصادية على مستوى المؤسسة أو الوحدة الإقتصادية أو قطاع النشاط الإقتصادي وصولا إلى مستوى الإقتصاد القومي[2]. ومن هذا المنطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الإتجاه العام نفسه الداعي إلى تحرير كافة الأنشطة الإقتصادية في القطاع العام تجاه القطاع الخاص، أي أن عملية التحول إلى القطاع الخاص يجب أن تواكبها تغييرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الإقتصاد ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي تجاه مزيد من المشاركة من القطاع الخاص[3].

المبحث الأول: الملكية الخاصة في الفكر الإقتصادي الوضعي

إن النظرية الرأسمالية تختلف عن غيرها، فهي تقوم على فكرتين أساسيتين هما[4]:

- ✓ أن الحياة الإقتصادية تسير وفقا لقوى طبيعية محددة، وبالتالي فالواجب هنا هو العمل على إستكشاف قوانينها العامة وقواعدها الأساسية التي تصلح لتفسير مختلف الظواهر والأحداث الإقتصادية،
- ✓ أن تلك القوانين الطبيعية كفيلة بضمان السعادة البشرية إذا عملت في جو حر وأتيح لجميع الأفراد في المجتمع التمتع بالحريات الرأسمالية.

إن الفكرة الأولى وضعت الأساس العلمي للإقتصاد الرأسمالي، أما الفكرة الثانية فوضعت أساسه المذهبي. فالمجتمع الرأسمالي يؤمن بالشكل الخاص الفردي للملكية، أي الملكية الخاصة كقاعدة عامة. فهو يسمح للأفراد بالملكية الخاصة لمختلف أنواع الثروة في البلاد تبعا لنشاطاتهم وظروفهم. ولا يعترف بالملكية العامة إلا حين تفرض الضرورة الإجتماعية، وتبرهن التجربة على وجوب تأميم هذا المرفق أو ذاك. فتكون هذه الضرورة حالة إستثنائية، يضطر المجتمع الرأسمالي على أساسها إلى الخروج عن مبدأ الملكية الخاصة، وإستثناء مرفق أو ثروة معينة من مجالها[5].

---

[1] التريكي هيفاء عبد الرحمان ياسين، (2010): آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، ص 307.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، (2008-2009): المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 79.

[3] أبو عامرية فالح: (2008): الخصخصة وتأثيراتها الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 10.

[4] مساهل ساسية، (2009): المراجعات الفكرية للنظريات الإقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الإقتصادية، ملتقى دولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر، جامعة سطيف، على الوقع: http://www.univ-ecosetif.com/seminars/financialcrisis/32.pdf تاريخ الإطلاع: 2017/05/20

[5] الصدر محمد باقر: (1980): إقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ص ص 257-258.

عرف مفهوم الملكية الخاصة تطورات مهمة، يمكن التعرض لها فيما يلي:

المطلب الأول- الملكية الخاصة ما قبل الكلاسيك

الفرع الأول- الملكية الخاصة في الفكر الإقتصادي التجاري:

في هذه المرحلة تم التحول من الإقتصاد الطبيعي إلى إقتصاد المبادلة النقدية، على إثر التغيرات الإجتماعية التي سادت أوروبا، والإكتشافات الجغرافية الكبرى وخاصة إكتشاف الطريق البحري نحو الهند عن طريق منعطف رأس الرجاء الصالح، وإكتشاف أمريكا اللذين مهدا السبيل نحو تطور تيارات تجارية جديدة، وإنفتاح أسواق ومجالات وآفاق واسعة أمام الشركات التجارية.

كما تميزت هذه المرحلة بإتساع نطاق النشاط الإقتصادي، ففي الزراعة حدثت تحولات كبرى نحو الزراعة من أجل السوق وتغذية الصناعة بالمواد الأولية، أدى إلى تغير التنظيم الإجتماعي للزراعة في إتجاه سيطرة رأس المال على الإنتاج الزراعي. هذا التغير عمل على إحداث تغيرات كبيرة في فنون الإنتاج الزراعية، مثل إدخال الدورة الزراعية ونظام الصرف وإدخال محاصيل وأدوات جديدة وإستخدام الأسمدة إلى غير ذلك، مما إستلزم التوجه إلى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم للتغيرات في الزراعة.

كذلك بدأ النشاط الصناعي يشهد تنظيما جديدا وفنونا إنتاجية جديدة، حيث تم تأسيس معامل كبيرة سميت بالمانيفكتورات، وهي مشاريع رأسمالية خاضعة لإدارة صاحب رأس المال الذي يجمع العمال في مكان واحد ويخضعهم لنظام عمل معين. ولقد قامت الدولة في القرن السابع عشر بتأسيس مانيفكتورات تابعة لها، مثل ما حدث في فرنسا حيث أسست مانيفكتورة ملكية لصناعة الأسلحة والزرابي والزجاج. وعلى الصعيد التجاري أخذت الأسواق الوطنية تنفتح يوما بعد يوم، والسلع تخرج من الإطار الإقليمي وتبحث عن الطالبين في كل مكان[1].

وخلال القرنين السادس والسابع عشر سادت العالم مجموعة من آراء التجاريين، وكانت تتلخص في ضرورة العمل على إعلاء شأن الدولة من الوجهتين الإقتصادية والسياسية، وقد طالبوا بإشراف الدولة على النشاط الصناعي وتوجيهه وتنظيم الإنتاج والإستهلاك ومراقبة التوزيع والأسعار، وكان التجاريون يعتقدون أن الطريق الطبيعي لزيادة الثروة القومية هو التجارة الخارجية، على أن تزيد قيمة ما تصدره الدولة إلى العالم الخارجي سنويا على قيمة ما تستورده منه، لأن ذلك يؤدي إلى إجتذاب الأموال داخل الدولة ومن ثم زيادة

[1] سحنوني عائشة، (2016-2017): الإعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص ص 174-175.

ثروتها القومية حتى تضمن للدولة تحقيق ربح مستمر[1]. ولهذا يسعى التجاريون إلى توفير فائض للتصدير، وهو سعي كان جوهره الرغبة في خلق فائض من الثروة. والتجارة الداخلية لن تؤدي إلا إلى نقل الثروة من فرد إلى آخر بدون أن يكون هناك ربح صاف[2]. فقد توصلوا إلى ضرورة أن تكون الدولة قوية، وأن تكون غاية النظام الإقتصادي هو تحقيق القوة، وسميت نظريتهم "الإقتصاد للقوة" ومن أن الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة وأن تسعى الدولة لتنمية ثرواتها[3]. فإذا لم يكن للبلد مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل للحصول عليها هو التجارة الدولية، وهذا ما يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة[4]. وذلك من خلال الرقابة على التجارة الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى لجوء البلد إلى القوة العسكرية للإستيلاء على بعض المناطق الغنية بالمعادن النفيسة، وحتى يكون هذا الأمر محققا وجب على البلد القيام بالعمل على تشجيع زيادة الناتج المحلي، من خلال[5]:

- ✓ تكوين الفائض في الميزان التجاري: ويكون ذلك من خلال زيادة الصادرات على حساب الواردات السلعية، حيث كلما زاد الفرق زاد تملك الدولة للمعادن النفيسة،
- ✓ التقليل من الإستهلاك المحلي: حيث أن التقليل من الإستهلاك سوف يؤدي إلى التقليل من الواردات وبالتالي زيادة الفائض في الميزان التجاري،
- ✓ توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي اللازمة للقطاع الصناعي وبأسعار رخيصة– من أجل تخفيض التكلفة لزيادة تنافسية السلع المحلية في الأسواق الخارجية والمحلية– وهذا يؤدي لزيادة الصادرات،
- ✓ تدخل الدولة في القطاع الصناعي بغرض تدعيمه وتشجيعه على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، ويكون ذلك من خلال:
  - تقديم إعانات نقدية مباشرة وغير مباشرة للصناعات المحلية، بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب،

---

[1] مسعد محي محمد، (2004): دور الدولة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، ص 17.

[2] السروجي خالد محمد عبد العال، (2010): الآثار التوظيفية لسياسات الإصلاح الإقتصادي، دار الكتاب القانوني، الإسكندرية، ص 256.

[3] الإمامي صباح قاسم والفياض عباس كاظم جياد: (2015): الخصخصة وتأثيراتها على الإقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ص 15.

[4] الجاسم كاظم عبادي، (2015): جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 74.

[5] صلاح محمد، (2014–2015): دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الإستثمار في البنى التحتية للإقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية– حالة بعض إقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 25–26.

- منع تصدير العدد والآلات إلى الخارج، ومنع هجرة العمال المهرة، بالإضافة إلى منع وتحريم تصدير المواد الأولية اللازمة للصناعات الوطنية، وتشجيع إستيرادها من الخارج.

✓ توفير خدمات البنية التحتية: وذلك من خلال تعبيد الطرق وبناء الموانئ وغيرها، وهذا من شأنه أن يسهل من تدفق التجارة الخارجية وزيادة الناتج خاصة في ظل وجود المستعمرات في تلك الفترة.

إن المعادن الثمينة تشكل الثروة الحقيقية للدولة، ولذلك يجب إنماء كمياتها إلى أبعد مدى، ويعلل التجاريون ذلك بأنه يمكن الحصول على أي شيء بواسطة المعادن الثمينة لكونها تتمتع بمزايا عديدة منها:

- عدم قابليتها للتلف بحيث يمكن خزنها إلى أجل غير محدود،
- تمثل قيمة كبيرة في حيز صغير.

إن الملكية المنقولة والبحث عن الذهب في البلاد البعيدة هو الهدف من التوسع التجاري، ويشكل موضوع الذهب والفضة كنقود شغلا شاغلا للمفكرين التجاريين، فكانوا ينظرون إلى العملية الاقتصادية من وجهة نظر المرحلة البدائية التي وصلت إليها الرأسمالية أي مرحلتها التجارية، وأدى ذلك بهم إلى الربط بين النقود ورأس المال[1]. كما عمل التجاريون على تثمين العمل ودفع السكان إليه بإعتباره أهم عناصر الإنتاج، حيث إستخدموا نظرية القيمة في العمل والتي تعني أن قيمة السلع يتم تحديدها بما بذل في إنتاجها من ساعات العمل، كما أصدروا عدة تشريعات كالقانون الأساسي للحرفي سنة 1563 الذي يتضمن إجبارية العمل، وقانون الفقراء سنة 1601 الذي يردع وبقوة التسول، ومن أجل المحافظة على الثروة في الداخل فإنهم يصرون على تقييد الواردات من البلدان الأخرى، وذلك عن طريق تقليصها بالتخلي عن إستيراد السلع الإستهلاكية والكمالية لأنها تؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من الدولة، وهذا ينجم عنه إضعاف البلد المستورد وإضعاف إقتصاده[2].

كانت المركنتالية في الواقع شكلا من أشكال الإدارة الحكومية. إشتملت في الأساس على نظام رقابات قامت على فلسفة تجعل من الحكومة في خدمة القلة من أصحاب الإمتيازات، في وقت بدأت فيه الطبقات الجديدة الناشئة– البرجوازية الرأسمالية الصناعية الجديدة، التي بدأت بالضهور منذ الثورة الصناعية في أواخر القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر. في مرحلة الماركنتيلية كانت التجارة تقوم بوظيفة خاصة ومتميزة، تنحصر بجلب الفائض الإقتصادي وتركيمه محليا، والحيلولة دون نفوذه إلى الخارج، وقد إستوجب ذلك

---

[1] السروجي خالد محمد عبد العال: مرجع سبق ذكره، ص 255.

[2] مخطار علالي، (2014–2015): آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية– حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 11.

ضرورة تدخل الدولة عبر سياسات متنوعة (قوانين الملاحة، إحتكار التجارة مع المستعمرات، فرض الحماية الجمركية....)[1].

الفرع الثاني- الملكية الخاصة عند الفيزيوقراط (الطبيعيون)

مع إنحسار المد الفكري للتجاريين ظهر فكر الطبيعيين وطروحاتهم النظرية في القرن الثامن عشر في فرنسا، حيث إنتشرت أفكار الفيزيوقراط الذين تمكنوا من صياغة بناء متماسك من التحليل الإقتصادي، فكان فكرا ينظّر سياسة عدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، وكان شعارهم (دع الطبيعة تعمل وحدها ودع الأمور تمر من غير تدخل) دعوة واضحة للحرية وعدم التدخل وإيمان بيّن في النظام الطبيعي والقوانين الطبيعية[2]. ولقد نشأ هذا الإتجاه في الفكر الإقتصادي في عهد إزدهرت فيه العلوم والأدب والفلسفة والفنون، حيث إشتهر بعصر الأنوار ظهرت فيه دراسات سياسية وفلسفية....

تنطلق النظرية الإقتصادية الطبيعية من منطلقات فكرية مستمدة من مبادئ القانون الطبيعي، أي الإعتقاد بوجود قانون خالد تحرسه الذات العليا، تظهر في شكل قواعد تسري من تلقاء ذاتها دون تدخل إنساني يذكر، وما على الإنسان إلا السعي إلى تحقيق مصلحته الخاصة، مصلحة خاصة بإتجاه لا يتعارض مع المصلحة العامة. وقد أكد الفكر الطبيعي أن هناك مبادئ أساسية تهيمن على سير الحياة الإقتصادية تتمثل في:

- ترك النظام الإقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منظمة. ومن الواضح أن الفلسفة التي ينطلق منها الطبيعيون هي الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة.
- أن المصلحة العامة لا تتعارض مع المصلحة الخاصة، أي إنسجام المصالح.

يعتبر الفكر الطبيعي وخاصة رائدها **فرانسوا كيني** (1694-1774) أن الحرية الإقتصادية- بما فيها حرية التجارة- هي الإطار الملائم لزيادة ثروة المجتمع، هذه الأخيرة التي تنتج في قطاع الزراعة[3].

وعليه يمكن القول بأن الخصخصة ترجع في جذورها الأولى كفكر إقتصادي إلى فكر الطبيعيين وإيمانهم بفكرة النظام الطبيعي. حيث يرى الطبيعيون أن الله أعطى كل شيء خلقه قانونه الخاص به والذي يحركه ويحدد مساره بطريقة ذاتية، ومن ثم يتعين أن يترك الأفراد أحرارا في ممارستهم لأنشطتهم الإقتصادية دون تدخل

---

[1] الإمامي صباح قاسم والفياض عباس كاظم جياد: مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] الزبيدي حسن لطيف كاظم، (2002): العولمة ومستقبل الدور الإقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ص ص 42-43.

[3] سحنوني عائشة: مرجع سبق ذكره، ص 80.

خارجي (من الدولة). وهذه الحرية يجب ألا يحدها إلا حرية الآخرين والذين تحركهم الرغبة في تحقيق مصالحهم الشخصية، ومن خلال تحقيق هذه المصالح يتحقق الصالح العام للمجتمع، فهم يؤمنون بالحرية الإقتصادية والفردية[1].

المطلب الثاني- فكر المدرسة التقليدية (الكلاسيكية):

في هذا الوقت وكرد فعل للفلسفة المركنتالية، ظهرت المدرسة الكلاسيكية التقليدية بشخوص فلاسفتها الأوائل مثل **آدم سميث** (1723-1790) و**ريكاردو** وغيرهما، بعدما تم التراكم البدائي من خلال الرأسمالية التجارية والإستعمار، والإنتقال إلى المرحلة الآلية بظهور الصناعات الحديثة التي صاحبها إستغلال رأس المال للعمل، ومن ثم كانت الآلة وسيلة للرأسمالية في إنتاج فائض القيمة، وبروز علاقة إجتماعية بين العمل ورأس المال جوهرها إستغلال العمل المأجور. وتطورت وراء أسوار الحماية، وبعدها إكتسب الإقتصاد مركزا تنافسيا قويا[2].

جاءت السياسة الإقتصادية لآدم سميث مرتكزة على إنتقاداته للمذهب التجاري والطبيعي، فيما إعتمد المبدأ الفيزيوقراطي الذي جاء به **فنست جورناي** والذي دعا إلى (دعه يعمل...دعه يمر)، مما يعني أن تعطى الحرية الإقتصادية كاملة للمنتجين[3]. فقد وضع **آدم سميث** ورواد مدرسته الكلاسيكية الأسس النظرية لسياسات الحرية الإقتصادية والشروط أو القوانين التي يفترض تطبيقها لضمان التبادل الأمثل فيما بين البلدان المختلفة، والآلية التلقائية التي تتحكم في توازن الأسواق عند مستوى التشغيل الكامل[4]. وقد آمنت هذه المدرسة بنظام المشروع وبالمبادرة الفردية القائمة على المصلحة الفردية، التي رأت أنها كافية لخلق أكثر ما يمكن من الكفاءة والمساواة والإستقرار في الشؤون الإقتصادية، وكانت تلك هي اليد الخفية التي تخدم الصالح العام عن طريق خدمة الفرد لصالحه الخاص. وقد إعتبر هؤلاء أن ذلك هو النظام الطبيعي الذي تعمل فيه قوى طبيعية لن يؤدي التدخل في عملها إلا إلى نتائج تضر بالصالح العام[5].

حيث يرى **آدم سميث** بأن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، كما يؤكد أيضا على حاجة الإقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، هذا

---

[1] السروجي خالد محمد عبد العال: مرجع سبق ذكره، ص ص 149-150.

[2] العيسوي إبراهيم، (1992): تحرير الإقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 17.

[3] السروجي خالد محمد عبد العال: مرجع سبق ذكره، ص 320.

[4] هوشيار معروف: (2006)، تحليل الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، ص 52.

[5] نصار علي، (1991): الدولة ودورها في النشاط الإقتصادي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الرازي، بيروت، لبنان، ص 126.

إضافة إلى قيد آخر على تقسيم العمل والمتمثل في حجم السوق، كما يرى أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتيا وبصورة آلية، والبدء في عملية التنمية يتطلب أن يكون معدل الربح موجبا. ومن رواد هذه الفكرة كذلك **دافيد ريكاردو** (1772-1823)[1] الذي قام بتوضيح كيفية ظهور وإنتشار الركود في النهاية على كافة الإقتصاديات[2].

لم تقتصر دعوة الكلاسيك على الحرية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الداخلي، بل تعدت إلى الحرية على مستوى المبادلات الخارجية، لأنها تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية، وتقوم التجارة الخارجية، حيث أعطى آدم سميث أهمية بالغة لتقسيم العمل على المستوى الدولي. إن معيار التخصص بالنسبة إليه هو مقارنة تكاليف الإنتاج المطلقة، هذه الأخيرة تتجه بالنسبة لكل منتج نحو التعادل في الإطار التنافسي الذي تشكله الأسواق الداخلية، ليس فقط لأن المنتجين غير التنافسيين يتجهون إلى الزوال، بل لأن أسعار عوامل الإنتاج ذاتها (الأرض، العمل ورأس المال) تتشكل في أسواق تنافسية أيضا. أما على المستوى الدولي فتبقى فروق الأسعار دائما بسبب عدم قدرة عوامل الإنتاج على الإنتقال، وعدم تعادل التقنيات الداخلة بالإنتاج، من هنا تبرز أهمية حرية التجارة والتخصص الدولي اللذين يسمحان لكل بلد بإستغلال طاقته الإنتاجية المتاحة على نحو أفضل، وأن تستفيد من المزايا المطلقة لكل البلدان الأخرى.

أما بالنسبة لريكاردو فقد بين أنه في الواقع أن البلد الذي ينتج بميزة مطلقة في الإنتاجية (التكلفة) في جميع المنتجات له مع هذا مصلحة المتاجرة، وتتمثل هذه المصلحة في أن يتخصص بإنتاج السلع التي تكون تكاليفها النسبية أدنى ما يمكن، فالتبادل الخارجي بالنسبة لريكاردو أمر مرغوب فيه وهو في مصلحة جميع البلدان[3].

---

[1] بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما: نظرية مالتس للسكان، قانون تناقص الغلة. يعتقد ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الإقتصادي الذي يخضع لقانون تناقص الغلة، نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو، رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي، من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الإقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من إستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة.
وبإستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وإرتفاع أسعار الغذاء. وهنا يطالب العمال برفع أجورهم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي، ويقل الحافز على الإستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الإنخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الإقتصادي الذي يصعب معه إستمرار عملية النمو. أنظر: الدليمي جمال داود سليمان، (2015): التنمية الإقتصادية نظريات وتجارب، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 30.

[2] أنظر: قادري محمد الطاهر، (2013): التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ص 31.

[3] سحنوني عائشة: مرجع سبق ذكره، ص 82.

العناصر الرئيسية للنظرية: هي[1]:

- ✓ **سياسة الحرية الإقتصادية:** يؤمن الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الإقتصاد. وحصرت وضائف الدولة في: ضمان الأمن من العنف والعدوان، ضمان العدالة، إنجاز المشاريع ذات الطابع العمومي[2] التي يصعب على القطاع الخاص الدخول فيها،
- ✓ **التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم:** ينظر للتكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الإقتصادي، ولذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات،
- ✓ **الربح هو الحافز للإستثمار:** يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين إلى إتخاذ قرار الإستثمار، وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والإستثمار،
- ✓ **ميل الأرباح للتراجع:** معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين،
- ✓ **حالة السكون:** يعتقد الكلاسيك حتمية الوصول إلى حالة الإستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لأنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتى السكون ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، ووفقا لآدم سميث فإن الذي يوقف النمو الإقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الإقتصاد إلى حالة من السكون.

وقد أدت هذه الفلسفة إلى سياسة من الحرية الإقتصادية الكاملة، أي عدم تدخل الحكومة في شؤون المشاريع بأي شكل كان. غير أنه من الواضح أن السياسة كانت ذات أفق محدود فقد أهملت الإحتمال الكبير لوجود العناصر الإحتكارية في الإقتصاد، والأضرار التي لا بد أن تنشأ عن قيام مشاريع خاصة غير خاضعة لقيود إقتصادية وإجتماعية وسياسية، من نوع آخر، خدمة للصالح العام. كما أن التدخل الحكومي كان موجودا دائما، بشكل أو بآخر، من خلال الرسوم الجمركية، ومن خلال دعم الحكومة لبعض المشاريع في معظم البلدان الرأسمالية العريقة. هذا إضافة إلى بدء الإحتجاج على ما أورثته الثورة الصناعية من مشاكل كتركز السكان في المدن وطول ساعات العمل، وإنخفاض الأجور، وتدني ظروف العمل. وهكذا كان واضحا أن الثورة الصناعية والحرية الإقتصادية قد فرضتا على المجتمعات الأوروبية كلفة عالية من الأعباء الإنسانية الفادحة.

---

[1] النباتي سهيلة فريد، (2015): التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، ص 16.

[2] جاري محمد الصغير، (2010): إقتصاد عمومي مبادئ ومناهج في تخصيص الموارد، m.s.d edition، الجزائر، ص 11.

لهذه الأسباب شهد القرن التاسع عشر– منذ أواسطه– إنقلابا كبيرا في الرأي السائد، الذي إتجه نحو الإيمان بضرورة التدخل الحكومي في الشؤون الإقتصادية، وغير الإقتصادية. وبدأ الإهتمام بالضمانات التي يجب توفيرها للأفراد، وبالخدمات التي يجب أن تقدمها الحكومة لهم. كما كان تعقد الحياة الإقتصادية، التي أصبحت قائمة على المبادلة والمتاجرة بصورة متزايدة، قد زاد، ومن حيث وجهة نظر الكفاءة الإجتماعية جاءت من ضرورة تدخل الحكومة في الشؤون الإقتصادية للمجتمع. فحق الملكية الخاصة وحدود هذا الإستعمال في ظل الرأسمالية ذاتها، هذا إضافة إلى دور الحكومة في إقامة نظام نقدي فعال، ونظام مقاييس وأوزان عادل، ونظام براءات إختراع وإمتيازات...أي أن دور الحكومة يتعدى مجرد الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لعمل النظام الحر ذاته، إلى وضع إطار لازم لعملية إقتصادية كفّأة، وذلك بالمعنى الإقتصادي الفني الصرف، ولكن في ضوء الأثر الإجتماعي للفعالية الإقتصادية[1].

وهناك جملة من الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية[2]:

- تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)[3]، والعمال وتجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الإقتصادي،
- إهمال القطاع العام وعدم إعطائه أي دور في عملية النمو،
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الإفتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن،
- ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الإقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الإقتصادي إلى مجالات الإستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى. وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي إنتهت إليها المدرسة الكلاسيكية، وكذلك عدم واقعية مفهوم عملية النمو،

---

[1] نصار علي: مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] الدليمي جمال داود سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 28–29.

[3] يقسم ريكارد المجتمع إلى ثلاث فئات: فئة الرأسماليين، فئة العمال، وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الإقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع، وتشغيل العمال، وإستثمار الأرباح. وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ إن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الإقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض. المرجع نفسه، ص 31.

- خطأ النظرة للأجور والأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، وأن الأرباح ليست دائما في تراجع، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم،

المطلب الثالث– الملكية الخاصة في الفكر الإقتصادي الكينزي:

تزامن صدور كتاب" **ثروة الأمم**" ل**آدم سميث** عام 1776 م مع قيام الثورة الأمريكية عام 1776 م، وبعدها الثورة الفرنسية في عام 1789 م اللتين بشرتا بالحرية والثورة الليبيرالية، وساد الإعتقاد أن الطريق أمام الدميقراطية قد فتح إلى غير عودة. إلا أن القرن التاسع عشر جاء يحفل بالدعوات الشمولية وتدخل الدولة وسيطرتها. بل ويسخر من دعوات الفردية والحرية.

ثم جاء القرن العشرين ليشهد تجارب النظم التدخلية والشمولية من فاشية ونازية وماركسية، حتى ساد إنطباع أن الليبيرالية هي من تراث الماضي الذي لا يتجاوب مع حقائق العصر. فقد كانت الأزمة الإقتصادية الطاحنة التي حدثت للإقتصاد العالمي عام 1929 "أزمة الكساد العالمي" أخطر فاضح للنظام الليبيرالي وعصفت بكل الإعتقادات بالسوق وحياد الدولة. فظهرت الثورة الكينزية على يد كينز عام 1936 والذي خالف فيه كثيرا النظرية الكلاسيكية ودعا إلى تدخل الدولة لإنعاش الإقتصاد بعد أن ظلت النظرية الكلاسيكية سائدة مع الفكر الإقتصادي حتى عام 1929 م.

لقد دحض **كينز** كل الفروض التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية، وإستجابت الدول الرأسمالية لدعوته إلى تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام. إذ بدأت تلك الدول الأخذ بأفكار كينز التي وضعها كحل للأزمة الإقتصادية التي أصابت الإقتصاد العالمي "أزمة الكساد عام 1929" وهي محاولة من كينز لتوقيع النظام الرأسمالي الليبيرالي وتجنيبه الأزمات والنكسات المستقبلية [1].

رغم أن الأزمات الإقتصادية تمثل سمة مميزة للنظام الرأسمالي إلا أن أزمة الكساد الأعظم التي مست الإقتصاد الدولي بصفة عامة والإقتصاد الغربي بصفة خاصة في ثلاثينيات القرن العشرين كانت أعمق أثرا، إذ حدثت تغييرات ساخنة أنتجت ضعف عاما في وظيفة الدائرة الرأسمالية[2]. وقد مثلت هذه الأزمة واحدة من الحقائق التي أحرجت الإقتصاديين الكلاسيك الذين لم يتوقعوا حدوث أزمة فائض في الإنتاج وفق لقانون الأسواق ل**ساي** أن السلع تبادل بالسلع، والعرض يخلق الطلب عليه ولا خوف من أزمة فائض في الإنتاج.

---

[1] الربيعي عبده محمد فاضل، (2004): الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ص 51–52.

[2] De Brunchoff Suzanne, (1981) : état et capital: recherches sur la politique économique , François Maspero, paris, p 52.

فقد خلفت الحرب وراءها قاعدة إنتاجية منهكة وشبه مدمرة في دول غرب أوروبا وبخاصة دول الحلفاء، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إقتصادية عملاقة ذات طاقات إنتاجية كبيرة ومتنامية– نتيجة سنوات التراكم الطويلة والتطور العلمي والتقني المستمرين– في حاجة إلى تشغيل. ولقد وجدت الكينزية مخرجا لها في مشروع مارشال وبرامج المساعدات. والمهم في ذلك أن تدخل الدولة في فترة الحرب قد قوى من دورها الإقتصادي وساعد على ذلك أن مشروع مارشال تطلب وجود جهاز الدولة كشريك أو كقوة إقتصادية جنبا إلى جنب مع المشروعات الخاصة.

وكان تدخل الدولة في خلال هذه الفترة يهدف لتحرير رأس مال المشروعات والمؤسسات الخاسرة أو المتعثرة لتحفيز النشاط الخاص، ولإعادة دوران رأس المال[1]. حيث قرر كينز أن البطالة كظاهرة شبه أزلية سوف تبقى مشكلة الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومات دورا أكبر في الإقتصاد الوطني، وركز بدوره كذلك على الآثار المترتبة عن الإستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي وأوضح أن الحل يكمن في مدى تفعيل فكرة الإستثمار الأمثل للموارد وعلى رأسها الإنسان لأنه أساس كل ثروة.

ويعول كينز كثيرا على الإستثمارات العامة، بمعنى الأشغال الكبرى التي تنجزها السلطات السياسية في مواجهة البطالة بأنواعها المختلفة، عن طريق الدعم من ميزانية الدولة بما يتناسب والإنفاق العام، والطلب الفعلي بالأجر السائد. وهي جميعها إجراءات إقتصادية كفيلة بضمان الإستخدام الكامل[2].

إنطلق أنصار المدرسة الكينزية في الخمسينات من القرن الماضي ومن ورائهم زمنيا مدرسة الرفاه الإجتماعي في الستينات ليؤكدوا أن الإقتصاد الحر لا يمكن أن يعالج نفسه، وأنه لا بد من تدخل الدول لحماية ضعاف ومحدودي الدخل، وتأمين أوضاعهم الإجتماعية، ومنحهم مزية المشاركة في الأرباح الرأسمالية التي يجنيها غيرهم من الناجحين إقتصاديا من ناحية، وكذلك ضرورة توسيع عمليات الدولة في الإنفاق على الطرق والشوارع والإتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والحدائق والمشافي، وحتى تأميم بعض الصناعات الرئيسية بقصد دعمها إقتصاديا، أو التأكيد على دورها الإجتماعي، وقد إنتهى مؤيدو هاتين المدرستين الكينزية والرفاه الإجتماعي إلى إستنتاج أن القطاع الخاص في أحسن الأحوال عاجز ضعيف غير قادر على القيام بمهمة تطوير المجتمع، أو رفع مستوى دخل كل أفراده تلقائيا، وأن أمّ القواعد الذهبية لعلم الإقتصاد حسب رأي الإقتصادي الأمريكي بول ساموبلسون (قاعدة العرض والطلب) الذي يحدد تلاقيهما السعر، يجب أن تراقب

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: نصار على: مرجع سبق ذكره، ص 471.

[2] قادري محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 35.

وتنظم عن طريق سياسات حكومية إجمالية، كسياسات الضرائب والجمارك وقيود التجارة، أو عن طريق مؤسسات عامة منتجة تساهم في تنظيم السوق والتأثير عليه، أو حتى إلغائه في بعض الأحيان[1].

من هنا أصبحت أفكار كينز بديلة عن النظرية الكلاسيكية التي أعطت الأمل للأنظمة الرأسمالية في أن تتجاوز أزماتها الهيكلية بشرط أن يتحقق التوازن بين الإدخار والإستثمار، وفسر الأزمة بأنها نقص الطلب ولذلك يجب العمل على زيادة هذا الطلب بشقيه الإستثماري والإستهلاكي، وحسب كينز على الدولة أن تعمل على تعويض النقص في الطلب الإستثماري الخاص من خلال تخفيض معدل الفائدة، وذلك بتخفيض الميل وتخفيض السيولة، وذلك عن طريق زيادة الكتلة النقدية في التداول أو زيادة العرض من النقود، بإستخدامه سياسة نقدية متوازنة. كما أولى كينز أهمية للسياسة المالية في زيادة الإنفاق العام لغرض الإستخدام والتشغيل وإلى أهمية المشتريات الحكومية في تحريض الطلب الكلي، فالطلب هو الذي يحكم الإنتاج. كما أولى أهمية لدور الدولة في تنظيم النشاط الإقتصادي، وفي أفكاره هذه أعاد إحياء الأفكار الماركنتيلية أو التدخلية، وألا تكتفي الدولة بالحياد وإنما العمل على تحقيق النمو الإقتصادي. وبذلك إستطاعت الدولة أن تقوم بإنشاء العديد من المصانع والمشاريع الإستثمارية ذات الطابع الإنتاجي[2].

تشجيع الطلب الكلي الفعال حسب كينز يعتمد على الميل الحدي للإستهلاك ومعدلات الإستثمار الجديدة في تسقيف النشاط الإقتصادي، وبإعتبار أن الإستهلاك الكلي هو جزء ثابت من الإنفاق الكلي فإن معدلات التوظيف تعتمد على الإستثمار، وعليه فإنه مع كل زيادة جديدة في الإستثمار هناك مستوى توازني جديد للتوظيف، والتوظيف الكامل سيكون نتيجة حجم معين من الإستثمار غير التلقائي، ولذا وجب تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لإحرازه. وأبرز المجالات التي قامت بها الدولة في دورها التدخلي ما يلي[3]:

- ✓ زيادة الإنفاق العام الموجه للخدمات الإجتماعية مثل التعليم، الصحة والإسكان، والضمان الإجتماعي،
- ✓ دعم المواد التموينية لمحدودي الدخل،
- ✓ زيادة الإستثمار في مجال الأشغال العامة،
- ✓ زيادة الإنفاق على صناعة الحديد والصلب،
- ✓ زيادة الإنفاق على الصناعات الحربية والإنفاق العسكري.

---

[1] الأبرش محمد رياض، مرزوق نبيل، (1999): الخصخصة آفاقها وأبعادها، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ص ص 26-27.

[2] الإمامي صباح قاسم والفياض عباس كاظم جياد: مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

[3] صلاح محمد: مرجع سبق ذكره، ص 28.

وهكذا وجد القطاع الخاص- حتى في الدول المتقدمة نفسها- لمدة أربعة عقود طويلة (1950-1990) نفسه معرضا في الشرق لنار الماركسية القديمة والحديثة، معبرا عنها بلائحة الإتهامات المهينة الطويلة التي تضمنها البيان الشيوعي من ناحية، ومستهدفا من الغرب لضغوط أنصار الكينزية وأنصار مدرسة الرفاه الإجتماعي، بهدف تحديد دخوله مرحلة الإنتاج، وبالتالي الحد من عمله ونشاطه، وكان مقدرا لهذا الموقف أن يستمر لمدة أطول لولا حدوث عاملين إثنين:

- الركود الإقتصادي في سائر الدول الغربية في أواخر السبعينات من القرن العشرين، والذي إستمر حتى غاية 1973،
- شعور القيادة السوفييتية الراحلة بأن الإتحاد السوفييتي المنحل عام 1991 وإن أصبح آنئذ مالكا لإمكانات دولة أعظم من الناحية الحربية، لكنه كان حتى آخر عهده ما يزال في حقيقته دولة نامية من الناحية الإقتصادية[1].

المطلب الرابع- الفكر الليبيرالي الجديد:

أصبحت الأزمة العالمية فرصة وأرضية لإتهام الدولة والقطاع العام بكونهما المصدر السلبي الأساسي في إدخال الصلابة والجمود والخلل على إقتصاديات الدول، في حين أنه وإلى حدود سبعينات القرن الماضي، وإمتدادا على عدة عقود- كانت الدولة تعتبر العنصر المركزي الأساسي المساهم في عملية التنمية الإقتصادية وضمان الإستقرار الإجتماعي.

ففي مستهل الأزمة العالمية، إرتفعت أصوات كثيرة صاخبة ضد الدولة والقطاع العام، ناسبة إليهما أمرين: إنعدام الجدوى الإقتصادية والدور الإنتاجي السلبي مع النزعة إلى المساهمة بقسط كبير في التضخم المالي، وعبء الضرائب وسوء التصرف، تعتبر هذه الأصوات أن الدولة قد أفقدت الإقتصاد المرونة اللازمة للتكيف مع مقتضيات الإقتصاد العالمي. ومن هنا أتى التأكيد على ضرورة تقليص دور الدولة، والتحويل إلى القطاع الخاص[2]. موازاة مع إنهيار الإتحاد السوفييتي والنظام الإشتراكي وإخفاق مسيرة التنمية في البلدان التي تبنت ذلك النظام ومنها البلدان النامية، راح الفكر الليبيرالي يتحدد عبر تياراته العديدة، والتي تشترك جميعها في التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الإقتصادية وحصر تدخلها في أدنى الحدود، ومن أهم تيارات الفكر الليبيرالي الحديث:

---

[1] الأبرش محمد رياض، مرزوق نبيل: مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

[2] نصار علي: مرجع سبق ذكره، ص 116.

- تيار المدرسة النقدية،
- تيار المدرسة التقليدية الحديثة،
- تيار المدرسة الحرية والحرية الحديثة،
- نظرية رأس المال البشري ونظرية الإختيار العام.

وعملت جميعها على تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية إلى الحدود الدنيا عن طريق سياسات خصخصة القطاع العام، وإعادة النظر في الحماية الإجتماعية وتخفيض الإلتزامات الإجبارية والإقتصاد في النفقات العامة، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص، وتحرير الأسواق النقدية والمالية وتوازناتها على حساب التوازنات الإجتماعية والإقتصادية[1].

ظهرت مخاطر توسع دور الحكومة والبيروقراطية في معظم الدول الصناعية والنامية، الرأسمالية والإشتراكية. ولذلك ظهرت منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي دعوات لتقييد دور الدولة في ضوء إستمرار العجز في الموازنات العامة وظهور مدى ضعف كفاءة الأجهزة البيروقراطية. وكان عدد من الإقتصاديين المحافظين على رأسهم فردمان قد دافع عن أهمية تقييد دور الحكومة وتزايد الإعتماد على السوق[2].

وهكذا ظهر إتجاه داخل المدرسة النيوكلاسيكية يدعو إلى تصفية ملكية الدولة للمؤسسات العامة بإعتبارها أحد الحلول للخروج من أزمة الركود التضخمي. حيث أن المشكلة حسب رأي هذا الإتجاه لم تعد متمثلة في نقص الطلب الفعّال، مثلما توصل له كينز، بل أزمة نقص في العرض الكلي، ولإنعاش العرض يجب إعادة النظر في سياسة التدخل الحكومي وتحجيم نطاق القطاع العام في الإقتصاد الوطني، في مقابل مساحة أوسع للقطاع الخاص وإطلاق آليات السوق[3]. ويرجع نقص العرض عندهم إلى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، مما يقلل من حوافز الإدخار والإستثمار والعمل، ويرجع هذا النقص في العرض كذلك إلى القيود المفروضة على القطاع الخاص. وقد طالب أنصار المدرسة النيوكلاسيكية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان بضرورة التخلص من بعض الصناعات التي تديرها الحكومة البريطانية كضرورة لتقليص دور الدولة وتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص كعلاج للخروج من أزمة النظام الرأسمالي. وقد تبنت هذه الأفكار حكومة المحافظين بقيادة تاتشر بإنجلترا 1979 وتبعتها حكومة ريغان بأمريكا عام 1980، ثم تبنت المؤسسات

---

[1] سبع أحمد، (2016): دور الدولة في الإقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 07، مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص 159.

[2] نصار علي: مرجع سبق ذكره، ص ص 341-342.

[3] صبح محمد، (1999): الخصخصة: المشكلات والحلول، الطبعة 2، البيان للطباعة والنشر، مصر، ص 21.

الإقتصادية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين هذه الأفكار لتطبيقها على إقتصاديات الدول النامية والدول المتحولة حديثا[1]. وبالرغم من المعارضة العمالية لتاتشر، إلا أنها وبإرادة قوية إستطاعت أن تمضي في تطبيق سياستها الإقتصادية. وكانت الخصخصة أحد الأدوات الهامة التي إتخذتها في إطار توجه فكري وفلسفي يتبنى أفكار الإقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الداعين إلى إقتصاد السوق، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي في الإنفتاح والإزدهار الإقتصادي، وبذلك سعت حكومة تاتشر لإحداث إنكماش في دور الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وطلبت من الجامعات تمويل نفسها. وخفضت نفقات الصحة ونفقات الرعاية الإجتماعية[2]. وكان من أهم المحاور في تلك الإستراتيجية[3]:

- ✓ تحرير الأسعار من أي ضوابط خارجة عن حرية السوق ومعادلة العرض والطلب بما في ذلك أسعار الخدمات كالتعليم والصحة والنقل وغيرها،
- ✓ تعميم الخصخصة عن طريق نقل ملكية المؤسسات الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حتى لو تطلب تعديلات دستورية تسمح بإلغاء ملكية المجتمع كتلك الخاصة بالثروات الجوفية والأملاك العامة،
- ✓ إعادة النظر في دور الدولة، ويتم ذلك عن طريق إلغاء دورها في الإلتزام بمهامها الاجتماعية والإقتصادية، كتخفيض أو إلغاء المساعدات والإعانات للمواطنين ورفع الحماية الإجتماعية عنهم وتفكيك أو إزالة المؤسسات والقوانين التي تنظم شروط العمل (مدة ساعات العمل، الحد الأدنى للأجور، ظروف العمل...) وتلك التي تنظم وتراقب إنجازات الإستثمار وشروطه وحماية الثروات العامة والبيئية، والحماية الجمركية وغيرها. وبالإجمال التخلص من كل السياسات التي تعيق حرية الأسواق وتوسيعها وتطويرها. ويبقى على الدولة فقط تأمين البنية التحتية التي تدعم حركة السوق كالطرق والمطارات المرافئ داخليا أو إعادة إحتواء أسواق السلع والخدمات، وأسواق المواد الأولية والطاقوية خارجيا.

وتقرر النظرية النيوكلاسيكية للنمو أن النمو الإقتصادي يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا. كما أن السوق الحر قادر على توجيه هذه العناصر لإستخداماتها المثلى دون تدخل من قبل الحكومة[4].

---

[1] السروجي خالد محمد عبد العال: مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

[2] زوزي محمد، (2009-2010): تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر- دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 25.

[3] سبع أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160.

[4] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، (2000): إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 148.

وعموما يمكن إجمال الإنتقادات التي وجهت للرأسمالية، وشكلت في الوقت ذاته دافعا لضرورة التغيير نحو الإشتراكية، في النقاط التالية[1]:

- نشر الأنانية التي تهدد التماسك الإجتماعي: الناجمة عن تكريس مبدأ الملكية الخاصة، حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقا لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو إحترام للمصلحة العامة،
- إنتشار اللامساواة الإجتماعية وسوء التوزيع العادل للمداخيل والثروات: يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج. ونظرا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة وتبقى جمهرة الأفراد معدمة. وبعبارة أخرى فإن أصحاب عناصر الإنتاج يحصلون على دخلهم من عناصر الإنتاج فقط كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي الذين يحصلون على الريع أو الإيجار، وبالنسبة لأصحاب الأراضي الذين يحصلون على الفوائد. وقد يحصل بعض أصحاب عناصر الإنتاج على دخلهم من مجهودهم الشخصي كما هو الحال مثلا بالنسبة للمنظمين الذين يحصلون على الأرباح.
- إبتزاز الأيدي العاملة: ذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب مما يجعل العامل معرضا في كل لحظة لأن يستبدل به غيره ممن يأخذ أجرا أقل، أو يؤدي عملا أكثر أو خدمة أفضل.
- إنتشار البطالة: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي، وتكون شديدة البروز إذا كان الإنتاج أكثر من الإستهلاك مما يدفع بصاحب العمل إلى الإستغناء عن الزيادة في هذه الأيدي التي تثقل كاهله.
- الإحتكار: إذ يقوم الشخص الرأسمالي بإحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فقدت من الأسواق نزل بها ليبيعها بسعر مضاعف يبتز فيه المستهلكين الضعفاء.
- الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيدا عن ميوله الروحي والأخلاقي، داعية إلى الفصل بين الإقتصاد وبين الأخلاق، تعمد الرأسمالية إلى حرق البضائع الفائضة، أو تقذفها في البحر خوفا من أن تتدنى الأسعار لكثرة العرض، وبينما هي تقدم على هذا الأمر تكون كثير من الشعوب في حالة شكوى من المجاعات التي تجتاحها.
- المزاحمة والمنافسة: إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور، إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف، وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى

[1] صويلح أحمد محسن، (2015): تاريخ إقتصادي، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي، عمان الأردن، ص 88.

إفلاس المصانع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لعدم قدرتها على منافسة المؤسسات الكبرى الإحتكارية.

- خلق حالة من صراع مستمر داخل المجتمع: بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل، وأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها.
- الإستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار إستعمار الشعوب والأمم إستعمارا إقتصاديا أولا وفكريا وسياسيا وثقافيا عامة، وذلك فضلا عن إسترقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

المطلب الخامس– الملكية الخاصة في الفكر الماركسي: الإشتراكية

تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر بإزدهار الرأسمالية الصناعية التي أحدثت إنقلابا خطيرا من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية. فمن الناحية الإقتصادية زادت الثروة والرخاء بشكل لم يسبق له مثيل، غير أنها تسببت في وقوع أزمات إفراط الإنتاج بصفة دورية، فيعم الكساد في الأسواق، وتتدهور الأسعار، تعقبه حركة إفلاس وإنتشار بطالة بين العمال.

أما من الناحية الإجتماعية فإن الرأسمالية أوجدت طبقتين إجتماعيتين متضادتين: طبقة أصحاب الأعمال، وطبقة العمال والأجراء. وأحست كل طبقة بتعارض مصالحها فتجمعوا في منظمات دفاعية، إتحادات أصحاب الأعمال من ناحية، ونقابات العمال من ناحية أخرى، وكانت ظروف العمل القاسية التي يفرضها أصحاب الأعمال على العمال، وعدم تناسب الأجور التي يتقاضاها العمال مع ما يبذلونه من عمل سببا في إنتشار البؤس والظلم. وهذه المحصلات الإقتصادية والإجتماعية، والإنتقادات الموجهة إلى فكرة حقوق الإنسان في ظل المذهب الفردي أدت إلى نشأة الأفكار الإشتراكية[1]. حيث بدأ مجموعة من المفكرين بالبحث عن تصور آخر لمجتمع جديد ينعم فيه الفرد بحقوقه وحرياته الأساسية، وفي نفس الوقت تتحقق فيه منفعة الغالبية العظمى من الناس. وفي هذا الصدد هاجم المفكر الفرنسي **سان سيمون** (1725–1760م) الملكية الفردية وإستغلال العمال ونادى بإعادة تنظيم المجتمع على أساس علمي. وأعلن المفكر الفرنسي **فرانسوا فوريه** (1772–18837م) أن المشاركة وحدها هي التي ستؤدي إلى الحرية والإخاء والمساواة، والتي تقوم على كفالة حق العمل للجميع بإعتباره أساس حقوق الإنسان.

[1] الطريقي عبد الله بن عبد المحسن، (2009): الإقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص ص 30–31.

وأشار الفيلسوف الإنجليزي **دوربوت أوين** (1771-1858م) إلى أن مصدر بؤس الإنسان ومعاناته الحياتية هو نظام الحكم، والظروف الإجتماعية التي تحيط به، والدولة من وجهة نظره لا يجب أن تقف وظيفتها عند الدولة الحارسة، بل عليها أن تحول تلك الوظيفة من الفردية السلبية إلى التدخل الإيجابي لتحسين أوضاع المواطنين المادية والمعنوية، حتى ينعم بالحقوق والحريات أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع[1]. فالإشتراكية هي المبدأ العام الذي يطبق على كل أنواع الثروة في البلاد. وليست الملكية الخاصة لبعض الثروات في نظره إلا إستثناء قد يعترف به أحيانا ليحكم ضرورة إجتماعية قاهرة[2].

أولا- الملكية العامة والدولة:

النموذج الإشتراكي يرتكز على المذهب الجماعي الذي يمجد الجماعة على حساب الفرد، ويقدس المادة كأساس للتطور، ويكرس الأدوات التي تخدم هذا التوجه، كملكية الدولة لوسائل الإنتاج، التصنيع الثقيل، التخطيط المركزي. إن تطبيق هذا النموذج كان بالإجبار القائم على إفتراض أن السلطة المركزية تمتلك معرفة كاملة بكافة المتغيرات المتحكمة في النشاط الإقتصادي، وكيفية التصرف إزاءها بالخطط المناسبة. وهذا الإفتراض من خرافات التنمية لأنه يعتقد أن كل فرد يمكن أن يطلب منه تماما ما يمكن أن يعمله، وأن كل فرد يعمل ما يطلب منه تماما[3]. فالفرد في ظل هذا النظام لا يملك حرية إختيار أو تحديد نوع العمل الذي يقوم به، وإنما عليه أن يعمل في الجهة التي تحددها له الحكومة وفقا لأهداف الخطة التي تضعها. بل وأكثر من هذا، فإن هذا النظام لا يترك للأفراد تحديد نوع السلع التي يرغبون في إستهلاكها، بل تقوم الحكومة بتحديد تلك السلع ثم تعمل على إنتاجها، لتقوم بعد ذلك بتوزيعها على الأفراد بواسطة بطاقات، وبذلك لا يكون لهم أي خيار فيما يقررون إستهلاكه.

وبالتالي فإن هذا النظام يكون قد قتل في الإنسان كل حافز للإنتاج، وحطم فيه كل دافع إلى العمل والتنمية، لأنه بإلغائه للملكية الخاصة، ووقوفه منها هذا الموقف العدائي يكون قد حكم بالإعدام على غريزة من أقوى غرائز النفس البشرية وهي حب التملك، وتلك التي تدفع بالإنسان إلى العمل الجاد والإنتاج المثمر[4].

---

[1] العام رشيدة، (2006): الحرية الفردية في المذهب الإشتراكي والإجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006، ص 160.

[2] الصدر محمد باقر: مرجع سبق ذكره، ص 258.

[3] عبد اللطيف مصطفى، وبن سانية عبد الرحمان، (2011): إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الإقتصاد الإسلامي، ملتقى دولي: الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.

[4] علوي إسماعيل ومباح عادل، (2011): الحرية الإقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من المنظور الإسلامي، ملتقى دولي: الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.

إن أصل الدولة هو في عجز الفرد عن أن يكفي نفسه بنفسه، وفي حاجته إلى الآخرين. الفرد بحاجة إلى الآخرين من أجل قوته، وملبسه، ومسكنه، والدفاع عن نفسه، وحكومة تسير أموره. ولكن لا يحمل جميع الأفراد عند ولادتهم نفس الصفات. ينبغي الأخذ بعين الإعتبار هذه الفروقات الطبيعية وذلك بتنظيم تقسيم العمل بين أعضاء المدينة. ينبغي أن يكون في المدينة ثلاث طبقات: طبقة الفلاحين والحرفيين، طبقة الجند، وطبقة الحكام. وعلى الطبقة الأولى أن تخضع للثانية، والثانية للثالثة. والدولة المثلى هي أرستقراطية: ذلك أنه يودع السلطة لدى أفضلهم. ويجب على هذا المجتمع المتسلسل ألا يتجزأ بسبب تعارض المصالح الذي يحتويه نظام الملكيات الفردية. إنما يجب أن يكون مجتمعا شيوعيا[1].

إن إلغاء الملكية الفردية في ظل الإشتراكية يعنى أنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضا أو معملا أو أي ثروة تحتاج في إستغلالها إلى عامل أو عمال. وعليه يجوز للفرد أن يمتلك أدوات بيته وملابسه وأمواله طالما كان لا يستغلها بواسطة عمال. بل ربما سمح له بإمتلاك مسكنه أيضا لأن هذا الملك لا يضر بالآخرين. وغرض الإشتراكية مجرد إيجاد الحرية الإقتصادية حتى تتساوى الفرصة بين الناس في الإثراء فيلغي مبدأ الإرث، لأن وجوده ينافي هذه الحرية الإقتصادية التي تتطلب أن يولد الناس متساوين لا يمتاز أحدهم عن الآخر بغير ميزاته الطبيعية. فمن كان قوي الجسم وإستطاع أن يشتغل أكثر من غيره كوفئ بنسبة شغله. ومن كان قوي العقل قادرا على الإستنباط جاز له إحتكار إكتشافاته أو إختراعاته إلى مدة محدودة والإمتياز على غيره بذلك. ولكنها مع ذلك تمنعه أن يورث أبناءه حتى هذا الإحتكار، لأن في ذلك منافاة للحرية الإقتصادية[2].

وبهذا ظهر الفكر الذي يرفض فكر النظام الرأسمالي والملكية الخاصة، ويدعو إلى إقامة نوع من الملكية العامة وإلى إقامة نظام إشتراكي. وقد تبلور هذا الفكر وتأكدت معالمه مع دعوة كارل ماركس (1818-1883) ومعه فريديريك إنجلز إلى النظام الشيوعي بإصدار الإعلان الشيوعي في عام 1848، ثم في كتابات ماركس المتلاحقة وخاصة مؤلفه "رأس المال". وقامت الحركة الشيوعية الماركسية في عدد من الدول الأوروبية داعية إلى إقامة نظام جديد على أنقاض النظام الرأسمالي القائم[3].

يعتبر الألماني **كارل ماركس** من أبرز المنتقدين والمهاجمين للنظام الرأسمالي، وقد تأثر فكريا بالفيلسوف الألماني **هيجل** (1770-1831)، ومن الفكر الهيجلي جاءت فكرة على أكبر قدر من الأهمية، وهي أن الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية تكون دائما في تحول مستمر. وعندما يبرز كيان إجتماعي أو طبقة

---

[1] فيليسيات شالاي، ترجمة كنعان صفوت، (1973): تاريخ الملكية، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ص ص 25-26.

[2] سلامة موسى، (2012): الإشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص 17.

[3] البيلاوي حازم، (2000): النظام الإقتصادي الدولي المعاصر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 21.

إجتماعية وتحتل الموقع الأول إجتماعيا، لا تلبث أن تظهر طبقة إجتماعية وقوة جديدة تنافسها وتتحداها. والمثال الواضح لهذه الفكرة، هو بروز طبقة الرأسماليين أو الصناعيين الجدد مكان الطبقة الحاكمة القديمة، وهي مالكو الأرض. ولم يكن الأمر يحتاج إلى مجهود لرؤية أن الصناعيين الجدد أو البرجوازية الجديدة، بعد أن تحدت الطبقة الإجتماعية السابقة عليها وهي الأرستقراطيون أو ملاك الأراضي بالقدر الكافي وأنشأت تركيبا جديدا، سوف تتعرض بدورها لتحدي كيان إجتماعي جديد هو طبقة العمال[1]. فماركس لم يتوقف أبدا عن التفكير والتأكيد على أن تاريخ الدولة يلخص النضال العملي في المجتمعات الإنسانية منذ البداية، تماما مثلما أن تاريخ الأديان يكثف النضالات النظرية. وهذا يعني أنه لا يوجد شيء أكثر أهمية من نظرية الدولة بما في ذلك مظهرها وتاريخها وتشكيلها وتوسيعها[2]. فالماركسية تعتقد أن الوضع الإقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الإجتماعية والسياسية والدينية والفكرية، والوضع الإقتصادي بدوره له سببه الخاص به، وهذا السبب هو وضع القوة المنتجة ووسائل الإنتاج. فوسائل الإنتاج هي القوة الكبرى التي تصنع تاريخ الناس وتطورهم وتنظمهم[3]. فالأسباب التي تطور قوى الإنتاج نابعة من الأفكار التي يستفيد منها الإنسان من خلال ممارسة قوى الطبيعة[4]

عرّفت الماركسية[5] الدولة بأنها جهاز سيطرة طبقية، وأصبحت مهيمنة على الحياة الإقتصادية عن طريق أجهزتها المختلفة التي حلت محل السوق والقطاع الخاص[6]، والمقصود بطبقة مجموعة من الأشخاص ذوي الوظيفة الإقتصادية الأساسية الواحدة، أي الذين يؤدون نفس الدور في الإنتاج، ويعيشون بصفة عامة نسقا حياتيا واحدا، وبإمكانهم إكتساب الوعي بتضامنهم. وإنه لواقع كون الطبقات تناضل للحفاظ أو لتغيير تنظيم الإنتاج ونظام الملكية[7].

حيث يعتقد ماركس أن نمط الإنتاج الرأسمالي يفترض توفر عدد من الشروط[8]:

---

[1] طلبة مختار عبد الحكيم، (2007): مقدمة في المشكلة الإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص 60.

[2] Lefebvre Henri, (1976) : De l'Etat/2. Théorie marxiste de l'Etat de Hegel à Mao, union générale d'éditions, paris, p 213.

[3] الصدر محمد باقر: مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] المرجع نفسه، ص 79.

[5] الماركسية: نظام فكري أسسه فريديريك إنجلز وكارل ماركس اللذين كونا المادية والاشتراكية العلمية كنظرية وكبرنامج عمل للحركة العمالية. ظهرت الماركسية في أواسط القرن التاسع عشر. أما مكونات الماركسية فهمي المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية والإقتصاد والسيادسة والشيوعية العلمية.

[6] صالحي صالح، (2006): دور الدولة في الحياة الإقتصادية، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص 464.

[7] فيليسيان شالاي، ترجمة كنعان صباح: مرجع سبق ذكره، ص 106.

[8] الدليمي جمال داود سلمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

– لا بد من وجود طبقة كبيرة من العمال المحرومين من الملكية والذين هم بالتالي مضطرون لبيع قوة عملهم لكي يعيشوا. وهذا يعني أنه في ظل الرأسمالية ترى إذا ما إمتلكت أغلبية الشعب ما يكفيها من الممتلكات لتلبية حاجياتها، فإن الرأسماليين لن يجدوا عمالا لخلق الأرباح[1]،

– يجب أن تتركز وسائل الإنتاج في أيدي الرأسماليين، حيث إستطاع الرأسماليون من الإستيلاء على صغار الملاك والتجار ومصادرة رزقهم، وأرغموا العمال على الإنتاج وخلق فائض القيمة.

ففلسفة **كارل ماركس** تخالف النظام الرأسمالي الذي ينطلق من أن الدولة إنما توجد من أجل الفرد، لكن فكر كارل ماركس وإيمانه هو أن الفرد يوجد من أجل الدولة. فالدولة هي التي تمنحه الحماية وإمكانية الوجود بشكل متحضر ومستمر. وقد رفض ماركس الافتراضات الأساسية للإقتصاد الرأسمالي التقليدي والحديث، فالتوازن ليس هو النهاية، وإنما هو مجرد حدث في تغير أكبر بكثير، يؤدي إلى تغيير كامل للعلاقة بين رأس المال والعمل. كما أن المؤسسات الإقتصادية، نقابات العمل، والمؤسسات، والمظاهر الإقتصادية للدولة وسياستها، كل ذلك في تغير مستمر وفي حالة حركة، وأن صراع الطبقات هو مصدر هذه الحركة[2].

وقد إنطلق أنصار المدرسة الإشتراكية الماركسية منها وغير الماركسية، ليؤكدوا على الجوانب الإجتماعية للعملية الإقتصادية في أن الإقتصاد الحر الليبيرالي ليس أكثر من إقتصاد تسيطر عليه القلة المستغلة لشعوبها ولشعوب غيرها. وأن كل عناصر الإقتصاد الخاص هي عناصر جشعة فاسدة قبل كل شيء، وإستمرار لنظام الإستغلال القديم[3]. كما عالج ماركس مشكلة التبادل اللامتكافئ، وإعتبر في تفسيره للتجارة الدولية من الناحية التاريخية كمظهر من مظاهر التناقض بين قوة الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وأن مذهب الحرية الإقتصادية والملكية الخاصة هما السبب في تردي الأوضاع المعيشية للطبقة المحرومة من وسائله، وأن عملية الإنتاج حسبه هي الأساس الذي يحدد حجم وهيكل التجارة الدولية. ولكنه أيضا إنتقد مذهب الحرية الإقتصادية[4]، إذ أشار أنه في أي عالم رأسمالي صناعي يستحيل بالمطلق على الدولة أن تكون محايدة أو على الإقتصاد أن يكون حرا[5].

أدانت الماركسية مبدأ الملكية الخاصة بكل النتائج التي تمخض عنها المجتمع الرأسمالي. تجاوبا مع فكرتها الأساسية في تفسير التاريخ، القائلة بأن العامل الإقتصادي، الذي تعبر عنه نوعية الملكية السائدة في

---

[1] إن السلع والمنتجات في ظل النظام الرأسمالي لا يتم إنتاجها من أجل تلبية الإحتياجات، إنما من أجل أن تباع. كما قال اللورد ستوكس، الرئيس السابق لشركة بريتش ليلاند (British Leyland)، "إنني أصنع المال، وليس السيارات" إنه التعبير المثالي عن طموح الرأسمالية. المرجع نفسه، ص 35.

[2] طلبة مختار عبد الحكيم: مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3] الأبرش محمد رياض، مرزوق نبيل: مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] الإمامي صباح قاسم والفياض عباس كاظم جياد: مرجع سبق ذكره، ص 28.

[5] المرجع نفسه، ص 128.

المجتمع، هو حجر الزاوية في الكيان الإجتماعي كله. فكل ما يحدث في المجتمع الرأسمالي تتبع جذوره الواقعية من القاعدة الإقتصادية، من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فتزايد البؤس وشبكات الإحتكار وفظائع الإستعمار والعاطلين عن العمل، وإستفحال التناقض في صميم المجتمع. كل تلك الأمور نتائج حتمية وحلقات من التسلسل التاريخي المفروض على كل مجتمع يؤمن بالملكية الخاصة[1]. غير أن الماركسية وإن تضمنت تحليلا لتناقضات النظام الرأسمالي وإيمانا بحتمية زوال هذا النظام، لم تتضمن الكثير عن كيفية إقامة النظام الجديد بعد القضاء على الرأسمالية، بإستثناء الإتفاق على إلغاء الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج. كذلك فإن ظروف الحرب الداخلية وحروب التدخل الأجنبي لم تعط المسؤولين فرصة للتفكير الأولي في كيفية إدارة النظام الجديد. ومن هنا عرف هذا النظام في البداية إتجاهات متعارضة ومتطرفة ذهبت إلى الحد بالمطالبة بإلغاء النقود. وكان من نتيجة هذه الفوضى أن تدهور الإنتاج وخاصة في الزراعة، وقد كانت روسيا لا تزال دولة زراعية في بدايات مراحل التصنيع، مما إضطر لينين في 1922 إلى العودة إلى نوع من الإصلاح الإقتصادي فيما عرف بالسياسة الإقتصادية الجديدة، أعاد فيها شيئا من الحرية الإقتصادية للمزارعين وإقتصاد السوق في الصناعات الصغيرة، مما ساعد على تهدئة الوضع جزئيا. وما لبث الوضع إلا أن عاد للتدهور، فقد كانت سنة 1929 سنة فاصلة حيث بدأ يطبق نظام المزارع الجماعية، بشيء من القهر والقضاء على طبقة الملاك الزراعيين. وفي الوقت نفسه بدأ في الأخذ بنظام التخطيط المركزي ووضع أول خطة خماسية للتصنيع معطيا الأفضلية للصناعات الثقيلة، مما أعطى النظام الإشتراكي الجديد معالمه الأساسية، والتي ظلت معه بدرجات مختلفة حتى سقوط النظام في بداية التسعينات[2].

ثانيا– القيمة عند ماركس:

إستمد ماركس أفكاره عن القيمة بشكل خاص من النظريات الكلاسيكية خاصة عند سميث وريكاردو من خلال نظرية القيمة– العمل التي طورها وأصبحت بمثابة حجر الزاوية في تحليلاته الاقتصادية. فلقد ميز بين إقتصادين:

– إقتصاد طبيعي: ساد قبل الرأسمالية كان هدفه الاستهلاك الشخصي،

– إقتصاد بضاعي: ساد أثناء الرأسمالية كان هدفه التبادل ويتكون من شكلين:

– إنتاج بضاعي بسيط: هو الإنتاج الذي يتم من طرف منتجين صغار مستقلين مالكين لوسائل الإنتاج،

---

[1] الصدر محمد باقر: مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2] البيلاوي حازم: مرجع سبق ذكره، ص ص 99–100.

– إنتاج بضاعي رأسمالي: وفيه يتم استغلال العمال المأجورين. ولتحقيق التبادل الذي يمثل جوهر الإقتصاد البضاعي لا بد من التقسيم الاجتماعي للعمل.

وعند النظر إلى السلع يتضح أن لها قيمتان: قيمة تبادلية وقيمة إستعمالية، والسؤال عن مصدر هذه الإزدواجية يعود أساسا إلى الطابع الإزدواجي للعمل الذي قسمه ماركس إلى نوعين:

– العمل الملموس: هو ذلك العمل الذي تتوفر فيه خصائص مادية وتقنية معينة يخلق بضائع متمايزة نوعيا. وهو الذي يحدد القيمة الإستعمالية.

– العمل المجرد: وهو العمل البشري العام ويظهر طابعه الإجتماعي من إنفاق لقوة العمل وهو المحدد للقيمة التبادلية أو ما يصطلح عليها القيمة.

وأوضح ماركس بأن طبيعة العمل، زمن ثم ناتج العمل لا يلعب أي دور في تقسيم العمل إلى منتج وغير منتج، فالعمل يكون منتجا إذا أنتج رأس مال.

إذا تظهر إشكالية القيمة عند التبادل. فما هو المقياس المشترك للتبادل بين السلع؟

أجاب ماركس على ذلك بأن ما يحدد قيمة السلع هو وقت العمل الضروري الإجتماعي لإنتاجها، وهو يمثل كمية من العمل صرفت لإنتاج سلعة، لكن نوعية العمل قد تكون غير متجانسة وهي بمثابة ثغرة تركها الكلاسيك في هذا المجال، وسدها ماركس حين ميز بين أنواع العمل، فلو اشتغل عامل 6 ساعات وإشتغل مثلها المفكر أو الفنان فإن عمل الأول يقدر بعدد الساعات الفعلية، بينما عمل الآخرين يقدر بعدد الساعات الفعلية مضروبا بنسبة معينة تظهر إختلاف أو أهمية أو صعوبة عمله فيقدر عمله بالتالي: 10 أو 12 أو 15 أو ساعة مثلا.

لقد أراد ماركس أن يبحث عن العنصر الإنساني وراء كل قيمة للأشياء والسلع، أراد أن يظهر القيمة الحقيقية الإجتماعية المختفية وراء الحقيقة النقدية وصفات السوق ويكشف عن الظلم الذي يلحق بالعامل[1].

إذا حسب ماركس إن المصدر الوحيد للقيمة هو العمل المبذول في إنتاجها، وإن صاحب العمل الرأسمالي يشتري قوة العامل بأجر لا يزيد عما هو ضروري لإبقائه حيا قادرا على العمل ثم يستغل هذه القوة في

[1] ساكر محمد العربي، (2006): محاضرات في الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 53.

إنتاج سلع تفوق العامل وما يدفعه له فعلا إسم (القيمة الفائضة)، وقرر أنها تمثل ما يغتصبه الملاك وأصحاب الأعمال من حقوق العمال بإسم الريع والربح، وفائدة رأس المال التي لم يعترف طبعا بمشروعيتها[1].

لخص الإقتصاديون قواعد المذهب الشيوعي الذي دعا إليه ماركس بما يلي[2]:

- إن القيمة الإقتصادية لأي سلعة تساوي فقط قيمة العمل الذي يبذله العامل في إنتاجها بإعتبار العمل وحده كل القيم،
- أجر العامل يقل عن قيمة السلع التي ينتجها، لأنه يتحدد حسب قانون العرض والطلب، وفي حدود ما يكفي لعيش العامل وأسرته فقط،
- إن الفرق بين قيمة السلعة وأجر العامل الذي أنتجها يؤول إلى الرأسمالي وحده، ويسمى بالقيمة الفائضة،
- إن هدف الرأسماليين زيادة القيمة الفائضة ليزدادوا ثراء ورخاء، بينما يزداد العمال بؤسا وشقاء،
- دعا كارل ماركس في بيانه الشيوعي كل عمال العالم إلى الإتحاد والعمل على الإستيلاء على الحكم بالقوة للقضاء على الرأسمالية، لرفع ظلم الرأسماليين عنهم، لأخذهم القيمة الفائضة للسلع التي ينتجونها،
- دعا إلى إلغاء الملكية الفردية إلغاء تاما، ونظام الوراثة،
- دعا إلى إخضاع الإنتاج والتوزيع لمبدأ: من كل بنسبة قوته ولكل بنسبة حاجته،
- فرض العلم الجبري، وتحريم العمل على الصغار،
- إعتبر الدين أفيون الشعوب، وأنكر الأديان ودعا للقضاء على المتدينين،
- دعا إلى إنفراد طبقة العمال بالحكم بالقوة المسلحة، حتى يتم القضاء نهائيا على البرجوازية وعلى الأديان والداعين إليها.

إلا أن ماركس عاد وإستدرك فيما بعد أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق تلقائيا دون اللجوء إلى القوة.

تشترك المذاهب الإشتراكية في ثلاثة أمور تميزها عن غيرها من المذاهب الإقتصادية وهي: تحقيق المساواة الفعلية، إلغاء الملكية الخاصة إلغاء كليا أو جزئيا، تنظيم الإنتاج والتوزيع بواسطة المجموع.

---

[1] الصمادي عدنان أحمد: (2015): المدخل إلى النظام الإقتصادي في الإسلام، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ص 73.

[2] العزيري محمد رامز عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ولكن مع إتفاقها على هذه القواعد إلا أنها تختلف في شكل المساواة الفعلية التي يراد تحقيقها، فمثلا عند الشيوعيين تراعي في توزيع الأعمال قدرة كل فرد، ويراعى في توزيع الإنتاج حاجات كل فرد أي من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته.

وتختلف المذاهب الإشتراكية من حيث مقدار ما تقول بإلغائه من الملكية الخاصة، ففئة تقول بإلغاء الملكية الخاصة على الإطلاق وهذه هي الشيوعية ويطلق عليها إسم رأس المال. كذلك تختلف المذاهب الإشتراكية من حيث الوسائل التي تقول بها لتحقيق أغراضها فالنقابية الثورية عن طريق الإضرابات وإتلاف الآلات والماركسية يؤمنون بسنة التطور في المجتمع[1]. وإن إلغاء الملكية الخاصة كليا فهو يتناقض وفطرة الإنسان لأن الملكية أو الحيازة مظهر من مظاهر غريزة البقاء وهي حتمية الوجود في الإنسان، لأنها فطرية فيه فهي جزء من تكوينه ومظهر من مظاهر طاقته الطبيعية فلا يمكن إلغاؤها لأنها غريزية.

وإن إلغاء الملكية جزئيا فإنه ينظر فيه، فإن كان يحدد مقدار ما يملك من السلع بمقدار معين لا يتعداه فإنه يكون تحديدا للملكية بالكم، وهذا لا يجوز لأنه يحد من نشاط الإنسان ويعطل جهوده ويقلل إنتاجه، فهو حين يمنعه من حيازة ما يزيد عن مقدار ما حازه أوقفه عند حد فحرم من مواصلة النشاط وحرم الجماعة من الإنتفاع بجهود هؤلاء الأفراد[2].

المبحث الثاني: الملكية في الإقتصاد الإسلامي

قامت الدولة الإسلامية بإنتهاج مذهب إقتصادي يعيد النظر في جوهر ما ساد قبلها من معاملات إقتصادية وبربط تلك التعاملات بالقيم العقائدية والأخلاقية. وتجسيدا لتلك القيم قامت الدولة بتوجيه الحياة الإقتصادية وتنظيمها، وبمراقبة إستخدام الموارد وحسن إستغلالها وكذا حسن توزيع الثروات والمداخيل وحماية الأسواق التجارية وتأمين المنافذ نحو الخارج.

إن الدولة في الإسلام هي دولة القانون والمؤسسات، ولا مكان للعشوائية والإرتجال فيها، فكل شيء موضوع بقدر، وهناك ضوابط شرعية تضبط علاقة الحاكم بالمحكوم، وتجعل منها كلا متكاملا يتسم بالإنسجام والتوافق بدلا من الصراع والنزاع. فالإسلام لا يتنافى مع الطبيعة البشرية على حرية الملكية الخاصة التي

---

[1] الصمادي عدنان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

إحترمها وحماها وإعتبر التعدي عليها ظلما وجورا. كما أن السماح للقطاع الخاص بالتواجد ليس معناه إعطاءه الحرية الكاملة من أجل الإستغلال[1].

المطلب الأول- أركان الإقتصاد الإسلامي: من المبادئ الإقتصادية في الإسلام ما يلي:

الفرع الأول- الملكية المزدوجة:

تختلف الملكية في الإسلام إختلافا جوهريا بالمقارنة مع النظم الوضعية، فالمجتمع الإسلامي لا يتفق مع الإشتراكية في القول بأن الملكية العامة هي المبدأ، ولا مع الرأسمالية في إعتبارها للملكية الخاصة مبدأ عاما، بل إنه يقرر الأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد، فيضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة (الملكية ذات الأشكال المتنوعة) بدلا من مبدأ الشكل الواحد للملكية، الذي أخذت به الرأسمالية والإشتراكية. فهو يؤمن بالملكية الخاصة والملكية العامة وملكية الدولة. ويخصص لكل واحد من هذه الأشكال الثلاثة حقلا خاصا تعمل فيه، ولا يعتبر شيئا منها إستثناء أو علاجا مؤقتا إقتضته الظروف[2].

إن إقرار الملكية الخاصة هي بمثابة إقرار للميل الطبيعي في الإنسان لتملك عمله، بينما تكمن أهمية إقرار الملكية العامة من باب تكفل الدولة بتوفير الحاجيات الضرورية التي تضمن حد الكفاية لمستوى لائق من العيش لكل فرد، وتمويل المشاريع اللازمة لذلك. غير أن مشاريع كل من الملكيتين متكاملة يتمم كل منهما الآخر، ولهذا فإن المنهج الإسلامي للتنمية يحدد مجالات معينة للملكية العامة لوسائل الإنتاج تكون في أغلب الأحيان الثروات الطبيعية، والمرافق الضرورية، والمنافع العامة وبعض المنشآت القائمة على إنتاج بعض الإحتياجات التي تعد ضرورية بالنسبة لأفراد المجتمع والتي تتكفل الدولة بتوفيرها، وبعض المجالات التي لا يكون للملكية الخاصة القدرة على الإستثمار فيها.

وما عدا هذا يكون خاضعا للملكية الفردية، هذه التي تعتبر حق ثابت ولا يمكن التعدي عليه أو تحويل ملكيته أو نزعها إلا في حالة وجود حاجة حقيقية فيها مصلحة راجحة للمجتمع يصاحب ذلك تعويضا عادلا. فالمنهج الإسلامي لم يحدد الملكية الخاصة بل لقد أجاز التفاوت في الثروات شرط أن تكون وسائل وأساليب الكسب مشروعة[3].

---

[1] سبع أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2] الصدر محمد باقر: مرجع سبق ذكره، ص 258.

[3] داودي الطيب، (2008): الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 38.

إن الملكية في الإسلام هي لله وحده بإعتباره مالك الملك من جهة، قال تعالى: "ولله ملك السماوات والأرض والله على كل شيء قدير"[1]، وبإعتباره قد نص على أن المال له. قال تعالى: "وآتوهم من مال الله الذي آتاكم"[2]، فالمال لله وحده، إلا أنه سبحانه وتعالى إستخلف بني الإنسان على المال وأمدهم به فجعل لهم حق ملكيته، قال تعالى: " آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير"[3]، ومن هنا يظهر أن الله حين يبين أصل الملكية يضيف المال له فيقول: مال الله، وحين يبين إنتقال الملكية للناس يضيف الملكية لهم فيقول: "فادفعوا إليهم أموالهم" (خذ من أموالهم) غير أن حق الملكية هذا الذي جاء بالإستخلاف جاء عاما بني الإنسان بجميع أفرادهم فلهم به حق الملكية، لا الملكية الفعلية. فهم مستخلفون في حق التملك. وأن الإنسان إنما هو مستخلف في ملك الله تعالى يستخدمه ليستفيد منه في حياته ثم يتركه للأجيال القادمة كما ورثها من الأجيال السابقة، يقول تعالى: "هو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم"[4].

أما الملكية الفعلية للفرد فقد شرط الإسلام فيها الإذن من الله للفرد بتملكها، ولهذا فإن المال إنما يملكه بالفعل من أذن له الشارع بتملكه، فإستخلاف الناس جميعا في الملكية جاء بالإستخلاف العام وأفاد وجود حق الملكية وإستخلاف الفرد المعين في الملكية الفعلية جاء الإذن الخاص الذي جاء من الشارع للفرد في أن يتملكه، وأما التصرف بالمال وإنفاقه فقد قيد الإسلام بأحكام وضوابط بحيث تحقق نظرة الإسلام للفرد بأنه إنسان وأنه جزء من مجتمع أي تحقق نظرة الإسلام إلى الإقتصاد بما يجب أن يكون عليه المجتمع. إن الأرض التي إستخلف الله الإنسان فيها هي مصدر المال، لأن المال إما أن ينتج مما تنبته الأرض أو من تحويل مكونات الأرض من شكل لآخر بالصناعة أو مبادلة الأموال بين الناس بالتجارة، وهذا كله لا يكون إلا بجهد الإنسان وخبرته، وحيث أن الأرض بعضها يقبل الملكية الفردية وبعضها لا يقبل أو يضر ملكيته بالجماعة إقتضى ذلك تقسيم الملكية إلى فردية أي يملكها الفرد ملكية فعلية بأحد أسباب التملك الشرعية، وقسم منع الفرد من تملكها، وجعل منافعها لمن سبق وهي الملكية العامة، وقسم جعل عينها لبيت المال ومنفعتها للفرد وللجماعة وهي ملكية الدولة[5].

---

[1] آل عمران الآية 189.

[2] النور الآية 33.

[3] الحديد الآية 7.

[4] الأنعام 165.

[5] الصمادي عدنان أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 55.

ولذلك كان من الخطأ الكبير وصف نظام الإسلام بأنه إشتراكي، أو رأسمالي، أو غير ذلك، وإن كان يلتقي مع كل من الأنظمة السائدة في بعض الأمور، إلا أنه يختلف عن جميعها في أمور أخرى مهمة إختلافا جذريا.

إن تنوع الأشكال الرئيسية للملكية في المنهج الإسلامي لا يعني أن الإسلام مزج بين المذهبين: الرأسمالي والإشتراكي، وأخذ من كل منهما جانبا، وإنما يعبر ذلك عن التنوع في أشكال الملكية عن تصميم مذهبي أصيل، قائم على أسس وقواعد فكرية معينة، وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم، تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة والإشتراكية الماركسية، فكلتا التجربتين إضطرتا إلى الإعتراف بالشكل الآخر للملكية، الذي يتعارض مع القاعدة العامة فيهما، لأن الواقع برهن على خطأ الفكرة القائلة بالشكل الواحد للملكية[1].

إن إعتراف الإسلام بالملكية الخاصة مع كون الشخص المالك مستخلف عن الله فيما يملكه، وعليه التصرف فيه بمقتضى شروط هذا الإستخلاف، هو إزدواج أيضا في نسبة الملكية تبرره الأسباب التالية:

- ✓ إضافة الملكية للخالق سبحانه يشكل ضمانا وجدانيا لتوجيهها إلى ما ينميها وما ينفع المجتمع،
- ✓ إضافة الملكية للفرد مع كونه مستخلفا يشكل تلبية لحاجة فطرية هي حب التملك لدى الإنسان، هذه الحاجة تشكل دافعا قويا وحافزا للسعي إلى العمل لكسب المال وتنميته،
- ✓ إقرار الملكية الخاصة هو حماية للأموال من خلال تعيين من يتحمل المسؤولية عنها في حال سوء التصرف فيها أو إهدارها.

وبالمقابل فإن إعتراف الإسلام بالملكية العامة جاء بسبب ما تؤديه من دور لا يمكن للملكية الخاصة أن تقوم به، وما تحققه من مصالح يعجز الأفراد عن تحقيقها.

إن هذا المزج المنسجم من نظام الملكية المزدوجة وفعاليته في تحقيق التنمية الإقتصادية، أدركت حقيقته النظم الوضعية وأجبرت على قبوله بدافع من الأزمات التي تعرضت لها، حيث لجأت الرأسمالية في كثير من الأحيان إلى السماح بالملكية العامة، كما أن الكثير من الدول الإشتراكية إضطرت إلى الإعتراف بالملكية الخاصة للتخفيف من آثار التذمر واللامبالاة الناجمة عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج[2].

---

[1] الصدر محمد باقر: مرجع سبق ذكره، ص 259.

[2] عبد اللطيف مصطفى، بن سانية عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني- الحرية الإقتصادية المقيدة:

تعتبر الحرية الإقتصادية من المنظور الإسلامي حقا لكل فرد من أفراد المجتمع، وفي ذلك ما يدفع المسلمين للسعي في مجال الإنتاج والإستثمار، ويحقق مصالحهم ومصالح الجماعة، لكن هذه الحرية ليست مطلقة يعبث فيها الأفراد، فتقود إلى أعمال غير مشروعة، بل حدد لها الشارع ضوابط تكفل حماية مصالح المجتمع[1].

تقييد الحرية في الإقتصاد الإسلامي يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه بخلاف النظام الرأسمالي الذي أطلقها بلا قيود أو ضوابط. وجعل لدى الفرد الحرية المطلقة في الكسب والإنفاق. وبخلاف النظام الإشتراكي الذي صادر تلك الحرية فمنع الناس من التملك[2]. فالإقتصاد الإسلامي يسمح للأفراد على الصعيد الإقتصادي بحرية محدودة بحدود القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام. والتحديد الإسلامي للحرية الإجتماعية في الحقل الإقتصادي على قسمين:

- **التحديد الذاتي** الذي ينبع من أعماق النفس، ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية، فهو يتكون طبيعيا في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الذي يتحكم الإسلام في كل مرافق حياته. فالإطارات الفكرية والروحية التي تصاغ الشخصية الإسلامية ضمنها لها قوة معنوية هائلة وتأثير كبير في التحديد الذاتي والطبيعي من الحرية الممنوحة لأفراد المجتمع الإسلامي، وتوجهها توجيها مهذبا صالحا دون أن يشعر الأفراد بسلب شيء من حريتهم، لأن التحديد نبع من واقعهم الروحي الفكري، فلا يجدون فيه حدا لحريتهم، ولذلك لم يكن التحديد الذاتي تحديدا للحرية في الحقيقة وإنما هو عملية إنشاء للمحتوى الداخلي للإنسان الحر، إنشاء معنويا صالحا، حيث تؤدي الحرية في ظله رسالتها الصحيحة[3]. ولقد عوض المسلم عن التضحية بمتعه ومصلحته الذاتية بما يرجوه عند الله من نعيم دائم، ومضاعفة للأجر، فيكون الربح والخسارة عنده في مقياس الإيمان أرفع من مفاهيمها التجارية[4]، يقول تعالى: "مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم"[5].

---

[1] كردودي صبرينة، (2007): تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، ص 25.

[2] الطريقي عبد الله بن عبد المحسن: مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] الصدر محمد باقر: مرجع سبق ذكره، ص ص 260-261.

[4] الطريقي عبد الله بن عبد المحسن، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[5] البقرة 261.

– **التحديد الموضوعي** الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي من الخارج، بقوة الشرع. ويقوم هذا التحديد للحرية على المبدأ القائل: إنه لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة، من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها. وقد تم تنفيذ هذا المبدأ في الإسلام كالآتي:

- ✓ يكون النشاط الإقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الإقتصاد الإسلامي بمعنى الطاعة والعبودية لله حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم اليومية عبادة لله. ودائرة الحلال هي الأوسع، إذ الأصل في الأمور الإباحة، أما دائرة الحرام فضيقة. ولذا لم ينص الإسلام على أنواع الكسب المشروع، إنما نص على المحرم منه. وجاء هذا التحريم دفعا لضرر، أو درء لظلم، أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة. فيحظر على كل فرد أن يمارس أي نشاط يتعارض مع أهداف الإسلام ومثله الأخلاقية وقيمه الروحية كالربا والإحتكار والغش[1]، يقول الله تعالى: " لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"[2].
- ✓ وضع مبدأ إشراف ولي الأمر على النشاط العام، فقد فرض الله تعالى طاعة ولي الأمر: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله والرّسول وأولي الأمر منكم"[3]. وتدخل الدولة يكون لحماية المصالح العامة وحراستها، بالتحديد من حريات الأفراد فيما يمارسون من أعمال. وقد كان وضع الإسلام لهذا المبدأ ضروريا لكي يضمن تحقيق مثله ومفاهيمه في العدالة الإجتماعية على مر الزمن. فإن متطلبات العدالة الإجتماعية التي يدعو إليها الإسلام تختلف بإختلاف الظروف الإقتصادية للمجتمع والأوضاع المادية التي تكتنفه. فقد يكون القيام بعمل مضرا بالمجتمع وكيانه الضروري في زمان دون زمان، فلا يمكن تفصيل ذلك في صيغ دستورية ثابتة، وإنما السبيل الوحيد هو فسح المجال لولي الأمر ليمارس وظيفته بصفة سلطة مراقبة موجهة ومحددة لحريات الأفراد فيما يفعلون أو يتركون من الأمور المباحة في الشرع وفقا للمثل الإسلامية في المجتمع[4].

والإسلام حينما وضع بعض القيود على الحرية الإقتصادية، لم يضعها نتيجة للأخطاء أو المساوئ والعيوب التي أسفرت عنها التجربة وكشف عنها الواقع العملي، ولكنه وضع القيود في نفس الوقت الذي أقر فيه الحرية الإقتصادية، أي أن الحرية الإقتصادية في الإسلام ولدت مقيدة، وهذا دليل على سمو النظام الإقتصادي في الإسلام، وأن البشرية إذا خطت خطوة صحيحة نحو الإصلاح الحقيقي وجدتها في الإسلام ومن الإسلام.

---

[1] الطريقي عبد الله بن عبد المحسن: مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] البقرة 188.

[3] النساء 59.

[4] الصدر محمد باقر: مرجع سبق ذكره، ص 262.

فهو ينفرد منذ البداية بسياسة إقتصادية متميزة لا ترتكز على الفرد وحده كما هو الشأن في الإقتصاد الرأسمالي، ولا على المجتمع وحده كما هو الشأن في الإقتصاد الإشتراكي، وإنما هي سياسة قوامها التوفيق والموازنة والمواءمة بين المصلحتين على السواء، وتحقيق هذه الموازنة مسؤولية الفرد والدولة على السواء[1].

الفرع الثالث– التكافل الإجتماعي:

تعتبر العدالة الإجتماعية أساسا من أسس الإقتصاد الإسلامي، لأن الإسلام نظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل ومتراحم، وأن الأسرة ترتبط بالمودة، والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والنفع، فالقوي ينصر الضعيف، والعالم يعلم الجاهل، وإن إختلفت الألوان والأجناس واللغات لأن ذلك لا يقتضي التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها، بل الجميع سواء في الإسلام. يقول الله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب"[2]. وقوله تعالى: "إنما المؤمنون إخوة"[3].

ولا يكتفي الإسلام بتقييد حرية المالك في تصرفه في ملكه في حياته وبعد مماته، وبتقييد حريته في كسب ماله وإستثماره، بل ليضع كذلك على كاهله واجبات وأعباء مالية كثيرة يؤديها للدولة وللمجتمع وللصالح العام وللفقراء والمساكين في مقابل تمتعه بما سيبقى له من حقوق في ماله.

ويهدف الإسلام من وراء تقييد تصرف المالك في ملكه وفي تقييده في كسب ماله وإستثماره له، وبما وقع على كاهله من واجبات وأعباء مالية يؤديها للدولة وللمجتمع، إلى إقرار العدالة الإجتماعية وتحقيق التوازن الإقتصادي، وتقليل الفروق المالية بين الطبقات والأفراد وتقريب هؤلاء وأولائك بعضهم من بعض، وإجتناب تضخم الثروات وتجمعها في أيد قليلة من الناس، وتجريد رأس المال من وسائل الطغيان والجبروت، والسيطرة على شؤون الحياة، وضمان حياة إنسانية كريمة للطبقات الدنيا والطبقات العاملة من الأمة[4].

يقوم مبدأ التكافل الإجتماعي على ركيزتين هما[5]:

– التكافل العام بين أفراد المجتمع المسلم: ومؤداه كفالة المسلمين بعضهم لبعض، وقد جعل الإسلام من هذه الكفالة فريضة على كل مسلم في حدود طاقاته، ويلتزم بأدائها كما يؤدي سائر الفرائض، وذلك أن الكفالة تقوم على مبدأ الأخوة والترابط بين المسلمين فهي في حدود الحاجات الملحة.

---

(1) جلال الدين أدهم إبراهيم، (2014): سياسات الإصلاح في ضوء أهداف الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة، ص 72.

(2) المائدة 2.

(3) الحجرات 10.

(4) العزيزي محمد رامز عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص 92.

(5) كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

وبناء على ذلك لا تعتبر الكفالة العامة فريضة على المتفوقين في الدخول تجاه أصحاب الحاجة، وإنما هي التعبير الواقعي عن الأخوة بين أفراد المجتمع المسلم، فأساسها تلك القاعدة الخلقية الإسلامية التي تفرض التكافل والتعاون بين المسلمين، بإعتبارهم جميعا أخوة في الأسرة البشرية، ومن ناحية أخرى تمارس الدولة الإسلامية في حدود إختصاصاتها الشرعية حماية حق الكفالة العامة والسهر على تطبيقه.

– حق المجتمع في موارد الدولة العامة: وتقوم هذه الركيزة تأسيسا على حق المجتمع المسلم في مصادر الثروة، وعلى ذلك تعتبر الدولة الإسلامية مسؤولة مباشرة عن ضمان معيشة كل عاجز ومعوز، وأن لا تقف عند مجرد ضمان الحد الأدنى لمعيشة الفرد العاجز أو المعوز فحسب، بل عليها أن تضمن له مستوى الكفاية من المعيشة الذي يحياه أفراد المجتمع الإسلامي.

يؤكد الإسلام على إقامة العدل كهدف في كل مجتمع، ويعتبر تمركز الثروة وممارسة الإحتكار– كمصدر للفوارق والمظالم– تمثل حواجز لإقامة العدالة الإجتماعية والأخوة والإنسجام الإجتماعي، فحرم إحتكار الثروة من طرف الأقلية. لقد وضع الله تعالى كل الموارد الطبيعية التي خلقها في خدمة الإنسانية جمعاء، وحدد في الوقت نفسه بعض القواعد الهادفة إلى ضمان توزيع عادل للمداخيل مبني على تعويض عادل لعوامل الإنتاج، وإلى تشجيع خلق فرص توظيف جديدة، وإنشاء نظام حماية إجتماعية بهدف المساعدة المنتظمة للفقراء والمحتاجين والمسنين والمعوقين [1]. وهو يقوم على القواعد التالية[2]:

- ✓ ضمان الحد الأدنى اللّائق للمعيشة، وهو ما يسمى حد الكفاية. ويتحدد هذا الحد بمقاييس العصر وظروف المجتمع الذي يعيش فيه والوسائل والموارد المتاحة، وأن مستوى المعيشة هذا يتعلق بالإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية التي قوامها المأكل والمشرب، والملبس والمسكن، وأدوات الإتصال والإنتقال. وتكوين الأسرة والتعليم والصحة، ومواجهة الأحداث والإصابات والكوارث والوفاة. وأن تحقيق مستوى المعيشة المشار إليه مطلوب لكافة أفراد المجتمع، من قادرين على العمل ولا يحققونه من أعمالهم، أو معوقين أو عاجزين عن العمل.
- ✓ في حالة الضرورة يجوز للدولة لكي يتحقق هذا المستوى لكافة الأفراد، أخذ الزائد من أموال الأغنياء في المجتمع لتردها إلى المستويات الدنيا فيه، إذا لم يتوفر لها من مواردها ما يعينها على ذلك.
- ✓ إعتماد الإسلام في تحقيق ذلك على القواعد والتنظيمات التشريعية، والتربية والتوعية الإسلامية لأفراد المجتمع وتعاونهم معا، وسلطة المجتمع متمثلة في مختلف مستويات السلطة المسؤولة فيه.

---

[1] جلال الدين أدهم إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص ص 42–43.

- ✓ لا يحرم أي شخص مؤهل من الإلتحاق بأية مهنة أو عمل بسبب الإعاقة البدنية، ولجميع المواطنين المعاقين بدنيا الحق في المشاركة في التظاهرات الإجتماعية أو المهنية أو الإبداعية أو الترفيهية.
- ✓ على الدولة وضع إستراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الإجتماعية، خاصة عن طريق تأمين وسائل كسب العيش وفرص العمل، ولهذا الغرض يجوز للدولة أيضا تشجيع التكافل، والعون الذاتي والعمل الخيري.
- ✓ إن العدالة الإجتماعية طوق النجاة من أزمات ومشكلات عديدة، فهي بحق البوابة الحقيقية لتعزيز الإنتماء وسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بحيث يتقارب الجميع إجتماعيا على نحو خلاق يجعلهم ينصهرون في بوتقة المصالح العليا للأمة.
- ✓ إن الإقتصاد الإسلامي أصل تحقيق العدالة الإجتماعية وحفظ التوازن الإقتصادي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وذلك في قوله تعالى:" كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"، يعني لا يجوز أن يكون المال متداولا بين فئة قليلة من أفراد المجتمع، أو يستأثر بخيرات المجتمع فئة دون أخرى.
- ✓ العمل: حيث يضمن لكل من بذل جهدا أن يحصل على أجر يتوافق مع مستوى الجهد الذي بذله، ومع مستوى المخاطرة التي تحملها.

يقوم التوازن الذي كفله الإسلام تأسيسا على ضمان مستوى واحد من المعيشة لأفراد المجتمع لا مستوى واحد من الدخل. ومعنى ذلك أن هذا التفاوت وإن كان مطلوبا إلا أنه ليس مطلقا، بل منضبط بالقدر الذي لا يسمح بالترف، وفي هذا فإن التوازن الإقتصادي بين أفراد المجتمع مطلوب كذلك إذا إختل هذا التوازن، وتكون مسؤولية ذلك من واجب الفرد والدولة معا.

ويرى الدكتور **محمد عمر الزبير** أن هوية النظام الإقتصادي الإسلامي لا تتحقق إلا بتحقيق التوازن، وأنه لا يمكن أن نقدم للبشرية نموذجا فريدا مميزا يحقق الكفاءة والرخاء والأمن والإستقرار وطيب العيش إلا بتوفير التوازن العادل بين طبقات المجتمع، وأن تحقيق هذا التوازن يتطلب تحقيق مجموعة من التوازنات هي[1]:

- التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام،
- التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة،
- التوازن بين قوة رأس المال وقوة العمل،
- التوازن بين قوة الحاكم وقوة المحكومين،
- التوازن بين الحاضر والمستقبل،
- التوازن بين تحقيق العدالة وتحقيق الحرية.

[1] كردودي صبرينة: مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

المطلب الثاني- أشكال الملكية في الإقتصاد الإسلامي:

تنقسم الملكية بإعتبار صاحبها إلى ثلاثة أقسام: خاصة (فردية)، عامة وملكية الدولة.

الفرع الأول- الملكية الخاصة:

يقر الإسلام الملكية الفردية أو الخاصة إنطلاقا من تجاوب الإسلام مع فطرة النفس البشرية في حب التملك، وتحفيزها على عمارة الأرض، كما أن حق الملكية الخاصة في المفهوم الإسلامي ليس حقا طارئا أو مؤقتا، وليس حقا يتعلق بفترة زمنية دون أخرى، ونظام مرحلي يتوقف وجوده أو عدمه على طبيعة المرحلة الإقتصادية والإجتماعية التي يبلغها المجتمع الإسلامي، بل هي ركيزة عضوية في البنية الإسلامية التكاملية، ومؤسسة ضمنية تتشكل تلقائيا مع المجتمع الإسلامي وتظل ملازمة له[1].

1- تعريفها: تعرف بأنها الملكية التي يكون صاحبها فردا، أو مجموعة من الأفراد على سبيل الإشراك.

وعرّفها **القرافي:** بأنها حكم شرعي مقدر بالعين أو المنفعة يقتضي تمكين من يضاف إليه من إنتفاعه بالشيء وأخذ العوض منه، وذلك كملكية الإنسان للرغيف والدار فإنه يمكنه بملكيته للرغيف أن يأكله وأن يبيعه ويأخذ ثمنه، ويمكنه بملكيته للدار أن يسكنها وأن يبيعها ويأخذ ثمنها. وعلى ذلك فلا تثبت الملكية إلا بإثبات الشارع لها وتقريره لأسبابها، وإذن فالحق في ملكية العين ليس ناشئا عن العين نفسها وعن طبيعتها أي كونها نافعة أو غير نافعة وإنما هو ناشئ عن إذن الشارع وعن جعله السبب الذي يبيح الملك للعين منتجا المسبب الذي هو يملكها شرعا [2].

يهدف تقرير الملكية الخاصة إلى تشجيع الحافز الفردي، وفتح المجال أمام المنافسة الشريفة والطموح والرغبة في التفوق، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الناس في هذه الميادين، وإعطاء كل مجتهد جزاء إجتهاده من ثمرات الحياة الدنيا، ومسايرة للطبيعة الإنسانية التي فطر الله الناس عليها، لأن حب التملك غريزة من غرائز بني البشر، كما أنه في تقرير هذا الحق يحقق العدالة بين الجهد والجزاء، ويتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذل أقصى جهد ليجمع المال له ولذريته، وفي ذلك تنمية للمجتمع. وقد يسر سبل الحصول عليها ما دامت هذه السبل سليمة مشروعة ولا تضر بالمجتمع[3].

---

[1] لعمارة جمال، (2004): الإقتصاد الإسلامي والدور الجديد للدولة في ظل العولمة، الملتقى الدولي حول إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، المنعقد يومي 03-04 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 50.

[2] الصمادي عدنان أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3] العزيزي محمد رامز عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص 104.

ورد في القرآن الكريم ما يدل على إقرار الملكية الخاصة في الإسلام، فالأمر بإيتاء الزكاة، والحثّ على الإنفاق في سبيل الله، وجعل حقوق للسائل والمحروم، كلها تدل على مالك للمال الذي وجب في حقه هذه الأحكام، قال تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم"[1]، وقوله: "والذين في أموالهم حق للسائل والمحروم"[2]. ويقول الله تعالى: " أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون"[3].

وكذلك قوله: "هو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلو من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين"[4]. ففي الآية إشارة إلى ما أنعم الله به على عباده من نعم الزروع والثمار، ثم يدعوهم إلى الإنفاق منها بإخراج الزكاة التي هي حق من حقوق الله، شكرا له على تلك النعم، وهذا يدل على إقرار الإسلام للملكية الخاصة للأراضي الزراعية والأشجار المثمرة بعد إعطاء الحقوق المفروضة على هذه الأموال.

2- ضوابط الملكية الفردية:

إن للإنسان الحق الكامل بالإستفادة من الممتلكات التي خلقها الله لهذه الغاية. ولا يمكن التخلي عنها دون تعريض وجوده ذاته للخطر. وعليه أيضا أن يستخدمها ليسعف الآخرين، وأن يتصرف بشيء منها ليتم واجب الإحسان. فالإفادة من الخيرات الدنيوية هي في آن واحد شرعية وضرورية وأخلاقية. وما يبرر الملكية الفردية بشكل خاص هو ذلك الإعتبار بأن كل فرد هو أكثر إهتماما بملكه الخاص من الملك المشترك بين الجميع. فالملكية الفردية هي الوسيلة الأكثر إنتاجية في إستغلال الثروات: من يقم بوظيفة مالك يستطيع شرعيا تحصيل نفع مهم منها. ولكن عليه أن لا ينسى أن ممتلكات الأرض قد خلقت لجميع البشر دون تمييز. ومن واجب الغني أن يفيد غيره من الربح الذي يحصله من ثروته[5].

ويمكن حصر أسباب إكتساب الملكية الخاصة بما يلي[6]:

---

[1] التوبة 103.

[2] المعارج 24-25.

[3] يس 70.

[4] الأنعام 142.

[5] فيليسيان شالاي: مرجع سبق ذكره، ص ص 61-60.

[6] إرشيد محمود عبد الكريم، (2011): النظريات الإقتصادية المؤثرة في النشاط الإقتصادي وضوابطها في السوق الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن، ص ص 305-306.

– إحراز المباحات: المباح هو المال الذي لم يدخل في ملك محرم، ولا يوجد مانع شرعي من تملكه، كالماء في منابعه، والأشجار في البراري، وصيد البر والبحر، فمصدر الإباحة الشرع الذي يصوغ للناس عامة أن يتملكوها بالإحراز المستوفى لشروطه الشرعية. فملكية المباحات بالإحراز تتوقف على شرطين:

- ✓ أن لا يكون قد سبق إلى إحراز المباح شخص سابق، فلو جمع إنسان ماء المطر في وعاء وتركه فليس لغيره أخذه لأنه قد خرج عن حكم الإباحة بالإحراز، وأصبح مملوكا له، فالقاعدة أن (من سبق إلى مباح فقد ملكه)،
- ✓ قصد التملك: فلو حصل المباح في حوزة إنسان دون قصد لتملكه لا يملكه، كما لو وضع إناء فإجتمع فيه ماء المطر، فإن كان قد أعده لهذه الغاية يملك ما يدخله وإلا فلا، وذلك وفقا للقاعدة (الأمور بمقاصدها).

– العقود الناقلة للملك: العقود تعتبر بابا واسعا لإكتساب الملكية، بل لعلها أوسع الأبواب سواء أكانت بيعا أو شراء، أو إجازة أو هبة، أو كفالة أو غير ذلك. والأصل في العقود أن تكون إختيارية، إلا أن هناك عقودا تتم بصورة جبرية، سواء كان ذلك صراحة أو تقديرا، كبيع مال المدين جبرا عليه لوفاء الدين، وبيع الحاكم الأموال المحتكرة على محتكريها، ومثلها الإمتلاك للمصلحة العامة لتوسيع المسجد أو الطريق العام، وكذلك الشفعة وهي حق تملك العقار ولو جبرا على المشتري بما قام عليه ويثبت هذا الحق للشريك والجار.

– الخلفية: ويقصد بها حلول شخص أو شيء جديد محل قديم زائل في الحقوق، وهي قسمان:

- ✓ خلفية شخص على شخص: وهي الإرث، فإذا مات شخص ولم يترك مالا وترك ديونا فلا يلزم ورثته بأداء ديونه، ولهذا قال الفقهاء في الإرث أنه تمليك جبري،
- ✓ خلفية شيء عن شيء، وهو التضمين أو التعويض: فإذا أتلف شخص لآخر شيئا أو أوقع به ضررا في بدنه فإنه يجب عليه ضمان ما أتلفه وتعويض الضرر الذي تسبب فيه، ويدخل في ذلك التعويض والدّيات وأرش الجنايات (المقصود بالأرش دية العضو المتضرر).

– التولد من المملوك: المتولد من المملوك مملوكا كان أم معلوما، فمن ملك شجرة ملك ثمرها، ومن ملك شاة ملك ولدها، ومن ملك تجارة ملك ربحها وهكذا، أما نتاج المغصوب فإن الغاصب لا يملكه، بل تتبع ملك الأصل سواء أكان المغصوب أرضا أو زرعا أو غير ذلك.

– العمل المنشئ للملكية: مثل الأعمال التي تترتب عليها الحقوق المعنوية كحق التأليف، والإبتكار، والعلامات التجارية، وغيرها من الحقوق.

إن الملكية الفردية لعموم الناس حق أعطاه الله تعالى وحده لعباده في قيود وحدود، فالإسلام لا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بلا قيود ولا حدود – كالنظام الرأسمالي– فهو يقرره، ويقرر بجواره مبادئ أخرى تجعله أداة لتحقيق مصلحة الجماعة بنفس الدرجة التي تتحقق بها مصلحة الفرد المالك على حد سواء.

ومن القيود والضوابط التي ضبط بها الإسلام الملكية الخاصة ما يلي:

– منع الإضرار بالآخرين: لأنه يحرم شرعا التعدي على ملكيات الأفراد المشروعة،

– منع أسباب التملك غير المشروع: حرمت الشريعة الإسلامية الغش والخداع في السلع لقوله تعالى:" ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون"[1]، كما حرمت الربا لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون"[2]، وحرمت أيضا الميسر، السرقة بأي وسيلة محرمة، يقول تعالى: "والسارق والسارقة فإقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم"[3]، الإتجار بالعرض... مما فيه الظلم والإستغلال ويضر بالفرد والمجتمع،

– منع الملكية الخاصة في حالات خاصة معينة:

- الأموال ذات النفع العام: كالمدارس، المستشفيات، المساجد،
- الأموال الموجودة بخلق الله تعالى كالماء، الكلأ،
- الأموال التي تؤول ملكيتها للدولة من الأفراد أو يكون للدولة عليها الولاية، فيحق للدولة التدخل في الملكيات الخاصة المشروعة لتحقيق العدل والمصلحة العامة، سواء في أصل حق الملكية أو في منح المباح، وتملك المباحات قبل الإسلام وبعده إذا أدى إستعماله إلى ضرر عام،

– حقوق الجماعة في ملكية الأفراد: من حقوق الجماعة في ملك الفرد حق الزكاة، فالزكاة لها مدلول مزدوج: الأول أنها تزكية وتطهير للروح، والثاني أنها تزكية وتنمية للمال، فلها هدف تعبدي وهدف إقتصادي نفعي. إن الزكاة تزكي نفس مؤديها بما تتيح له من تدريب مستمر على حرمان النفس للبر بالغير، وشفاء لها من سيطرة الشح عليها. وهي تخلق نوعا من التراحم بين طبقات المجتمع، وتنزع الغل من عند الطبقات المحرومة

---

[1] المطففين الآية 2–3.

[2] آل عمران 130.

[3] المائدة الآية 38.

للطبقات الميسورة، كما تساعد الزكاة على توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وتمنع الأضرار والمساوئ الخطيرة الناتجة عن تكديسها في أيد قليلة[1].

جعل الشرع صيانة حق الملكية للفرد واجبا على الدولة، وجعل إحترامها وحفظها وعدم الإعتداء عليها حتميا. ولذلك وضعت العقوبات الزاجرة لكل من يعبث بهذا الحق سواء بالسرقة أو السلب، أو أي طريق من الطرق غير المشروعة، فقد وضع التشريع له عقوبة زاجرة، ووضعت التوجيهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها فيه حق من حقوق الملكية، وما هو داخل في ملك الآخرين، فمال الحلال هو الذي ينطبق عليه معنى الملكية، والمال الحرام ليس ملكا ولا ينطبق عليه معنى الملكية[2].

3- الربح[3]: الصورة التي يعترف بها الإسلام عائدا للعمل بعد الأجر هو الربح، ويتوقف على نتيجة المشروع النهائية وما يحققه من أرباح، إذ يأخذ العامل حصة من هذه الأرباح بنسبة معلومة مسبقا في عقد العمل الذي تم التعاقد عليه.

وعرف الفقهاء الربح أنه زائد ثمن مبيع تاجر على ثمنه الأول ذهبا أو فضة، فهو بعبارة بسيطة الفرق بين ثمن بيع السلعة وثمن شرائها، وهذا ما صرح به الزمخشري إذ يقول: هو الفضل على رأس المال.

إن الربح في الإقتصاد الإسلامي يستحق إما بالعمل وإما بالضمان أو بملكية رأس المال، ويتخذ هذا الربح صورا عدة منها:

- ✓ أن يمتلك العامل رأس المال الذي يعمل عليه كالحرفي أو صاحب المشروع الصغير، وبهذا فإن العامل يحصل على الربح المتأتي من عمله ورأس المال الذي يعمل فيه كاملا،
- ✓ أن يشترك إثنان أو أكثر في مشروع إما أن يعملا كلاهما مع رأس مالهم أو أن يشتركا في رأس المال وينيبان من يقوم بإدارة المشروع بأجر محدد، ويمتلك الشركاء الربح من العملية الإنتاجية كما في أنواع الشركة التي نظمها الفقه الإسلامي،
- ✓ أن يعطي من يمتلك رأس المال رأس ماله إلى العامل ليعمل عليه، ويقسّم الربح بينهما حسب النسبة التي يتفقان عليها كما في عقود الشركة مثل المضاربة والمساقاة والمزراعة.

ويمكن الإشارة إلى معالم الربح عائدا للعمل في الإقتصاد الإسلامي في:

---

[1] العربي محمد عبد الله، (1964): الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام، مجلة دراسات في الإسلام، العدد 34، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ص 28.

[2] الصمادي عدنان أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] أنظر: إرشيد محمود عبد الكريم: مرجع سبق ذكره، ص 54.

– لا يشترط في المنظم في الإقتصاد الإسلامي أن يكون مالكا لرأس المال، وقد يكون المنظم يمثل جانب العمل فقط في العملية الإنتاجية، إذ يستحق الربح على ذلك كما في عقد المضاربة، وهذا لا يعني أن المنظم لا يجوز أن يكون مالكا لرأس المال في الاقتصاد الإسلامي، فيجوز أن يكون المنظم مالكا لرأس المال والعمل معا، كما في عقد شركة الأموال، وشركة العنان، إذ يستحق الربح عليهما سويا،

– يعد الربح الحقيقي هدفا لعمل العامل في النظام الإقتصادي الإسلامي، وهذا الربح يتسع مفهومه في الإسلام ليشمل الربح المادي في العملية الإقتصادية والربح المعنوي الذي يمثل الثواب الأخروي الذي يحصل عليه الإنسان من الله تعالى لإسهامه في المهمة الإستخلافية، وكلاهما يسهمان في عمارة الأرض وتطبيق منهج الله عز وجل على الأرض، فالربح المادي غير منفصل عن الربح المعنوي في الإسلام.

ويستحق العامل الربح في الإقتصاد الإسلامي مقابل الجهد الذي يبذله في العملية الإنتاجية والذي له مكانة كبيرة في تكوين القيمة الجديدة للسلعة التي يجري العمل عليها، والتي تضفي على المادة الأولية أو السلعة السابقة قيمة جديدة تزيد على قيمتها السابقة، وهذه القيمة الجديدة التي ساهم العمل بجزء كبير في تكوينها تعد المبرر الحقيقي في حصول العامل على الربح في الإقتصاد الإسلامي، وهذا نفسه ينطبق على رأس المال الذي يشارك في العملية الإنتاجية لكونه يساهم بدور إيجابي كذلك في تكوين القيمة الجديدة للسلعة، وكذلك في كونه عملا مختزنا سابقا يستحق مالكه الربح نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية وهو أمر مشروع في الإقتصاد الإسلامي.

فالعمل هو أساس الإستحقاق للربح في الإقتصاد الإسلامي، أما المخاطرة فلا تعدو كونها مبررا شرعيا للربح في الإقتصاد الإسلامي، فالإسلام يرفض أن تكون المخاطرة سببا لإستحقاق العامل للربح، ذلك لأن المخاطرة هي شعور وإحساس تجاه وضع العملية الإقتصادية، والربح لا يستحق نتيجة هذا الشعور والإحساس، وإنما نتيجة مشاركة العنصر الإنتاجي بالعملية الإقتصادية بدور إيجابي، يقول تعالى: "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى"[1]، فالعامل يستحق الربح نتيجة سعيه الإقتصادي المتمثل بجهده البدني والعقلي، لا نتيجة شعوره وإحساسه، فالعامل في الإقتصاد الإسلامي يفترض أن يدخل العملية الإقتصادية ولديه علم مسبق بظروف العمل ونسبة الربح والخسارة وإحتمالاتها، وفي ضوء ذلك فإنه يدخل في سعيه لطلب الرزق متوكلا على الله تعالى آخذا بالأسباب جميعا والتي تشير إلى إمكانية حصوله على الربح من المشروع، كذلك فإن العامل إذا خسر في العملية الإنتاجية فإنه يخسر الجانب المادي من عمله، أما الجانب المعنوي وهو الربح الأخروي فإنه ثابث لا يفقد، وذلك لأنه قام بدوره في السعي لعمارة الأرض، وتحقيق المهمة الإستخلافية،

[1] النجم الآية 39–40.

فخسارته في الجانب المادي هو أمر طبيعي لأن العامل في الإقتصاد الإسلامي لا يفترض أن يربح دائما، كما لا يفترض أن يخسر دائما، وهذا أمر طبيعي في الحياة الإنسانية التي تتسم بالنسبية وقابلية الإنسان للخطأ والفشل، ففكرة المخاطرة لا مكانة لها في الإقتصاد الإسلامي كسبب لتحقيق الربح، ويبقى العمل المتمثل بالجهد الإنساني البدني والعقلي السبب الحقيقي لإستحقاق المنظم للربح في الإقتصاد الإسلامي.

وبما أن العامل يستحق الربح على العمل فإنه كذلك لا يخسر في حالة خسارة المشروع سوى العمل الذي يمثل جهده الذي شارك به في العملية الإنتاجية.

الفرع الثاني- الملكية العامة في الشريعة الإسلامية:

1- تعريفها:

تتمثل في ملكية الأمة أو الناس جميعا لمال من الأموال العامة، ولا يسمح التصرف بها بيعا ولا إقطاعا ولا هبة لأنها موقوفة على جماعة المسلمين، ولا يسمح لأحد من الناس أو للدولة بإمتلاكها، ومنافعها لكل فرد منهم، مثل المساجد والمرافق العامة التي لا تستقيم حياة الناس بالإستئثار بها فرديا، مثل الكلأ المباح، وماء السماء والعيون والأنهار، والمصادر العامة للوقود مثل الشجر والحطب غير المحرزين لملك فردي [1].

2- صور الملكية العامة في الشريعة الإسلامية[2]:

- ملكية المرافق العامة: المرافق العامة هي الأموال ذات النفع العام التي تمنع طبيعتها من أن تقع تحت التملك الفردي، كالطرق والأنهار، وأرض المراعي حول القرى والمدن التي تتعلق بها حاجة الناس، ودليل مشروعيتها قوله صلى الله عليه وسلم فيما روي عن إبن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلإ والنار".

- الحمى: أن يحمي رئيس الدولة أو من يمثله أرضا ليست مملوكة لأحد من أجل مصلحة عامة، وأصله ما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم: "لا حمى إلا لله ورسوله"، وقد أورد أبو عبيد صورتين للحمى:

* أن تحمى الأرض للخيل الغازية في سبيل الله، وقد عمل بذلك رسول الله إذ حمى أرض البقيع في المدينة لهذا الغرض،

* أن تحمى الأرض لإبل الصدقة إلى أن توضع مواضعها وتفرق في أهله،

---

[1] العزيزي محمد رامز عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] أنظر: إرشيد محمود عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 320.

– الأراضي الموقوفة لمصلحة المسلمين: والوقف إما أن يكون على الذرية فيسمى الوقف الذري، أو في جهة خير فيسمى وقفا خيريا، فهو في أصله مملوكا ملكية خاصة تحولت بالوقف إلى ملكية عامة. ولقد عرف التاريخ الإسلامي أنواعا كثيرة من الأحباس، أدت أدوارا إقتصادية وإجتماعية ليست لها ذات الدور في الحياة المعاصرة نظرا لتراجعها نحو الأوقاف التي رصدت للتدريس والمساجد، والمكتبات الوقفية العامة، والمستشفيات والآبار، وإصلاح الطرق والجسور والمقابر، ورعاية الأيتام واللقطاء، والمقعدين وأصحاب العاهات، والمساجين.

– الفيء: إسم لما لم يوجف عليه المسلمون بخيل أو ركاب، والفيء مشروع بالكتاب والأثر، يقول الله تعالى: "وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتهم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير". ويدخل في أموال الفيء كل من الخراج والجزية والعشور.

– الأراضي المفتوحة عنوة: المراد بها: تلك الأرض التي فتحها المسلمون بالقتال، وهي تشمل مساحات شاسعة من البلاد الإسلامية، مثل مصر والعراق والشام وبلاد فارس، وهي مملوكة ملكية عامة.

3-أهداف الملكية العامة[1]:

– إن الخدمات ذات المنافع المشتركة يجب أن تكون ملكيتها جماعية للناس عامة، سواء أكانت من الحاجات الضرورية أم غيرها، ولقد راعى الإسلام هذا الجانب حماية للمصلحة الجماعية حتى لا تضار الجماعة بإمتلاك فرد قد يحبس عن الناس منافعها. ولتقرير هذا الإتجاه حمى الرسول صل الله عليه وسلم أرض النقيع وجعلها لخيل المسلمين.

– تأمين نفقات الدولة: الدولة ترعى الحقوق وتقوم بالواجبات، وتجهز الجيوش، وتقوم بحاجة الضعفاء واليتامى والمساكين، وتؤمن للناس الأمن والتعليم والعلاج وكافة الخدمات العامة والمتنوعة، وهي لا تتمكن من ذلك إلا إذا كان لبيت المال دخل ثابت ومستقر، كالزكاة والجزية والخراج وخمس الغنائم، والأموال التي لا مالك لها وإستثمارات الملكية العامة.

– تشجيع الأعمال الخيرية والتوسعة على المحتاجين من المسلمين: فتح الإسلام مجالا واسعا للأعمال الخيرية وشجع عليها، ومن هذه الأعمال الوقف الذي يراد به وجه الله. ولقد أدى الوقف الخيري دورا كبيرا في المجتمع الإسلامي على المدى القريب والبعيد، ومازالت آثاره العظيمة باقية حتى اليوم، فقد كانت أموال الوقف هي الممولة للمساجد والمدارس والمكتبات العامة والمستشفيات والرعاية بالمقعدين والعجزة والأيتام والمساجين وغير ذلك.

---

[1] أنظر: الطريقي عبد الله بن عبد المحسن: مرجع سبق ذكره، ص ص 35-38.

– التعاون بين الدول والشعوب في الإستثمارات العامة لعمارة الأرض: الإنسان مدني بالطبع تربطه علاقات كثيرة مع غيره من الناس، فيحتاج كما يحتاجون إلى تبادل المصالح والمنافع فيما بينهم ويكمل كل منهم الآخر في ذلك، ولتعدد الحاجات والمطالب في هذه الحياة فإن أي دولة من الدول أو أي شعب من الشعوب لا يستطيع أن يقوم بسد حاجاته بنفسه، ويحقق لها الإكتفاء في مجالات الحياة المختلفة، وإن حققه في جانب إلا أن تحقيقه نسبي يحتاج معه إلى مد يد التعاون إلى الآخرين ليسد عجزا قائما أو نقصا متوقعا، فقد تكون لديه الخبرة لكن تنقصه المواد الخام، أو العكس، وقد ينقصه في ذلك المال، ولتكامل هذه الأمور تعمل الدولة ما يمكن لها أن تعمله في تحقيق إستثماراتها المختلفة لدى الدول والشعوب الأخرى، فتضيف إلى رصيدها خبرة مطلوبة أو مشاركة مالية مثمرة تزيد من مكانتها الإجتماعية والسياسية والعسكرية، خاصة وأن إستثمارات الدولة تكون عادة في مشروعات كبيرة تتناسب مع ما ينبغي لها أن تحققه في مجال الملكية الجماعية.

– إستغلال الثروات على أحسن وجه لصالح البشرية.

الفرع الثالث– ملكية بيت المال أو ملكية الدولة:

1– تعريفها: وهذا النوع من الملكية يكون صاحبها بيت المال أو الدولة، فالأموال التي تتعلق بها تكون لبيت المال أو للدولة، كالأموال الخاصة في يد أصحابها يجوز للإمام التصرف فيها بالإنفاق والبيع وغيرهما بشرط تحقيق المصلحة العامة في ذلك. وبيت المال هو الجهة التي تختص بكل ما يستحقه المسلمون ولم يتعين مالكه.

وبصفة عامة يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين:

– موارد مالية دورية: بمعنى تجميعها بصفة دورية في مواعيد معينة أو محددة من السنة مثل الزكاة، والخراج، والجزية،

– موارد مالية غير دورية: بمعنى عدم تجميعها بصفة دورية، فقد تكون وقد لا تكون، ولا موعد لجبايتها، وذلك مثل العشور، والفيء، وخمس الغنائم، وتركة من لا وارث له، وكل من لا يعرف له مستحق معين.

وبعض هذه الأموال يكون مملوكا لبيت المال العام، وبعضها لا يكون مملوكا، وبيت المال مدير لهذه الأموال فقط كالزكاة، فالدولة تشرف على إدارة الدخل والخرج لبيت مال الزكاة وتراقب أداء العمل في ديوان

الزكاة المركزي الذي وضعت له هيئة إدارية ورقابة شرعية. وعلى ذلك فإن موارد بيت المال تتكون من الأصناف التالية[1]:

- زكاة الأموال الظاهرة والعشر، ومصرفها حدده القرآن الكريم،
- خمس الغنائم والمعادن والركاز، ومصرفها ما تحدده آية الغنائم في سورة الأنفال،
- اللقطات وتركات المسلمين التي لا وارث لها، وديات القتل الذين لا أولياء لهم، ومصرف ذلك اللقيط، الفقير الذين لا أولياء لهم، ويعطون منها نفقاتهم،
- الجزية التي تؤخذ من أهل الذمة القادرين، وتركاتهم التي لا وارث لها، وخراج الأراضي، والهدية التي تصل إلى الإمام من أهل الحرب،
- ويمكن تصنيف على ما ذكر العشور، وهو الضرائب التي تؤخذ من تجار العدو إذا دخلوا دار الإسلام بتجارة معاملة لهم بالمثل،
- تركة من لا وارث له، ولرئيس الدولة أن يجعل لكل مال منها ديوان يدير إيراداته، ومع ذلك فإن هذه الموارد لبيت المال تاريخية، وفي الحياة المعاصرة لا بد من دراسة موارد جديدة للدولة الإسلامية.

2- نفقات بيت المال: نفقات بيت المال مقسمة على ستّ جهات[2]:

- الأصناف الثمانية الذين يستحقون أموال الزكاة يصرف لهم من باب الزكاة. فإذا لم يوجد مال في باب الزكاة لا يصرف لهم شيء.

- الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد والغارمين: إذا لم يوجد في باب أموال الزكاة مال صرف لهم من واردات بيت المال الدائم، وإذا لم يوجد لا يصرف للغارمين شيء.

وأما الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد فتحصل ضرائب لسد نفقاتهم ويقترض لأجل ذلك في حالة خوف الفساد.

- الأشخاص الذين يؤدون خدمات للدولة كالموظفين والجند فإنه يصرف لهم من بيت المال. وإذا لم يكف بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات ويقترض لأجلها في حالة الخوف من الفساد.

---

[1] أنظر: إرشيد محمود عبد الكريم: مرجع سبق ذكره، ص ص 328-329.

[2] الصمادي عدنان أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.

– المصالح والمرافق الضرورية: يصرف عليها من بيت المال فإذا لم يوجد ما يكفي لها يقترض لأجل ذلك أو تفرض لها ضريبة مؤقتة.

– المصالح والمرافق الكمالية، يصرف عليها من بيت المال فإذا لم يوجد ما يكفي لها في بيت المال لا يصرف لها وتؤجل.

– الحوادث الطارئة، كالزلازل والطوفان يصرف عليها من بيت المال، وإذا لم يوجد يقترض لأجلها المال في الحال ثم يسدد من الضرائب التي تجمع.

المطلب الثالث– إبن خلدون والملكية:

يعتقد الكثيرون أن **إبن خلدون** (1332م–1406م) المفكر الإسلامي هو الذي فكر في تطبيق سياسة الخصخصة التي تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص. وهي فكرة تدل على فهم إبن خلدون وإدراكه في وقت مبكر أهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه، وقد كان ذلك منذ عام 1377 م[1]، حيث كتب في كتابه "المقدمة" في الفصل الأربعين تحت عنوان: (في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعاية ومفسدة للجباية)، ولهذا تأكد أن إبن خلدون مع الحرية الإقتصادية وضد أن تكون الدولة تاجرا، بالنظر لما رآه مما تملكه الدولة من رؤوس أموال كثيرة تضغط من خلالها على الأسواق، وإكراه الأفراد على بيع ما بأيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرضها عليهم بعد ذلك برفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه، ينتج عنه أضرار كثيرة ويغري الدولة بتدخلات أخرى كثيرة، تؤثر على النشاط الإقتصادي وتؤدي في النهاية إلى إفساد العمران والدولة معا.

دافع **إبن خلدون** عن حرية الإنتاج وحرية التبادل، وهو ضد إستخدام أدوات إقتصادية تخل بعمل السوق، كما أنه ضد الإحتكار، وبذلك خلص إلى وجود علاقة وثيقة بين إستقرار الإقتصاد وإستقرار الدولة السياسي، بالنظر إلى تلاصقهما حتى أثناء تدهور أحدهما تبعه الثاني[2]. حيث إن إنشاء المؤسسات العمومية في الصناعة والزراعة والتجارة، وفرض الأسعار العمومية في المبادلات بالطرق الاحتكارية– لرفع موارد الميزانية المدعمة بالأرباح– من شأنه أن يحطّم المجهود الإنتاجي لدى الخواص، ما يؤدي إلى المشاكل التالية:

- منافسة غير عادلة في سوق الماشية والسلع،
- إنخفاض المبيعات نتيجة الأسعار الإحتكارية، ما يؤدي إلى تراكم المخزون وإنكماش سرعة دوران رأس المال الخاص،

---

[1] الربيعي عبده محمد فاضل: مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2] علالي مخطار: مرجع سبق ذكره، ص 2.

- ظهور الإفلاس نتيجة المنافسة العمومية، بأسعار دون مستوى السوق، بحثا عن تعظيم المبيعات العمومية قصد تسديد حاجياتها ومعالجة عجز الميزانية،
- تنازل الأرباح، نتيجة إجبار الخواص بدفع مشترياتهم على الدولة بدون تقسيط وبأسعار إحتكارية باهظة،
- إنتشار الأزمة على كافة الطبقات، بظهور عدد من المشاكل منها: إتلاف رؤوس الأموال، العجز في العرض، البطالة، تقهقر الإيرادات العمومية حتى نحو زوالها، فظهور علامات سقوط الدولة،
- تقهقر الطلب ودوران المال بين الشعب والدولة نتيجة سياسة التقشف،
- الإبتعاد عن الأعمال من طرف المواطنين والتجار الأجانب، وسقوط حب العمل (نتيجة إغتصاب حقوق الملكية) بطريق فرض العمل المجاني على الأفراد والإستيلاء على ممتلكاتهم[1].

كما ساهم إبن خلدون في دراسة مقومات الحضارة، ونشأتها، وقضايا إنتاج الثروة، وصور النشاط الإقتصادي، ونظريات القيمة، وتوزيع السكان. وقد لخص مستلزمات القيام بالتنمية الإقتصادية في تفاعل خمسة عوامل رئيسية هي[2]:

- ✓ **نمو السكان:** إذ يعتبر النمو السكاني أحد عوامل التنمية الاقتصادية لما يمثله من زيادة الإستهلاك، وإزدياد الحاجة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وذلك عن طريق الإستثمار، وزيادة الإنتاج،
- ✓ **التعليم:** أو التقدم التكنولوجي بالمصطلح الحديث، وما يمثله من أهمية في إكتساب المهارات اللازمة، والقدرة على مواكبة التغيرات في مجال الإنتاج، وإبتكار طرق جديدة للإنتاج تراعي النوعية والكمية اللازمة لإشباع حاجات الأفراد،
- ✓ **بحث الأفراد عن الربح:** وهو ما يمكن إعتباره في أبجديات الفكر الحديث "روح المقاولاتية" وهي خاصية تختلف من مجتمع إلى آخر، وداخل المجتمع نفسه بين أفراده، فكلما زادت رغبة الأفراد في الربح كلما كان ذلك عاملا مساعدا على التنمية، وكلما زادت رغبة الأفراد في السكون والكسل كلما فقد المجتمع أحد عوامل تنميته الاقتصادية،
- ✓ **الملكية الخاصة:** التي تعتبر أهم حافز على الربح وتوسيع الثروة والتي يجب صيانتها وحمايتها بكل الوسائل بوصفها من الثوابت المقدسة في الدين،

---

[1] جاري محمد الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] بوهيدل سليم، (2016-2017): إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية -آفاق 2025-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، ص 32.

- ✓ **قوة السياسات السياسية والقضائية:** وما تمثله من أهمية في تحسيس الفرد بأنه في حماية الدولة، إذ أن قوة الدولة وخصوصا قضاؤها يعطي الفرد شعورا أكبر بالإنتماء إلى المجتمع ورغبة أوسع في المساهمة الإنمائية له، على عكس ذلك، الذي يؤدي إلى تنامي شعور الفرد بالرغبة في الهجرة بحثا عن الأمان.

نظر إبن خلدون إلى العمل من زاويتين هما: زاوية إنتاج القيم مباشرة أو خزنها، والثانية من زاوية إنتاج القيم أيضا ولكن مع إعادة توزيعها وتبادلها، ويصل بتقسيمه للعمل على الشكل التالي: العمل الظاهر (الحي)، والعمل المقتنى (المستثمر)، النوع الأول من العمل مصدره عمل الإنسان، أما الثاني فمصدره جهد الحيوان والنبات وتفاعلات المعدن، ويقول إبن خلدون في مقدمته: فلا بد من الأعمال الإنسانية من كل مكسوب ومتمول، لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه وإلا لم يحصل ولم يقع فيه إنقطاع.

وبهذا التقسيم للعمل يكون إبن خلدون قد سبق كلا من آدم سميث في نظريته "للعمل الحالي والعمل الماضي"، وسبق ريكاردو في نظريته "العمل الظاهر والعمل المتراكم"، وسبق كارل ماركس في نظريته "العمل الحي والعمل الميت". إن فكرة إبن خلدون شكلت نقطة إنطلاق للفكرين الكلاسيكي والإشتراكي على السواء، فإن التمييز بين نوعي العمل بهذا الشكل له أهميته الفائقة في الفكر الإقتصادي الحديث. كما بقى الجدل قائما حول صياغة نظرية القيمة والربح، هل القيمة الجديدة في أي نشاط إقتصادي مصدرها العمل المباشر أو العمل غير المباشر (رأس المال) أو كلاهما؟ ثم هل مصدر الربح أيضا العمل الحي أو رأس المال أو كلاهما؟.

أما العمل الطبيعي (المنتج) والعمل غير الطبيعي (غير المنتج): يقسم إبن خلدون المعاش (العمل) إلى نوعين: المعاش الطبيعي والمعاش غير الطبيعي، ولا يفهم من ذلك أن المعاش غير الطبيعي غير ضروري أبدا، وإنما أنه نشاط غير منتج بالعرف الإقتصادي فقط، أي لا يؤدي مباشرة إلى إحداث سلع أو خدمات إقتصادية، وإنما يؤدي بطريق غير مباشر. ويخلص إلى أن القطاعات الإنتاجية الأساسية في الإقتصاد ككل هي ثلاثة: الفلاحة والصناعة والتجارة، يضاف إليها أنشطة متنوعة مماثلة كالرعي والصيد والتعدين، وما عداها تعتبر قطاعات غير منتجة، كجهاز الحكومة والإدارة.

ومرة أخرى يسبق إبن خلدون "برودون" وغيره في تقسيم الأعمال بهذا الشكل العلمي، بل وأنه يسبق مدارس بأكملها كالمدرسة التجارية، التي رأت التجارة وحدها النشاط الإقتصادي الحقيقي. والمدرسة الفيزيوقراطية، التي ترى في الزراعة النشاط الإقتصادي المنتج الوحيد، وما عداه فأنشطة عقيمة غير منتجة[1].

[1] محارب عبد العزيز قاسم، (2016): الإقتصاد الإسلامي علما وعملا، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، ص ص 308-309.

المبحث الثالث: مدخل للقطاع الخاص

إزدهرت الرأسمالية العالمية في ضوء مبدأ الحرية الإقتصادية، ولكنها تحت وطأة الأزمات والحروب بدأت تقيد من هذه الحرية. ولقد ضهر ذلك أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث تدخلت الدولة في تنظيم عمليات التبادل، مع الإبقاء على الإنتاج في يد رأس المال الخاص، وإزداد تدخل الدولة في ما بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أقدمت على تأميم بعض الشركات الخاصة، وعرفت الرأسمالية نظام الإقتصاد المختلط، وتطورت لأول مرة في تاريخ الرأسمالية، فكرة التعاونية التي تشير على أن التوجيه الأفضل للإقتصاد الرأسمالي يجب أن يقوم على تعاون بين الدولة ورجال الأعمال ونقابات العمال، وذلك لكي يتغلب الإقتصاد الرأسمالي على أهم مشكلاته، وعلى رأسها التضخم والبطالة. وتقوم هذه السياسة على فكرة إيديولوجية تكسبها شرعية وتبريرا، وهي أن الأهداف القومية والجهود المشتركة لتحقيق هذه الأهداف ترتفع فوق كل المصالح وتتجاوز النظرة المصلحية ضيقة الأفق المرتبطة بمصلحة كل جماعة على حدى. ولقد أدت هذه الرؤية إلى إعادة تحليل دور الدولة ونطاق توزيع القوة في المجتمع الرأسمالي. فلم يعد ينظر إلى الدولة على أنها مستقلة أو منحازة، وإنما هي شريك في علاقة، تفرز قراراتها من خلال عمليات مساومة مستمرة مع جماعات المصالح. وقد أدى ذلك إلى إعادة النظر في مفهوم القوة السياسية في المجتمع الرأسمالي. فالقوة ليست مركزة في أيدي نخبة، كما أنها ليست موزعة توزيعا تعدديا، وإنما قوة متعددة المراكز. ومع قوة هذه السياسة وإستمرارها إلا أنها لم تقض على مشكلات الرأسمالية. فقد إنتهت الحروب، ولكن الأزمات لم تنته. ولذلك فقد كان أحد إفرازات الأزمة الرأسمالية المعاصرة التخلي التدريجي عن فكرة التعاونية والتحول التدريجي إلى القطاع الخاص. وبدأ يظهر في القاموس الإقتصادي للرأسمالية مصطلح التحول إلى القطاع الخاص، وإرتبط هذا الإتجاه بسيطرة الأحزاب السياسية المحافظة، بل وإستمرارها في الحكم لفترات طويلة[1].

بدأت موجة الإنفتاح والتحول نحو إقتصاد السوق الليبرالي بالصعود منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وتسارعت بعد سقوط الإتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي، ذلك التحول الذي يقوم على زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في إدارة الشؤون الإقتصادية للإعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية الإقتصادية.

[1] نصار علي: مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

ولقد تمثل هذا الإتجاه في تخلي العديد من الحكومات عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال العام وتحويله إلى القطاع الخاص، وإزالتها لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع[1]. ليحل مفهوم إقتصاد السوق وإعتماده كأداة أساسية للتنمية، وبكل مكوناته وأدواته ومؤسساته وأهدافه ونشاطاته المعتمدة، هذا المفهوم الذي تمدد في مجمل الأرجاء أصبح ينظر إلى العالم على أنه سوق واحدة، وبالتالي يحق له التجول في كل أجزائها والإستفادة منها، وهو بذلك يمثل ويجسد تصورا معتمدا وطموحا لدى شريحة كبيرة من الدول التي كانت تقود وتدافع عن مبادئ الإقتصاد الحر وتعطي للقطاع الخاص دوره الرائد والحساس[2].

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط إقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل، بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الإقتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الإقتصادي على إختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي وذلك إنطلاقا من عملية الإستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والإبتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح، ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية التنمية الإقتصادية[3].

المطلب الأول– مفهوم تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص:

تعود البدايات الأولى لتحويل القطاع العام إلى الخاص إلى عام 1968 من القرن الماضي، حيث بدأت أول عملية تحويل الملكية العامة إلى ملكية القطاع الخاص من إقتصاد أمريكا تبعتها في هذا النهج فيما بعد بريطانيا. وإنتشرت في الدول الرأسمالية الصناعية في منتصف السبعينات في إطار المصانع الحكومية، وإنتقلت عملية التحويل فيما بعد إلى المستوى العالمي وبخطى متسارعة، وتحت ذريعة أن المؤسسات الحكومية لا تستطيع إستغلال قوى السوق لتعظيم أرباحها وبالتالي تبدو غير فعالة[4].

تلعب اليوم قوى إقتصادية ومالية مهيمنة عالميا– كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي– دورا أساسيا في ترويج وتدعيم إتجاه فكري، ومسار إقتصادي، ليبيرالي جديد، معاد للدولة وللقطاع العام. هذا الإتجاه يدعو بكل

---

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] محمد عمر مصطفى، (2014): الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 92.

[3] صلاح محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 28–29.

[4] المعموري عبد علي كاظم، (2012): تاريخ الأفكار الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 315–316.

قوة، وبإستعمال الضغوط إلى التقليص من دور الدولة والتراجع في عمليات التأميم. يدعو بإختصار إلى تفكيك القطاع العام أو التحول إلى القطاع الخاص [1]. فبعد فترة طويلة من التدخل الإقتصادي وتوجيه الإقتصاد من جانب الدولة، شهد العالم المعاصر منذ ثمانينات القرن العشرين الظاهرة التي تعرف بالتحول إلى القطاع الخاص. ويقصد بها تحويل المشروعات التي تملكها الدولة أو التي تملكتها عن طريق التأميم إلى القطاع الخاص ليتولى أمرها كلية، أو ليشارك الدولة فيها[2].

أصبح مصطلح تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص في الثمانينات من القرن العشرين من أكثر المصطلحات ترددا، فالبعض أطلق عليها الخصخصة أو التخصيصية[3]، والبعض الآخر سماها الخوصصة، وبعيدا عن المفردة المستخدمة لهذا المصطلح فإن الكلمة المترجمة قد أغفلت الجوانب الفكرية والعلمية. وأصبح لفظ الخصخصة الأكثر تداولا في الأوساط الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في دول العالم، فالمصطلح هو عملية تحويل الملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وما يرافق هذه العملية من تغيرات هيكلية على مستوى الإقتصاد والفكر، وعلاقتها الوطيدة بمستقبل القطاع العام وعملية التنمية في الدول النامية بشكل عام وفي البلدان العربية خاصة[4]. فالعملية تعني التقليل من دور الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الإقتصاد وتوليد الدخل، وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الإعتماد الأكبر على آلية السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية[5].

ويعرف القطاع الخاص على أنه: عنصر أساسي ومنظم في النشاط الإقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة، إذ أنه وفي ظل إقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط إقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق– وفي ظل نظام المنافسة– هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء، ولا يقتصر فقط على رجال

---

[1] نصار علي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2] المرجع نفسه، ص ص 35-36.

[3] لفظ أو كلمة التخصيص"privatiser" ظهر لأول مرة في قاموس "Larousse" باللغة الفرنسية سنة 1983، وعرف بأنه "فعل يجعل خاص، وبالتحديد هو تحويل نشاط أو قطاع نشاط من نظام رقابة أو ملكية عامة إلى نظام خاص":

Amand Bizaguet, (1988) : le secteur public et les privatisations, Que sais- je?, paris, p 27.

[4] المعموري عبد علي كاظم: مرجع سبق ذكره، ص 308.

[5] أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص 10.

الأعمال، حيث أنه يضم بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة[1].

وتفترض سوق المنافسة التامة أن عدد المتعاملين كبير جدا، وأنهم من الصغر بحيث لا يمكنهم التأثير كل على إنفراد في القرارات الإقتصادية، وحيث أن السلوك الإقتصادي يقوم على تحقيق الربح في المشروع، وأن قواعد الربح تتغلب على الإعتبارات الإجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام[2].

ويمكن تعريف القطاع الخاص (أو قطاع النشاط الخاص) بأنه هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الإقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. والقطاع الخاص يمكن تقسيمه إلى قسمين هما [3]:

- **القطاع الخاص غير المالي:** يتضمن هذا القطاع كافة الوحدات الإنتاجية المقيمة التي يملكها ويديرها القطاع الخاص، وينقسم إلى قسمين:

- ✓ **قطاع خاص منظم:** هذا القطاع يعمل في إطار منظم، حيث يقوم بمسك دفاتر وحسابات مالية مستقلة مثل شركات المساهمة وشركات توصية بالأسهم، شركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التوصية البسيطة، شركات التضامن، المشروعات الفردية الكبيرة ذات الحسابات المالية المنفصلة عن صاحب المشروع، فروع الشركات الأجنبية،
- ✓ **قطاع خاص غير منظم:** يتمثل في المشاريع الفردية الصغيرة التي لا تمسك دفاتر وحسابات مستقلة، ولا يمكن أو يتعذر فصل معاملاتها المالية عن المشروع (قطاع حرفي).

- **القطاع الخاص المالي:** يشمل الهيئات المالية التي تعمل أساسا في المعاملات المالية في الأسواق المالية في السوق والمتعلقة بالحقوق والإلتزامات المالية بالإضافة إلى شركات التأمين.

التحول إلى القطاع الخاص ليس هدفا في حد ذاته، ولكن هو وسيلة للوصول إلى تحقيق الكفاءة الإقتصادية على مستوى المؤسسة أو الوحدة الإقتصادية أو قطاع النشاط الإقتصادي وصولا إلى مستوى

---

[1] بودخدخ كريم، وبودخدخ مسعود، (2011): رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، ملتقى دولي: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، 20 -21 نوفمبر 2011، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر، ص 3.

[2] ضياء مجيد، (2005): الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء وإتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 18.

[3] ساسي فطيمة، (2014-2015): أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 4.

الإقتصاد القومي[1]. ومن هذا المنطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الإتجاه العام نفسه الداعي إلى تحرير كافة الأنشطة الإقتصادية في القطاع العام تجاه القطاع الخاص، أي أن عملية التحول إلى القطاع الخاص يجب أن تواكبها تغييرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الإقتصاد ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي تجاه مزيد من المشاركة من القطاع الخاص[2].

وبعد ظهور عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فإن معيار الملكية للتفريق بين القطاع العام والقطاع الخاص لم يعد المعيار الوحيد. إذ أصبح معيار الإدارة محل إهتمام الكثير لما ترمي إليه من أهمية في ظل تطبيق سياسات الخصخصة وطرقها ووسائلها المختلفة، وغلبة القاعدة العامة في انفصال الإدارة عن الملكية خاصة في المشاريع أو المؤسسات ذات الحجم الكبير رغم أن كل منهما ينتمي إلى القطاع الخاص، وبتحرير إدارة وحدات القطاع العام لتمكينها من العمل بأسلوب القطاع الخاص، وهو أمر يستدعي بالضرورة رسم الحدود الفاصلة بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال، بمعنى إلتزام الحكومة بوظائف إدارة الإقتصاد الوطني أو تجاوزها ذلك للتدخل في أمور إدارة قطاع الأعمال العام في المقام الأول من خلال ملكيتها له[3].

من هذه التعاريف يتضح أن عملية التحول نحو القطاع الخاص تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في تشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية، بما يخدم أهداف التنمية الإقتصادية، ومن هذا المنطلق فإن عملية التحول هذه تتضمن عددا من العناصر أهمها ما يلي[4]:

- إن أهم عنصر في عملية التحول نحو القطاع الخاص هو تغير أسلوب تشغيل وإدارة المؤسسات العامة، لتتفق مع مبادئ القطاع الخاص، والتي تتمثل في إتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، والإعتماد على الأسعار الإقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبني نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد،
- تتضمن عملية التحول نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام المحلي إلى القطاع الخاص، ويتم نقل الملكية بأكثر من أسلوب مثل بيع المؤسسات العامة إلى مستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين،

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب: المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين المصدر، سبق ذكره، ص 79.

[2] أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] الربيعي عبده محمد فاضل: مرجع سبق ذكره، ص 85.

[4] مبارك شيماء، (2016): إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 26، سبتمبر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 433.

- عملية التحول نحو القطاع الخاص لا تقتصر على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام إلى حوزة القطاع الخاص، وإنما تتضمن زيادة الدور الذي يوكل إلى القطاع الخاص في خطط التنمية على المستويات المحلية، من خلال الحوافز التي تقدم له، بحيث يستحوذ تدريجيا على النصيب الأكبر من الإستثمار والعمالة والناتج على المستوى المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الخصخصة تستند إلى نمط جديد لتقسيم العمل الداخلي بين الإقتصاد العام والإقتصاد الخاص، وهو تقسيم أحادي الإتجاه، بمعنى أنه يقوم على أساس إمكانية تخلي الحكومة والقطاع العام عن بعض الوظائف والأنشطة للقطاع الخاص وليس العكس[1].

المطلب الثاني– دوافع وأهداف التحول إلى القطاع الخاص:

الفرع الأول– الدوافع

تتلخص الدوافع الأساسية التي دعت إلى تبني سياسة التحول نحو القطاع الخاص في تلك السياسات المتعلقة بالكفاءات الإقتصادية لمؤسسات القطاع العام، إضافة إلى عوامل أخرى أدت في مجملها إلى تدهور مؤشرات الأداء الإقتصادي في البلاد النامية، خاصة تلك التي يتسع فيها مجال ممارسة القطاع العام للنشاط الإقتصادي.

يعد فشل القطاع العام السبب المباشر لعملية التحول نحو القطاع الخاص، وذلك نتيجة: التخطيط السيء للمشاريع العامة والأداء المالي الضعيف، إتسام القطاع العام بإنخفاض الربحية والإنتاجية، تعرض بعض مؤسساته ومشاريعه إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية، إنخفاض الكفاءة الإنتاجية التي تعد العنصر الأهم لدفع عملية التحول للقطاع الخاص، حيث يلاحظ ذلك بالخصوص على البلدان التي يسيطر فيها القطاع العام على الإقتصاد الوطني.

إن إستراتيجيات التنمية التي وضعت من طرف الدول والتي شملت الفترة (1950–1980)، إعتبرت القطاع العام أجدر وأحسن من القطاع الخاص لتسيير الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية، ووسيلة لخلق مناصب عمل وتدعيم التنمية الجهوية.

ففي المراحل الأولى تولت الدولة ملكية المؤسسات الصناعية والخدمية والقطاعات الأساسية، كالصلب والمواصلات السلكية واللاسلكية، والأسمدة، النقل الجوي، البتروكيماويات، الفندقة، البنوك، فمع التزايد المستمر

[1] الشحات أحمد يوسف، (2001): الخصخصة والكفاءة الإقتصادية، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ص 7.

لتدخل الدولة إرتبطت تنمية مختلف الوظائف الإقتصادية بها، إذ خضعت مختلف النشاطات الإقتصادية لسيطرة الدولة، كما هو الحال في الجزائر، وروسيا،... وغيرها. وعموما فإن القطاع العام سير على جملة من المبادئ لعل أهمها[1]:

أ- غياب المنافسة: في أغلب الأحيان فإن المؤسسة العمومية معفاة من المنافسة بحكم القوانين التي تسير الإقتصاد الوطني والتنظيمات الحكومية بإعتبارها محتكرة لهذا القطاع، والقطاع العام محمي بحواجز سعرية مرتفعة أو وسائل أخرى تهدف إلى القضاء على المنافسة الأجنبية.

ب- غياب دافع التكوين وخلق فائض إقتصادي: إن غياب المنافسة يجعل المؤسسات العمومية لا تسعى إلى رفع المردودية في مجال الإنتاج، ففي بداية الستينيات من القرن العشرين في مصر مثلا كان القطاع العام يضمن منصب شغل لخريجي الجامعات والجنود بعد تأدية الخدمة الوطنية بشكل جعل المؤسسات المصرية في وضعية توظيف أكبر من طاقتها الإستيعابية، وزيادة على هذا فإن معظم وظائف القطاع العام عبارة عن مكافآت لقاء خدمات قدمت للسلطة السياسية. إن غياب الدافع لخلق فائض إقتصادي خلق مشكلة أخرى تتمثل في إعتبار المؤسسة العمومية وسيلة لتدعيم المستهلكين والمنتجين ومجموعات إجتماعية أخرى. فبفضل الإعانات الحكومية تستطيع فرض سعر أدنى من السعر الحقيقي في عدة مجالات: كالكهرباء، الغاز، وغيرها. هذا التدعيم غير المباشر أدى إلى إفلاس مؤسسات القطاع العام.

ج- عدم القدرة على تحقيق الأرباح: من نتائج التخطيط المركزي وجدت المؤسسات نفسها غير قادرة على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، وذلك لإنعدام المنافسة والحواجز المختلفة. فعادة ما تتميز مؤسسات القطاع العام بغياب الدافع لخلق الفائض المالي وعدم وجود الإمكانيات، مع غياب سياسة واضحة لأسواق مفتوحة وتنافسية في جميع البلدان النامية مما جعلها تتخبط في خسائر مزمنة، فمثلا أكثر من نصف القطاع بتنزانيا في الثمانينيات يعاني من خسائر، وفي الموزنبيق سنة 1986 أكثر من 35% من النفقات العمومية وجهت كإعانات للمؤسسات العمومية، أي حوالي 8.4 مليار دولار سنة 1990.

د- عدم التوازن على المستوى الكلي: في عدد كبير من البلدان النامية فإن سوء التسيير للمؤسسات العمومية وعدم كفاءتها أدى بالدرجة الأولى إلى إفلاس مؤسسات القطاع العام، والثقل الكبير للمديونية الخارجية، مما فرض على الدولة الإصدار النقدي لتغطية الخسائر المزمنة المسجلة. هذه الإجراءات أدت إلى

[1] أنظر: خبابة عبد الله، (2015): آثار العولمة الإقتصادية في ضوء السياسة السعرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص 135.

زيادة التضخم وبالتالي عدم التشجيع وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والتي كان من الأفضل إتجاهها للقطاع الخاص الذي يجد صعوبة في فرض نفوذه، وتعميم النمو الإقتصادي.

هـ- التخطيط المركزي: إن نظام التخطيط المركزي يغطي جميع النشاطات الاقتصادية ومراقبتها من طرف الدول، فهذا يدل على عدم وجود القطاع الخاص بصورة رسمية، فتجربة الإتحاد السوفييتي سابقا بينت أن هذا النظام غير متناسق تماما مع وظائف السوق، وبالتالي عدم وجود منافسة مفتوحة فعلية بين المؤسسات، وهذا الجانب السلبي للتخطيط المركزي ينتج عنه عدة مشاكل خطيرة على المستويين الجزئي والكلي، ومن بين هذه السلبيات ما يلي:

و- عدم واقعية الأسعار: فالأسعار تثبت عوض تركها لآليات السوق، ومن بين الإجراءات التي إتخذتها بعض الدول التي قامت بالإصلاحات هو تحرير الأسعار، مما أدى إلى ارتفاع درجة التضخم "تضخم عنيف".

ر- زيادة في تشغيل العمال ووجود فائض في القوة العاملة: المؤسسات العمومية في البلد ذات الإقتصاد المخطط توظف عددا أكبر من العمال يفوق إحتياجاتها، لأن الحكومة تؤمّن الوظائف لجميع أفراد المجتمع، وفي نفس الوقت لا يعتمد التوظيف على كفاءتهم، فالمؤسسة مرهونة بدفع الأجور لجميع العمال حسب نوعيتهم دون النظر إلى عملهم، وبالتالي الإنتاجية في الدول الإشتراكية منخفضة مقارنة بالدول الصناعية الرأسمالية، وهو ما يشكل عائقا للدخول في المنافسة.

وإنطلاقا من مؤشر الكفاءة الإقتصادية أثبت الواقع المعاش أن مؤسسات القطاع العام في غالبية البلدان إتسمت بضعف الكفاءة والأداء السيء، لذا ينظر إليه على أنه عجز عن تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، بل أكثر من هذا يحمل البعض المؤسسات العمومية كافة المشاكل والأزمات التي تعاني منها الإقتصاديات النامية، خاصة تلك التي حدث فيها نقلا إقتصاديا كبيرا، وهو ما يمثل إحدى العوامل الدافعة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص[1]. وتدخل عمليات التحويل هذه في هذا الإطار، وتهدف إلى إزالة كل السلبيات المنسوبة إلى القطاع العام. فنظرا إلى أن القطاع العام غير واقع تحت طائلة المخاطر الإقتصادية بإعتباره مؤمنا بالدعم من الخزينة، فهو بالتالي مؤهل إلى اللاجدوى. والتحويل إلى القطاع الخاص يصبح- حسب هذا المنطق- ضرورة لتفادي السلبيات والتخفيف من عبء العجز في ميزانية الدولة[2].

ومن أبرز هذه الدوافع كذلك ما يلي:

---

[1] بن سمينة عزيزة بنت عمارة، (2014): الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، ص ص 248-249.

[2] نصار علي: مرجع سبق ذكره، ص 116.

الدوافع الداخلية: هي متنوعة وتتمثل أساسا في:

- الدوافع الإقتصادية:

ينتظر من القطاع الخاص تحسين الأداء الإقتصادي ككل، ولا يمكن أن يحدث ذلك بمجرد تحويل الملكية إلى القطاع الخاص ما لم يصاحب هذا التحويل جملة من الإجراءات أهمها إعادة هيكلة الوحدات المعنية فنيا، وماليا وإداريا، فضلا عن توفير بيئة تنافسية فعلية.

كما أن لدى القطاع الخاص قدرات أفضل، وهو أكثر إهتماما بعامل الربحية، وهذا ما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية. خاصة مع تضاؤل قدرة الحكومات على التوسع في الإستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديث ومجاراة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية.

كما أن لنقل الملكية إلى القطاع الخاص تأثيرا كبيرا في سوق العمل في الأمدين الطويل والقصير. ففي الأمد القصير تعمل في إتجاه زيادة معدل البطالة من جراء إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تتميز بوجود عمالة فائضة. وأما في الأمد الطويل فتؤدي إلى القضاء على البطالة بشكل تدريجي، وذلك بسبب ظهور مؤسسات وفورع جديدة بسبب المنافسة المتاحة من عملية الخصخصة، وهذا ما يؤدي إلى إنتعاش إقتصادي، إذ أن زيادة فرص العمل تؤدي إلى حدوث زيادة في الدخل والرفاهية وتوزيع الثروة، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع الميل الحدي للإدخار وتحسين مجال التمويل. كما تؤدي إلى كسر الإحتكار كما فعلت بريطانيا حين قسمت شركة BRITISH GAZ بإعتبارها محتكرة ثم قامت ببيعها للجمهور[1].

- الدوافع المالية:

- إن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده للأداء الإقتصادي السيء للمؤسسات الإقتصادية للقطاع العام، فقد كانت إيراداتها أقل من إلتزاماتها المالية الجارية، وكان عائد رأس المال ضعيفا وقرارات الإستثمار والتسعير والتوظيف تحدد إداريا من جانب الدولة، وكانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام ونتيجة الدعم المتواصل لها[2].

---

[1] بن عبد العزيز سفيان، (2013): دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء ربيع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 173.

[2] بن شهرة مدني، (2009): الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 57.

إن ظهور إصطلاح التحول والإعادة إلى القطاع الخاص وتزايد معدلات الأخذ به، سواء في الدول المتقدمة أو النامية وعلى إختلاف إتجاهاتها السياسية ومذاهبها الإقتصادية، يعتبر مؤشرا على فقدان الثقة في أجهزة المؤسسات العامة في ظل إشراف الإدارة العامة، والتي لم تحقق الأهداف المتوقعة من إنشائها، وما لحق بالعديد منها من تدهور وصل بها إلى حد الإفلاس والإحجام عن ممارسة النشاط الذي قامت من أجله، الأمر الذي أدى إلى أن يرفع إصطلاح التحول إلى القطاع الخاص كرمز للكفاية وزيادة الإنتاج وخلاصا للخزينة العامة من أعباء الدعم المستمر للمؤسسات العامة، بل وكإجراء وقائي لمنع بعض أجهزة المؤسسات العامة الناجمة من التدهور وبتخليصها من جمود وبيروقراطية الإدارة العامة[1].

- **الدوافع السياسية والإجتماعية:** هناك العديد من الدوافع السياسية والإجتماعية التي أدت إلى الترويج لعملية التحول نحو القطاع الخاص، منها ما يلي[2]:

- القضاء على الشعارات السياسية التي يميل البيروقراطيون والإشتراكيون إلى إستخدامها بإعتبارها تخدم الطبقات الكادحة،
- هناك الجانب العملي السياسي والذي يهدف إلى خلق قاعدة الدعم الشعبي لحكومة أو سياسة معينة، وذلك ناتج من الإعتقاد بأن إعطاء العدد الأكبر من أفراد الشعب فرصة المشاركة في ملكية المؤسسات الإقتصادية سوف يؤدي إلى كسب أصواتهم الإنتخابية،
- خلق طبقة أكبر من مالكي الأسهم وبالتالي توزيع الثروة بصورة أكثر عدالة.

إذا التحول نحو القطاع الخاص هو وسيلة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية، وتحقيق إنضباط في السلوك داخل مجالات العمل.

إذا تم النظر إلى الخصخصة بأنها تؤدي إلى رفع معدلات النمو والكفاءة ولهذا فهي تحقق آفاقا واسعة لجميع المواطنين، كما تمكن الخصخصة الدولة من توفير مخصصات أكبر للأغراض الإجتماعية وشبكة الأمان الإجتماعي وفرص أكثر للعمالة المنتجة بدلا من البطالة المقنعة التي تتسم بها الإقتصاديات المركزية، مما ينتج إمكانية تحقيق العدالة الإجتماعية بشكل أفضل. ومن الآثار الإيجابية فيما يتعلق بالعدالة الإجتماعية هو تقريب الفوارق الإجتماعية بين طبقة العمال والملاك عن طريق فرصة إشراك العاملين في الإدارة، وذلك بشراء نسبة من أسهم المؤسسات العامة مما يحقق لهم تملك نسبة من المؤسسات التي يعملون بها.

---

[1] زاهر محمد عبد الرحيم، (2011): إدارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، ص 143.

[2] بن عبد العزيز سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 174.

كما أن هناك من يرى بأن للخصخصة آثار سلبية على العدالة الإجتماعية، حيث أنها قد تؤدي إلى تركز الموارد في أيدي شريحة إجتماعية محدودة ومن ثم تعميق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. ويمكن إرجاع ذلك بشكل أو بآخر إلى أن الهدف الرئيسي للإستثمار الخاص ينحصر في تعظيم الربحية التجارية، الأمر الذي يؤثر سلبا على عدالة توزيع الدخل بين جماعات الإهتمام المختلفة من مستهلكين، عمال، إداريين ومستثمرين...إلخ. فعملية نقل ملكية الوحدات الإنتاجية العامة إلى القطاع الخاص سوف تؤثر على عدالة توزيع الدخل بين جماعات الإهتمام المختلفة، ذلك أن عدالة التوزيع ستكون أفضل لو كان الإحتكار في يد القطاع العام. أما إذا إنتقل الإحتكار إلى القطاع الخاص فمن المرجح تفاقم ظاهرة عدم عدالة التوزيع. فالمحتكر الخاص يكون قادرا على اتخاذ العديد من القرارات التي يكون لها تأثير سلبي على بعض جماعات الإهتمام بأنشطة المؤسسة مثل المستهلكين والعمال وإحتساب بعض جماعات الإهتمام الأخرى، وبصفة خاصة أصحاب حقوق الملكية، حتى في ظل وجود ضوابط أو إجراءات حكومية تحكم قرارات المستثمر الخاص في نشاط إقتصادي معين لصالح جماعة من الجماعات (المستهلكين أو العمال مثلا). فمن المتوقع محاولة المستثمر الخاص تجنب مثل هذه الضوابط والإجراءات، وهو أمر قد يحدث في معظم الإقتصادات النامية، إما بالعمل على إلغاء هذه الإجراءات عن طريق جماعات الضغط، أو عن طريق محاولة الحصول على بعض الإستثناءات، فإن لم ينجح فإن البديل هو العزوف والبعد عن الإستثمار في هذا المجال، والبحث عن فرص الإستثمار في مجالات أخرى تقل فيها الضوابط والإجراءات الحكومية، ولعل ذلك يفسر إحتمال تفاقم ظاهرة عدم عدالة التوزيع فيما لو كان الإحتكار في يد القطاع العام، حيث لا يوجد سبب يجعل الأخير يحاول تجنب الإجراءات والضوابط الحكومية[1].

من أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية في تطبيقها للخصخصة أنها قد تؤدي إلى إيقاف بعض العمالة عن العمل، ويرجع السبب في هذا الشعور إلى وجود قوى عاملة زائدة عن حاجة المؤسسات العامة فيها. حيث عانت إقتصادياتها من سياسة التشغيل شبه التام للعمالة، التي كانت تقوم على مبادرات سياسية وإجتماعية وليست إقتصادية، وهو ما نتج عنه بطالة مقنعة، مما أدى إلى عدم تناسب رأس المال مع العمل. ويترتب على ذلك حاجة المؤسسات التي تم خصخصتها في الأمد القصير إلى إعادة تنظيم إنتاجها حتى يمكنها تحقيق ربحية عالية، ومن ثم تصبح هذه المؤسسات مجبرة على تخفيض القوى العاملة الزائدة عن الحاجة بصورة مناسبة، فصاحب العمل لن يقبل إلا العامل الذي تكون المؤسسة في حاجة ماسة إليه. بالإضافة إلى

[1] علي عبد الله، وكسري مسعود، (2006): الخوصصة وآثارها الإقتصادية والاجتماعية، الملتقى الدولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص ص 356-357.

تقليص دور الدولة في توفير الخدمات الإجتماعية للموظفين العاملين بها. لكن في المدى البعيد فإن المؤسسات قد يعاد تنظيمها بحيث تسمح بزيادة الإنتاجية وإرتفاع مستوى الربحية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل بديلة[1].

إزدادت مشكلة البطالة إستفحالا خلال السنوات الأخيرة، وذلك لأن الإقتصاد لم ينمو بالمعدلات الكافية التي تسمح له باستيعاب القادمين إلى سوق العمل (رصيد البطالة القائم الذي مصدره العجز المتراكم) المسرحون من عملية تحويل الملكية.

تعتبر قضية العمالة من أهم القضايا التي نالت إهتماما كبيرا من قبل الحكومات، والمفكرين الإقتصاديين والقانونيين والإداريين والسياسيين، والنقابات والإتحادات العمالية، عند تطبيق برامج نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بإعتبارها أكثر المواضيع التي قد تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي. إذ إن المشروعات والمؤسسات العامة قد أثقلت بالأعداد الكبيرة الزائدة عن حاجتها، والتي جاءت لإعتبارات سياسية وإجتماعية وإعتبارات أخرى. ناهيك عن إتصاف العاملين في المؤسسات العامة بإنخفاض مهاراتهم وقدراتهم العلمية والفنية، وما إكتسبوه في فترة إلتحاقهم من صفات الإتكالية واللامبالاة وعدم الإنضباط والإعتماد على الأجور والمرتبات المحددة بعيدة الصلة بالإنتاجية.

إن الإتجاه إلى خصخصة المؤسسات العامة ليس مقترنا أو مشروطا بتقبل القطاع الخاص لكل القوى العاملة في المؤسسة المباعة وتشغيلهم. بإعتبار أن المؤسسة الخاصة يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، وهو بذلك يتبع الأسلوب الإقتصادي الدقيق للتكاليف والكفاءة الإنتاجية، وهو ما يعني أن هناك أفراد سيصبحون خارج العمل، وبالتالي يضارون وكل من يعولونهم لفقدانهم دخولهم[2]. ونظرا لأن وحدات القطاع العام غالبا ما تعاني من بطالة مقنعة فإن الخصخصة يمكن أن يترتب عليها التخلص من العمالة الزائدة بما يؤدي إلى تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة دون تخفيض الناتج الكلي.

الدوافع الخارجية: إضافة إلى ذلك هناك دوافع أخرى للتحول إلى القطاع الخاص تتمثل في:

- **التوجه نحو العولمة** والإنفتاح والتحرير الإقتصادي خاصة بعد إنهيار النظام الإشتراكي، وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات، حيث يتطلب التكيف مع مقتضيات ومعطيات الإقتصاد العالمي المرونة في المستوى الإقتصادي الكلي. وهذه المرونة تستوجب الشفافية الإقتصادية التي لا يحققها ولا يضمنها سوى السوق المتحررة من كل القيود، ورفع العراقيل أمام العمل الحر لقوى السوق، يحتم تقليص دور الدولة. وبالتالي

[1] أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

[2] الربيعي عبده محمد فاضل، مرجع سبق ذكره، ص 189.

فعملية التحويل إلى القطاع الخاص مسخرة لهذا الغرض، وتصبح عملية التحويل هذه من مقتضيات وأساليب التكيف مع الإقتصاد العالمي، والتي رافقتها ضغوط صندوق النقد الدولي لتبني سياسات لتخفيض زيادة حجم العجز في الميزانية.

– **الدعوة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص من طرف الدول المتقدمة:** التسليم بأن آليات السوق هي أفضل أداة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، فنظرية كينز كانت فتحا جديدا في علم الإقتصاد البرجوازي ومن ثم الإقتصاد البريطاني، وخاصة نظرية الطلب الفعال في ضبط إيقاع النشاط الإقتصادي. ووفقا لبيانات البنك الدولي فقد بلغت عدد حالات الخصخصة في البلدان النامية الآلاف، ووصلت حصيلة البيع عام 1992 إلى 23.1 مليار دولار، ووصل عدد الدول التي إتبعت سياسة الخصخصة 43 دولة عام 1995. وخلال الفترة 1988–1995 بلغت حصيلة البيع 135 مليار دولار، إستحوذ على القسط الأكبر منها دول أميركا اللاتينية 46%، ودول شرق آسيا 11%، والنسبة الباقية تمثل باقي دول العالم[1].

– **المديونية الخارجية:** تعد البلدان النامية أكثر البلدان معاناة من ثقل المديونية الخارجية، فهي تطمح لتخفيضها عن طريق تحويل سندات الدين بأسهم المؤسسات العمومية مما يساعدها على جذب مستثمرين أجانب محتملين، وبالتالي تخفيض الدين الخارجي وتشجيع الإستثمار، فعلى سبيل المثال حققت الأرجنتين سنة 1990 سبعة ملايير دولار عن طريق عمليات الخصخصة، وكذا دولة الشيلي التي كان فيها إجمالي مبلغ الدين المحول إلى أسهم وسندات هو 28 مليار دولار سنة 1988.

وإنطلاقا مما سبق، ولو تم تتبع مختلف برامج الخصخصة في الدول النامية منذ نهاية الثمانينيات لتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن ثقل الديونية الخارجية وخدمتها هي السبب المباشر في إتباع سياسة الخصخصة، والتي تأمل هذه الدول من ورائها لتخفيض الديون الخارجية[2].

الفرع الثاني– أهداف التحول إلى القطاع الخاص:

تختلف أهداف الخصخصة من بلد إلى آخر، فالبلدان التي إختارت نوعا ملائما من الخصخصة دون وصاية صندوق النقد الدولي فقد إستهدفت إلى تقليص الأعباء المالية على حكومتها، والإستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، آخذة في الإعتبار أهمية ودور

[1] زوزي محمد: مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] بن سمينة عزيزة بنت عمارة: مرجع سبق ذكره، ص 250.

الحكومة من خلال القطاع في توفير البيئة الملائمة لإستثمارات القطاع الخاص والتفاعل معه، خدمة لمسيرة التنمية الإقتصادية بمؤشراتها المختلفة.

أما في البلدان التي يفرض عليها تحويل القطاع العام إلى الخاص من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي هي من برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، إحدى سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة، فإنها في الحقيقة ترمي إلى تحقيق الآتي[1]:

– تطبيق ما يسمى بالليبيرالية الإقتصادية، فإجراءات الخصخصة وفقا للبرامج والمناهج الجاهزة التي تنادي بها المؤسسات الدولية تهدف إلى تسهيل عملية دمج إقتصاديات البلدان المنفذة لهذا النوع من الخصخصة بعجلة الإقتصاد الرأسمالي العالمي وربطها تبعيا وفقا لإيديولوجيا المؤسسات الدولية وتحقيقا لمصالح الإقتصاد الرأسمالي وبعيدا عن أي إعتبار يتعلق بالمنهج التنموي للبلد المعني.

– عدم الإهتمام بالأوضاع المتردية لإقتصاديات البلدان النامية، فالخصخصة التي تدفع بها المؤسسات الدولية لا لمعالجة مشاكل التنمية والتخلف التي تعاني منها البلدان النامية والقضاء على التخلف والتبعية، بل لمعالجة الإختلالات والأزمات المالية والنقدية قصيرة الأجل لكي لا تكون تلك الإختلالات عقبة أمام العولمة.

– يتم تحقيق تحويل القطاع العام إلى الخاص، أو الربط بالإقتصاد العالمي، من خلال التقليص والعمل على تراجع دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية، تمهيدا للتخلص منه وتفكيك وحداته وتصفيته ببيع أجزائه إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، إذ حرصت الرأسمالية العالمية على تحقيق أهداف إقتصادها بإمتلاك أصول ثابتة وغير ثابتة في البلدان النامية من خلال عملية تحويل القطاع العام إلى الخاص، ذلك لأن تبني هذا المنهج سيصطدم بحقيقة كون القطاع الخاص في هذه البلدان لا يمتلك رؤوس أموال كبيرة لإستيعاب تحول ملكية الدولة إليه.

– سيؤدي تحويل القطاع العام إلى الخاص إلى إفساح المجال أمام الشركات متعدية الجنسيات للدخول والسيطرة على إقتصاديات البلدان النامية، وإستغلال إمكانياتها المادية والبشرية لتحقيق معدلات عالية من الأرباح والإستثمارات في تلك البلدان.

– إجراء تغيرات لتطبيق سياسة إقتصادية في البلدان النامية تقفز فوق مصالح مجتمعاتها، حيث مارست أمريكا مختلف الضغوط لتبني فكرة تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوضع شروط محددة لتسهيل عملية القروض وجدولتها، وربط ذلك بمدى التقدم المتحقق في

[1] التريكي هيفاء عبد الرحمان ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 317–318.

مجال تحويل القطاع العام إلى الخاص. وبالعكس سوف لن يكون من السهل على الدول النامية التعامل مع هذه المؤسسات، فالدافع الأساسي هو تحقيق أهداف الإقتصاد الرأسمالي العالمي وليس طبقا لإعتبارات الكفاءة الإقتصادية، خاصة ما يتعلق بنقل مقومات السيادة الإقتصادية من سلطة الدولة إلى سلطة قرارات المؤسسات الدولية، وبذلك تنتزع من هذه الدول التي تطبق الخصخصة طبقا لسياسات المؤسسات الدولية سلطة إتخاذ القرار الإقتصادي السيادي.

– جذب الإستثمار الخارجي المباشر وغير المباشر: وذلك من خلال إستقطاب مؤسسات إستثمار أجنبية لشراء حصص المؤسسات العامة المباعة، ويقدر أن تساهم هذه الإستثمارات في حالة توطينها في توسيع القاعدة الإنتاجية والتخفيف من حدة البطالة.

– التوسع في البنية التحتية: ستؤدي الزيادة في إيرادات الحكومات التي ستحصل عليها من عمليات البيع إلى تمكينها من إستغلال هذه الإيرادات في مشروعات البنية التحتية.

مهما يقال عن الأسباب التي أدت إلى لجوء الدول ومنها الجزائر إلى الخصخصة، فإن جميعها لجأت إليها لحل مشاكل إقتصادية تعاني منها. ولقد كان الأمل معقودا في البلاد النامية على أن تساعد الخصخصة على دفع عجلة التنمية فيها.

– تحقيق الكفاءة الإنتاجية: تتمثل نجاعة القطاع الخاص في زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المؤسسات العامة من خلال الإعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية[1]، فتؤدي إلى خلق مناخ تنافسي بين القطاعات الإقتصادية المختلفة داخل الدولة، وكذلك بين الوحدات الإقتصادية داخل كل قطاع وفي كل المجالات من إنتاجية ومالية وتسويقية. وهذا الأمر ينعكس إيجابيا على زيادة كمية وجودة الإنتاج، والمساهمة في تهيئة ظروف الدولة لجذب رؤوس أموال أجنبية، وهي أمور من شأنها تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة[2]. كما تؤدي إلى توليد الحافز على التجديد، وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة النشاط الإقتصادي.

في القطاع الخاص فإن العملية الإنتاجية هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا لا يتحقق إلا إذا قامت المؤسسة وإتجهت إدارتها إلى التقليص من التكلفة ابتداء من المدخلات، والتشغيل المستمر، ووجود نظام للحوافز، والرقابة المستمرة، وعدم وجود طاقة أو عنصر معطل أو أكثر من الحاجة إليه أو أقل، مع وجود

---

[1] أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] العشماوي شكري رجب، (2006–2007): الخصخصة اتحاد العاملين المساهمين مفاهيم– تجارب دولية وعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 82.

التخطيط، التنظيم، التنسيق بين كل المدخلات والعمليات الإنتاجية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، والتركيز على أن يكون الإنتاج بكميات مرتفعة وأكثر جودة. وبالتالي فإن المؤسسة تصبح لديها القدرة على كسب رضى المستهلك، وتوجيه الطلب إلى منتجاتها، فتستمر العملية الإنتاجية ويزيد حجمها، وتحقق أرباحا عند الأسعار التنافسية، الأمر الذي يجعل المنتجين يتسابقون في تحسين نوعية وجودة السلع والإنتاج عند أقل تكلفة، والحصول على أعلى ربح والقيام بالإنتاج عند المستوى الأمثل. فعندها إذن تتحقق الكفاءة، ويحقق المشروع أرباحا، وتزيد القدرة والرغبة في الإستثمار في توسيع المشروع القائم، والزيادة في الطاقة الإنتاجية، ويزيد من تشغيل الأيدي العاملة، وينتعش الإقتصاد. وبإستمرار تحقيق الأرباح وتوظيفها في إستثمارات جديدة ومتنوعة في المجتمع يزيد التقدم وتصبح معدلات النمو متزايدة مع زيادة الطاقة الإنتاجية والإنتاج، وتنوع الأنشطة الإنتاجية والخدمية في مختلف القطاعات المكونة للإقتصاد الوطني[1].

بالإضافة إلى ذلك، يترتب على تحرير الأسعار والتخلص من التدخلات التي تشوهها تحسن تخصيص الموارد. كما يترتب على كافة أنواع الإصلاح التي تتم بالنسبة للمؤسسات الخاسرة قبل خصخصتها تحولها إلى وحدات مربحة، أو التخلص منها إذا لم يكن هناك جدوى من إصلاحها وتوجيه الموارد لإستخدامات أفضل. ونتيجة لكل هذه التغيرات فإنه من المتوقع نظريا أن يترتب على الخصخصة زيادة الكفاءة الإنتاجية في الوحدات محل الخصخصة[2]. وعادة ما يأخذ تحسن الكفاءة واحدا من الأشكال التالية أو كلها[3]:

- زيادة الناتج الكلي بإستخدام نفس القدر من الموارد،
- تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الناتج،
- تحسين نوعية الإنتاج.

وينعكس تحسن الكفاءة في صورة زيادة الإنتاجية الحقيقية في الوحدات محل الخصخصة، وتحدث الزيادة في الإنتاجية عندئذ نتيجة لزيادة القيمة الحقيقية للناتج بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في الموارد المستخدمة.

الحد من إستنزاف الموارد والتخلص من التدخل الحكومي وإحلال إدارة كفؤة وإرساء ممارسات إيجابية، عوامل تساهم في إرتفاع العائد على الإستثمار، حيث أظهرت بعض الدراسات إرتفاع معدل العائد على

---

[1] سعداوي موسى، (2006-2007): دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 101.

[2] علي عبد الله، كسري مسعود: مرجع سبق ذكره، ص 352.

[3] عطية عبد القادر محمد عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص 112.

الإستثمار في القطاع الخاص عنه في القطاع العام. ففي تايلندا أظهرت نتائج دراسة تمت عن الفترة 1983-1987 أن معدل العائد على الإستثمار في وحدات القطاع الخاص بلغت 9%، في حين تراوحت بين 2% و3% في وحدات القطاع العام. وفي الهند أظهرت دراسة مماثلة في فترة تمتد من أواخر الستينات إلى منتصف الثمانينات إرتفاع معدل العائد على الإستثمار في القطاع الخاص، حيث وصل إلى حوالي 12%. بينما لم يتجاوز 3% في وحدات القطاع العام. نفس النتائج أظهرتها دراسة تمت في كوريا في أوائل الثمانينات حيث بلغ معدل العائد على الإستثمار في وحدات القطاع الخاص 27.5% بينما النسبة المناظرة في وحدات القطاع العام بلغت 7.8%[1].

والجدول التالي يظهر تأثير الخصخصة على معدل النمو في الإنتاجية الكلية في إنجلترا.

جدول رقم (1): معدل النمو السنوي في الإنتاجية الكلية في الصناعات البريطانية

الصناعة	قبل الخصخصة (1979-1983) %	بعد الخصخصة (1983-1990) %
الطيران البريطانية	1.6-	2.6
الفحم البريطانية	0.8-	4.6
الغاز البريطانية	1.0-	2.2
السكك الحديدية البريطانية	2.9-	3.7
الصلب البريطانية	4.6+	7.5
الكهرباء	0.3-	2.6
البريد	1.7	2.7
المتوسط	0.1	3.7

المصدر: عبد القادر محمد عطية، (2000): إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 113.

يلاحظ من الجدول أن معدلات النمو أصبحت موجبة في السنوات الأولى لتطبيق الخصخصة، ما يؤكد على الآثار الإيجابية لتطبيق الخصخصة على النمو الإقتصادي.

- تقليص أعباء الموازنة العامة للدولة:

تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، وربما يحمل تكلفتها على متلقيها أو مستهلكيها. ولذلك فإن برامج التحول إلى القطاع الخاص تهدف إلى

[1] علي عبد الله، كسري مسعود: مرجع سبق ذكره، ص 353.

تخفيض الإنفاق العام من على الدولة، وأيضا التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض ودعم، لإنقاذ الإعسار المالي للمؤسسات العامة الفاشلة[1].

إن خفض عجز الموازنة العامة وتحقيق عائدات للدولة يعتبر ذو أهمية قصوى خاصة في الدول النامية التي تأمل من وراء تنفيذ برامج التحول إلى القطاع الخاص إلى خفض العجز الناتج عن الدعم المستمر المقدم للمؤسسات العامة بالإضافة إلى تغطيتها للخسائر المتراكمة لتلك المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في عجز الموازنة لتلك الدول[2]، حيث أن الأعباء الكبيرة الملقاة على عاتق القطاع العام من قبل الدولة تجعله في كثير من الأحيان لا يحقق فائضا يمكن إستثماره في المشاريع الجديدة، بل ربما يضع عبئا على الموازنة العامة بسبب خسائره المتواصلة[3].

كما أن **للخصخصة آثارها على الضرائب المباشرة وغير المباشرة،** مما سيترتب عن الأولى زيادة الحصيلة الضريبية الممولة للميزانية العامة للدولة. أما الثانية فتزداد حصيلتها بعد الخصخصة بسبب الإنعاش الإقتصادي وزيادة الدخول التي ستؤدي إلى زيادة الإستهلاك، وبالتالي زيادة المبيعات بين كافة فئات المجتمع، مع ملاحظة أن الآثار الإيجابية للخصخصة على الضرائب المباشرة لن تتحقق بصورة فعالة إلا بزيادة الكفاءة ووجود نظام ضريبي كفء[4].

المطلب الثالث– أساليب التحول نحو القطاع الخاص:

تتعدد أساليب وطرق تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ويتوقف إستخدام الأسلوب المتبع على عدة معايير أهمها: حجم المؤسسة، وفلسفة الدولة، قدرة السوق على استيعاب المؤسسات المطروحة، والعائد الذي ترغب الحكومة في تحقيقه وتوفير البنية التنظيمية والتشريعية. لأن إختيار الأسلوب المناسب للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص يعتبر عنصرا مهما في إنجاح برامج التحول، حيث يمكن تحقيق الأهداف المرجوة بأفضل الصور بإستخدام طريقة دون سواها[5].

يمكن التعرض إلى هذه الأساليب كالآتي:

---

[1] سعداوي موسى: مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] عبد الحميد عبد المطلب: المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[3] زاهر محمد عبد الرحيم: مرجع سبق ذكره، ص 191.

[4] علي عبد الله، وكسري مسعود: مرجع سبق ذكره، ص ص 354–355.

[5] زوزي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 33–34.

1- تخصيص الإدارة:

أ- عقود الإدارة:

عقد الإدارة هو إتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عمومية مع أخرى خاصة لإدارة هذه المؤسسة، وبذلك تتحول حقوق التشغيل إلى المؤسسة الخاصة، ولا تحول حقوق الملكية إليها. كما أنها تحصل على رسوم مقابل خدماتها، وتبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والإستثمار. وتستخدم هذه الطريقة في حالات تريد فيها الحكومة تنشيط مؤسسات خاسرة من أجل رفع قيمتها وأسعارها، حيث تعرض للبيع. ولكن لعقود الإدارة عيوبا تكمن في إزدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر، حيث تتحمل الدولة أية خسائر ناجمة عن عمليات المؤسسة، لهذا لا بد من ربط جزء من رسوم الإدارة بالأرباح أو الإنتاج أو المبيعات التي تحققها المؤسسة، وذلك حسب طبيعتها[1]. وهذا الأسلوب يستعمل فيما يلي[2]:

- كمرحلة أولى للتخصيص الكلي للمؤسسة العامة إلى أن تتوافر الظروف المواتية لذلك،

- إن لم تسمح الطاقة الإنتاجية للسوق ببيع المؤسسة العامة أو جزء منها،

- هناك بعض المؤسسات العامة التي لا يمكن تحويل ملكيتها للقطاع الخاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميته للأمن الوطني للدولة.

ب- عقود التأجير:

تتيح عقود التأجير إستثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة، وفي هذه الحالة قد يطالب المستأجر بتخفيض عدد العاملين وإستبدال عناصر الإدارة العامة بعناصره. حيث إنه مطالب بتحقيق معدل عائد مناسب، وتخفيض تكاليفه والمحافظة على أصول المؤسسة، وفي بعض الحالات تأخذ عملية التأجير طابع التأجير التمويلي أو (الإمتياز) الذي يتيح للمستثمر إدارة وإستثمار المشروع لمدة زمنية محددة، تعود ملكيته بعد ذلك إلى الدولة، وفي العديد من الحالات يتم التعاقد على التأجير لفترات زمنية طويلة نسبيا بغرض جعل فكرة نقل الملكية مقبولا[3].

وقد إستعملت هذه الطريقة في عدد من البلدان التي واجهت صعوبات في جذب المستثمرين، ومن المزايا التي يقدمها أسلوب التأجير للبلد: توفير نفقات التشغيل بدون التخلي عن ملكية المؤسسة، والحصول على دخل

---

[1] الفاعوري رفعت عبد الحليم، (2004): تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

[3] الأبرش محمد رياض، ومرزوق نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 169.

سنوي دون التعرض لمخاطر السوق، ووقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى لهذه المؤسسة، ويسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في إستخدام أصول المؤسسة بدرجة أكبر من الكفاءة.

أما سلبيات هذه الطريقة فتكمن في عدم وجود حوافز لدى المؤسسة الخاصة لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائدا مناسبا لإستثماراتها خلال فترة التأجير[1].

ج- أسلوب الإمتياز:

هو عقد من العقود الإدارية يعهد بمقتضاه أحد الأشخاص الإعتباريين (الحكومة) إلى أحد الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين (فردا كان أم مؤسسة) بمهمة إشباع حاجة جماعة، عن طريق إنشاء وتسيير مرفق عام على نفقته الخاصة وعلى مسؤوليته، في مقابل منحه حق تقاضي مبالغ نقدية من المنتفعين تحت إشرافها ورقابتها ويكون الإمتياز محدد المدة.

وتكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في أن صاحب الإمتياز يكون هو المسؤول عن النفقات الرأسمالية والإستثمارات، مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة، ولكن تواجه كثير من البلدان صعوبات في إيجاد مستثمرين نظرا للحجم الكبير للإستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود.

ومن مساوئ هذا الأسلوب إعطاء حق الإحتكار لحامل الإمتياز، بحيث يجعله يمارس نشاطه بمنأى عن منافسة غيره، مما لا يجعله عرضة لقوى السوق من عرض وطلب، لهذا من الضروري وجود رقابة وإشراف من قبل الحكومة على أعمال حامل الإمتياز لتقديم خدمة وسلعة بمواصفات جيدة وأسعار معتدلة.

هناك أنواع خاصة من أسلوب الإمتياز وهي[2]:

- أسلوب الإنشاء والتشغيل والتملك: هذا الأسلوب يمنح القطاع الخاص المتعاقد حق تملك المؤسسة، أي أن تسيير وتشغيل القطاع الخاص للمؤسسة ليس محددا بمدة، بل يستمر المشروع مملوكا له، ويوفر هذا الأسلوب أحد طرق التمويل التي تمكن الدولة من تقديم خدمة وإشباع حاجات المواطنين عندما لا تتوافر السيولة الكافية، أو إذا كانت السيولة المطلوبة كبيرة.

---

[1] البوعويشي أمال السنوسي، (2015): الخصخصة وآثارها الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص ص 46-47.

- أسلوب الإنشاء والتشغيل والنقل: هو قيام مؤسسة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع جديد لفترة زمنية محددة (فترة الإمتياز) ترجع عند نهايتها الأصول إلى ملكية الدولة، ويستعمل هذا الأسلوب لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص.

وهذا الأسلوب يوفر على الدولة نفقات البناء، وخاصة عند عدم توافر السيولة اللازمة لذلك، كما يحقق رغبة الحكومة في نقل مسؤولية تشغيل المشروع وتقديم الخدمة إلى الإدارة الخاصة المتمثلة في المتعاقد معها، وهذا الأسلوب مناسب للمشروعات التي تتكلف نفقات كبيرة كخدمة الماء والكهرباء.

2- خصخصة التحويل (الجزئية):

يتصف هذا النوع ببقاء الملكية الحكومية للمؤسسات العامة وتأجير عدد منها إلى القطاع الخاص لمدة طويلة، بموجب عقد يتعهد فيه القطاع الخاص بتطوير المشروع أو توسيعه والمحافظة عليه من خلال الإصلاحات والصيانة الدورية. هذا النوع يسمح للقطاع الخاص بالقيام بمشروعات جديدة لوحده سواء كان قطاعا خاصا محليا أو أجنبيا، مقابل حصول القطاع الخاص على المنافع من المشروعات لمدة معينة وتصبح فيما بعد تلك المشروعات ملكا للدولة. كما يمكن للقطاع الخاص القيام بتنفيذ بعض النشاطات التي تمثل أجزاء من المشروعات العامة، مثل نشاطات النقل والصيانة، كما يسمح هذا النوع للقطاع الخاص بالدخول في إنتاج سلع وخدمات كانت تنتج حصرا من قبل القطاع العام[1].

3- البيع الكلي المباشر: تأخذ عملية البيع المباشر عدة أشكال من أهمها[2]:

أ- إستدراج العروض: وتستخدم هذه الطريقة في بيع المؤسسات الهامة والإستراتيجية والتي يتطلب إدارتها مواصفات خاصة، وقدرات تمويلية وخبرات في المجال الذي تعمل فيه، إلا أن هذه الطريقة تفتقد للشفافية الكافية، وتؤدي في حالات الفساد الإداري المتمكن في العديد من الدول النامية إلى ضياع جزء هام من الموارد بالإضافة إلى تمركز الثروة، وتشكيل إحتكارات خاصة عوضا عن الإحتكار العام.

ب- المزاد العلني: تتيح هذه الطريقة فرصة أكبر من الشفافية، إلا أنها لا تمنع أشكال التواطؤ بين المشترين لتخفيض قيمة الأصول، كما أنها قد تكون وسيلة لمركزة الثروة والسيطرة من قبل مجموعة من المتمولين، على حساب مفهوم توسيع الملكية الذي تروج له عملية الخصخصة.

---

[1] المعموري عبد علي كاظم: مرجع سبق ذكره، ص ص 320-321

[2] الأبرش محمد رياض، نبيل مرزوق: مرجع سبق ذكره، ص 171.

ج- البيع بالتراضي: ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عند بيع مؤسسات إستراتيجية وهامة في قطاع الخدمات العامة، أو الصناعات الإستراتيجية، حيث أهلية المستثمر الجديد وقدرته على التطوير والتحديث شرط أساسي في عملية نقل الملكية، وفي هذه الحالة يتم إختيار مستثمر إستراتيجي محلي أو أجنبي وفق شروط ومواصفات محددة، وغالبا ما يكون ذلك على حساب قيمة الأصول المطروحة للبيع، وعلى حساب الشفافية المطلوبة في هذه العملية.

د- البيع عن طريق السوق المالية: وذلك عن طريق طرح أسهم المؤسسة المراد بيعها في السوق المالية، وتتطلب هذه الطريقة وجود سوق مالية نشطة، وشفافية عالية في تقييم أوضاع المؤسسات المطروحة للبيع، إلا أن أغلب البلدان النامية تفتقر إلى أسواق مالية واسعة ونشيطة، وغالبا ما تكون قيمة الأصول المطروحة للبيع أعلى من قيمة المبادلات السنوية الحاصلة في تلك الأسواق. من الناحية النظرية تتيح الأسواق المالية إمكانية مشاركة صغار المدخرين والأفراد في ملكية هذه المؤسسات. ولكن من الناحية العملية المتمولون الكبار هم الذين يحصلون على الحزمة الأكبر من الأسهم ويستولون على مجالس إدارتها. تتيح السوق المالية الحصول على أسعار عادلة نسبيا للمؤسسات المطروحة للبيع في حال كانت الأسواق مستقرة وتعمل بصورة منتظمة.

هـ- مقايضة الديون: يقوم هذا الأسلوب على فكرة إستبدال الدائنين لمديونيتهم بحصص ملكية في بعض المؤسسات التي تمت خصخصتها. وقد تتم عملية المقايضة بصورة مباشرة بين الدائن والمدين، أو يمكن أن تتم من خلال طرف ثالث عن طريق قيام الدائن ببيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصم قد يصل إلى 35% أو 40% إلى مستثمر، وغالبا ما تكون شركة متعدية الجنسيات تحصل على قيمة الدين من البنك المركزي بقيمته الإسمية، أو بخصم متواضع بالعملة المحلية وبسعر الصرف السائد في السوق، ثم يحصل المستثمر بإستخدام هذه العملية المحلية على أسهم في الدول المدينة.

وعندما ظهرت سياسة الإصلاح الإقتصادي، ومنها سياسة الخصخصة بتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، كانت المديونية من أولويات المواضيع التي وضعت في الإعتبار عند إتجاه الدول لبيع مؤسسات القطاع العام والرغبة في السداد لديونها- تحت إلحاح المؤسسات المالية الدولية- وتخليص البلاد منها ومن أعبائها، فكان أسلوب مقايضة الديون بأسهم المؤسسات المعروضة للبيع أحد الأساليب المفضلة، خاصة في الدول التي تعاني من ثقل أعباء الديون، وكذلك الدول التي تعاني من ندرة في المدخرات المحلية[1].

(1) الربيعي عبده محمد فاضل: مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

ومن مزايا هذا الأسلوب التخفيف من أعباء الدين الخارجي، أيضا توفير الوقت والجهد والمال الذي يتم إنفاقه لأجل الدعوة للشراء. وإمكانية جلب مستثمرين جدد للأسواق المحلية. بينما تكمن خطورة هذه الطريقة– والتي تقابل بمعارضة شديدة في عديد من الدول– في أن الدائن الأجنبي الذي يملك إستثمارات محلية يقوم بتصدير ما يحصل عليه من أموال نتيجة إستثماراته، مما يعود بالسلب على مالية الدولة[1].

4– البيع للعاملين والإدارة: تهدف الخصخصة من وراء هذا الأسلوب تحويل المؤسسة العامة إلى خاصة، من خلال تمليكها إلى العاملين بالمشاركة في رأس المال. وهناك ثلاثة أساليب لتمليك العاملين وأعضاء الإدارة لحصة في رأسمال المؤسسة هي: إختيار الأسهم، وخطط مشاركة العاملين في رأسمال المؤسسة، وتمويل أعضاء الإدارة لشراء أسهم المؤسسة بالإقتراض.

ويقصد بإختيار الأسهم إصدار المؤسسة لوثيقة بإسم كل عضو من أعضاء الإدارة تعطيه الحق في شراء حصة من أسهم المؤسسة، في تاريخ لاحق، وبسعر يحدد في الوثيقة.

أما خطة مشاركة العاملين في ملكية المؤسسة، ففيها تقوم وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين، قد تكون النقابة العمالية، بالحصول على قرض طويل الأجل بهدف إستخدام حصيلة لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية، أو حصة في رأسمال المؤسسة التي يعملون فيها. وتتم خدمة القرض من التوزيعات التي تتولد على الأسهم المشتراة، كما قد يتم خدمته من مساهمة مالية إضافية تقدمها المؤسسة المعنية، وتخصم قيمتها من الإيرادات قبل حساب الضريبة. وهكذا، فإن خطة المشاركة ليست هبة أو منحة للعاملين، بل هي خطة إقتصادية محسوبة، تحقق أهداف جميع الأطراف، وذلك بفضل التشريع الضريبي الواعي.

أما الصيغة الثالثة لتملك العاملين أعضاء الإدارة، أو ربما أعضاء الإدارة فقط، حصة في رأس المال، فهي ما يطلق عليها بشراء الإدارة أو العاملين أسهم المؤسسة بأموال مقترضة. وفي الحالات التي تنتهي فيها المؤسسة بأن تكون مملوكة لعدد محدود من المساهمين، فحينئذ تتحول من شركة مساهمة إلى شركة خاصة يديرها ملاك، وهو ما يحمل في طياته تخفيفا في تكلفة الوكالة وتحسنا في مستوى الأداء[2].

يعتبر البيع للعاملين والإدارة خصخصة داخلية يحصل العاملون والإدارة على كل المؤسسة أو على نسبة معينة منها، وتتمتع هذه الطريقة بعدد من المزايا منها[3]:

– تعتبر هذه الطريقة مناسبة لتحويل ملكية المؤسسات التي يصعب بيعها،

---

[1] الفاعوري رفعت عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] سعداوي موسى: مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3] مبارك شيماء، مرجع سبق ذكره، ص 442.

- تعتبر أداة فعالة لتوسيع قاعدة الملكية.

5- الإكتتاب: يتم البيع بالإكتتاب العام محليا أو دوليا، ويقصد ب "دوليا" فتح باب الإكتتاب للأجانب، وذلك حسب قدرة الإقتصاد الوطني على الإكتتاب العام، ويمكن أن تتم الإجراءات هذه في الإكتتاب بمساعدة وسطاء ماليين أو مؤسسات مالية.

ومن الشروط الواجب توافرها لمثل هذا الأسلوب هو أن تكون المؤسسة الحكومية في وضع جيد، يحقق فوائد وأرباحا معقولة، وذات حجم كبير مع ضرورة توافر معلومات يمكن الإفصاح عنها، إلى جانب توافر سوق رأسمالي جيد. ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يمكن من توسيع نطاق ملكية المؤسسة متيحا التوصل إلى طاقات وإمكانات ومصادر عديدة يمكن إستغلالها لغايات الإستثمار، عدا أنه يبقى مقبولا سياسيا أكثر من سواه.

إن نجاح عملية بيع الأسهم في الأسواق المالية يتوقف على حجم السوق بالنسبة لحجم عملية طرح أسهم المؤسسة، وإذا كان حجم السوق صغيرا فإنه سيؤثر على سعر السهم، وفي هذه الحالة يمكن طرح أسهم المؤسسة على دفعات حتى يتمكن السوق من إستيعابها[1].

خلاصة الفصل:

إحتل موضوع القطاع الخاص والملكية الخاصة مكانة هامة في إقتصاديات الدول المتقدمة التي إعتمدت عليه إعتمادا شبه كلي في تدبير شؤون اقتصادياتها، وكانت له إنعكاسات وآثار متنوعة على الإقتصاد، بحجة أن الملكية الخاصة أو الفردية لوسائل الإنتاج كفيلة بإخراج البلدان من وضع التخلف الذي تعاني منه، وتحقيق شروط الإنطلاق الإقتصادي من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وهو الطريق الذي سلكته معظم الدول النامية التي تميزت إقتصادياتها بسيطرة القطاع العام، الذي يفترض أن يسهم إسهاما إيجابيا في عملية التنمية، غير أن التجربة خلال السنوات الماضية تشير إلى أن الأداء كان دون المستوى المطلوب، وبإستخدام المؤشرات العامة لقياس درجة الكفاءة مثل: مقدار الأرباح والخسائر، عجز الميزانية العامة، نسبة العائد على رأس المال المستثمر، قدرة الدولة التنافسية في الأسواق الخارجية...، فيلاحظ أن النتائج بصفة عامة غير مرضية، فمعظم المؤسسات العامة تعاني من خسائر متوالية، وتدني العائد والإنتاجية بها، كما أن نسبة عالية من طاقتها الإنتاجية معطلة، وتعتبر عدم كفاءة مؤسسات القطاع العام السبب الرئيسي في تنامي الدين العام، وفي أغلب الأحيان لم تراع قراراته إعتبارات الكفاءة الإنتاجية[2]. ففي ظل الأزمة الإقتصادية التي مرت بها إقتصاديات

[1] الفاعوري رفعت عبد الحليم: مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

[2] أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص 17.

الدول النامية، والتي جعلتها مجبرة على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية من أجل الحصول على قروض مقابل تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل هذه المؤسسات الدولية وفي مقدمتها التوجه نحو التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص.

الفصل الثاني

التغيرات الإقتصادية الدولية

تمهيد:

إن التغيرات الإقتصادية الدولية المتلاحقة وبوتيرة متسارعة تفرض تحديات جسيمة على الدول العربية على مستوى حرية التجارة الدولية وتحرير رؤوس الأموال العالمية. هذه التحولات الإقتصادية على إختلاف أشكالها، وبالرغم من تفاوت درجة تأثيرها، إلا أنها أظهرت ووضعت أمام القيادات الإدارية عددا من التحديات، لعل من أهمها: التنافسية، العالمية، الجودة الشاملة، التحديات التكنولوجية، إتخاذ القرارات في عالم متغير، وغيرها. وهذه التحديات تفرض على القيادات الإدارية ضرورة مواجهتها، سواء في تنظيمات القطاع الخاص، أو تنظيمات قطاع الأعمال العام، بل حتى القيادات في القطاع الحكومي وتنظيمات الإدارة العامة[1].

[1] عبد الحميد عبد المطلب: المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المبحث الأول- العولمة الإقتصادية

إن ظاهرة العولمة قديمة تعود إلى قرون مضت، فالعولمة التي تطغى اليوم على تفكير قطاع واسع من المفكرين والسياسيين والمحللين ليست جديدة، فالتاريخ البشري يحمل في طياته أشكال ونماذج لعولمة يمكن فهمها في إطارها التاريخي على أنها محاولات بطرق مختلفة لتحقيق إندماجات، أو تكثيف تفاعلات إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية بين شعوب العالم وحضاراتها (بطرق سلمية أو عنيفة)، وما إن تبلغ تلك المحاولات مدى معين حتى تتراجع، حدث ذلك في عصور مختلفة كما هو الحال في عهود الإمبراطوريات الصينية والهندية واليونانية والعربية الإسلامية وغيرها.

لكن العولمة المعاصرة تختلف عما حصل في التاريخ القديم[1]، فهي تشير إلى جملة من التغيرات والتطورات الحاصلة في مجالات مختلفة. فالعولمة Mondialisation وهي ترجمة فرنسية لما يسمى الكوكبة Globalisation، والتي لا تقتصر على فتح الحدود وتكثيف المبادلات التجارية، وإنما يقصد بها التقارب بين المجتمعات وعلى المستوى الإقتصادي وذلك عن طريق ربط المؤسسات والأسواق والجامعات والبث التلفزيوني بواسطة الأقمار الصناعية والأنترنيت، أو على المستوى السياسي ويتعلق الأمر بدفع دول العالم نحو اقتصاد السوق، وهو ما يدعو إليه الفكر الليبيرالي[2].

المطلب الأول- ماهية العولمة الإقتصادية:

أصبحت العولمة بمختلف مظاهرها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الإقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الإعتماد المتبادل، بفعل إتفاقيات تحرير التجارة، والتحول إلى آليات السوق، وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها الحدود الجغرافية والسياسية للدول، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من بلدان وتكتلات إقتصادية ومنظمات دولية، وشركات متعدية الجنسية، على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الإقتصادية العالمية[3].

---

(1) أنظر: الحمش منير، (2003): الإصلاح الإقتصادي بين أوهام الليبيرالية الإقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ص 53.

(2) الإمامي صباح قاسم والفياض عباس كاظم جياد: مرجع سبق ذكره، ص 198.

(3) عبد الحميد عبد المطلب: المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين: مرجع سبق ذكره، ص 35.

فالتطورات التي طرأت على طبيعة وهيكلة النظام العالمي قد اتضحت معالمها بدء بسقوط المنظومة الشيوعية واندلاع حرب الخليج الثانية مع مطلع الثمانينات في القرن السابق[1]، وما تلا ذلك من نهضة عارمة في نظم الإتصال والمعلومات وبروز قوى لتكتلات إقتصادية عملاقة، فقد أصبح من الضروري على أية دولة التكيف مع إرهاصات هذا الواقع الجديد، وذلك من خلال وقفة جادة مع الذات لمراجعة وتقييم جميع الفرص المتاحة أمامها وكذلك القيود المفروضة عليها لإجتياز هذه المرحلة بأكبر نجاح ممكن[2].

الفرع الأول– مفهوم العولمة:

كثرت تعريفات العولمة ولم تتفق الآراء حول تعريف واحد، شامل وجامع، نظرا لتشعب المحتوى الفكري[3] للمفهوم وإمتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية، التكنولوجية والمعلوماتية.

من ناحية المستويات فإن هذا المفهوم وبخاصة في جانبه الإقتصادي أخذ ينتشر على كافة المستويات الإنتاجية، المالية، التكنولوجية، التسويقية والإدارية. وعلى هذا الأساس فإن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة. نظرا لتعدد تعريفاتها والتي قد تتأثر أساسا بإنحياز الكتاب والباحثين والمفكرين الأيديولوجية، وإتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا [4].

فالعولمة عند **صادق جلال العظم** تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن الماضي تقريبا إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي يشهدها العالم هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت

---

[1] يشير محمد عمر الحاجي في هذا الجانب بأنه : الذي زاد في بروز العولمة عدة أمور متسارعة أهمها: إعلان الرئيس السوفييتي الأسبق (غورباتشوف) ثورة البيروستويكا، حيث تفكك الإتحاد السوفييتي إلى كيانات عديدة، ثم جاء توحيد الألمانيتين، وذلك في 1989 م حيث هدم حائط برلين، ثم حرب الخليج الثانية 1991 م والتي إنتهت بتحرير الكويت... كل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تزداد هيمنة على المستوى العالمي، حيث إستطاعت أن تبسط نفوذها الإقتصادي والعسكري والسياسي والحضاري، وهذا ما جعل بعض المحللين يطلقون على ذلك (أحادية القطب). أنظر: قادر أحمد حسن صالح، (2013): ظاهرة العولمة الإقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص ص 26–27.

[2] محمد عمر مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 84.

[3] يعتبر هوبرت فيدرين Hubert Verdine أن العولمة ليست فكرا، ولكنها وقائع تقنية فرضت نفسها على الساحة الكونية، وفي فرضها لنفسها أقلقت الجميع، سيما الدول ومؤسسات القطاع الخاص، إنها ظاهرة لا تمس أي إقتصاد، وإنما بالحصر إقتصاد السوق والإستهلاك، وتحويل العملات وتوجيه الإستثمار. أنظر:

Verdine Hubert, (1997) : Mondialisation et pensée unique, « In la méditerranée à l'heure de la mondialisation », cahiers de la fondation abderrahim, N 27, p 17.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، (2002–2003): العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 16–17.

رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره. بعبارة أخرى إن ظاهرة العولمة هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله في الواقع، لأن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية، كان لا بد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته من أن تفتح أفقا جديدا لنفسها وأن تتجاوز حدودا بدت ثابتة سابقا، عن طريق نقلة نوعية جديدة بدورها تأخذ الآن الشكل المزدوج لعولمة دائرة الإنتاج ذاتها ونثرها في كل مكان مناسب تقريبا على سطح الكرة الأرضية من ناحية، وإعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجددا في عمقها الإنتاجي هذه المرة وليس على سطحها التبادلي التجاري الظاهر فقط من ناحية ثانية، أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته[1].

ويعتبر سيمون رايش **Simon Riech** العولمة بمثابة ملتقى لسلسة من الظواهر الإقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة، وإنتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر)، وتكامل أسواق رأس المال[2].

إن إصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض من مبادئها، فهو يعبر عن إتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية. فالعولمة ما هي إلا زيادة درجة الإرتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات إنتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات[3]. وما رافقها من الثورات التكنولوجية في مجالات الزراعة والصناعة والإنتاج وتكنولوجيا المعلوماتية، وظهور وسائل متطورة في الإتصالات والمواصلات، دفعت بظاهرة العولمة في بروز العديد من الإختراعات العلمية والإستكشافات والإبتكارات في كافة المجالات والأصعدة، مما ساهم في زيادة التفاعل والتشابك بين المجتمعات وإختصار الزمن[4].

إن العولمة مفهوم يتجسد ويتشكل أساسا في جانبه الإقتصادي، وبدرجة أكثر من الجوانب الأخرى التي يمكن أن تعتبر توابع للعولمة الإقتصادية التي ينتشر مفهومها بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية، لتظهر في العلوم الإقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغير

[1] الكفري مصطفى العبد الله، (2008): عولمة الإقتصاد والتحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص ص 80-81.

[2] محمد عمر مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] الزبيدي حسن لطيف كاظم، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

[4] التريكي هيفاء عبد الرحمان ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الحادثة في تلك المجالات، مع الأخذ بعين الإعتبار أن العولمة عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات التطبيق المختلفة، ومن خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة وأهمها الإبتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة وعولمة الإنتاج[1]. ورغم أن ظاهرة العولمة تتركز على الإقتصاد إلا أن لهذه الظاهرة أبعادا سياسية وثقافية وعسكرية ومعرفية... ولكل من هذه الأبعاد آثار تعكسها على الأطراف المتلقية وبخاصة البلدان النامية، فالتفاعل مع هذه العوامل أدى إلى أن البلدان العربية من أكثر المناطق تعرضا لآثارها ولأبعادها[2].

الفرع الثاني- مراحل نشأة العولمة:

إن العولمة تطورت تدريجيا منذ القدم ولم تحدث فجأة، وهناك أربعة مراحل تاريخية مرت بها العولمة[3]:

- العولمة قبل الحداثة: تغطي الفترة مرحلة ما بين بداية التاريخ وعصر النهضة، وهي فترة كانت العولمة تشخص تدخلات إقليمية حضارية داخل أوروبا وآسيا، وقد كان الدافع في هذه المرحلة إقامة إمبراطوريات سياسية وعسكرية (الهندية، الهند الصينية، الرومانية)، وإنتشار الديانات العالمية (المسيحية، الإسلام، اليهودية) والهجرة واسعة المدى (الرومان، الجرمان، المغول).

- العولمة في ظل الحداثة الجديدة (1500-1850م): تعتبر العولمة في هذه المرحلة نتيجة لعدد من العوامل أهمها التدفق الديموغرافي ما بين أوروبا وأمريكا وأوقيانوسيا، وصعود الدولة الوطنية والقومية وتوسع الشركات التجارية الرئيسية وعلاقات سياسية وعسكرية طويلة الأمد وتشكيل الإمبراطوريات الأوروبية (إسبانيا والبرتغال وبريطانيا).

- العولمة الحديثة (1850-1945 م): في هذه المرحلة ظهور الإقتصاديات الصناعية الرأسمالية مع قوة دفاع كبيرة ومؤسسات دولة متقدمة، وفي هذه المرحلة أيضا إنتشرت الإمبراطوريات الأوروبية حول العالم وهو ما أدى إلى انفتاح الأسواق وإقتصاديات اليابان والصين وتزايد الرأسمال الأجنبي الخاص في تلك الدول، وقد تسبب التقانات المختلفة في إنفتاح الثقافات الجديدة على بعضها البعض بصورة غير معهودة.

---

[1] سحنوني عائشة: مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] الإمامي صباح قاسم والفياض عباس كاظم جياد: مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.

يضيف فرانسيسكو فوكوياما Fancis Fukuyama بعدا ثقافيا وإيديولوجيا لمفهوم العولمة معتبرها وسيلة لهيمنة القيم الأمريكية على العالم، وفي هذا الصدد، يعتبر فوكوياما العولمة نتاجا للمعركة الإيديولوجية التي سادت العالم سيما خلال القرن العشرين، والتي تمخضت عن إنتصار الحداثة والديموقراطية، وبالتالي فإن النظام العالمي الجديد هو الإطار الهيكلي الذي يكفل إنتشار الفكر الغربي الليبيرالي والتقنية الغربية. أنظر: محمد عمر مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] قادر أحمد حسن صالح: مرجع سبق ذكره، ص 11.

– العولمة المعاصرة (1945 حتى الآن): شهدت هذه المرحلة الكثير من التدفقات والإرتباطات العالمية ولا سيما فيما يتعلق بالإرتباطات العالمية وكثافتها.

وفي صياغة متكاملة لنشوء وتطور ظاهرة العولمة، ينطلق **رونالد روبنسون** من فرضية أساسية مفادها إرتباط ظاهرة العولمة بظاهرة الدول القومية الموحدة، وبالتالي إعتبار نقطة البداية هي ظهور الدول القومية كلحظة فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة. وبهذا الصدد يرى روبنسون أن ظهور المجتمع القومي منذ منتصف القرن الثامن عشرة يمثل بنية تاريخية فريدة، والدول القومية المتجانسة في ثقافة مواطنيها وخضوعهم لإدارتها تمثل تشكيلا محدودا لنمط محدد من الحياة، وأن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، كما أن نشر فكرة المجتمع القومي– من جهة ثانية– شرط ضروري لتعجيل العولمة التي ظهرت منذ قرن من الزمن. وتنحصر مكونات العولمة في: المجتمعات القومية، الأفراد، الإنسانية[1].

ويقسم **رونالد روبنسون** مراحل نشوء العولمة إلى خمس مراحل هي:

- المرحلة الجنينية (1400–1750م): إستمرت في أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت المرحلة نمو المجتمعات القومية، وتخفيف حدة النظام "المتعدي للقوميات" السائد في العصور الوسطى، وقد إتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية، وتعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية، وسادت نظرية مركزية للعالم، وبدأت الجغرافية الحديثة.

يتضح أن رونالد روبنسون ربط أولى مراحل نموذجه هذا بالنهضة العلمية التي شهدتها أوروبا في بداية العصور الحديثة وولادة الفكر الليبيرالي، وقيام النظام الرأسمالي الذي إزدهر في أوروبا الغربية، وقد ساهمت الإكتشافات الجغرافية في تحويل إتجاهات التجارة الدولية لصالح الدول الأوروبية إنعكست نتائجها في إزدهار الرأسمالية، وسيادة الرأسمالية التجارية والدولة القومية هي الهدف القومي، وتدخلها في التجارة الخارجية وإمتداد هذا التدخل في الحياة الاقتصادية. إذن فإن ولادة الرأسمالية التجارية بفعل عامل الإكتشافات الجغرافية وما تمخض في نمو التجارة وإنهيار الإقطاع، وتحويل الإقتصاد الساكن إلى إقتصاد حركي هي العولمة بحد ذاتها، أو كما يسميها روبرتسون المرحلة الجنينية لها[2].

- مرحلة النشوء (1750–1870): التي حدث فيها تحول كبير في فكر الدولة الموحدة المتجانسة، وتبلورت أثناء هذه المرحلة المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وبدأ من الواضح أن هذه المرحلة ترتبط بعهد التنوير الذي جاء ليقضي على مفاهيم مغلقة سادت أوروبا نتيجة لهيمنة الفكر الكنيسي لفترة من الزمن.

---

(1) الزبيدي حسن لطيف كاظم: مرجع سبق ذكره، ص 138.

(2) التكريتي هيفاء عبد الرحمان ياسين: مرجع سبق ذكره، ص ص 64–65.

ومن الجدير ملاحظته على المستوى الإقتصادي هو زيادة كثافة المبادلات التجارية، فالسوق العالمية والتي تمثل الشرط المسبق والضروري للمجتمع الرأسمالي تطورت، حيث تشير الإحصائيات إلى أن التجارة الدولية قد تضاعف حجمها أكثر من مرة بين عام 1720 و 1780، ومع حلول عام 1870 كانت قيم التجارة الخارجية بالنسبة لكل مواطن في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والنمسا وإسكندنافيا تتراوح بين أربعة وخمسة أضعاف حجمها علم 1720، بالنسبة إلى كل من هولندا وبلجيكا حوالي ثلاثة أضعاف، وحتى بالنسبة إلى كل مواطن في الولايات المتحدة الأمريكية– تلك البلاد التي لم تكن التجارة فيها تنطوي إلا على قدر هامشي من الأهمية– أكثر من الضعف بشكل ملحوظ[1].

- مرحلة الإنطلاق (1870–1920): والتي ظهرت فيها مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح) و(المجتمع القومي المقبول) وتلك المفاهيم المتعلقة بالهوية القومية والفردية، وتم إدماج العديد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، وهنا حدث تطور كبير في الأشكال الكونية للإتصال[2].
- الصراع من أجل الهيمنة (1920–1965): حيث حدثت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق وظهور الأمم المتحدة، ونمت فيها محاولات لإرساء مبدأ الإستقلال القومي ومفاهيم الحداثة المتضاربة (الحلفاء ضد المحور)، تبعتها الحرب الباردة (الصراع داخل المشروع الحديث)، كما تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم بعض الأحداث مثل إلقاء القنبلة النووية على اليابان والهولوكست، كما تبلور في هذه المرحلة "العالم الثالث".

إعتمد **روبنسون** في تصنيفه لهذه المرحلة من خلال واقع التحديات بين الفكرين الماركسي والرأسمالي الذي نما بشكل كبير في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإتجاههما نحو الصراع والتوسع الواحد على حساب الآخر بحثا عن عولمة رأس المال فيما يتعلق بالنظام الرأسمالي وإنتشار وتوسع أممية البروليتارية وهيمنتها على الإنتاج ونشر الفكر الماركسي. فضلا عن ظهور أفكار معادية للفكر الرأسمالي كالفاشية والنازية والتي كان تأثيرها واضحا ولكنها أقل خطورة من الفكر الماركسي (لديمومته) والفكر الرأسمالي وتطوره نحو العولمة. إستمر الصراع حتى إنتهاء الحرب الباردة عام 1989 وتفكك الإتحاد السوفياتي وتسليم مفاتيحه إلى الأعداء دون حرب من قبل غورباتشوف آخر رئيس شيوعي

---

[1] سحنوني عائشة: مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] الزبيدي حسن لطيف كاظم: مرجع سبق ذكره، ص 139.

صاحب مشروع "البروسترويكا" أو إعادة البناء، والأصح هدم البناء التدريجي لمقومات تلك الدولة وفق مخطط مرسوم من قبل غورباتشوف الذي أنهى التجربة الإشتراكية السوفياتية[1].

- مرحلة عدم اليقين (1965-؟) بدأت هذه المرحلة منذ الستينيات من القرن العشرين، وأدت إلى إتجاهات وأزمات في التسعينيات، وهي المرحلة التي تم فيها محاولة إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتعمقت القيم ما بعد المادية، وتصاعد الوعي العالمي، وإنتهت فيها الحرب الباردة، وإنتهى بذلك النظام ثنائي القطبية، وتزايد دور المؤسسات الدولية والحركات العالمية والمنظمات غير الحكومية، وتعددت الإعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وظهرت حركة الحقوق المدنية، وإزداد الإهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام العالمي.

على الرغم من التكامل البين في هذا النموذج، يلاحظ عليه التجريد، وربطه تاريخ العالم والإنسانية بالتاريخ الأوروبي، وحتى إذا تم التسليم بأن العولمة هي نتاج التطور الرأسمالي الأوروبي الأمر الذي ينطوي عليه قدر كبير من الصحة، فإنه يصعب التسليم بأن مفاهيم الإنسانية والأفراد والثقافة هي محض إكتشافات أوروبية. ويبدو أن روبنسون ينطلق من رؤية متمركزة حول الذات الأوروبية. ومن جانب آخر يدعي النموذج إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، من دون أن يبين ماهية الدمج هل هي ثقافية أم إجتماعية أم إقتصادية أم سياسية؟ بعضها أو كلها؟ بل هي كلها التي تعبر عنها مقولتا الإستعمار والإمبريالية الأمر الذي أطنبت كتب التاريخ الحديث في تناوله. وأخيرا يمكن القول أن هذا النموذج يهمل حقيقة الصراع بين العالم الثالث والبلدان الرأسمالية من أجل فك تبعية الأولى للثانية، ولذا فإنه لا يمكن الإعتماد على نموذج روبنسون كنموذج عالمي، أما إذا تم النظر إليه كنموذج غربي فإنه يبدو في غاية التكامل، وأن الإعتماد عليه يبدو أمرا ممكنا[2].

الفرع الثالث- أقسام العولمة:

وعند التأمل في هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب عن أن العولمة تتحدد في نوعين رئيسيهما " العولمة الإنتاجية " و " العولمة المالية"، ويبدو من الضروري إيضاح كل نوع من خلال التحليل التالي:

1- عولمة الإنتاج: تشير عولمة الإنتاج إلى كون السلعة الواحدة يتم إنتاجها ليس في مكان واحد أو دولة واحدة، وإنما تنتج أجزاء منها في بلدان مختلفة، كما تجمع هذه الأجزاء في بلدان متعددة، ومعنى ذلك أنه

---

[1] التكريتي هيفاء عبد الرحمان ياسين: مرجع سبق ذكره ص ص 66-67.

[2] الزبيدي حسن لطيف كاظم: مرجع سبق ذكره، ص ص 139-140

حتى في حالة قيام مؤسسة بإنتاج سلعة لا تتنافس في الأسواق العالمية إلا أن ترتيباتها وبيعها تم تدويلها، فالبحوث المحلية لتطوير السلع تتفاعل مع البحوث المناظرة التي تجري في أماكن أخرى من العالم، والمواد تجلب من مصادر مختلفة، والأجزاء المكونة للمشروع تمارس نشاطها في بلدان عديدة، وحتى موقع الإنتاج المحلي فإن السلع يتم تجميعها بصورة نهائية من قبل قوة عمل من عدة بلدان وعدة قوميات، ولإنتاج سلعة مركبة حتى تلك الموجهة للسوق المحلية فإن المؤسسة تضطر إلى نسج الكثير من شبكات العلاقات العالمية مما يعني أن السلعة الواحدة يتم إنتاج مكوناتها في أكثر من دولة[1]. يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية، وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعدية الجنسيات، وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال إتجاهين[2]:

أ- **الإتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية:** حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فمثلا بالنسبة لعام 1995 زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 9%، في حين زاد الناتج المحلي ب 5%، وكانت الشركات متعدية الجنسيات وراء هذا التزايد؛

ب- **الإتجاه الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر:** يلاحظ تزايد معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات أسرع وأكبر من معدلات نمو التجارة العالمية، حيث وصل معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط إلى حوالي 13% خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة، والتي تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق. فالعولمة إذا تدفع لتبني سياسات إقتصاد السوق التي تقوم على أساس تحرير التجارة وتغليب إنتشار القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة وإلغاء التخطيط الإقتصادي، فهي وفقا لهذا المفهوم تضع البلدان المتخلفة في إطار سوق عالمية تسودها منافسة غير متكافئة الأطراف.

2- العولمة المالية:

هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى الإندماج المالي الذي يؤدي إلى تكامل وإرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال عدة عمليات منها إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال

---

[1] سحنوني عائشة: مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

[2] الجوزي جميلة، (2010): العولمة الإقتصادية والمخاطر التي تهدد مستقبلها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 01، جامعة الجزائر 3، ص ص 40-41.

من وإلى الدول، مما يسهل عمليات إنتقالها وتحركها نحو أسواق المال العالمية[1]. وحسب **F.Teulon** "العولمة المالية هي ظاهرة تتميز بظهور سوق موحدة لرؤوس الأموال تسير على الصعيد العالمي، وذلك كنتيجة للتحركات الأنية للمعلومات، رفع الرقابة عن الصرف، وتجانس الخدمات المصرفية المقترحة على المقترضين. فأصبح للأعوان الإقتصاديين، الذين يودون الإقتراض أو توظيف رؤوس الأموال، الإستقلالية ما دام بإمكانهم القيام بهذه العملية سواء في الأسواق الوطنية أو الأسواق الدولية"[2]. فتتمثل العولمة المالية تتمثل في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف البلدان، والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما بين 1979 و1982م، ثم في باقي البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى، وقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية[3]:

أ- **مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:** وإمتدت هذه المرحلة من 1960 إلى 1979م وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة،
- ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية،
- سيطرة البنوك على تمويل الإقتصاديات الوطنية، أي التمويل بوساطة بنكية،
- إنهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الأسترليني والدولار)،
- إنهيار نظام بروتن وودز في أوت 1971، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف،
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة،
- زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث،
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض.

ب- **مرحلة التحرير المالي:** إمتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985، وأهم ما تميزت به ما يلي:

- الإنتقال من مرحلة إقتصاد المديونية إلى إقتصاد الأسواق المالية، وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي،
- إنتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال،

---

(1) مفتاح صالح، (2002): العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان، ص 206.

(2) F.Teulon, (1997) : Les marchés de capitaux, Ed, Seuil, Paris, p 65.

(3) خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 306-308.

- توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة، والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الإدخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات،
- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الإدخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة غايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

ت- **مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة:** إمتدت من 1986 إلى اليوم، أهم ما تميزت به هذه المرحلة ما يلي:

- ضم العديد من الأسواق المالية الناشئة من أوائل التسعينيات من القرن العشرين وربطها بالأسواق المالية العالمية،
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها،
- زيادة الإرتباط بين الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك بإستعمال وسائل الإتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية،
- تحرير أسواق الأسهم وأولها بورصة لندن في 1986، بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Bing-Bang)، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات،
- الإنهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الإقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات، وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.

ويمكن الإستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما[1]:

أ) المؤشر الأول: والخاص بتطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود في الأسهم والسندات خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام؛

ب) أما المؤشر الثاني: والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد إرتفعت من 200 مليار دولار في عام 1995. تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة

---

(1) ساكر محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

التكامل في الأسواق السلعية، أي أن العولمة المالية لا زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج.

من ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال. والذي يقصد به الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون، وأسهم المحافظ المالية، والإستثمار المباشر والعقاري، والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتمويل، أي ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال، وبالتالي عولمة الإستثمار، يمكن تفسيرها بالعوامل التالية(1):

- ✓ **صعود الرأسمالية المالية:** ويعني الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، لذلك أصبح الإقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية، والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.
- ✓ **بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال:** إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الإدخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لإستثمارها، فراحت تبحث عن فرص إستثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردودا أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.
- ✓ **ظهور الأدوات المالية الجديدة:** تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي إستقطبت المستثمرين مثل الخيارات (options) والمبادلات (swaps) والمستقبليات (futures)(2)، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات.
- ✓ **التقدم التكنولوجي:** يتجلى ذلك من خلال الدور الذي تلعبه شبكات الإتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل في ربط الأسواق المالية العالمية، مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

---

(1) أبو حرب عثمان، (2008): الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 165-166.

(2) عرفت سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة تسمى الإبتكارات أو المشتقات المالية، وهي من الأدوات الإستثمارية التي تمنح مستخدميها حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه، أو إجراء تسويات نقدية عندما تحدث تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أو أسعار صرف العملات الرئيسية، وللوقاية من هذه المخاطر يتم إستخدام أنواع من المشتقات المالية أهمها: الخيارات، العقود المستقبلية، المقايضات (المبادلات). مفتاح صالح: مرجع سبق ذكره، ص 210. أنظر الملحق رقم (01).

- ✓ **سياسات الإنفتاح المالي:** إرتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة إنسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي. وقد زادت سرعة معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي نتيجة السماح للأفراد بحرية تحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية وإستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية الرأسمالية.

فقد تم إلغاء الكثير من الحواجز والقيود التي تفصل بين الأسواق المالية المحلية والدولية، وفسح المجال أمام المتعاملين الأجانب للتعامل في الأوراق المالية في البورصات المحلية، وتحرير تداول الأوراق المالية المقومة بعملات أجنبية في الأسواق المالية المحلية، وكان لهذا التحرير أثر جيد لخدمة مسار إندماج الأسواق المالية العالمية، ولضمان توفير هذه الخدمة فقد تم بناء شبكات إلكترونية واسعة تسمح بالربط الآلي بين الأسواق، ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد شبكة NASDAK، وفي بريطانيا نظام SEAQ، وتتيح هذه الخدمات بيانات كافية عن مختلف الأسواق الأخرى بصورة آنية، بما يضمن إنسجام وتوازن الأسواق العالمية، وتوفر للمتعاملين إمكانية إتمام صفقات على مدار 24 ساعة،

- ✓ **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:** حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، حيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية مثل دخول مؤسسات مالية غير مصرفية تنافس البنوك التجارية من خلال ما تقدمه من خدمات، والتحديث في الصناعة المصرفية وإدخال خدمات متطورة في أعمال البنوك.

ولقد تكرست العولمة المالية في[1]:

تراجع الوساطة المالية (Désintermédiation):

وهو ما يسمح للمتعاملين الإقتصاديين الذين هم بحاجة إلى التمويل إلى اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية بدلا من اللجوء إلى القروض المصرفية، بمعنى الإنتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية والمصرفية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف والإقتراض. غير أن ذلك لم يفقد البنوك مكانتها ضمن المؤسسات المالية وأهميتها في تمويل الإقتصاد.

التخفيف من القيود والحواجز التنظيمية (Déréglementation):

وهو أن تقوم الدول بإلغاء أو تجديد القوانين والتنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات والأسواق المالية، وإدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات الحاصلة في معدلات الفائدة

(1) يحي سعاد، (2017): مخاطر عولمة الأسواق المالية- دراسة حالة سوق المال الكويتي (1997-2016)، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر، جامعة بسكرة، ص ص 24-25.

ومعدلات الصرف، والمتمثلة في المشتقات المالية، إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف. وقد سجلت هذه الحركة في إطار سلسلة من عمليات تحرير حركية رؤوس الأموال التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية السبعينات ثم توسعت فيما بعد إلى باقي دول العالم، حيث يمثل إنفتاح النظام المالي الياباني خلال الفترة (1983-1984)، ثم إنهيار الأنظمة المحلية للرقابة في أوروبا، مع خلق سوق موحدة لرؤوس الأموال سنة 1990، أهم العوامل التي أدت إلى تسارع الإنتقال الجغرافي لرؤوس الأموال.

إزالة الحواجز الفاصلة بين الأسواق- تكامل الأسواق (Décloisonnement):

والتي تنص على إلغاء الحواجز بين مختلف الأسواق الوطنية نفسها، حيث يتم إلغاء الحواجز الفاصلة مثلا بين قسم المعاملات طويلة الأجل المفتوحة أمام مختلف المتعاملين الإقتصاديين، وقسم المعاملات قصيرة الأجل (السوق النقدية) التي إقتصرت معاملاتها سابقا على عدد محدود من المتعاملين، وهذا بعد أن ظل النظام المالي مجزأ بهذه الطريقة إلى غاية مطلع الثمانينات، إذ كان كل قسم متخصصا في نوع محدد من التمويل ويستجيب فقط لحاجات إقتصادية معينة.

لم يعد سوق التمويل قصير الأجل حكرا على البنوك التجارية، وأصبحت الأسواق تقدم تمويلات قصيرة الأجل، أي سقوط الحاجز التقليدي بين سوق رؤوس الأموال طويلة الأجل التي هي من إختصاص بورصة الأوراق المالية، وسوق التمويل قصير الأجل التي هي من إختصاص البنوك التجارية، الأمر الذي نتج عنه منافسة غير متكافئة بين البورصة والبنوك التجارية[1].

المطلب الثاني- مظاهر العولمة وسماتها:

لعل المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع، والمتمثلة في النمو السريع للإستثمار الأجنبي المباشر، وبصفة خاصة من خلال الشركات متعدية الجنسية، وتصاعد الثورة التكنولوجية، وتكامل نظام الإتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع.

الفرع الأول- تزايد الاتجاه الدولي نحو التكتلات الإقتصادية والترتيبات الإقليمية:

ظاهرة التكتلات الإقتصادية ليست ظاهرة جديدة، بل تعود إلى بداية القرن العشرين وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة، كنتيجة لإندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشائها أو الدخول فيها، وإرتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات إندماج تزامنت مع عمليات

---

[1] صديقي ملكية وبوكروح بهية، (2016): العولمة المالية والإستقرار المالي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 07، مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص ص 36-37.

تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أم عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الإقتصادي المعولم.

وتعزز التوجه نحو التكتلات الإقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فضلا عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من إلتزام ببرامج الخصخصة والتكيف الهيكلي. ومهما تباينت الدوافع، فإن بروز التكتلات الإقتصادية بهذا الزخم، يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهورها، وفي مقدمتها التحولات الهيكلية في الإقتصاد الدولي، وما ترتب عليها من إعادة توزيع للأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه. والتي شملت المشاركين الفاعلين في الإقتصاد الدولي، بل تعدت ذلك لتشمل معظم الدول النامية مما جعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها. فضلا عن كونها ظاهرة إقتصادية في منطقها السياسي وظاهرة إستراتيجية في ترابط وإتصال حلقاتها[1]. ولهذا فإن هذه التكتلات تتركز حول دول متطورة وذات حجم إقتصاد كبير: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، المجموعة الأوروبية، لتحقق أقصى منفعة ممكنة من منطقة التجارة الحرة العالمية. ومن أهم التكتلات الإقتصادية:

- الإتحاد الأوروبي،
- منطقة التجارة لأمريكا الشمالية (NAFTA)[2].
- رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)[3].
- تجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (دول الكوميسا).

هذا التوجه الجديد للتكتلات الإقليمية يقلص من أهمية الدول القومية في العلاقات الإقتصادية الدولية ليعزز مكانة مفهوم "الدولة الإقليمية" كمكون أساسي في النسق العالمي الجديد، وهذا ينسجم مع التطورات الحاصلة في إتجاه نحو عالمية التجارة الحرة. فالتكتلات الإقليمية تسعى إلى إدماج إقتصاديات مختلفة تنتمي إلى مناطق مختلفة في سوق واحدة تتبادل فيها الدول الأطراف مزايا عديدة.

---

[1] الربيعي فلاح خلف، (2008): التكتلات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، الحوار المتمدن، العدد 2310، على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574 تاريخ الإطلاع: 2017/10/10.

[2] NAFTA: North American Free Trade Agreement ، أنشئت في سبتمبر 1993، تضم ثلاث دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك، بدأت فعليا عام 1994، كان الغرض من هذا الإتفاق هو تحرير التجارة في السلع والخدمات معا.

[3] ASIAN: The **A**ssociation of **S**outh**e**ast **A**sian **N**ations، تضم 10 دول في جنوب شرق آسيا، تأسس الإتحاد في أوت 1967 في بانكوك، تايلاند، مؤسسي أسيان هم تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، لدى أسيان شعار وهو "One Vision, One Identity, One Community".

إن التناسق بين أهداف التجمعات الإقليمية وأهداف المؤسسات الدولية، وتبني القواعد التي تحكم النظام العالمي الجديد من قبل التكتلات الإقليمية للبلدان الصناعية، يعني أن النظام العالمي الجديد سيعمل من جهة على التنسيق بين أجزائه ضمن القواعد عالميا وإقليميا وقطريا، ومن جهة ثانية دمج الدول النامية في الإقتصاد العالمي وخاصة البلدان العربية لأنها جزء من هذه الدول، مما يجعلها تخضع إلى ذلك المنطق الذي يحدد البدائل المتاحة أمامها للتعامل مع الواقع الجديد.

إن من أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق النسق العالمي الجديد ضمن إطار التكتل يمكن تحديدها بالشكل التالي[1]:

- أدى إنهيار الإتحاد السوفييتي إلى زوال الثنائية القطبية وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة على المستوى الدولي، خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظمتين، والذي رسخ من سيطرة الدول الغنية على العالم سياسيا وإقتصاديا،
- زيادة حدة المنافسة التي تسود العلاقات الإقتصادية الدولية، وهو ما يفرض على الدول التوجه لإقامة تكتلات للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة بناء على كثافة الإعتماد المتبادل والتعاون المشترك، والإستفادة من المزايا التي يوفرها التكامل الإقليمي من خلال تعزيز القدرات التنافسية لهذه الدول،
- التطور التكنولوجي الذي حدث في قوى الإنتاج أدى إلى القضاء على العزلة والتفكك مما جعل العالم بمثابة كيان واحد، كما جعل إقتصاديات الدول إقتصاديات ذات أحجام صغيرة لا تصلح قاعدة للتطور التكنولوجي، ومن ثم أصبحت هنالك ضرورة لتجميع أو تكتل مجموعة إقتصاديات لتتناسب مع الحجم المطلوب لإستخدام هذه التكنولوجيا وتطورها وتوزيع العملية الإنتاجية بين عدة دول تكون بينها روابط إنسياب مدخلاتها ومنتجاتها فيما بينها. وبالتالي تدويل عملية الإنتاج التي أدت إلى توسيع ملحوظ في التجارة العالمية وتدفق الإستثمارات المباشرة،
- تعاظم الدور الذي تلعبه الشركات عابرة القومية في تنظيم وتدويل الإنتاج، والإستفادة من نتائج التطور التكنولوجي في تعظيم أرباحها، وتوسيع أسواقها، وزيادة نفوذها في التجارة الدولية، حيث يتم إزالة مختلف الحواجز والعراقيل أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعنصر العمل،

---

[1] بوزيدي قدور، (1999): التكامل الاقتصادي العربي، أطروحه دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، ص ص 266-270.

- تنسيق أسلوب معالجة المشكلات الإقتصادية على المستوى الدولي وإعتبار هذه المشكلات دولية، وتتطلب التكاثف العالمي لمعالجتها، مثل الفقر، التنمية البشرية، الحفاظ على البيئة، التنمية المستدامة.

الإتجاه نحو العولمة لم يحل دون أن تأخذ الترتيبات الإقليمية أبعادا واسعة. فعلى الرغم من أن هناك إتجاها متزايدا نحو إزالة القيود والحواجز بين مختلف الدول، فإن ذلك لم يمنع من وجود علاقات متميزة وخصائص مشتركة بين مجموعات من البلدان بحيث تربط بينها علاقات خاصة.

ويمكن القول إن الإتجاه نحو العولمة لا يتم قفزا عن الإقليمية بقدر ما يتحقق من خلال ترتيبات إقليمية تساعد على مزيد من الإندماج والإزدهار فيما بين عدد من التجمعات الإقليمية، وبما يساعد على مزيد من التقارب الإقتصادي العالمي. فالتقارب الإقليمي يمثل خطوة أو حلقة في التقارب العالمي[1]، وعليه تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل الظروف المستجدة، انطلاقا من أن الدول الصناعية– رغم القوة الإقتصادية التي تمتلكها كل على حدى– أصبحت تشعر أنها ليست قادرة على مواجهة ظروف المنافسة الحرة مع تنامي دور الشركات متعدية الجنسية، وإنها إذا أرادت أن تضاعف من فرصها في إحتلال مواقع جديدة في السوق العالمي، فإن مقتضيات ذلك هي بناء أسواق عالمية وسيطة تكون أكثر قدرة على حمايتها والسيطرة عليها، مما يساعدها في مواجهة المنافسة الحرة بحظوظ أكبر ووجود أقوى[2]. بعد الحرب العالمية الثانية وبالتزامن مع ظاهرة العولمة، سادت الموجة الأولى من الترتيبات التكاملية والمتمثلة في:

أ)– الإقليمية القديمة (التقليدية):

كانت تقوم أساسا بين الدول المتقدمة أي تكتلات (شمال–شمال)، أو بين الدول النامية معا (جنوب–جنوب)، وقد صممت بين بلدان تنتمي لنفس الإقليم، ولها مستويات متقاربة للتنمية، ترتكز على سياسات التصنيع من خلال ما يسمى "إحلال الواردات"، كما إتسمت بسيادة الدوافع التجارية.

غير أنه في الوقت الراهن حدثت تحولات كبيرة في ظاهرة التكامل، فالعديد من الدول تبنت موجة جديدة من خلال مبادرات التكامل، هذه الصيغة تسمى بالتكامل الإقليمي IR أو الإقليمية الجديدة (nouveau régionalisme)، التي برزت وبدأت تتطور بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتباينة في مستوياتها التنموية. فعلى الرغم من نجاح الجولات الأخيرة من جولات الجات، وبخاصة جولة الأوروغواي، إلا أن الإقليمية ما زالت مستمرة في تشجيع العديد من الدول في تبني إحدى أشكال التكامل الإقتصادي المعروفة.

---

[1] البيلاوي حازم: مرجع سبق ذكره، ص ص 208–209.

[2] محمد عمر مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 116.

وفي هذا الإطار يندرج المشروع الأورومتوسطي الذي أرست أطره في مؤتمر برشلونة (1995) من طرف اللجنة الأوروبية بشكل أعاد صياغة العلاقات الإقتصادية بين الدول الأوروبية المتقدمة ودول جنوب وشرق المتوسط، بحيث ينص على تعزيز سبل التكامل الإقتصادي بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الأخرى.

ب)- الإقليمية الجديدة[1]:

يتمثل مفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض. وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة إصطلاح الإقليمية المفتوحة، والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء (APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء، والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.

ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي:

- ✓ أن تكون مفتوحة العضوية: بمعنى أنه يحق لأي دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنضم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية،
- ✓ شرط عدم المنع: وهي تعني أن إتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء،
- ✓ التحرير الإنتقائي والمكاسب المفتوحة: وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى إتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

كما يطلق على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية، وهي التركيبات التي تتسم بثلاث سمات:

- أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل،
- أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم،
- أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

---

[1] علاوي محمد لحسن، (2009-2010): الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 109.

تقوم أساسا على التكتلات بين دول تنتمي إلى إقليمين أو أكثر، بغض النظر على التباينات في مستوياتها التنموية ودرجة تطورها وتقدمها، فقد تكون هذه تكتلات جامعة لدول غنية وأخرى نامية (شمال-جنوب).

حيث ترتكز هذه التجمعات في إطار الإقليمية الجديدة على البعد الإقتصادي وخاصة تحرير التبادل التجاري، الخدمات، ورأس المال. كما تتميز هذه الإقليمية بعدم التجانس لتلك الدول، وتقاربها يعتمد على تحرير المبادلات، فهي لا تستهدف تحقيق الوحدة. ومن الأسباب التي أدت إلى عقد إتفاقيات التبادل الحر، ومن ثم التكامل الإقليمي ما يلي[1]:

- إنتهاء المفاوضات الخاصة بتوسيع الإتحاد الأوروبي في منتصف الثمانينات، والتحرك نحو تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بالنسبة للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فقد تخوفت العديد من دول العالم من تحول أوروبا إلى قلعة حصينة أقل إنفتاحا على العالم الخارجي، ومن ثم يقل حماسها بالنسبة لتحرير التجارة العالمية. الأمر الذي أدى إلى تسارع العديد من دول أخرى إلى تكوين تكتلات خاصة بها.
- التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المناوئة من قبل التكتلات الإقليمية، وذلك عقب شعورها بالإحباط من تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة. لذلك تم الإعلان عن منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا، ثم تحولت إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بإنضمام المكسيك إليها عام 1994.
- تفكك الإتحاد السوفييتي وتحول دول وسط وشرق أوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط إلى إقتصاديات تعتمد على عمل قوى السوق، وعقدها اتفاقيات انتساب (مشاركة) مع الإتحاد الأوروبي.
- تخلي غالبية الدول النامية عن سياسات الإحلال محل الواردات، وإتباعها لسياسات أكثر توجها للخارج، على اعتبار التجمع الإقليمي هو وسيلة للدول الضعيفة إقتصاديا لحضورها في السوق الدولية.

وقد أنهت إتفاقيات مراكش عهد النظم التفضيلية التي كانت تقدم فيها البلدان المتقدمة مزايا للبلدان النامية دون إشتراط المعاملة بالمثل، وأصبحت القاعدة الحالية في ظل الإقليمية الجديدة هي تماثل إلتزامات جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو لدى الدول الأعضاء، فالتعامل أصبح بين الشركاء وفق

[1] شريط عابد، (2003-2004): دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية- حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص ص 80-81.

متطلبات العطاء مقابل الأخذ، مع تعويض الدول الأقل نموا وتقدما عن الإقتضاء بما يساعدها على تجاوز الخسائر وإكتساب القدرة على جني المنافع. لذلك تتخذ الصيغة الإقتصادية للتجمع شكل منطقة تجارة حرة تختلف آجال تدرج تطبيقها وفقا لتفاوت ظروف النمو، على أن يكون ذلك ضمن الحدود الزمنية التي تجيزها المنظمة العالمية للتجارة، والتي عادة ما تكون في حدود عشر سنوات. هذه المناطق للتجارة الحرة تعتبر تمهيدا للإنتقال إلى مراحل أكثر تقدما[1].

وضمن هذه الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي مع البلدان الأقل تقدما، فقد طرحت الدول المتقدمة عدة أهداف منها[2]:

- ضمان إلتزام الدول النامية لمتابعة مسار الإصلاحات الإقتصادية، وهذا بتعهد الدول المتقدمة بتقديم مساعدات على تحمل أعباء التكيف، ودعم التوجه نحو مزيد من الإعتماد على القطاع الخاص.
- العمل على فرض رؤية سياسية للدول النامية مثل تطبيق نظام ديموقراطي كشرط ملازم ومتزامن مع التحرير الإقتصادي. كما أن أهداف التكامل الإقليمي حددت بصفة واسعة عن طريق البحث عن الأمن، وخلق الأسواق الكبيرة، والمبادلات التقنية، والمبادلات المختلفة لعوامل الإنتاج لغرض ترقية التكامل.
- التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات من القرن الماضي، والإدعاء بأنه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ إلى أسلوب التعامل الإقتصادي المتبادل، وهو ما أطلق عليه بمبدأ المشاركة الذي يفترض أن تقف جميع الأطراف على قدم المساواة.
- في آلية التكامل، من غير الممكن تفادي أثر السيطرة الذي يصدر وينجم عن التوزيع غير المتوازن لثمرة التكامل.
- الإلحاح في المنطقة على الخصوصية والهوية هو شرط لا غنى عنه، وهذا حتى يجعل هذه المنطقة الإقليمية أكثر أفقية (HORIZONTAL). من أجل هذا يجب ترقية تعددية الأطراف على المستوى الإقليمي، وهذا في داخل كل دولة.
- تأمين إنتقال رؤوس الأموال بما يضمن لمؤسسات الدول المتقدمة من عبور حدود البلدان المتخلفة، وتحقيق ربحية أفضل فيها، بالإضافة إلى السعي لربط مدخرات هذه البلدان بالأسواق المالية للدول المتقدمة.

---

[1] شريط عابد، المرجع نفسه، ص 82.

[2] فضيل رابح، (2004): التكامل الاقتصادي الأورو–مغاربي بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، جوان، ص 64.

- الإعتقاد بأن التوجه التصديري يساعد على التعجيل بالتنمية، والإستثمار الفعال للشركات متعدية الجنسية والمحلية التي رقت السوق الإقليمية، وما تعنيه من رفع معدلات التوظيف، وتخفيف دوافع الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال.

وقد تأخذ هذه الترتيبات شكلا مؤسسيا وشكليا في شكل معاهدات، أو في شكل ترتيبات خاصة أكثر مرونة وإن لم تكن بالضرورة أقل فاعلية. ولعل أنجح وأظهر هذه الترتيبات هي السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت إلى الإتحاد الأوروبي. ولكن ذلك لا ينفي تعدد الترتيبات الأخرى، مثل الكوميكون لدول شرق أوروبا قبل سقوط الإتحاد السوفييتي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، المعروفة بالنافتا[1]،

وتعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، والإستثمارات والتجارة، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعدية الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات. فأنظمة التكامل الإقتصادي والتكتلات الإقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من بلدان العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية وهو ما يبرز مدى تأثير التكتلات على الإقتصاد العالمي وتوجهاته خاصة أن الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بإقامة التكتلات الإقتصادية الإقليمية[2].

الفرع الثاني- الشراكة الأورومتوسطية:

تتطلع أوروبا من خلال طرح فكرة المتوسطية ومحاولة تحقيقها إلى هدف إستراتيجي يتجسد في تنظيم العلاقة المتوسطية في شكل منظمة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رغم أنها راودت الأوروبيين منذ زمن إلا أنها تأجلت بسبب حرب الخليج الأولى والثانية وكذلك سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمور في الشرق الأوسط، فإن مؤتمر برشلونة قد أخرجها إلى حيز الوجود، بهدف إيجاد تجمع إقليمي منافس تؤدي فيه أوروبا الدور المحرك والرئيسي، وخاصة في ظل التصور الأوروبي الذي تبلور في التسعينيات من القرن العشرين يرتكز على مبدأ أن إستقرار أوروبا مرتبط بإستقرار جنوب المتوسط، هذا وتحظى منطقة البحر المتوسط بمكانة عالية مهمة، حيث تقع على حدود ثلاثة مسارات، وتنقسم الدول المشاطئة لها إلى ثلاثة مجموعات هي: المجموعة الأوروبية، المجموعة الآسيوية، والمجموعة الإفريقية. كما أن البحر المتوسط يمثل مجموعة من التحديات المهمة بالنسبة إلى مستقبل الإتحاد الأوروبي التي تشمل التحديات الديموغرافية والبيئية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية.

---

[1] الببلاوي حازم: مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] محمد عمر مصطفى: مرجع سبق ذكره ص 116.

وقد إكتسبت قضية الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط أهمية كبيرة، حيث يشكل الهاجس الرئيسي للتوجهات الأوروبية نحو الجنوب في إطار العلاقات بين الشمال والجنوب. فالإضطرابات الأمنية وإنتشار مظاهر العنف السياسي في دول الجنوب والشرق متوسطية لا يمكن إعتبارها مشاكل داخلية محصورة بحدود الدولة، وإنما يمكن أن تنتقل آثارها إلى الدول الأخرى المجاورة وهذا ما يستدعي القيام بعمل مشترك ومنظم لمواجهة جميع التحديات، ولا يقتصر على مجال الأمن فقط بل يجب أن يشمل جميع مظاهر التعاون الأخرى ولا سيما في المجال الإقتصادي الذي أصبح يشكل القاعدة الرئيسية في التوجهات الإقليمية. خاصة وأنه من المتوقع أن يسيطر الهاجس الإقتصادي بشكل رئيسي على مستقبل العلاقات بين الدول والتكتلات، مما يستدعي بالضرورة توفير المناخ المناسب لإحداث التنمية وتحقيق التعاون الإقتصادي في جميع مجالات تنشيط الإستثمار وجذبه، الأمر الذي يحتاج إلى درجة كبيرة من الأمن والإستقرار السياسي[1].

إعلان برشلونة:

قبل الشروع في الحديث عن موضوع الشراكة الأورومتوسطية لا بد من تقديم تعريف للشراكة، فقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بتفسيرها، حيث يمكن إعتبارها: عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري على أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم (الشركاء) في رأس المال وإنما أيضا في المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج وإستخدام الإختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة العمليات، ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع ورؤوس الأموال التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منها المالية والفنية"[2].

فالشراكة إذن نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين البلدان، المؤسسات والمنظمات، والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية، والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين. وتتجسد أهمية الشراكة من خلال عدة عناصر، فهي تهدف إلى تحقيق عدة مزايا للبلدان المعنية من خلال إنشاء مناطق للتبادل الحر بهدف تقريب المستويات المختلفة للنمو بين الأطراف الداخلة في الشراكة [3].

إن إقحام الأقطار المتوسطية جاء نتيجة للموقع الهام الذي تستأثر به هذه الأقطار في سجل المبادلات التجارية للمجموعة الأوروبية، وكانت أول الترتيبات التي عقدت مع هذه الدول في أوائل السبعينيات، حيث وضعت المجموعة الأوروبية في سنة 1972 أول مفهوم شامل تجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر

[1] أنظر: المرجع نفسه، ص 127.

[2] المنذري سليمان، (2004): السوق الأوروبية المشتركة في عصر العولمة"، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 240.

[3] Nguyen Van Chan, Bruno Ponson et George Hirasch, (1999) : Partenariats d’entreprise et mondialisation, Karthala-AUF, Paris, p p 14-26.

الأبيض المتوسط، محاولة إيجاد نوع من التوحيد في المعاملة أو السياسات الفردية للدول الأعضاء في المجموعة تجاه الدول المتوسطية.

ففي سنة 1976 وفي إطار السياسة المتوسطية للمجموعة الإقتصادية الأوروبية، تم توقيع إتفاقيات وصفت بإتفاقيات التعاون بين المجموعة الإقتصادية والأقطار الثلاثة المكونة لإتحاد المغرب العربي، حيث وقعت كل من المغرب وتونس والجزائر إتفاقيات للتعاون الشامل مع المجموعة الأوروبية عام 1976، كما وقعت كل من الأردن وسوريا ولبنان ومصر إتفاقيات مماثلة عام 1977.

وقد كان للإتفاقيات المنعقدة مع الدول المغاربية طابع شمولي، حيث تمحورت بالأساس على: العلاقات التجارية، التعاون التقني والمالي. كما عالجت ملف الهجرة، إلا أن هذا الملف قد أقفل بسبب مشاكل الإنكماش في الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية.

بدأت مرحلة الشراكة مع مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995 وذلك بمشاركة 27 بلدا[1]، والتي تعد بديلا لإتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1976. وقد تبنى هذا المؤتمر إستراتيجية أكثر وضوحا، وذلك بالسعي إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة مع دول جنوب المتوسط خلال 12-15 سنة[2].

والجدير بالذكر أنه في سنة 1992 توقف الحوار نظرا لإشتراط الجانب الأوروبي إستبعاد كلا من العراق وليبيا من الحوار، وبالمقابل إصرار الجامعة العربية على عدم الإستجابة لهذا الشرط، غير أن الجانب الأوروبي أبدى فيما بعد مواقف جديدة تجاه المطالب العربية، وذلك بإيجاد أساليب أكثر توازنا تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، وذلك من خلال البيان الذي أصدرته قمة المجلس الأوروبي الذي إنعقد في لشبونة سنة 1992[3].

وقد ركز إعلان برشلونة على الأهداف التالية[4]:

- ✓ تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، بناء على إحترام الديموقراطية وحقوق الإنسان، وإحترام الثقافات والأديان وخصوصيات بلدان المنطقة،

---

(1) إنعقد مؤتمر برشلونة بمشاركة وزراء خارجية الدول 15 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، هذه الدول هي: بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، الدنمارك، اليونان، إسبانيا، إيرلندا، إيطاليا، هولندا، لوكسمبورغ، النمسا، البرتغال، فلندا، السويد، وبريطانيا. ووزراء خارجية 12 دولة متوسطية بينها 8 دول عربية تضم: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، أما الأطراف غير العربية فهي: تركيا، مالطا، قبرص، وإسرائيل.

(2) أنظر: خبازي فاطمة الزهراء، (2013): النظام النقدي الدولي (المنافسة- أورو- دولار)، اليازوري، عمان، الأردن، ص ص 191-193.

(3) Calard Daniel, (1995) : la conférence de Barcelone et partenariat euro-méditerranéen, (politique étranger), paris, p 112.

(4) منصري نجاح، (2014-2015): أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 23-24.

- ✓ زيادة الإهتمام ودعم الجوانب الإجتماعية والثقافية والإنسانية، ومعالجة قضايا الهجرة والمخدرات والإتصالات والمعلوماتية، وذلك من أجل تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني البلدان الأطراف وزيادة فرص العمل، وتقليص فجوة النمو بين الضفتين الأوروبية والمتوسطية،

البعد الاقتصادي والمالي:

توجت ندوة برشلونة في نهاية أشغالها بالمصادقة على بيان ختامي وعلى برنامج عمل حدد معنى التحدي أمام الشراكة الأورومتوسطية، والهدف المتوخى تحقيقه من هذه الشراكة. والأساس الذي يجب الإرتكاز عليه للوصول إلى هذا الهدف، والآليات والوسائل الواجب إعتمادها يتمثل بإقامة منطقة حرة للتبادل السلعي، إضافة إلى مجالات التعاون الأخرى المتاحة أمام هذه الشراكة. أما أبرز التحديات التي ستواجه ذلك فتتمثل بضغوطات ديموغرافية خانقة لدى بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط، وإرتفاع عدد السكان العاملين في الزراعة مع ضعف في التجارة البنيوية، وإرتخاء إقتصاديات البلدان بسبب عدم فعالية القطاع العام. إن هذه كلها تستهدف: تسريع في وتيرة النمو الإقتصادي والإجتماعي وتأمين سبل ديمومته، فضلا عن تحسين مستوى المعيشة بتضييق الفروقات الإجتماعية، ودعم التعاون والتكامل الإقليمي[1].

شدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الإقتصادي والإجتماعي المستديم والمتزن، في أفق تحقيقهم لهدف بناء منطقة إزدهار مشتركة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وافق المشاركون على إقامة شراكة إقتصادية ومالية ترتكز على:

أ- إقامة منطقة تبادل حر:

إتفق الشركاء المتوسطيون والإتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة على إنشاء منطقة التبادل الحر، حيث يكون بإمكان المنتجات الصناعية التحرك بكل حرية في هذه المنطقة وبدون حواجز. من جهة أخرى سيتم تحرير تجارة المنتجات الفلاحية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي المتبادل، كما سيتم تحرير قطاع الخدمات تدريجيا، مع الأخذ بعين الإعتبار إتفاقية الجات، حيث حددت آنذاك سنة 2010 كتاريخ عملي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة، ولذلك أقر المشاركون[2]:

- ✓ تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل وحماية الملكية الفكرية والصناعية،
- ✓ متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الإقتصاد الحر والتكامل الإقتصادي،

---

(1) سيار الجميل، (1997): العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ص ص 223-224.

(2) بوهيدل سليم: مرجع سبق ذكره، ص 139.

- ✓ تحديث البنيات الإقتصادية، والإجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب،
- ✓ تطابق السلع والخدمات التي يتم مبادلتها مع المعايير الدولية فيما يخص الجودة والنوعية وإحترام القواعد الصحية وكذلك قواعد الحماية البيئية.

من جانب آخر يساعد إنشاء منطقة للتبادل الحر على تطوير التجارة البينية للبلدان المتوسطية الجنوبية، والتي تعاني من ضعف كبير، ولذلك فإن منطقة التبادل الحر من شأنها المساهمة في ترقيتها في إطار تعاون شامل[1].

وتنص إتفاقيات الشراكة المبرمجة على منح كل شريك مهلة 12 سنة للدخول في منطقة التبادل الحر، وهذا إبتداء من دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، ولعل أهم ما يميز منطقة التبادل الحر هذه أنها تضمنت فقط حرية إنتقال المنتجات المصنعة كمرحلة أولى، على أن تتم حرية إنتقال المنتجات الزراعية بشكل تدريجي نظرا لصعوبة الملف، والذي كان في العديد من المرات مصدر مشاكل ما بين الدول المتوسطية كما هو الحال بالنسبة لكل من المغرب وإسبانيا[2].

ب- التعاون الإقتصادي:

يهدف إلى مساعدة دول جنوب وشرق المتوسط في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستديمة وترقية التجارة مع دول الإتحاد الأوروبي، وقد حددت له مجالات عدة للعمل على خلق منطقة إزدهار وإستقرار مشترك والوصول إلى الأهداف المتوخاة منها[3]:

- التسليم بأن التنمية الإقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة للإستثمار، والإستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ موات لجذب الإستثمار وإزالة العوائق التي تعترضه، بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات،
- تشجيع مؤسسات الأعمال على الدخول في إتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة لهذا التعاون وما ينطوي عليه من تحديث للصناعات، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

[1] M'Hamsadji-Bouzidi Nachida, (1998) : 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ENAG éditions, Alger, p 97.

[2] أنظر: منصري نجاح، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] شريط عابد: مرجع سبق ذكره، ص ص107-108.

- التأكيد على أن يكون التعاون الإقليمي على أساس إختياري بهدف تنمية التجارة بين الطرفين الشركاء، وبالتالي المساهمة في تطوير وبناء منطقة التجارة الحرة،
- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطي، والعمل على التوفيق بين التنمية الإقتصادية وحماية البيئة في السياسات الاقتصادية المختلفة،
- الإعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الأورو- متوسطية، وتعزيز التعاون، وتكثيف الحوار في مجال سياسة الطاقة، والعمل على إيجاد الإطار المناسب لتسيير الإستثمارات لمؤسسات الطاقة ونشاطاتها،
- التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة، والتركيز على الجانب الفني وتدريب الأشخاص المنتمين للقطاع، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة،
- التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ووضع برنامج للأولويات في هذا الشأن،
- تعزيز طاقات البحث والتطوير، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث المشتركة بإعتبارها ركيزة التنمية الإقتصادية والإجتماعية،
- زيادة على تعزيز وتشجيع كل ما هو مؤهل للنهوض بإقتصاديات البلدان المشتركة مثل: الإعتراف بدور المرأة في التنمية، المحافظة على الثروة السمكية وتطويرها، المحافظة على الثروة المالية وتنميتها، تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في البلدان الأعضاء، تعزيز التخطيط الإقليمي، العمل على تنسيق الأساليب الإحصائية وتبادل المعلومات.

ج- الدعم المالي:

إعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح الشراكة الأورومتوسطية يرتكز على زيادة ضخمة في المعونات المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شيء تحريك الفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق لنمو داخلي مستديم. وفي هذا الصدد أقرت اللجنة الأوروبية في مؤتمر "كان" الفرنسية تخصيص غلاف مالي يقدر ب 4.865 مليون إيكو للفترة الممتدة بين سنتي 1995 و 1999م. وذلك في شكل إعتمادات مالية من قبل المجموعة الأوروبية، يضاف إليها قروض ميسرة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار، كما تم التأكيد على ضرورة تشجيع الحوار حول السياسات الإقتصادية، وتحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود[1].

---

(1) بوهيدل سليم: مرجع سبق ذكره، ص 140.

الفرع الثالث– التحول في دور للدولة:

مع ظهور البوادر الأولى لعملية العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل محوري في العلاقات الدولية تهتز شيئا فشيئا، نظرا للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة، سواء من ناحية تطور العلاقات الإقتصادية الخارجية، أو من ناحية التطور التكنولوجي ومقتضيات الصناعة الحديثة. فلم يعرف العالم درجة من التداخل والترابط الإقتصادي كما يعرفه الآن، أضف إلى ذلك بروز فاعلين جدد على المسرح الدولي باتوا ينافسون الدول في تدبير وظائفها الأساسية[1].

أضعفت العولمة من قوة وسيطرة الدولة التي أصبحت مضطرة لتقديم وعود وتنازلات عن سلطاتها لمواطنيها أو للمجتمع الدولي، أو للشركات والمستثمرين الأجانب الذين يعملون داخل حدودها، بعد أن كانت الدولة تحتكر منذ نشأتها شؤون المواطنين في كافة المجالات تحت مسمى سيادة الدولة على أرضها ومواطنيها. ويزيد من الإعتقاد بتراجع دور الدولة في عصر العولمة أن الدور الإقتصادي للدول جميعها يتناقص، وتتبنى مختلف الدول النامية برامج الخصخصة وتوسيع دور القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد، فقد إرتبطت العولمة بتراجع دور الدولة في التدخل المباشر في الإنتاج، وترك الإقتصاد لقرارات أصحاب المال والأعمال، كما تراجع دورها في حماية منتجيها وصناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية في إطار قواعد تحرير التجارة.

إن العولمة تعني رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الإقتصادية والإعلامية، والإتفاق على مواثيق عالمية تحكم نشاطها بعيدا عن سيطرة الدول، ويزيد من أهمية هذه الظاهرة في المجال الإقتصادي أن سياسات الخصخصة قد أدت إلى تحويل الدولة إلى جهاز لا يملك، مما يقلل من قدرة الدولة على السيطرة والرقابة[2].

تعد فكرة تراجع الدولة أو إختفائها من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، قال بها ماركس ومع ذلك لم تنته الدولة ولم تتراجع بل ترسخت وإزدادت قوتها، وبعد إنتهاء الحرب الباردة أوقدت نزعات العولمة أزمة كامنة عميقة في قدرة الدولة، دفعت البعض إلى الإعتقاد بتراجع الدولة أو حتى نهايتها. غير أن الفشل الذريع الذي منيت به العولمة من دون الدولة– إقتصاديا على الأقل– (تجربة جنوب شرقي آسيا نموذجا في

---

[1] محمد توفيق عبد المجيد، (2013): العولمة والتكتلات الإقتصادية (إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، ص 97.

[2] أبو حرب عثمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 88–89.

أواخر التسعينات من القرن الماضي)، ناهيك عن الثقافة والسياسة بل ومستوى رفاهية وعيش الأفراد أنفسهم. كل ذلك دفع نحو الإعتقاد بضرورة عدم الإستعجال على نهاية الدولة القومية[1].

تدخل الدول في العالم الثالث إرتبط بظروف داخلية، أهمها سعي النخبة الحاكمة نحو تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، وإلى إعادة توزيع الثروة والدخل. ما تحتاجه بلدان العالم الثالث هو تراكم قدر من الرأسمال، تخصص لإنتاج السلع وتبادلها في السوق مع تطور مستمر للتقسيم الإجتماعي للعمل يؤدي إلى تخصص أعمق في فروع الإقتصاد الوطني وتكامل هذه الفروع في بنية عضوية واحدة يكمل بعضها الآخر. والسعي الدائم لزيادة إنتاجية العمل المجتمعي. وهذا يتطلب سيادة العلاقات السلعية النقدية كقاعدة لإدارة الإقتصاد الوطني. الذي يعني بدوره الإستمرار في عملية تكوين وتوحيد السوق القومية الممتدة من المنتجات إلى الأرض إلى العمل. وكل ما تستطيع عمله الأقطار العربية هو أن تسعى للنمو المعجل بإعتباره أحد مكونات التنمية بمفهومها الشامل، ولصالح المجتمع بأسره. أي أن تسعى هذه البلدان إلى تكثيف النمو في فترة زمنية مختصرة نسبيا. وهذا يتطلب دعم الإستقلال السياسي المكتسب، ولكن لا يظل شكليا فلا بد من إستعادة جميع ثروات البلاد من الأجانب والعمل على منع تسرب جزء منها للخارج. ونظرا لعجز المنظم الفرد أو البرجوازية المحلية كطبقة، وآلية السوق التي لم تنضج بعد وبالتالي طريقها الرأسمالي، للقيام بهذه العمليات الأساسية للتنمية، مما يتطلب تعزيز دور المنظم العام، أي دور القطاع العام وآلية التخطيط الشامل لقيادة هذه العملية. والقيادة لا تعني الإنفراد، وإنما تستلزم وجود الآخرين ومشاركتهم وهنا المقصود مشاركة القطاع التعاوني والقطاع الخاص المنتج منه بشكل خاص، والقطاع المشترك[2].

كان الفكر التنموي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية مؤيدا لتزايد دور الدولة في الإقتصاد، لأنه في بداية الأخذ بالتنمية الإقتصادية ونتيجة لحداثة عهد الدول النامية بالإستقلال السياسي والتحرر من نير الإستعمار، فلقد كان هناك إتجاه لعدم السماح للإستثمارات الأجنبية بالتغلغل في الإقتصاد القومي، وبالتالي تحملت الدولة عبء توفير الإستثمارات اللازمة للتنمية الإقتصادية عن طريق الإقتراض الخارجي، وعن طريق عائد القطاع العام[3]. إن أغلب الدول النامية تبنت نموذج الإقتصاد الإشتراكي ومنها تدخل الدولة في كل المجالات بما فيها المجال الإقتصادي، ومن أساسيات هذا النموذج إعطاء دور فعال للقطاع العام في إدارة شؤون الدولة سواء كان ذلك من الناحية الإنتاجية أو الخدماتية وهو ما يتعارض مع فلسفة صندوق النقد الدولي

[1] زبيري رمضان، (2013): العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ص 192.

[2] مجيد مسعود (1987): علاقات الإنتاج والإعتماد على الذات في الوطن العربي، دار الشباب، الكويت، ص ص 61-62.

[3] قابل محمد صفوت، (2006): تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، الطبعة الثانية، دار الحكمة للنشر، القاهرة، ص ص 36-37.

والبنك العالمي. وعليه يوصي برنامج الإصلاح الإقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الإقتصادية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام[1].

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات المفروضة من الصندوق والبنك الدوليين على الدول النامية التي إضطرت تحت ظروف مختلفة إلى إتباعها، أدت إلى مشكلات إقتصادية وإجتماعية جدية فاقمت من أوضاعها، التي تتلخص فيما يلي[2]:

- تزايد معدلات البطالة وتوسيع قاعدة الفقر،
- تفاقم الأوضاع الإجتماعية،
- تردي واقع الخدمات الصحية والضمان الإجتماعي والتعليم،
- تدهور في الموازين الإقتصادية المختلفة، وخاصة الميزان التجاري وميزان المدفوعات، مما أدخل هذه الدول في دوامة جديدة من الأزمات.

وكان من أسباب ونتائج ذلك كله إضعاف قوة الدولة ودورها الإقتصادي والإجتماعي والمس بهيبتها وتهميشها.

في أواخر السبعينات من القرن العشرين شهد النظام الرأسمالي العالمي لأول مرة ظاهرة الركود التضخمي، تلك الظاهرة التي فسحت المجال واسعا أمام العديد من الإقتصاديين للترويج لإيديولوجية إقتصاديات جانب العرض، وقد نجحت هذه الإيديولوجية في صياغة سياسة الرئيس الأمريكي ريغن الإقتصادية، والتي تم التركيز من خلالها على تخفيض الضرائب، وإلغاء الكثير من التنظيمات التي كانت تحكم بعض الأنشطة الإقتصادية، حيث ألح ريغن ورجاله على ضرورة إنسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية وأعطيت الأولوية لمكافحة التضخم، وتحملت الفئات الفقيرة عبء الركود الإقتصادي لمدة سنتين أو ثلاث بسبب إمتناع الدولة عن تقديم المعونات الإجتماعية[3].

كل ذلك إلى جانب إنتهاج العديد من البلدان الغربية المتقدمة المنهج نفسه وعلى رأسها بريطانيا فتراجع الدور الإقتصادي للدولة مع تمجيد القطاع الخاص، وإمتدت الدعوة لتشمل بلدان العالم الثالث إلى تبني سياسة الرأسمالية بلا قيود أو حدود، وفي مقدمتها دعوة المؤسسات المالية الدولية إلى تصفية القطاع العام الذي هو ملك للدولة، وترك المجال أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي لأخذ مبادرة تحريك دواليب الإقتصاد الوطني بعد فشل المشاريع التنموية في تلك البلدان التي يقودها القطاع العام، وإتسمت إقتصادياتها بالضعف

---

[1] بن شهرة مدني: مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] الحمش منير، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] ضياء مجيد: مرجع سبق ذكره، ص 48.

والإختلالات التي أدخلتها في أزمة إقتصادية خانقة، وبالتالي قام النقديون بطرح عدد من السياسات التي يعتقدون أنها كفيلة بالتخلص من تلك الأزمة الإقتصادية التي تعانيها تلك الإقتصاديات الضعيفة، وأهمها[1]:

– القضاء على التضخم، من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة يتم بواسطتها ربط معدلات نمو النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي، وفي هذا الخصوص يرى النقديون ضرورة ربط سعر الفائدة بظروف السوق، بحيث يحقق السيطرة على معدلات نمو كمية النقود.

– القضاء على عجز الميزانية، الذي يعتبر أهم مصادر نمو عرض النقود، ووسيلتهم في هذا الخصوص تتمثل بالتخلي عن الكينزية التي أدت إلى نمو الإنفاق العام.

– حصر دور الدولة في تأدية الوظائف التقليدية، وترك القوانين الإقتصادية واليد الخفية لتعمل عمليا في تصحيح الخطأ بطريقة آلية، وهم يرون أنه ليس من مهمة الدولة العمل على مكافحة البطالة، بل يؤمنون بضرورة وجود نسبة معينة طبيعية للبطالة حتى لا ترتفع الأجور كثيرا.

لقد كان التوجه نحو عملية تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص هو نتيجة لما عانته الدول الرأسمالية الصناعية من ركود عام 1982 البداية لترويج الفكرة التي تتماشى مع نظرية إقتصاديات العرض، بإضعاف تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتغيير أشكال علاقتها بالقطاع الخاص، إضافة إلى إدراك الرأسمالية بأن ضبط وتنظيم علاقتها مع البلدان النامية في مرحلة التوسع القادمة، بالشكل الذي يجنبها تكرار الوقوع في أزمة المديونية ويؤهلها لإستمرار نقل الفائض الإقتصادي من هذه البلاد[2]. وإن التنديد الذي طرأ إثر السياسة الإقتصادية الليبيرالية الجديدة في بداية التسعينات من القرن الماضي وزادت بداية الألفية الثالثة في البلدان العربية إثر عوامل ضاغطة خارجية أكثر من كونها داخلية، وهذا لا يغني عن الضعف والعجز في التحكم بالعملية الإقتصادية ومن جوانبها العديدة والذاتية التي ترتبط بالتخطيط والإدارة، حال دون تحقيق الكفاءة في قيادة العملية الإقتصادية والنمو وفي إدارة المؤسسات الإقتصادية بشكل كفؤ ومرن بعيدا عن البيروقراطية، لكن الإصلاحات الإقتصادية المقررة في الصندوق والبنك الدوليين يحول دون تحديد الدور الملائم المخصص المطلوب من الدولة لإعادة رسم الأهداف الإقتصادية الإستراتيجية وإعادة تحديد أدوار الدولة والقطاع الخاص، كما يحول منطقيا بالتالي دون إضطلاع الدولة الفعلي بدورها كما يتم تحديده[3].

وفي جميع الحالات فشلت السوق، وفشل بفشلها توافق أراء واشنطن الداعي إلى تراجع الدولة، وتمت الدعوة إلى توافق ثان للآراء فيما عرف ب "ما بعد واشنطن" وفيه تم التأكيد على أهمية دور الدولة في تحقيق

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 49–50.

[2] المعموري عبد علي كاظم: مرجع سبق ذكره، ص 316.

[3] الإمامي صباح قاسم والفياض عباس كاظم جياد: مرجع سبق ذكره، ص 143.

إنتقال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة في إقتصادها وفي إعادة تنظيم الخدمات العامة، وما عزز من هذا التصور النجاح الذي حققته دول جنوب شرقي آسيا. وفي منعطف تاريخي للبنك الدولي خرج بتقريره للعام 1997م بعنوان "الدولة في عالم متغير" وكانت أهم عبارة فيه "ولا شك أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة فشلت، ولكن فشلت أيضا التنمية التي تتم بغير تدخل الدولة، وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف، وهي ضرورة حيوية لأنه بدون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستديمة سواء من جانبها الإقتصادي أو الإجتماعي"، لذا فقد حث البنك على إحياء دور الدولة ليس كمتدخل مباشر ولكن كشريك ومحفز للنمو. فالإصلاح الإقتصادي نفسه وضبط دور الدولة وتطويره لن يتم إلا من خلال أجهزة الدولة نفسها، كما أن الإقتصاد الكلي لكي يكون تنافسيا يجب أن يلعب القطاع الحكومي دورا مهما في تمكين القطاع الخاص والقطاعات المنتجة من أن تعظم إستخدام مواردها وإمكانياتها، وأن تتاح لها فرصة لزيادة الإنتاجية [1].

وإتساقا مع كل ذلك فقد أصبح القانون الدولي معنيا الآن بالعديد من الأمور التي ظلت طويلا توصف بأنها مشمولة بقواعد القانون الداخلي، كما ذهب إلى تنظيم موضوعات تخص الحياة اليومية للأفراد أينما وجدوا كحماية الأجانب، وتنظيم التجارة، ومسائل الصحة العامة، وتنظيم مرافق التنقل. وفي المقابل فإن العديد من قواعد القانون الداخلي أصبحت توصف بأنها قانون دولي واجب الإحترام من قبل السلطة الوطنية[2].

وتجدر الإشارة إلى وجود إتجاهين متناقضين حول مصير الدولة الوطنية في ظل العولمة، فمن جهة يرى البعض أن العولمة بما تفضي إليه من توسيع للسوق العالمية ستقود إلى فقدان الدولة لجزء مهم من سلطاتها، ذلك أن الإستثمار الداخلي والخارجي والإنتاج متعدد القومية، والهجرة والنقل والإتصالات، لا سيما مع تفوق البعد الإقتصادي على غيره من الأبعاد التي يهتم بها عالم اليوم، كل ذلك يمحو الحدود ويعني تراجع السيادة الوطنية.

أما الإتجاه الثاني فيرى أنه على الرغم من أن التحولات التكنولوجية غيرت القواعد الإقتصادية للدول ومنحت للأسواق سلطة عليها، بما يوحي بأن العولمة ليست سوى رمزا لقانون الجاذبية الإقتصادية الجديد للسوق الملك، إلا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدول أو نهاية الجغرافية، بل إن مفهوم الأرض الإقليمية وعلاقته بالسيادة هو الذي تعرض للتغير، بعدما أفرغت العولمة الحدود من وظيفتها المطلقة وقللت من دورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي في ظل تدفق العلاقات التي تتجاوز تلك الحدود.

إن التهديدات التي تتعرض لها السيادة وإن كانت تبدو جدية وحقيقية إلا أن السياسات الوطنية مازالت تلعب دورا ليس بالهين، ففي الوقت الذي يزيد فيه الحديث عن عالم بلا حدود تتجه معظم الدول المتقدمة إلى

---

(1) أنظر: زبيري رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص 194-195.

(2) المرجع نفسه، ص 221.

فرض القيود والضوابط التي تحول دون إنتقال الأفراد وخاصة من الدول النامية إلى أراضيها، ولعل هذا هو التناقض الأساسي لظاهرة العولمة، إقتصاد يتجه إلى العالمية وسلطة سياسية لا تزال وطنية أو حتى محلية[1].

والمحصلة أن العولمة من شأنها أن تؤدي إلى ظهور كيانات ومنظمات جديدة ليس من السهل التحكم فيها، كما تسعى إلى التعدي على سلطة الدولة (مثل المؤسسات الدولية وحركات رؤوس الأموال)، وهو ما ينجم عنه آثار خطيرة على الإستقرار في أداء الوظيفة السياسية، ووصل الوضع أن تدخلت تلك الكيانات أو المؤسسات في صنع قرارات الدولة–حتى الإستراتيجية منها– لصالحها. وهو ما يفرض إعادة تحديد الحيز السياسي للسلطة الوطنية، وكيفية العمل فيه من خلال النقاط التالية[2]:

- القدرة على تحديد نقطة توازن فيما يتعلق بحدود ومجالات تدخل الدولة في كافة مجالات الحياة،
- تأمين المجتمع من حالات التمزق والتصدع التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة التغيرات العالمية، وإستيعاب التناقضات التي يمكن أن تحدث جراء التطبيقات الليبيرالية،
- الإحتفاظ لسلطة الدولة بمستوى من الهيمنة يضمن لها القدرة على إتخاذ القرارات بحرية.

المبحث الثاني– مؤسسات العولمة الإقتصادية

بعد الدمار والشلل الذي أصيبت به البلدان الأوروبية المتقدمة جراء الحربين العالميتين الأولى والثانية، بدأت العمل على إنهاض الصناعة الوطنية، وتنشيط التجارة الدولية، والتكاثف الدولي نحو تطبيق جملة من الأساليب والإجراءات والوسائل التي تدفع بالإقتصاد العالمي نحو الحركة والإعداد للنظام الدولي الجديد، والنشاط والعمل نحو التبادل التجاري والإستثمار الدولي للأموال، حيث إن خطة مارشال التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية هي بادئة خير للبلدان الأوروبية تلك، لتساعدهم على التخلص من أعباء الحرب والإعداد والمساعدة في إنشاء وحداتهم ومؤسساتهم الصناعية مجددا بعد الحرب، ثم بعد ذلك وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبغية إدارة جميع العمليات الخاصة بالتنمية والتجارة الدولية، إتفقت كل البلدان التي لديها نفوذ في عام 1944 على إنشاء المؤسسات الدولية[3] تقوم على إدارة العولمة، من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الإقتصادية لدول العالم.

إهتمت المؤسسات الدولية منذ تأسيسها بإستراتيجيات دعم نهج الإقتصاد الحر أي الإنفتاح الإقتصادي، بحيث تكون الأسواق تحكمها قوانين العرض والطلب وليست قبضة الحكومة المركزية. كما أدخلت صندوق النقد

---

[1] محمد توفيق عبد المجيد: مرجع سبق ذكره، ص ص 98–99.

[2] زيبري رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص 222–223.

[3] قادر أحمد حسن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الدولي ضمن منهاجها لتقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية للتنمية الإقتصادية، من خلال مشروطية برامج التكييف الهيكلي بما يتماشى مع التحولات الطارئة إنفتاح أسواقها أمام السلع والمنتجات والإستثمارات الأجنبية، والتكيف مع النظام الليبيرالي الداعي لحرية حركة الأموال والأشخاص والسلع والخدمات دون عراقيل[1].

المطلب الأول- المؤسسات المالية الدولية

تتمثل المؤسسات المالية الدولية الرئيسية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الفرع الأول- صندوق النقد الدولي:

تأسس صندوق النقد الدولي عام 1944 من القرن الماضي إثر مؤتمر الأمم المتحدة، حيث إجتمع ممثلو 44 دولة في مدينة بريتن وودز بولاية نيو هامشير في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ مزاولة نشاطه في عام 1947، ويعتبر الصندوق الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ تتركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي، وتيسير نمو التجارة الدولية نموا متوازنا، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، وتحقيق إستقرار أسعار الصرف، وتصحيح الإختلال في موازنة مدفوعات الدول الأعضاء[2].

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن ويديره أعضاؤه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة. ويستهدف منع وقوع الأزمات في النظام الإقتصادي عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على إعتماد سياسات إقتصادية سليمة، كما أنه يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات[3].

كما أن هذا الصندوق الدولي هو عبارة عن رصيد من العملات تقدمه بلدان الأعضاء كافة كل بحسب حصتها المحددة لها، والتي يجب أن تقدمها للصندوق بنسبة الربع ذهب والباقي بالعملة الخاصة لدولة العضو، وبمقدار ذلك تحدد حقوق وإلتزامات كل دولة، فإذا أصاب إحدى دول الأعضاء إختلال طارئ أي قصير الأجل في مدفوعاتها الدولية، إستطاعت أن تحل على العملات المطلوبة من الصندوق في مقابل الدفع بعملتها الخاصة أو بالذهب أو الدولار الأمريكي الذهبي الذي يزن 189 غراما، وهو ما ولد ما يسميه زيغلر بديموقراطية

---

[1] التريكي هيفاء عبد الرحمان ياسين: مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] محمد عمر مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 104.

[3] أنظر: قادر أحمد حسن صالح: مرجع سبق ذكره، ص 132.

من نموذج خاص داخل صندوق النقد الدولي، إذ تصوت الدول الأعضاء كل بحسب قدرتها المالية "دولار واحد = صوت واحد، ما يعني أن مجموعة 7 (والتي تحولت إلى G8 بإنضمام روسيا)[1] هي التي تضع مبادئ ومعايير السياسات الإقتصادية العالمية، فهي إلى جانب الإتحاد الأوروبي تمثل 14% من سكان العالم، مع العلم أن تلك الدول لديها 56% من مجموع الأصوات في المجلس التنفيذي للصندوق، ويدعى باقي بلدان العالم لدعم قرارات وتوصيات G7، والولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ما يفوق 17% من حقوق التصويت. إن قدرة الولايات المتحدة المالية، وواقع أن الدولار يلعب دور العملة الإحتياطية الدولية، يمنحها وزنا حاسما داخل هذه المنظمة، عن طريق القوة الرادعة لحق الفيتو، والتي تشكل عنصرا فعالا ومؤثرا على قرارات الصندوق وجعلها تخرج وكأنها الإتفاق الجماعي أو ما يعرف بالإجماع، أما وصفة شروط الصندوق فيتم تقديمها في برنامج كامل للسياسة الإقتصادية الذي على الدولة إنتهاجه لحيازة رضا الصندوق[2].

كما يمثل صندوق النقد الدولي الضمان للإصلاح الإقتصادي في بلدان العالم الثالث منذ الثمانينات وضمان تحول الإقتصادات الإشتراكية إلى إقتصاد السوق في التسعينات وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي، أو في إدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية.

يجب الإشارة إلى أن أحكام الإتفاقية أشارت إلى طرق الإنسحاب من الصندوق وهي كما يلي[3]:

- **الإنسحاب الإرادي:** لكل عضو إمكانية الإنسحاب من الصندوق في أي وقت شاء دون تقديم أي عذر، إلا أنه يتوجب عليه تقديم طلب إنسحابه كتابيا، ويكون تاريخ تسلم المكتوب تاريخ الإنسحاب الرسمي،
- **الإنسحاب الإجباري أو الطرد:** وهذا يعد قرارا يتخذ في شأن دولة عضو تخل بإلتزاماتها تجاه الصندوق، إلا أنه قبل الطرد يشعر العضو بإنذار وتعطى له مهلة قانونية قبل إتخاذ قرار الطرد من قبل مجلس المحافظين الذي يملك هذه السلطة وبأغلبية الأصوات.

الفرع الثاني– البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير إحدى المؤسستين المنبثقة عن مؤتمر بريتون وودز، ويدرجه البعض ضمن ما يعرف بمؤسسات تمويل التنمية العالمية، والتي تندرج ضمنها أيضا بنك التسويات المالية وهيئة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية.

---

[1] مجموعة الدول الصناعية الكبرى وتضم: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، فرنسا، روسيا، إيطاليا، كندا، المملكة المتحدة.

[2] زيبري رمضان: مرجع سبق ذكره، ص ص 55–56.

[3] خالدي الهادي، (1996): المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة: الجزائر، ص ص 72–73.

إن عبارة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) غير دقيقة-حسب زيغلر- إذ أن المؤسسة رسميا تسمى مجموعة البنك الدولي، وتشتمل على مجموعة من خمس وكالات هي: البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية، والجمعية الدولية للتنمية، والشركة المالية الدولية، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الإستثمارات، والمركز الدولي لإدارة النزاعات المتعلقة بالإستثمارات، وفي نشراتها تستعمل المجموعة عبارة البنك الدولي للدلالة على البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية والجمعية الدولية للتنمية[1].

تأسس البنك ليركز على الإستثمارات طويلة المدى وذلك بناء على دراسات مسبقة للجدوى الإقتصادية، بالإضافة إلى إقتراح خطط أو برامج تنموية أو لإعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث، أو لمواجهة الفقر أو لدعم برامج النمو المتوازن لميزان المدفوعات من خلال دفع الكفاءات الإنتاجية[2]، وتشجيع الإمكانات والموارد في الدول النامية بإتخاذ سياسات الإصلاح الهيكلي، ولكي يصبح أي بلد عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجب أن ينضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الإستثمار متعدد الأطراف. فعضوية الصندوق شرط أساسي لعضوية البنك [3].

ويجوز لأي بلد عضو الإنسحاب في أي وقت بإرسال إخطار كتابي بذلك للبنك في مقره الرئيسي. ويصبح الإنسحاب نافذا في تاريخ إستلام ذلك الإخطار. كما يجوز للبنك أن يقرر بأغلبية عدد من المحافظين يمثلون أغلبية المجموع الكلي للأصوات إيقاف عضوية البلد العضو إذا أخل ذلك البلد بأي من إلتزاماته تجاه البنك، وتعتبر عضويته على هذا النحو منفصلة بصورة تلقائية بعد مرور سنة على تاريخ صدور قرار إيقاف العضوية ما لم تقرر الأغلبية ذاتها إعادة عضويته. ولا يحق للبلد العضو الموقف عضويته ممارسة أي حق من حقوقه بمقتضى هذه الإتفاقية فيما عدا حق الانسحاب من العضوية، كما أنه يبقى مكلفا بكافة إلتزاماته[4].

تمتلك البنك الدولي حكومات الدول الأعضاء، وطريقة التصويت هي نفسها المتبعة في الصندوق من حيث مساهمة كل دولة. ويتولى هذا البنك أمر تنظيم الإستثمار الدولي والإئتمان طويل الأجل، ولقد نصت المادة الأولى من الإتفاقية الخاصة بإنشاء البنك على أهدافها وأبرزها[5]:

- ✓ مساعدة البلدان الأعضاء- التي تأثرت بظروف الحرب العالمية الثانية- على إعادة ما دمرته الحرب وعلى إستغلال موارد البلدان الأعضاء الإنتاجية على أفضل وجه ممكن،

---

(1) زيبري رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) هوشيار معروف: مرجع سبق ذكره، ص 65.

(3) السريتي السيد محمد أحمد، محمد عزت محمد غزلان، (2012): التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 289.

(4) المرجع نفسه، ص 290.

(5) قادر أحمد حسن صالح، المصدر سبق ذكره، ص ص 144-145.

- ✓ تشجيع الأفراد والمؤسسات الخاصة على إستثمار رؤوس أموالهم للأغراض الإنتاجية في الدول الأعضاء، وإذا لم يتمكن البلد العضو من الحصول على القروض الخارجية من أفراد وهيئات خاصة فبإمكانه التوجه إلى البنك الدولي لمده بالقروض أو لضمان القروض الممنوحة،
- ✓ بذل الجهد من أجل نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل الأجل، والعمل على توازن موازين المدفوعات الدولية من خلال تشجيع الإستثمار الدولي لتنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء،
- ✓ ترتيب القروض أو ضمانات القروض المطلوبة من البنك الدولي تبعا لأهمية المشروعات المراد تمويلها ولدرجة الحاجة إليها.

رغم كل ذلك لم تتعد تلك الوظائف حدود المعلن عنها، إذ أن الأهداف الحقيقية كما برزت من خلال الممارسة العملية تتمثل في[1]:

- الحفاظ على مواقع الإحتكارات للمؤسسات المالية الكبرى والشركات متعدية الجنسيات في الإقتصادات العالمية وخصوصا تجاه إستثماراتها في بلدان العالم الثالث،
- عدم تقديم القروض والتسهيلات المالية للدول التي تخرج عن مسار النظام الإقتصادي العالمي،
- المساعدة في توسيع أسواق التصريف أمام منتجات الإحتكارات العالمية والشركات متعدية الجنسيات،
- إلزام دول العالم الثالث المدينة بإنتهاج سياسة إقتصادية ومالية ونقدية تصب في النهاية في إطار إقتصاد حرية السوق وإنفتاح الأسواق والعولمة المالية.

والتنسيق كامل فيما بين الصندوق والبنك الدوليين، فالدول المحتاجة إلى خدمات البنك يجب أن تقوم بجدولة ديونها، وليحقق لها نادي باريس[2] ذلك عليها أن تأتي بشهادة (حسن السلوك) من الصندوق الدولي

---

[1] زيبري رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

[2] نادي باريس للديون الرسمية: يمثل نادي باريس مجموعة حكومية تعقد إجتماعات مستمرة لإعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية للدول المتعسرة عن السداد ويضم في عضويته الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية وبعض الدول الدائنة. ويتولى نادي باريس التفاوض في إعادة جدولة أصول القروض أو الفوائد أو كليهما وعادة ما يمنح النادي فترة سماح لدمج المستحقات تتراوح مدتها من عام إلى عام ونصف وقد يقوم بمنح مدة أطول في نطاق نظام الجدولة المتعددة السنوات. وعندما يتم الإتفاق على الشروط العامة للجدولة لكل الدول الدائنة لبلد معين فإن المفاوضات الثنائية لكل دولة دائنة مع الدول المدينة هي التي تحدد مبلغ الدين المعاد جدولته ومعدل الفوائد المفروضة على هذا الدين. ويتم التفاوض مع الدول المدينة من خلال نادي باريس بعد تسوية أوضاعها الإقتصادية مع صندوق النقد الدولي الذي يكون الإتفاق معه مدخل لحل مشاكل الدول المدينة مع قضايا المديونية.

نادي لندن للديون التجارية: يضم نادي لندن مجموعة إستشارية للبنوك التجارية تجتمع عند الحاجة بغير إنتظام، وعند كل جلسة مفاوضات تشكل لجنة تمثل البنوك الرئيسية الدائنة (تحدد العضوية فيها بقدر ما لهذه البنوك من ديون) وعدد من الدول الدائنة. وينظر نادي لندن في أمور إعادة هيكلة الديون القائمة، وأيضا يقوم بتقديم دعم جديد قصير الأمد لتمكين الدول المدينة في الإستمرار في الدفع. ويطبق في هذه المفاوضات نظام الجدولة المتعدد السنوات بدلا من المفاوضات السنوية لفترات تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، والديون تحت هذا النظام تدفع على فترات أطول نسبيا قد تصل إلى 12 عاما، ولذا فإن الدول المدينة التي تقبل الدخول بمفاوضات تحت هذا النظام توصف بأنها بدأت تسلك الطريق السليم للخروج من مشاكل مدفوعات خدمة الدين، وفي نفس

الذي يربط ذلك بتنفيذ برنامجه الإصلاحي. إضافة إلى ذلك، ووفقا لمتطلبات الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في "وفاق واشنطن" فإن هناك شروطا سياسية لا بد من التقيد بها. ولهذا فقد إستبعدت الدول ذات النهج الوطني المناهض للإستعمار والتبعية من الإستفادة من خيرات البنك الدولي ومؤسساته[1].

خلال حقبة الثمانينات من القرن العشرين عانت الدول من ظاهرة تنامي مديونياتها وبرزت أزمة ما يسمى بأزمة ديون العالم الثالث. مما أدى إلى جعل هذه الدول تحت وصاية الدول الدائنة مباشرة وبشروط المؤسسات الدولية (البنك والصندوق الدوليين) لإعادة جدولة ديونها لتجنب كارثة الإفلاس. وجاء في مقدمة هذه الشروط:

- العودة إلى الإقتصاد الحر وظهور ما يسمى بالخصخصة،
- إتباع سياسة التقشف ورفع الدعم عن السلع الإستهلاكية الأساسية،
- رفع الحماية عن المنتج المحلي،
- التركيز على التصدير للخارج،
- رفع القيود على التجارة الخارجية وإعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي،
- فتح المجال للإستثمارات الخارجية والمؤسسات الأجنبية دون قيد أو شرط[2].

حيث إتجهت مشروعات البنك الدولي إلى ما عرف ببرامج التكييف الهيكلي وهو ما بدأ يخرج من مجرد تمويل مشروعات محددة إلى نوع من التمويل البرامجي، حيث يمول البنك قيام الدولة بسياسات معينة قد تكون سياسة إعادة هيكلة الإقتصاد أو الإنتقال إلى القطاع الخاص وتخصيص بعض المشروعات العامة. وقد إرتبط هذا التغير في إهتمامات البنك بتطور مقابل في مفهوم البنك للتنمية، ففي الفترة الأولى التي سادت فيها مفاهيم النمو الإقتصادي المرتبط بمعدل الدخل الفردي، كان التركيز متجها إلى المشروعات الإقتصادية ذات العائد الإقتصادي على نمو الناتج القومي[3].

المطلب الثاني- منظمة التجارة العالمية:

كانت الفكرة السائدة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هي أن النظام الإقتصادي العالمي الجديد المقترح لما بعد الحرب سوف يقوم على ثلاث ركائز هي: إستقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات من ناحية،

الوقت فإن هذه الدول مطالبة بالحصول على دعم وشهادة من صندوق النقد الدولي حيث يقوم الصندوق بمهمة المتابعة والمراقبة بما يحفظ الإتفاق وحقوق الدائنين المنح والهبات. أنظر: النباتي سهيلة فريد: مرجع سبق ذكره، ص ص 123-125.

[1] الحمش منير، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] محمد عمر مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] قادر أحمد حسن صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

وحرية إنتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للإستثمار العالمي من ناحية ثانية، ثم ضمان حرية التجارة الدولية من ناحية ثالثة[1].

1- إنشاء المنظمة: تماشيا مع سياسة الإنفتاح التي تدعي إليها المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية فيما يتعلق بقضايا التجارة، وبغية تسهيل مهمة التبادل التجاري الدولي، وإزالة الحواجز والعراقيل أمام حرية حركة إنتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات الصناعية، ولتخفيض الرسوم والتعريفات الجمركية لتيسير الحركة التجارية، تم في مدينة جنيف بسويسرا التوقيع على الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة GATT [2] سنة 1947[3].

إعتمد أنصار الجات في الدفاع عن سياستها، على خلفية الفكر الليبيرالي، إنطلاقا من إيديولوجية التجارة الحرة وفلسفتها، والتي مؤداها أن الرفاه المادي لإقتصاد حرية السوق يرتبط بالمنافسة، وليتحقق ذلك يجب إزالة القيود الجمركية والتجارية بين الدول[4]. والهدف المعلن من الجات هو زيادة حجم التجارة عن طريق تخفيف أو إزالة مختلف العقبات أمام التجارة الدولية. والمفروض أن يتم ذلك عن طريق تقليل الإعتماد على القيود الكمية غير الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية من ناحية، والعمل على تخفيض الرسوم الجمركية ومحاولة التخفيف من القيود الأخرى غير الجمركية من ناحية أخرى. ولعل أهم ما ميز الإتفاقية هو إعتمادها على فكرة "الدولة الأولى بالرعاية" أسلوبا لتعميم أي ميزة توافق الدولة على منحها للدول الأخرى، مما يحقق عدم التمييز في المعاملة والإتجاه نحو العالمية. ومقتضى هذا الشرط هو أن أي تنازل توافق دولة على منحه لدولة أخرى عضو، يمتد تلقائيا للدول الأخرى حيث تتمتع جميعها بهذه المزايا[5].

لقد كانت مفاوضات الجات تركز على تحرير التجارة العالمية في السلع عن طريق تخفيض وتثبيت التعريفة الجمركية وتخفيف الحواجز غير التعريفية بالنسبة للسلع، وكان ذلك خلال الفترة (1947-1961)، أي في الجولات الخمس الأولى، وفي جولة كيندي تطرقت المفاوضات إلى مكافحة الإغراق، أما في جولة طوكيو فقد تم التوصل إلى تسعة إتفاقات هامة هي: العوائق الفنية أمام التجارة، قواعد التقييم الجمركي، الإجراءات الخاصة بتراخيص الإستيراد، إجراءات مواجهة الإغراق، الدعم والإجراءات المضادة، المشتريات الحكومية، التجارة في اللحوم البقرية، التجارة في منتجات الألبان، التجارة في الطائرات المدنية[6].

---

(1) الببلاوي حازم: مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

(2) إختصار للعبارة الإنجليزية: General Agreement on Tariffs and Trade، وتعني الإتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، وقد أبرم هذا الإتفاق في 30 أكتوبر 1947 ودخل حيز التنفيذ في الفاتح من جانفي 1948، أنظر:

Michel Rainelli, (1993) : le GATT, édition la découverte, Paris, P 15.

(3) التريكي هيفاء عبد الرحمان ياسين: مرجع سبق ذكره، ص 14.

(4) الحمش منير، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(5) البيلاوي حازم: مرجع سبق ذكره، ص 58.

(6) Michel Rainelli, op cité, p 54.

ولقد جرت هناك ثماني جولات[1] للتفاوض بين الدول على تخفيف القيود المفروضة على التجارة في ظل هذه الإتفاقية كان أهمها الجولة الأخيرة المعروفة بجولة الأوروجواي، والتي إستمرت لما يقرب ثماني سنوات، وتم إعتماد نتائجها في مراكش بالمغرب في 1994/04/15. التي كان من أهم نتائجها إقامة الإطار التنظيمي المؤسسي الذي يحتوي على جميع الإتفاقات التي تم التوصل إليها ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل الجات، وأصبحت تتولى الإشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، إلى جانب الإشراف على النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياستها التجارية. وكان من أهم نتائجها[2]:

- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الصناعية إلى معدل 3%،
- إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية، والمتمثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف. وتلتزم البلدان النامية بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها الزراعية بنسبة 24% خلال فترة عشر سنوات، في حين تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض هذه التعريفة بنسبة 36% على مدى ست سنوات، وتم إعفاء البلدان الأقل نموا من أي إلتزام،
- تخفيض الدعم الحكومي المقدم للصادرات الزراعية بنسبة 21%،
- إلغاء إتفاقية النسيج، والتي كانت الدول النامية تتمتع في ظلها بحصص صادرات إختيارية للدول المتقدمة،
- مد فترة الحماية الفكرية للمخترعات والعلامات التجارية إلى 20 سنة، مع تحصيل براءات إختراع مقابل إستخدامها،
- يلتزم المستثمر الأجنبي بشراء مكونات محلية أو بتصدير منتجات للخارج تساوي قيمة وارداته،
- فرض عقوبات مناهضة للإغراق من قبل أي دولة،
- إحلال منظمة التجارة العالمية محل إتفاقية الجات. وتتولى هذه المنظمة الإشراف على تنفيذ بنود إتفاقية الجات وحل النزاع بين الأطراف.

بدأ العمل بالمسمى الجديد (منظمة التجارة الدولية) وتغير إسم منظمة الجات إلى منظمة التجارة العالمية (OMC)[3]، التي جاءت بعد الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وهي منظمة دولية حكومية توضع قواعدها في

---

(1) في البداية كانت المفاوضات ثنائية، وكل إتفاق ثنائي حول التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية يعمم تلقائيا على بقية البلدان بموجب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، لكن إبتداء من الستينيات أصبحت المفاوضات متعددة الأطراف، فإزدادت تعقيدا وطولا ولكنها باتت أكثر فاعلية. ومنذ إنشائها عرفت الجات ثمانية جولات. أنظر الملحق رقم (2).

(2) أنظر: عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-234.

(3) Organisation mondiale du commerce.

صلب معاهدات ملزمة تبرم بين الدول، حيث تتولى الإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع في مدى زمني كان مقررا له أن لا يتجاوز عام 2005، بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي للشركات متعدية الجنسية؛ ويعني ذلك أن الدول الأعضاء أصبح عليها أن تبني إقتصادها على أساس التعامل في أسواق مفتوحة مما يقلل من مساحة الحرية التي كانت الدول تتمتع بها في إقامة أسوار من الحماية الجمركية لصناعتها وزراعتها وخدماتها، وحيث أن التنافس التجاري العالمي تسيطر عليه الدول المتقدمة نظرا لما لها من قدرات في زيادة إنتاجها وتحسين جودته مع تخفيض في تكاليفه، فإن الميزة التنافسية تكون بالتأكيد لها على حساب البلدان المتخلفة.

تضمنت إتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية مجموعة من الأحكام متعلقة بتخفيض القيود الجمركية من جهة وفتح الأسواق أمام الواردات من جهة أخرى.

2- مبادئ منظمة التجارة العالمية:

إن المبادئ التي سار عليها النظام التجاري الدولي في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، هي نفسها المبادئ التي تبنتها منظمة التجارة العالمية مع بعض التغييرات في بعض المواد لتتماشى مع فكرة إنشاء المنظمة وقوانينها. هذه المبادئ تتمثل في [1]:

- مبدأ الدولة الأولى الأكثر رعاية: وهو يعني عدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية بين البلدان الأعضاء، ويركز على ضرورة تحقيق المساواة بينهم، ويؤكد هذا المبدأ على أنه في حالة منح إحدى البلدان الأعضاء ميزة تجارية لبلد عضو آخر فإن ذلك ينطبق تلقائيا على بقية الأعضاء. وقد وردت بهذا الشأن بعض الإستثناءات تخص المبادلات التجارية بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وكذلك الإجراءات الحمائية للصناعات الناشئة في البلدان النامية لحمايتها،
- مبدأ التخفيض العام والمتوالي للرسوم الجمركية: وهو يرتبط بحرية التجارة وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق من خلال التخفيضات المتبادلة لهذه الرسوم بين البلدان الأعضاء. ويختلف معدل تخفيض الرسوم الجمركية من سلعة لأخرى، كما تختلف الفترة المحددة للتخفيض حسب وضعية كل دولة: متقدمة، نامية أو أقل نموا،

---

(1) بوخالفة علي، (2014-2015): إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص ص 39-40.

- مبدأ إلغاء القيود غير الجمركية: جاء في نصوص الإتفاقية أنه لا يجوز مخالفة ما جاء في جداول الإلتزامات التي إلتزم بها كل عضو من خلال فرض أية قيود غير جمركية مثل الضرائب والرسوم، أو إجراءات أخرى مثل القيود الكمية أو نظام الحصص التي من شأنها إعاقة حركة التجارة الدولية،
- مبدأ المعاملة الوطنية: ينص هذا المبدأ أنه على البلدان الأعضاء أن تطبق على كل المنتجات المستوردة نفس المعاملة السارية والمطبقة على المنتجات المماثلة ذات المنشأ الوطني، وبالتالي فلا يجوز فرض أية رسوم أعلى من تلك المطبقة على المنتجات المحلية،
- مبدأ الشفافية: تساعد الشفافية على تحقيق الإستقرار والأمان في التجارة الدولية من خلال خلق جو من الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة، الشيء الذي يضمن الإستمرارية في المفاوضات، ويبنى هذا المبدأ على الإقرار بما للشفافية المحلية من أهمية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التجارية،
- مبدأ الوقاية: يعتبر هذا المبدأ كأداة قانونية تمنح للبلدان الأعضاء خاصة النامية منها لتبرير تصديها لبعض الظروف الطارئة، على شرط أن تكون مبنية على الثقة والشفافية ولفترات محدودة حتى لا يتم إستغلال ذلك لتشويه التجارة الدولية. ومن خلال ذلك يمكن للبلدان الأعضاء التي تواجه خطرا في ميزان المدفوعات أن تفرض قيودا كمية على الواردات لحماية هذا الميزان، كما يحق للبلدان النامية فرض القيود الكمية لحماية بعض صناعاتها الناشئة، كما يمكن اللجوء إلى الإجراءات الوقائية عندما تواجه دولة ما تدفقا ضخما من الواردات من شأنه إلحاق أضرار بليغة بالمنتجين المحليين أو منتجات إستراتيجية.

3- مجالات تحرير التجارة:

إتجهت معظم دول العالم إلى تحرير تجارتها وفتح أسواقها تبعا للتحولات التي طرأت على النظام الإقتصادي العالمي، وتزايد هذا الإتجاه بصورة مضطردة بعد توقيع اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1994، وإنتهاء بتوقيع إتفاقيات عديدة لتحرير التجارة بين الدول والتكتلات الإقليمية والدولية.

تهدف المنظمة إلى تقوية الإقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وزيادة الطلب على الموارد الإقتصادية والإستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق الإنسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية[1].

(1) السيسي صلاح الدين حسن، (2014): التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية النظريات والسياسات، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 325.

اتبعت منظمة التجارة العالمية ذات القواعد التجارية التي أقرتها أبحاث 1947 للسلع والخدمات عند فرض الضرائب غير المباشرة، ومن أهم هذه القواعد هي[1]:

- عدم التمييز في تطبيق السياسات التجارية واعتماد قواعد المعاملة بالمثل والدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية للسلع المستوردة؛
- عدم إستخدام القيود الكمية وأية قيود أخرى تخص الإستيراد وغيرها؛
- إيقاف تقديم الدعم والإعانات الحكومية للمصدرين؛
- عدم إتباع سياسة الإغراق أي بيع السلع بأقل من قيمتها التبادلية الفعلية أو نتيجة الدعم الحكومي لها؛
- إعتماد ثمن السعر الجمركي للبضائع" القائمة المقدمة من المستورد"؛
- قيام الدول الأعضاء بوضع الترتيبات والبرامج الواضحة، لضبط الجودة وإلغاء الإجراءات التي تتقاطع مع القواعد العالمية والمواصفات الدولية للسلامة الصحية، والتي يمكن أن تعتبر بمثابة قيود تعيق تحرير تجارة السلع الغذائية؛
- أما قواعد المعاملات التجارية على الخدمات، فقد نصت إتفاقية تجارة الخدمات على ستة أنواع من القيود المسموح بها لحصر مجالات فتح السوق المحلية للموردين الأجانب للخدمات، والقيود هي:
  - تحديد عدد موردي الخدمات الأجانب؛
  - تحديد قيمة المعاملات في الخدمات الواردة؛
  - إلزام مورد الخدمات الأجنبي بالتواجد في السوق المحلية؛
  - إلزام مورد الخدمات الأجنبية بإنتاج كميات وقيم محددة من الخدمات في الدول المستقبلة؛
  - تقييد عدد منتسبي الشركات الأجنبية الموردة للخدمات؛
  - مشاركة رأس المال الأجنبي بنسبة معينة في مشروعات الخدمات الوطنية.

---

[1] صالحي صالح، (2001): الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ملتقى دولي: تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركة الإقتصادية العالمية، 29-30 أكتوبر 2001، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 46-47.

- أما إتفاقية حقوق الملكية الفكرية فقد فرضت على كل الأعضاء توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية والتكنولوجيا، وتوفير الإجراءات القضائية لرصد مخالفاتها، واللجوء إلى تسوية المنازعات الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية.

4- الإنتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية:

فيما يلي أهم الإنتقادات[1]:

- **الإهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:** إن منظمة التجارة العالمية تهدر التنمية أو التغيير الهيكلي للإقتصاد مقابل المصالح التجارية، وتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والإستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي، إذ من الممكن أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية. ولذا تحث منظمة التجارة العالمية على حرية التبادل التجاري وبالتالي رفع الحماية، لكن رفع الحماية قد يؤدي إلى إنخفاض معدل التصنيع ويعرض الصناعات الوليدة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات متعدية الجنسيات. كما أن الزيادة الناتجة في نمو الناتج القومي إثر تحرير التجارة قد تكون مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي.

- منظمة التجارة العالمية تنادي بالتبادل الحر مهما كان الثمن: وينعكس ذلك في السلبيات التي نتجت عن تحرير السلع. فعلى مستوى السلع تم إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض البلدان المتقدمة للسلع الزراعية، مما إنعكس في حدوث عواقب وخيمة للبلدان التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها، وترتب على تحرير تبادل السلع إنخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية، وخصوصا بالنسبة للبلدان النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها. كما أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الناشئة في البلدان النامية إلى منافسة شرسة. فالسلع التي تتمتع فيها البلدان النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات، مازالت البلدان المتقدمة غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للبلدان النامية.

أما على مستوى الخدمات فلم تراع المنظمة إنعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في البلدان الغنية وحجمه في البلدان الفقيرة. ولم تراع أيضا إرتباط بعض قطاعات الخدمات في البلدان النامية بمصالحها الإستراتيجية، ما نجم عن ذلك مجموعة من المخاوف.

- المنظمة تنادي بتحرير الإستثمار لصالح مؤسسات الشركات الدولية على حساب مصالح الدولة الوطنية، فإتفاقية تحرير الإستثمار تخلو من منح الشركات الدولية الدخول في إتفاق فيما بينها لإقتسام الأسواق أو لفرض أسعار إحتكارية، أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج.

---

[1] السريتي السيد محمد أحمد، ومحمد عزت محمد غزلان: مرجع سبق ذكره، ص 338.

وجدت الدول المتخلفة، نفسها في أوضاع تواجه فيها بيئة عالمية سريعة التغير وتحديات متعددة لا يمكن معالجتها بإجراءات تعتمد على الميدان التجاري فقط، بل يتطلب منها مواصلة العمل مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق المزيد من التماسك في صياغة سياساتها الإقتصادية، خصوصا وأن النظام التجاري متعدد الأطراف، هو التطلع الأكثر جاذبية في دول العالم اليوم، وهو النظام الذي تتبناه منظمة التجارة العالمية.

تعتبر البلدان النامية تحرير الإستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات مالية مكلفة، وهذه المخاطر تتمثل فيما يلي:

- المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال،
- مخاطر تعرض البنوك للأزمات،
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة،
- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج،
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية،
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال)، وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

المنظمة تبقى رغم ذلك أهم وأخطر مؤسسة من المؤسسات الفعالة للعولمة، والمجسدة للتحولات الإقتصادية على الصعيدين الدولي والعالمي.

المطلب الثالث- الشركات متعدية الجنسية:

الفرع الأول- مفهومها وخصائصها

تغير وتطور هذا المفهوم بمرور الوقت، حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات متعددة الجنسيات، وكانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة، على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياستها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة. وإتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن إستراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعدية الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد، ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل، فضلا عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول

المختلفة[1]. فالمقصود بالشركات متعدية الجنسية تلك التي تقود فعاليات وأنشطة تتجاوز الحدود القومية للدول، لذا يدعوها البعض متعدية القوميات أو فوق القومية. وهي ليست متعددة الجنسيات إذ لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم، إنما تعمل على نطاق عالمي في مرحلة تحول الرأسمالية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية، وقد كان لهذه الشركات دور أساسي في هذا التحول فأصبحت المنظم المركزي للأنشطة الإقتصادية في إقتصاد عالمي يتزايد تكاملا.

تتسم الشركات متعدية الجنسية بضخامتها، سواء من حيث حجم المبيعات أم حجم الإيرادات، كما تتعدد أوجه نشاطها في مجالات إنتاج السلع المختلفة والخدمات وتسويقها. كما تتميز بإنتشارها الجغرافي الواسع في عدد كبير من الدول، وتنظر الشركات متعدية الجنسية إلى العالم وكأنه سوق واحدة، لذا فإنها تسعى لتعبئة مدخرات من جميع أنحاء العالم، فتطرح أسهمها في جميع الأسواق المالية بما فيها الأسواق الناهضة، كما توجه الشركات التابعة لها لتوفر محليا أقصى ما يمكنها من التمويل اللازم لها بما في ذلك الإقتراض من الجهاز المصرفي المحلي. وإنطلاقا من نظرتها إلى أسواق العالم تعمل الشركات متعدية الجنسية على إستقطاب الكفاءات وأصحاب الخبرة من جميع أنحاء العالم دون النظر إلى جنسياتهم[2].

يرى الإقتصادي الكندي **ب-ماتيوز** أن الشركات متعدية الجنسيات هي الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة جدا في البلدان الأخرى، وتمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة، وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل. ويعرفها **ب-فرون** على أنها: عبارة عن إتحاد المصالح يتعاون أعضاؤه في حالات معينة لبلوغ أهداف مشتركة، وفي حالات أخرى يتنازعون بصدد مختلف الأولويات[3].أما **جون لويس ميخايلي** فيعرفها على أنها كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج (البلد الأصلي) البلد الأم، الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج[4].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مصطلحات تستوجب التمييز بينها[5]:

- الشركة الأجنبية: هي شركة تمارس نشاطا إستثماريا (الإنتاج، التسويق، الخدمات) خارج البلد الأصلي، وذلك بغض النظر عن عدد البلدان المضيفة القائمة فيها.

---

[1] أنظر: أبو حرب عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 277.

[2] الحمش منير، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

[3] خبابة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 314.

[4] Mucchelli jean louis, (1994) : relations économiques internationales, édition hachette, paris, France, p 23.

[5] الجوزي جميلة، ودحماني سامية، (2015): دور إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في إتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 06، جامعة الجزائر 03، ص ص 86-87.

– الشركة الدولية: عرفها ليفنجستون livingstone بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة (عدم خضوعها لرقابة أو قيود مفروضة من طرف الحكومة الأم) تمارس نشاطها بالإختيار في بلد أجنبي أو أكثر، وهذا ما يضفي عليها صفة الدولية.

– الشركة العابرة للقومية: تفضل هيئة الأمم المتحدة إستخدام هذا المصطلح قصد التخفيف من الآثار النفسية السياسية لدى البلدان النامية من جراء إستخدام مصطلح الشركات متعدية الجنسيات.

إضافة إلى مصطلحات أخرى في هذا الإطار منها: منشأة دولية internationale firme، الشركات متعددة الجنسية entreprisemultinationale، مجموعة متعددة الأوطان groupeplurinationale، شركة عابرة القومية société transnationale، وحدة كبرى grande unitéinternationale، تعاون عالمي corporation mondiale.

أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط وعابرة للقارات أو القوميات من إحدى السمات الأساسية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل إستثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد العولمة في كافة المستويات الإقتصادية. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات متعدية الجنسية وعالمية النشاط أيضا، في تشكيل وتكوين وأداء الإقتصاد العالمي الجديد. ففي سنة 1995 من القرن العشرين وصلت إيرادات 500 شركة متعدية الجنسيات في العالم إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ الشركات متعدية الجنسيات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية ومعظم الإستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم، ولذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي[1]. كما أن 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات، والتي تمتلك أيضا حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي من الأصول السائلة من الذهب والإحتياطات النقدية الدولية المتوافرة[2].

وبالنظر لسيطرة الشركات متعدية الجنسية من خلال فروعها وشركاتها التابعة فإنها لم تعد مجرد شركات، بل كيانات إقتصادية دولية جديدة تقوم بتوزيع العمليات الإنتاجية جغرافيا على العالم. على أساس ميزات الموقع كما تعمل على تحقيق قدر من اللامركزية في الإنتاج مع قدر عال آخر من المركزية في التخطيط والتمويل والتسويق والتجديد التكنولوجي[3]. فهي تقوم بالإنتاج والتسويق والتوزيع في آن واحد، حيث تقوم بإستخراج المواد الخام في مناطق مختلفة ونقلها إلى مناطق أخرى فيها أيدي عاملة رخيصة لغرض الإنتاج، ثم تحويلها على

---

(1) محمد عمر مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

(2) ساكر محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

(3) المعموري عبد علي كاظم: مرجع سبق ذكره، ص 353.

شكل سلع متنوعة إلى مناطق متباعدة لغرض التسويق. وأن هدف هذه الشركات هو الربح والحصول على عائد مرتفع من الإستثمارات. إن شركة متعولمة واحدة لديها دخل ومبيعات سنوية تفوق مجموع إجمالي الناتج القومي لتسع دول يبلغ تعداد سكانها حوالي 550 مليون نسمة أو ما يعادل 10% من تعداد السكان في العالم، وتخضع 25% من الموجودات في العالم لهيمنة 300 شركة[1].

أهم ملامح الشركات العملاقة تتلخص بتعميم وتوحيد الأنماط الإستهلاكية والإنتاجية، وتوزيع تلك الأنماط على العالم بتقنيات عالية في الإعلام والمعلومات. فالعديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط، ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات في ظل العولمة، بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والإتصالات. ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف بالنسبة لعدد كبير من السلع الإستهلاكية المعمرة والآلات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة. كما يمكن أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة[2].

الفرع الثاني- دوافع نشوء الشركات متعدية الجنسيات وتفوقها:

في الواقع يبقى تشخيص طبيعة الأسباب التي أدت بهذه الشركات إلى التحول إلى النشاط أو الإنتاج الدولي غير محدد نظرا لتعدد الأسباب، حيث تتميز كل شركة عن غيرها من حيث فترة ظهورها، ظروف وأسباب تواجدها بالخارج، إلا أن هناك بعض العوامل التي أثرت فيها جميعا منها[3]:

- ✓ إختلاف بلدان العالم من حيث إكتسابها للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، إذ تنوي الشركات غزو أسواق عديدة حتى تضمن التزويد بالمواد الأولية، كما تسعى وتقوم بالبحث وإستغلال مصادر الطاقة،
- ✓ التباين في الأنظمة والأحوال الإقتصادية بين القطاعات الإقتصادية والبلدان، حيث تتعامل الشركات مع أفراد ووحدات ينتمون إلى بلدان تختلف عن البلد الأصلي من حيث القوانين والنظم الإقتصادية والسياسية المتبعة، وهذا يدفع بالشركات أن تتكيف مع سياسة كل بلد،

---

[1] التريكي هيفاء عبد الرحمان ياسين: مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] قادر أحمد حسن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] الجوزي جميلة، دحماني سامية: مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

- ✓ التفاوت في تكاليف الإنتاج للإستفادة من فوارق تكاليف النقل وتكلفة العمل (حيث تتجه إلى البلدان ذات معدل إستغلال أكبر لقوة العمل وأجور منخفضة)،
- ✓ عقلنة التكاليف وزيادة العوائد، بإعتبار الشركات تقوم على أساس المنافسة والربح، الأمر الذي يتطلب الحفاظ على عدم إرتفاع نفقات الإنتاج مع تحقيق إقتصاديات السلم، فكلما زاد الإنتاج تنخفض التكاليف وهذا ما يمكنها من زيادة رقم أعمالها،
- ✓ بنية الأسواق العالمية، حيث تقوم الشركات بتوزيع الإنتاج في مختلف مناطق العالم بغرض التوسع وتحقيق العوائد، لذلك تغزو الأسواق الخارجية بغرض حماية أسواق التصدير، وعندما يصبح منتجها نمطيا يتحول نشاطها إلى إقتصاديات كثيفة العمل ومنخفضة الأجور، وعليه تقوم بفتح فروع جديدة تختص بعملية التصدير إلى الأسواق العالمية بسبب إنخفاض تكاليف الإنتاج، وهذا ما يضفي عليها طابع عالمية الطلب على منتجاتها،
- ✓ توزيع وتقليل المخاطر، لأن الشركات عادة ما تواجه عدة مخاطر، منها:
  - خطر المنافسة، بظهور منافسة قوية في البلد الأم تلجأ الشركات إلى البحث عن أسواق خارجية بإستخدام أساليبها الهجومية أو الدفاعية لحماية حصتها في تلك الأسواق،
  - خطر التقلبات الموسمية، كإنهيار العملة، ظهور البطالة،
  - أخطار مراحل دورة المنتج، إن التفاوت في موقع المنتجات من دورة حياتها يمكن الشركات من توقيف شيوع التكنولوجيا، وهذا نظرا لتفوقها التكنولوجي ولإهتمامها بالبحث والتطوير.

لا شك في أن حجم وسلطة هذه الشركات وطرقها في الإندماج وإبتلاع الشركات الأخرى تثير الكثير من القلق الذي تتلخص أسبابه في[1]:

- صيرورة ملكية هذه الشركات والرقابة عليها للأجانب،
- لا تملك السلطات المحلية أية سلطة رقابية على هذه الشركات،
- تذهب معظم أرباح هذه الشركات إلى أجانب والأغلب إلى دول المقر،
- يحاول المالكون الجدد لهذه الشركات إستخدام ترشيد الكلفة لتخفيض الاستخدام،
- يحد الدمج من المنافسة ويحد من ضرورة الإستثمار،
- يسعى المستثمرون للضغط على الحكومات المحلية من أجل تخفيف الضرائب عليهم تحت التهديد بترك البلاد إلى مواطن أخرى،

[1] قادر أحمد حسن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- لا تنطبق أهداف هذه الشركات مع أهداف الحكومات، فالهدف المباشر هو تحقيق التنافسية، أما الهدف طويل الأجل فهو تحقيق الربح.

وتتوزع الإدارات العليا لهذه الشركات بين ثلاثة أقطاب متكافئة هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان. أما الشركات التابعة فتنتشر إداراتها في جميع أنحاء العالم.

وتستخدم الشركات متعدية الجنسية حكومات مقارها الرئيسية من أجل الحصول على الصفقات لدى الدول الأخرى، وغالبا ما يرافق أصحاب الشركات العملاقة رؤساء دول كبرى أثناء قيامهم بزيارات لبلدان أخرى (خاصة البلدان النامية)، لفرض عقد أو صفقة على تلك الدول. وإلى جانب الزخم الحكومي تستخدم الشركات العملاقة شتى الأساليب للحصول على العقود بما في ذلك الرشاوي، مما أسهم في إنتشار الفساد والإفساد، وخفض من قوة الدول وهيبتها[1].

الفرع الثالث– الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية:

إن الإستثمار الأجنبي المباشر هو إستثمار حقيقي طويل الأجل يقوم به أجانب، ويتم في عمليات إنتاجية ويأخذ شكلين: أولهما إنشاء مشروع جديد لم يكن سابقا ويطلق على هذا النوع الإستثمار في الحقول الخضراء، والآخر يتم من خلال شراء عمليات موجودة سواء من خلال برامج الخصخصة أو بواسطة الدمج والحيازة، أو البدء بعملية جديدة على الموقع الذي كان مشغولا، ويسمى هذا النوع الإستثمار في الحقول السمراء. وإن للمستثمر الحق في إدارة موجوداته، وقد تباينت درجة ذلك بتباين النسبة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي من أصل رأس المال. فقد حددها صندوق النقد الدولي ولأغراض إحصائية بأكثر من 10% كحد أدنى من أصل رأس المال لمنح المستثمر الأجنبي حق الإدارة ويعد ذلك من سبيل الإستثمار الأجنبي، وقد إختلفت تلك النسبة بين البلدان وحسب سياسة البلد المضيف، ويعد أسلوب الإندماج والإقتناء أهم أسلوب ومصدر لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وخاصة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي يسهم هذا الأسلوب فيما بين 40–60%، في حين وصلت النسبة إلى 50% في أوروبا الشرقية، كما يلاحظ إرتفاعه للسنوات الماضية في البلدان النامية، خاصة بعد توسع برامج الخصخصة فيها لتشمل قطاعات مهمة مثل قطاع الخدمات.

وتعد الشركات متعدية الجنسيات إحدى هياكل ومصادر التمويل الدولي كونها القناة التي يتحرك عبرها الإستثمار الأجنبي المباشر، وتشكل تدفقاته عبرها أعلى نسبة من إجمالي تلك الإستثمارات، وغالبا ما يحددها

[1] الحمش منير، مرجع سابق ذكرة، ص 35.

عنصران رئيسيان في إختيار نوع الإستثمار المباشر الذي تنفذه، وهما مستوى التنمية الإقتصادية وتكلفة عوامل الإنتاج[1]. حيث يساعد الإستثمار الأجنبي في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها للحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين إحتياجات البلدان النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص مربحة وجذابة للإستثمار أن تشجع المواطنين على الإدخار، بالإضافة إلى هذا فإن وجود الشركات الأجنبية يساعد في معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (من المنظمات الدولية وكذلك الدول الأم للشركات الأجنبية) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

ويتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة على العوامل الآتية[2]:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الإستثمار،
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية،
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى مجالات الإستخدام والإنتاج الفعال،
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج، إضافة إلى حجم المشروع الإستثماري،
- شكل الإستثمار أو نمط الملكية للمشروع الإستثماري وطبيعته.

تبعا لنظرية النمو الإقتصادي تقوم العلاقة الإيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو على إفتراض أن هذا النوع من الإستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو إقتصادي، ويعتقد بإنتقال المعرفة من شركات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية. ويعرف هذا في أدبيات الإستثمار الأجنبي المباشر بإنتشار المعرفة. يؤدي نشر المعرفة هذا عندما تعزز الشركات المحلية من إنتاجيتها ببساطة من خلال نسخ التكنولوجيا التي تستخدمها شركات الإستثمار الأجنبي المباشر التي تعمل معها في السوق المحلي. كذلك يحدث نشر المعرفة عندما تجبر المنافسة الحادة في السوق

---

[1] حمزة حسن كريم، (2011): العولمة المالية والنمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، ص 72.

[2] أوعيل نعيمة، (2016): واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص 64.

المحلي التي تشكلها الشركات الأجنبية للشركات المحلية لأن تكون أكثر كفاءة في إستخدام مواردها، وإلا تواجه خطر الخروج من السوق. فضلا عن ذلك تنتشر المعرفة عندما ينتقل الموظفون المحليون الذين تلقوا تدريبا جيدا خلال عملهم مع مؤسسات الإستثمار الأجنبي للعمل في مؤسسات محلية أو يقومون بتأسيس مؤسساتهم الخاصة.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل إستراتيجيات تنموية قائمة على الشركات متعدية الجنسيات، ويكون لها الدور الأهم في نمو الصادرات[1] وتطوير تنافسية الإقتصاد العالمية، وتعتبر سنغافورة وماليزيا من النماذج التنموية الموجهة والتي تعتمد على تدفقات الإستثمارات المباشرة، في حين تعد كل من المكسيك وتايلاند نماذج قائمة على الحرية الكاملة والمتأثرة بالسوق وحرية تدفق الإستثمارات المباشرة.

إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الإقتصادي الوحيد الذي شهد قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الإقتصادي، فمن حالة الشكوك والكراهية لها وما يمكن أن تؤديه تلك الإستثمارات في عملية التنمية والتي سادت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إلى حالة تبنيها كليا وتبني مجموعة من التدابير التحفيزية التي تدعمها إيمانا منها بما تجلبه من فوائد تؤدي إلى تحفيز النمو الإقتصادي بإعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر هو أحد عناصرها الأساسية، ويتم ذلك عن طريق قنوات كثيرة، وإن البعض منها له تأثيره المباشر على محددات النمو الإقتصادي، كالمدخرات المحلية، وإنخفاض تكاليف رأس المال، ونقل التقنيات الحديثة والعلمية من الدول المتقدمة وتنمية القطاع المالي المحلي في الدول المتلقية للإستثمار الأجنبي المباشر، ومن القنوات غير المباشرة والتي تلعب في بعض جوانبها دورا مهما وأكثر فاعلية من القنوات المباشرة ومنها زيادة التخصص في الإنتاج، وكذلك معالجة المخاطر الإدارية وتطويرها وتحسين أدائها على مستوى سياسات الإقتصاد الكلي والمؤسسات معا، ومن شأنها تقليل الضغوط والتأثيرات المنظمة للعولمة المالية وبحكم المنافسة[2].

---

[1] أوضحت الدراسات أن الشركات متعدية الجنسيات تميل إلى التصدير أكثر من الشركات المحلية، وهذا ما يفسر إسهامها الكبير في التصدير أكثر منه في الإنتاج بالنسبة للدول المضيفة، وفي دراسة قامت بها ندوة الأمم المتحدة CNUCED لإختبار العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بالنسبة ل 33 دولة نامية في عام 1995، أفادت بوجود علاقة إرتباط موجب وقوي بين المتغيرين، بحيث كل زيادة ب 1% من الإستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة ب 0.45% من إجمالي الصادرات الصناعية للبلد المضيف. أنظر:

Sachwald Frédérique, et Perrin Serge, (2003) : Multinationales et développement le rôle des politiques nationales, Ed Magellan et Cie, Paris, pp 47-57.

[2] حمزة حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص 139.

وفي الوقت الذي تحصل فيه الشركات متعدية الجنسيات على العديد من التسهيلات والدعم الحكومي المحلي في البلدان النامية، فإن هذه الشركات لا تساهم إلا بقدر ضئيل في الإيرادات الضريبية، وغالبا ما تخفي سجلاتها الأرباح الحقيقية من خلال إظهار صادراتها من السلع والخدمات بأسعار منخفضة، الأمر الذي يجعل العبء الضريبي الواقع عليها عبئا سالبا في أحيان كثيرة، مما يشكل أحد الأسباب لإستمرار العجز الداخلي، إلى جانب العجز الخارجي الناجم عن الحجم الكبير من التحويلات المالية إلى الخارج.

ومن ثم فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي أرادت منها البلدان النامية أن تساهم في إخراجها من أزمة المديونية الخارجية، والحد من تفاقم العجز في موازين حساباتها الجارية، قد أدت في معظم هذه البلدان إلى إستمرار الحاجة إلى مزيد من التمويل الخارجي والتبعية المالية للخارج[1].

إن الجوهر الإقتصادي للتكنولوجيا بالمعنى الواسع لا يمثل في حالته الملموسة أو غير الملموسة وإنما قابليتها على التوزيع، إذ يتم نقلها بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر وعن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال. وبالتالي يمكن حصر تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل تكنولوجيا فيما يلي[2]:

- ✓ يمكن أن يولد الإستثمار الأجنبي المباشر آثاره على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين المؤسسات المنتسبة الأجنبية والمحلية، وهذا ما يجبرها على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضغط التنافسي، أو من خلال إقامة علاقات بين الإثنين في مجال البحث العلمي والتطوير وإكتساب المؤسسات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية،
- ✓ إكتساب المهارات والتدريب، من خلال فرص العمل بفروع المؤسسات الأجنبية وإكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة، من خلال أحدث أساليب العمل، وبالتالي ينقل هؤلاء المتعاملون المعرفة والمهارة المكتسبة إلى المؤسسات الوطنية،
- ✓ قيام فروع الشركات متعدية الجنسية بتوفير إحتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية وبشروط ميسرة، وكل ذلك يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج سلع بالمواصفات العالمية،

---

(1) يونس عدنان حسين، (2011): التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الإقتصادي، تجارب عربية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، ص 69.

(2) حمزة حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

- ✓ عمليات الإندماج مع الشركات متعدية الجنسية بحجة تطويرها للتكنولوجيا الوطنية،
- ✓ العقود الثنائية مع الشركات متعدية الجنسية أو غيرهم سواء كانت عقود إدارة أو تراخيص أو تسويق.

المبحث الثالث: برامج الإصلاح الإقتصادي

إزاء تدهور الأداء الإقتصادي لمعظم البلدان النامية كمحصلة ونتيجة لتأثير الظواهر الإقتصادية بشقيها الخارجي والداخلي وفشل السياسات المحلية، ظهرت الدعوة إلى الإصلاح الإقتصادي من خلال إعداد برامج تساهم في القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية لهذه البلدان. وتتكون برامج الإصلاح الإقتصادي من مكونين أساسيين: أولهما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي، وهي ترتكز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة للبلد المعني وميزان مدفوعاته، وثانيهما فيعرف باسم سياسات التكييف الهيكلي ويختص بها البنك الدولي، حيث ترتكز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية، تحرير الإستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال، على نحو يضمن إستخدامه لهذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام[(1)].

المطلب الأول- مفهوم سياسة الإصلاح الإقتصادي وأهدافها:

يعرف الإصلاح الإقتصادي بأنه مجموعة السياسات والإجراءات التي يتم تطبيقها إستجابة للهزات والصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة التي يتعرض لها أي بلد، بهدف تحسين ميزان المدفوعات وتقليص عجز الموازنة في الأجل المتوسط وتحقيق تقدم في النمو الإقتصادي.

والمفهوم العام للإصلاح هو تكيف أنماط الإستهلاك وإعادة تخفيض الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة لإستعادة النمو المتواصل في درجة بيئة أكثر سلبية. فالإصلاح الإقتصادي عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الإقتصاد، ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الإقتصادية الجزئية، لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق، وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات فإنها تؤثر أيضا على بعض المتغيرات الكلية مثل: الأسعار، أسعار الفائدة، عجز الموازنة، والميزان التجاري.

[(1)] بن سمينة دلال، (2012-2013): تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 149.

وتسهم سياسات التكيف الهيكلي في زيادة مرونة الإقتصاد، وفي مقدرته على إمتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم وإختلال ميزان المدفوعات، فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الأداء الإقتصادي الكلي. ومن هنا تأتي أهمية التكيف الهيكلي في دعم قدرة الإقتصاد على النمو المتوازن[1]

يؤدي مفهوم سياسات الإصلاح إلى عدد من الملاحظات[2]:

– إن مجموعة السياسات التي يتكون منها برنامج الإصلاح الإقتصادي، هي حزمة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض، والتي تنطوي على الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى إلى تحقيقها، وتتمثل في بعض أدوات السياسة النقدية، والسياسة المالية، والسياسة التجارية وسياسة الإستثمار، إلا أنها تستخدم هنا بشكل إنتقائي لعلاج أوضاع معينة، ويضاف إليها بعض السياسات الإقتصادية مثل سياسات الأسعار والأجور أو سياسات الأسعار والدخول.

– إن حزمة سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي يتم تطبيقها تأتي إستنادا إلى نظرية الإقتصاد الكلي لإقتصاديات البلدان المتقدمة التي تم تطويرها في عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وقد تم توسيعها منذ ذلك الوقت إعتمادا على التوسع في قضايا النظرية الإقتصادية الكلية خلال تلك الفترة، وقد تطور الأمر خلال مرحلة السبعينات والثمانينات إلى ضرورة تطبيقها على البلدان النامية في شكل برنامج للتثبيت والإصلاح الهيكلي.

– إن ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في بلد معين تنبع من معاناة إقتصاده من إختلال التوازن الداخلي، معبرا عنه بوجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة، ومعدل مرتفع من التضخم، وإختلال في التوازن الخارجي، معبرا عنه بوجود عجز كبير في ميزان المدفوعات، وتضخم في المديونية الخارجية بالإضافة إلى الإختلالات الهيكلية، مع ملاحظة أن تحقيق التوازن من خلال تطبيق هذه السياسات هو من أجل تحقيق التوازن الخارجي، فالأخير هو الهدف النهائي لبرنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي المصحوب بمعالجة باقي الإختلالات الهيكلية ذات العلاقة.

---

[1] عباس سحر، إيمان عبد الكاظم جبار، (2009): تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 12، جامعة الكوفة، ص 129.

[2] أنظر: عبد الحميد عبد المطلب، (2003): السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص ص 211–214.

– إن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي هي محصلة للتعاون الوثيق بين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وإن بدا أكثر في الصورة صندوق النقد الدولي لقيامه بدور البنك المركزي للإقتصاد الدولي، إلا أنه من المعروف أن البنك الدولي قد أدخل في عملياته في محيط السياسة الإقتصادية الكلية سياسات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي، كما أدخل الصندوق في ترتيباته أدوات علاج إختلال التوازن الهيكلي إلى جانب أدوات التثبيت.

والأهم من ذلك أن نجاح سياسات التثبيت التي يهتم بها بدرجة كبيرة الصندوق مسألة لازمة في الأجل القصير عنها في سياسات التصحيح الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل التي يهتم بها البنك الدولي، وبالتالي ليس من السهل فصل وظائف المؤسستين عن بعضهما البعض، وإن كان قد إتفق شكليا على أساس تقسيم تلك الوظائف.

– إن برنامج سياسات التثبيت والإصلاح الإقتصادي يتم خلال فترة زمنية معينة لتحقيق مجموعة الأهداف المطلوبة خلال تلك الفترة.

– إن الخطوة الأولى تبدأ من حكومة الدولة المعنية في شكل خطاب للنوايا يقدم أثناء المفاوضات، وينطوي على حزمة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي وأدواتها التي تنوي الحكومة إتباعها خلال فترة تطبيق وسريان برنامج الإصلاح الإقتصادي.

لقد كان لإتفاقية واشنطن 1989 مساهمة كبرى في ترسيخ الإصلاحات الإقتصادية في العالم والترويج للعولمة، حيث كتب جون وليام سون بحثا أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة الإقتصادية، زعم أن كل شخص في الولايات المتحدة الأمريكية يعتقد أنها هي التي يتطلب إجراؤها في أمريكا اللاتينية، وقد سمى جدول هذا الإصلاح بإتفاقية واشنطن يصف فيها مجموعة من الإصلاحات الموجهة إلى السوق، وهي التي تمكن الإقتصاديات الراكدة في أمريكا اللاتينية وجميع البلدان النامية التي تديرها الدولة أن تأخذ بها بهدف جذب رأس المال الخاص، وقد تبنت هذه الإتفاقية الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية بهدف تطبيقها كمرحلة أولى لسياسة الإصلاح الإقتصادي في دول التخطيط المركزي، وإعتبرت هذه البنود اللبنة الأولى بالنظام العالمي الجديد المتسم بالعولمة[1].

وجاءت بنود الإتفاقية على النحو التالي[2]:

---

[1] زوزي محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

[2] Yujiro Hayami, (2003) : From the Washington consensus to the post-Washington consensus: Retrospect and prospect, Asian development review, vol.20, N°2, Asian Development Bank, p54.

- الترشيد المالي بما يتطلبه ذلك من تقييد بالميزانية بهدف الحد من العجز المالي،
- تركيز الإنفاق العام على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة، والبنية التحتية،
- الإصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة الضريبية مع تعديل معدلات الضرائب الحدية،
- معدلات فائدة موجبة وتتحدد في السوق،
- معدلات صرف تنافسية،
- تحرير التجارة،
- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، وإزالة كافة أشكال العراقيل والعقبات أمامه ومعاملة المستثمر الأجنبي بالمساواة مع المستثمر المحلي،
- خصخصة المؤسسات العامة،
- إلغاء القيود التي تعيق المنافسة، بإستثناء تلك المتعلقة بالصحة، البيئية، وحماية المستهلك، والإشراف الحذر على المؤسسات المالية،
- الحماية القانونية لحقوق الملكية.

وعموما فقد أثارت هذه الإتفاقية الكثير من التساؤلات والشكوك، وعبرت عن المبدأ الذي بموجبه تصدر توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ولقد تم تطوير هذه الإتفاقية من خلال إتفاقية واشنطن الجديدة والتي تركز في محتواها على إتباع نظرية إقتصاد السوق كطريق للتنمية، إن البلدان النامية وجدت في هذه الإتفاقية الإصلاحية مقابل الوعود الأمريكية بتخفيض الديون تشجيعا كبيرا، أما البلدان المتحولة في أوروبا الشرقية فقد وجدت فيها الأمل المفقود لإصلاح أنظمتها الإقتصادية. ولذا بدأ الصندوق يدعو إلى ضرورة وجود إطار شامل للتنمية الشاملة، ودعا إلى ضرورة تناغم أهداف التنمية الإقتصادية مع أهداف التنمية البشرية.

وتسعى سياسات الإصلاح الإقتصادي إلى تحقيق **الأهداف** التالية:

– **زيادة معدل النمو الإقتصادي:** إن زيادة الناتج الداخلي الخام يعتبر الهدف الأول لكل سياسة إقتصادية، ففي السبعينيات من القرن العشرين شهدت البلدان النامية تحسنا كبيرا في أدائها الإقتصادي، تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لإرتفاع أسعار بعض المواد الأولية خاصة في مجال الطاقة، ويمكن القول أن هذا العقد شهد أكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية خلال النصف الثاني من

القرن العشرين مع إستثناءات قليلة جدا لبعض الدول النامية، وشجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي معتقدة أنها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة، ونظرا لعدم كفاية مواردها المحلية فقد لجأت إلى الإقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الإئتمانية، وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية إقتصاديا للقطاع العام، والتوسع في الدعم المقدم للسلع الأساسية، وترافق ذلك مع إعتماد أسعار صرف عالية وتشديد قيود التجارة الخارجية، وبنهاية عقد السبعينيات عملت العوامل السابقة على وضع الدول النامية في أزمة مالية وإقتصادية كبيرة (بإستثناء بعض الدول النفطية التي خفف من أزمتها عوائد النفط مع الإشارة إلى تضررها نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار النفط في الثمانينات).

إن الأزمة المالية التي واجهتها البلدان النامية في بداية الثمانينات من القرن الماضي بالنسبة لمجموعة منها، وهي في مرحلة متأخرة من الثمانينات بالنسبة لمجموعة أخرى منها، قد أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي، وإلى إنعدام النمو في بعضها الآخر، وإلى إنخفاض معدلات النمو في باقي الدول إلى الدرجة التي دفعت بعض الإقتصاديين إلى إنتقاد لتسمية الدول النامية، من حيث أنها تشير إلى أن هذه الدول تحقق نموا إقتصاديا ملموسا، بينما الواقع يشير إلى أنها تزداد تخلفا، وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام 2002 إلى إطلاق تسمية "العقد الضائع" على عقد الثمانينات بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي.

حيث لم تحقق فيه غالبية الدول النامية تطورا يذكر، وترافق ذلك مع تفجر أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التكيف الإقتصادي كطريق لإستعادة النمو الإقتصادي، وإتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج، مدفوعة بالحاجة إلى مصادر التمويل التي يوفرها وبالدعم الفني من خلال "برامج المساعدات الفنية"، حيث أرجعت المؤسسات الدولية تدهور النمو الإقتصادي في البلدان النامية إلى جملة من العوامل أهمها: المستويات المرتفعة للإستهلاك الحكومي، وتقييد حرية التجارة، وأسعار الصرف المبالغ بها، ورأت أن معالجتها ستؤدي إلى إستعادة النمو الإقتصادي(1).

– **الوصول إلى حالة معينة من إستقرار الأسعار**(2): يعتبر تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول إلى حالة معينة من إستقرار الأسعار ما يسمح بحماية القدرة الشرائية، وتجنب تأثيراته السلبية على الإستقرار الإقتصادي فالتضخم لا يشجع على الإستثمار، وكانت حقبة الثمانينات من القرن الماضي قد سجلت إستفحال ظاهرة إقتصادية جديدة هي ظاهر الكساد التضخمي،

---

(1) زوزي محمد: مرجع سبق ذكره، ص 75.

(2) بن سمينة عزيزة بنت عمارة: مرجع سبق ذكره، ص 215.

الذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من بلدان العالم النامية، وذلك ناتج عن إتجاه معظم البلدان إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)، وهذا إستنادا للنظرية الكينزية. وترى برامج التصحيح الإقتصادي أن الإقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي، خاصة بالنسبة لظروف البلدان النامية، التي لا تتمتع بمرونة الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي إلى التضخم، بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة، مما يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه البلدان النامية.

وقد إستندت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية على النقاط التالية:

- إن زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها البلد،
- إن زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الإسمية سوف يؤدي إلى تآكل المدخرات المحلية وتآكل رأس المال،
- إن زيادة التضخم يؤدي إلى هروب رؤوس الإستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل، بما يفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

– **إعادة التوازن الخارجي وتحسين ميزان المدفوعات:** من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الإقتصاد القومي، ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى إتساع وتنويع قاعدة الإنتاج، حيث يكون التصدير هو المحرك للنشاط الإقتصادي، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية، في إطار إتباع الإقتصاد القومي سياسة الإنتاج من أجل التصدير وإتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج[1].

– **تحسين كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية:** واجهت البلدان النامية التي طبقت برامج التكييف الإقتصادي، بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين نقصا في الموارد الإقتصادية المحلية خاصة رأس المال بعد أن إختبرت سوء الإستخدام خلال العقود الماضية، وذلك نتيجة عدم إستقرارها الداخلي والخارجي بالنسبة للعديد منها، ونظم الحكم العسكرية الشمولية بالنسبة لبعضها الآخر، ومحدودية الموارد المتاحة بالأساس لبعضها الآخر، مع ترافق كل ما سبق بتضخم مرضي للقطاع العام، وإنخفاض كفاءته الإنتاجية، وفشل السياسات

[1] عبد الحميد عبد المطلب: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص 216.

التنموية المتبعة في غالبية هذه الدول، مع ما رافقها من هدر كبير للموارد الاقتصادية التي أنفقت عليها، وأصبح من المستحيل إستمرار الدول النامية بهذه السياسات العقيمة مدفوعة بعاملين مهمين أولهما: تنامي الديموقراطية والحقوق المدنية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني وإنحسار النظم الشمولية العسكرية، وثانيهما: عدم مقدرة هذه البلدان على توفير مصادر التمويل اللازمة للإستمرار بهذا النهج.

وظهرت في هذه المرحلة ندرة مصادر التمويل بالنسبة للدول النامية خاصة مع التراجع الكبير لتدفقات الإستثمارات الأجنبية إليها، وأمام هذه الندرة أصبح من المطلوب تحقيق الإستخدام الأمثل لهذه الموارد المتاحة أمام ضغط عاملين هامين: الأول داخلي ويتمثل في ضمان إستمرار إستقرار الدولة الاقتصادي والسياسي، والثاني خارجي يتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة[1].

– **إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية:** أفرطت الدول النامية في إعتمادها على القروض الخارجية للتمويل، مدفوعة بفجوتين هما فجوة التمويل المحلي (عجز المدخرات المحلية)، وفجوة التجارة الخارجية (العجز في النقد الأجنبي)، وهذا حتى وصلت إلى الدرجة التي أعلنت فيها العديد من هذه الدول عجزها عن تسديد أقساط خدمة الدين، بما هدد المركز المالي لهذه البنوك، ودفع مؤسستي بريتون وودز للتدخل من أجل ضمان حصول البنوك على أموالها، وقد بدا الأمر واضحا في القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والرئيس الأمريكي للمكسيك عام 1995، والتي تم ربطها بسياسات التصحيح الإقتصادي.

وضمن هذه النقطة بالذات، برزت حاجة المكسيك الطارئة لمبلغ خمسين مليار دولار، وبسبب عنصر الوقت ومعارضة غالبية الكونغرس الأمريكي لتوفير التمويل، قام الرئيس الأمريكي بقرار فردي منه، متجاهلا معارضة الكونغرس في التصرف بصندوق الطوارئ البالغ قيمته 20 مليار دولار، وضغط على مدير الصندوق الذي إتخذ قرارا بمنح المكسيك 17.7 مليار دولار كقرض، كما ضغط على البنك الدولي والحكومة الكندية لتصبح قيمة القروض المتوفرة للمكسيك 50 مليار دولار[2].

– **فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة:** وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور خلال الثمانينات من القرن الماضي، والتي أصبحت قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جدا، لكن وفي المقابل، برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، (2009–2010): متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان ، ص 154.

[2] بن سمينة عزيزة بن عمارة: مرجع سبق ذكره، ص ص 216–217.

النامية، مما أدى لبروز أزمات فائض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة، وتفاقم إنعكاساتها على الدول المتطورة عند عدم حلها، فتم أخذ هذه المسألة بعين الإعتبار عند تصميم برامج التصحيح الهيكلي، التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها- مثل فتح أسواق الدول النامية، حرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية- إلى ضمان إستمرار نمط التقسيم الدولي للعمل الذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية، والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان إستمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية، والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقا لتصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الكوني[1].

المطلب الثاني- مكونات سياسة الإصلاح الإقتصادي:

يطلق عليها **سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي**، ويمكن تعريفها على أنها تلك الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير، التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني من إختلال التوازن الداخلي معبرا عنه بوجود عجز كبير في الموازنة العامة للبلد، ومعدل مرتفع للتضخم، وإختلال في التوازن الخارجي معبرا عنه بوجود عجز كبير في ميزان المدفوعات، وتضخم في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الإقتصادية الكلية والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الأول- سياسة التثبيت الإقتصادي:

سياسات التثبيت أو الإستقرار تشير إلى التغيرات المدروسة في أدوات السياسات الإقتصادية الكلية، التي تطبقها حكومة أي دولة، إستجابة لتغيير الشروط أو الظروف الإقتصادية الكلية وذلك من أجل تثبيت الإقتصاد[2]. يكون التثبيت الإقتصادي أولا، وبعد أن تأخذ هذه الإجراءات بعدا زمنيا مناسبا في إطار المدى القصير لتفعيل آثارها الإقتصادية، تليها في الترتيب المرحلي الإجراءات الإقتصادية المرتبطة بالتعديل الهيكلي، ويستند هذا التسلسل إلى الفروض التي تشير إلى صعوبة حركة رأس المال بإتجاه الإستثمار. ويتكفل صندوق النقد الدولي بإجراءات التثبيت الإقتصادي بالسعي نحو تحقيق أسعار الصرف الحقيقية مع أكبر قدر من التأكد والرضى لدى المستثمر الأجنبي، وعدم الخوف من التغيرات لأسعار الصرف للعملات المحلية[3]. وتهدف

---

[1] المرجع نفسه، ص 217.

[2] عبد الحميد عبد المطلب: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، المصدر سبق ذكره، ص 210.

[3] بن شهرة مدني: مرجع سبق ذكره، ص 37.

أساسا إلى الضغط على الطلب وتقليصه، وذلك باتباع سياسة تقشفية في الميزانية العمومية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، والحد من الإصدار النقدي، وتحرير الأسعار، وتخفيض الأجور الحقيقية. فالمؤسسات المالية والنقدية الدولية ترى أن سبب المديونية المرتفعة للبلدان النامية هو الإنفاق المفرط في ميزانية هذه البلدان، حيث أنها تعيش فوق طاقاتها وإمكاناتها، لهذا يجب عليها تقليص هذا الإنفاق وذلك بإتخاذ مجموعة من الإجراءات لتقليص الطلب(1). وتتضمن برامج التثبيت السياسات التالية:

1- السياسات المالية(2): وتهدف إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات، بواسطة مجموعة من السياسات بعضها يتعلق بالإيرادات وبعضها يتعلق بالنفقات والثالث أسلوب العجز.

✓ **جانب الإيرادات:** تتم زيادة الإيرادات بواسطة:

- إعادة هيكلة النظام الضريبي: وجعله أكثر شفافية وتحسين مرونة النظام وثباته وتقليل تحيزه ضد أنشطة الإنتاج والتصدير وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة، وفرض ضريبة واحدة على كل الدخل الفردي وفقا لجدول ضريبي واحد، وإزالة الضرائب المتعددة على المؤسسات للحد من التهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات،
- فرض ضريبة عامة غير مباشرة على الإستهلاك أو المبيعات تشمل غالبية السلع والخدمات،
- تتم زيادة الإيرادات كذلك عن طريق رفع أسعار غالبية السلع والخدمات العامة، وأهمها مواد الطاقة لتتناسب مع الأسعار العالمية، فضلا عن زيادة أسعار النقل والمواصلات، الإتصالات، وخدمات التعليم والصحة وغيرها.

✓ **جانب النفقات:** يتم خفض النفقات بواسطة:

- خفض النفقات الجارية، وخاصة الأجور، وخفض عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام، وخفض أو إلغاء الدعم وقصره على سلع محددة وخفض الإنفاق العسكري،
- خفض النفقات الرأسمالية، وخاصة الإنفاق الإستثماري، وخفض أو إلغاء الإستثمار للقطاع العام بواسطة التخلص من هذه الوحدات جزئيا أو كليا، ويعتبر تخفيض النفقات هو القاسم المشترك في معظم برامج التثبيت التي أبرمها صندوق النقد الدولي مع بلدان العام الثالث.

---

(1) بن سمينة دلال: مرجع سبق ذكره، ص 152.

(2) حفيظ فطيمة، (2011/2010): الإصلاحات الإقتصادية وإشكالية النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، ص ص85-86.

✓ **أسلوب تمويل عجز الموازنة:**

تهدف برامج التثبيت إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق موارد حقيقية، ويتم ذلك بإصدار أذونات على الخزانة العامة بأسعار فائدة تحدد وفقا لقواعد العرض والطلب، وهي بالطبع تزيد عن الفائدة التجارية، وذلك بتخفيض الإعتماد على القروض الخارجية أو اللجوء إلى التمويل المصرفي بهدف الحد من القروض الخارجية ومحاربة التضخم.

يكمن دور المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى المراقبة والإشراف على برامج الإصلاح الإقتصادي، في ضرورة رفع رأس مالها لتلبية إحتياجات البلدان المدينة، وإيجاد وسائل مالية جديدة تسمح بالمواءمة بين خدمة الدين ومدفوعات البلد المدين[1].

2- السياسة النقدية الإئتمانية[2]:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم والنشاط الإقتصادي، لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.

ويقصد بالسلطة النقدية هنا البنك المركزي في أي دولة، حيث تبنى السياسة النقدية على التأثير في المعروض النقدي، لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يقابله إفراط حاد في السيولة المحلية، وهنا يحث الصندوق البنوك المركزية للبلدان النامية التي تكون قيد تنفيذ برنامج للتصحيح الهيكلي، وبالأخص برنامج التثبيت، ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية لدى البنك المركزي ويقل رصيدها لديه، مما يقلل من خلق النقود ويخفض عرضها، وعليه يميل مستوى الأسعار إلى الإنخفاض، أما إذا إستخدمت نسبة الإحتياطي القانوني فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من هذه النسبة برفع سعر الخصم، ويترتب على ذلك إنخفاض كمية النقود وبالتالي إنخفاض عرضها، مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على إستقراره، بما يتناسب وتحقيق معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، ومنه الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم، تتم فيه تخفيض عرض النقود بتقليل كميتها من خلال تقييد الإئتمان كما يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي.

---

(1) Igmat Arazki, (1990) : La crise de l'endettement des pays en développement 82-90, ENAP, Alger, p 138.

(2) بن سمينة عزيزة بن عمارة: مرجع سبق ذكره، ص ص 224-225.

3- سياسة تخفيض سعر الصرف:

يلعب سعر الصرف دورا رئيسيا في أي إقتصاد، إذ يؤثر على تكلفة السلع المستوردة وربحية صناعات التصدير، مما يؤثر بصورة فعالة على معدل التضخم والناتج والتشغيل، وإختيار ترتيبات سعر الصرف، أي تثبيته، أو تغييره، أو جعله يحدد المدى الذي يتأثر عنده الإقتصاد الوطني نتيجة حالات الإنتعاش أو الكساد في الخارج، كما يحددها نطاق السياسة النقدية المستقلة في الداخل.

نتيجة لهذه الأهمية إستعمل صندوق النقد الدولي سعر الصرف كوسيلة فعالة في الإصلاح الإقتصادي، وتتمثل في إتخاذ التدابير التالية[1]:

- التسيير الجيد للسوق الرسمية للنقد المحلي،
- المساعدة على تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتهم،
- تعزيز توسيع التجارة العالمية كوسيلة تساعد على خلق ظروف ملائمة لنمو إقتصادي دائم متزايد التوظيف،
- سياسة سعر الصرف مقترنة بسياسات أسعار محلية، لتشجيع الإستخدام الرشيد للصرف الأجنبي، وتوفير حوافز كافية للمصدرين.

إضافة إلى هذه الإجراءات يجب على كل دولة في إطار سياستها الخاصة العمل على:

- تفادي الإنحرافات في سعر الصرف المزدوج،
- إلغاء جميع التراخيص الخاصة بعقود الإستيراد والتصدير،
- إلغاء إلتزامات المصدرين بإيداع مبلغ من العملة الصعبة لدى البنك المركزي، مع تسهيل فتح حسابات بالعملة الصعبة لصالح القاطنين،
- السماح للبنوك التجارية التعامل أكثر فأكثر والقيام بعمليات العملة الصعبة، لأنه في بعض الحالات فإن سوق العملة تسمح بحماية بعض المتعاملين الإقتصاديين ضد أخطار الصرف. وبصورة عامة فإن إصلاح سعر الصرف وفق نظام الصرف والمدفوعات الدولي يؤدي في كثير من الأحيان إلى توسيع درجة التحويل للعملة الوطنية.

تمثل سياسة سعر الصرف أهم سياسات برامج التثبيت، إذ يعتقد خبراء الصندوق أن عملات بلدان العالم الثالث محددة إداريا بأعلى من قيمتها الحقيقية، ويعتبر أن تحديد سعر صرف واقعي هو شرط هام لنجاح برنامج الإصلاح الإقتصادي بشقيه التثبيت والتكيف الهيكلي لإزالة التشوهات في الأسعار.

[1] أنظر خبابة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 459.

ويرجع ذلك إلى أن تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية يمنع من زيادة الطلب على النقد الأجنبي نظرا لإرتفاع أسعار الواردات، وفي ذات الوقت زيادة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات، وكل هذا يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري، ويؤدي إلى إستقرار التجارة الخارجية والنقد الأجنبي في البلد، ويجعل الوضع في المدفوعات الخارجية قابلا للإستمرار، وهو ما يمكنها من الإستغناء عن المساندة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في نهاية فترة تطبيق برنامج التثبيت[1].

الفرع الثاني– سياسات التكيف الهيكلي:

يعد التكيف الهيكلي أحد الملامح الأساسية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي في أي مجتمع نام، حيث يعد نوعا من إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأعلى إنتاجية[2]. سياسات التصحيح تركز على إدارة جانب العرض، وهي عبارة عن عملية التكيف للتغيرات المفاجئة أو الكبيرة وغالبا غير المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، ويتابع تنفيذها البنك الدولي في الأجلين المتوسط والطويل، وتستند بدورها على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها، حيث تستهدف إعادة هيكلة الإقتصاد القومي، وتصحيح هياكل الإنتاج، وإزالة الإختلالات فيما يسمى بالإقتصاد الحقيقي، للوصول إلى معدل نمو إقتصادي مرتفع وزيادة الإستثمار وزيادة الصادرات، وزيادة دور القطاع الخاص، وإزالة التشوهات السعرية والتحول إلى آليات السوق لتعكس التكلفة الحقيقية للمنتج، بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولية، والتحول إلى نظام الحماية السعرية عند مستويات منخفضة من التعريفة الجمركية وإلغاء نظام الحماية الكمية بتعظيم الصادرات والعائد من التجارة الدولية[3].

1– تحرير الأسعار:

تسعى إجراءات التكيف الهيكلي في مقدمة إجراءاتها إلى تحرير الأسعار سواء للموارد أم للسلع النهائية من قيود الدعم أم الأجور، بمعنى تكسير أية قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية مفروضة على الأسعار المحلية والعالمية، وتعمل هذه الإجراءات لتحقيق أهدافها بإتجاهين هما:

- تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، من خلال تخفيض النفقات العمومية أي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات، للقضاء على الإستهلاك المفرط والتبذير مع تشجيع الإستثمار والإنتاج، وتقليل الواردات،

[1] حفيظ فطيمة: مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] المليجي إبراهيم عبد الهادي، وعطية السيد السيد عبد العزيز، (2016): برامج التغيير الهيكلي والإصلاح الإقتصادي رؤية نقدية تحليلية لتجارب الخصخصة محليا وعالميا، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي، ص 33.

[3] عبد الحميد عبد المطلب: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، المصدر سبق ذكره، ص ص 210–217.

- الآخر: إعطاء الفرصة الكافية لجهاز الأسعار لتحفيز النمو الإقتصادي، حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيراتها في تخصيص الموارد بين الإستخدامات المختلفة.

بمعنى إزالة كل القيود التي تعيق آلية السوق عن أداء دورها المفترض في مجالات التمويل والإنتاج والتجارة والإستهلاك ضمن الوسائل المتخذة لتحقيق ذلك الهدف على النطاق المحلي، إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات، وإسترداد جزء من تكلفة الخدمات التي تقدمها الدولة من المستفيدين بها.

إن برامج التكيف الهيكلي تستثني الأجور من عملية تحرير الأسعار ومكافحة التضخم، بل إن كثير ما تطالب بتثبيت الأجر حتى إسميا، أي أنها ترفض تحرير أسواق العمل، الأمر الذي يعني تدهور القيمة الحقيقية للأجور[1].

2- سياسة تحرير التجارة والتوجه نحو التصدير:

تعد مسألة تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط برامج التكيف الهيكلي، فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات-من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية- من شأنها أن تعيق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد.

وتعارض الهيئات المالية الدولية حماية الصناعات المحلية، حيث تعتقد أن البلاد المتفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن وجود سياسة تجارية متفتحة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي، كما أن الأداء الإقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات، والتخلي نهائيا عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل)، حتى ولو أدى ذلك إلى القضاء على الصناعة المحلية، وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة.

ويهاجم البنك الدولي سياسات التصنيع القائمة على بدائل الواردات، ويرى أن الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير، وفي هذا الخصوص تتفرع عن حرية التجارة والتحول نحو التصدير مجموعة من السياسات الهامة مثل[2]:

---

[1] عباس سحر، إيمان عبد الكاظم جبار: مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] محمد عمر مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 145.

- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية،
- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية،
- خفض الرسوم على الواردات،
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.

3- الخصخصة:

تعني إسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشكل الخصخصة جزء من عملية تعديل هيكلي في النشاط الاقتصادي في إطار الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الكفاءة الإقتصادية، إذ تنطوي على تغيرات أساسية في الدور المنوط بالدولة والمتمثل في تعزيز الإقتصاد بكافة قطاعاته، وخلق الوظائف في سوق العمل وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

وتختلف الدوافع التي تؤدي إلى إعتماد الخصخصة، فالعديد من البلدان النامية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، نتيجة أزمة الديون وما أعقبها من إنخفاض حاد في التمويل الخارجي، ومن أجل تخفيض الإختلالات على مستوى الإقتصاد الكلي، إضطرت إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلي وتطبيق سياسات مالية إنكماشية. وقد شكلت الخصخصة بالنسبة لتلك البلدان مخرجا محتملا لتخفيض الأعباء المالية.

أما في البلدان الصناعية فقد كان التغير الحاصل في إيديولوجيا دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وعدم رضا المستهلك حيال نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة، عاملا أساسيا في إنسحاب القطاع العام من بعض الأنشطة الاقتصادية[1].

لعبت عمليات الخصخصة دورها في تسارع العولمة عن طريق ربط الإقتصادات الوطنية ودمجها بالإقتصاد العالمي، والتخلص من هيمنة الحكومات وقطاعها العام على الحياة الاقتصادية، وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الإقتصاد، فهي لا تشمل فقط تغيير حقوق الملكية، بل إعادة تخصيص الموارد والأنشطة وتغيير المسؤوليات الإقتصادية والإجتماعية بين القطاعين العام والخاص.

إن برامج الخصخصة كانت عاملا أساسيا في تحفيز تدفقات رأس المال الأجنبي وخاصة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي طبقت تلك البرامج، ولا سيما البلدان النامية والمتحولة، إذ يدعمها الصندوق والبنك الدوليين من خلال وصفة الإصلاحات الهيكلية، التي تشجع إشراك القطاع الخاص والسماح لمؤسساته

---

[1] عباس سحر، إيمان عبد الكاظم جبار: مرجع سبق ذكره، ص 131.

وأفراده بتملك جزئي أو كلي لمشروعات الحكومة، أو إستبدال ديونها وقروضها الأجنبية بملكية أصول القطاع العام، إن تلك البرامج ساعدت على نقل وإجتذاب تدفقات ضخمة من الأموال بلغت في البلدان النامية وحدها وللفترة (1985-1997) حوالي 342 مليار دولار، ومثّل الإستثمار الأجنبي المباشر منها ما نسبته 75%[1].

يتمثل برنامج التعديل الهيكلي في تقليص حدة الإختلالات على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية (الميزانية وميزان المدفوعات)، وقد تطلب هذا البرنامج تنفيذ العديد من الإجراءات النقدية والمالية والجبائية بهدف إستعادة آلية السوق وتحرير الأسعار. ومن أهم هذه الإجراءات هو الحد من تدخل الدولة في الإقتصاد وخصخصة القطاع العام وترقية القطاع الخاص. وكان الهدف من هذه الإجراءات هو تثبيت وإستقرار الإقتصاد الوطني وتحقيق التوازنات الكبرى، مع إحداث تغيرات هيكلية موجهة لتحرير المبادرات الخاصة للقطاع الخاص ودعم النمو الإقتصادي[2].

كما يتعين لإنجاح البرنامج أن يكون البلد قد خلق مناخا مواتيا لإنعاش إقتصاديات السوق (تحرير الأسعار، وفي مقدمتها سعر الصرف وسعر الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية، وتغيير القوانين المنظمة لمؤسسات القطاع العام، عودة بورصة الأوراق المالية وإنعاشها....إلخ).

وتعتبر سياسات التثبيت سياسات قصيرة الأجل يتوقع أن تظهر آثارها من خلال فترة 12-18 شهرا، ويصاحب سياسات التثبيت إنخفاض في معدل النمو الإقتصادي وإنخفاض مستويات الإستهلاك، حيث تستهدف برامج التثبيت تهيئة بيئة صحية تقوم على أساس تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتحقيق الإستقرار النقدي قبل أن تبدأ برامج التكيف الهيكلي، ولذلك فإن الإنخفاض في مستويات النمو للتشغيل يعتبر ثمنا مؤقتا لابد من دفعه لتحقيق التوازنات الإقتصادية والنقدية تمهيدا لرفع مستوى الإنتاج بعد المرحلة الإنتقالية.

الفرع الثالث- مبرراتها وآثارها على التنمية الإقتصادية:

إن معظم البلدان النامية كانت قد تجاهلت سياسات الإصلاح حتى دخول مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، ولم يتزايد الإهتمام بها إلا مع بداية الثمانينات، وتصاعدت بدرجة أكبر في النصف الأول من التسعينيات. ولعل تفسير ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى تزايد الصدمات الإقتصادية الداخلية منها والخارجية والتي توافقت مع صعود أزمة المديونية في البلدان النامية مع بداية الثمانينات. ومن ثم إستيقظت كثير من البلدان النامية على ضرورة تركيز الإهتمام على سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي، حيث إتضح أن تلك

---

[1] حمزة حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] Abdeladim Leila, (1998) : les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie), étude juridique, les éditions internationales, Alger, p 29.

الصدمات الداخلية والخارجية، وتصاعد أزمة المديونية الخارجية يرجع إلى أن معظم البلدان النامية تميزت بسمات مشتركة كانت وراء المشاكل التي عانت منها، ومن أهمها[1]:

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبيا،
- عجز كبير في الموازنة العامة للدولة،
- عجز كبير في ميزان المدفوعات،
- وجود أسعار صرف مغالى في قيمتها،
- أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة،
- وجود قطاع عام كبير ومسيطر وذو كفاءة إقتصادية منخفضة،
- تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

حينما تتفاقم هذه المشاكل تلجأ الدول النامية إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وتكون هذه المساعدة تكون في شكل قروض وتوصيات مالية ضمن برنامج تحدد مدته مسبقا. لقد كان لمجموعة البلدان النامية مبرراتها القوية للخضوع إلى شروط برامج التصحيح، ومن أبرز تلك المبررات[2]:

- طغيان المشاكل الإقتصادية فيها، بالشكل الذي جعلها مرتبطة بشكل وثيق بالعجز الداخلي والخارجي والمديونية الخارجية، والمشاكل المتعلقة بأسعار الصرف الحقيقية وحجم الإحتياطيات، والمشاكل المرتبطة بكفاءة أداء المؤسسات الحكومية وتباطؤ معدلات النمو وتزايد معدلات البطالة.
- ضرورة التأقلم مع الواقع الجديد للنظام الإقتصادي العالمي، وذلك بهدف تهيئة شروط البقاء فيه والتفاعل معه.
- النمو المتسارع لمتطلبات الحركة التنموية، والذي يستدعي القضاء على كافة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

إن غالبية البلدان النامية التي تتمتع بعضوية الصندوق تجبر على إنجاز التصحيح عبر تطبيق سياسات الإصلاح المختلفة، وذلك لحاجتها الملحة للحصول على التمويل الذي يوفره الصندوق، سواء من مصادره الخاصة أو من مصادر أخرى مثل البنك الدولي والمؤسسات التابعة له.

---

(1) عبد الحميد عبد المطلب: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص ص 214-215.

(2) هاشم حنان عبد الخضر، (2006): الإجراءات التطبيقية لبرامج التصحيح الإقتصادي وإنعكاساتها على الإقتصادات النامية، القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 8، العدد 2، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، الكوفة، ص 123.

آثارها على التنمية الإقتصادية:

لم تفصح سياسات الإصلاح الإقتصادي عن أي مضمون حقيقي، ولم تكن المؤسسات التي فرضت هذه السياسات معنية بقضايا التنمية. وتشير النتائج التي تمخضت عن هذه السياسات في معظم البلدان التي إضطرت إلى إتباعها، بأنها ساهمت بشكل واضح في زيادة تشويه السياسات الإقتصادية الوطنية وإبعادها عن القضايا الأساسية، من خلال طرح البدائل من السياسات التي تركز على التمويل الخارجي وضرورة الإيفاء بمتطلباته، حيث أصبح النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية العالمية يتمثل في توليد الديون على البلدان وإدارتها، والسيطرة على عمليات سدادها وتحصيل الفوائد المترتبة عليها.

لقد كان الغرض الأساسي من تطبيق مثل هذه السياسات، كما إدعت الجهات التي مارست فرضها على البلدان التي أثقلتها الديون الخارجية، هو المساعدة في التخلص من أزمة المديونية وتحسين أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية. إلا أن النتائج تشير بأن معظم بلدان الإصلاح الإقتصادي قد تعرضت إلى المزيد من المشكلات الإقتصادية والمالية والإجتماعية(1).

إن الميكانيزمات التي يطبقها صندوق النقد الدولي تجاه الدول المتخلفة قد أثرت سلبا على إقتصادياتها وزادت من عبء مديونيتها، وذلك لأن التسهيلات لم تستطع بأي حال من الأحوال أداء المهام التي أنشأت من أجل تحقيقها، وهذا ما جعل مجلس المحافظين يرسم طرقا جديدة وذلك في شهر ماي 1989، ويقدمها الصندوق إلى الدول التي تأثرت بالمديونية، وتتمثل هذه الإستراتيجية الجديدة في المراحل التالية(2):

– متابعة برامج إعادة التكيف مع التركيز على النمو، وهذا لا يمكن بلوغه إلا عن طريق الإستمرار في الإصلاحات الهيكلية في الدول المدينة، وذلك من خلال تحرير التجارة والصرف وإلغاء الدعم عن الأسعار وغيرها من الوسائل التي تساهم إيجابا في ذلك، للعمل على تحقيق التحول إلى إقتصاد السوق الحر بالنسبة للدول التي نهجت التخطيط المركزي.

– منح موارد دعم مالي مناسبة من موارد عمومية وخاصة، ومن أجل تقييم نوعية برنامج إعادة تكييف الإصلاحات الهيكلية لبلد ما، فإن الصندوق يفرض عليه سياسات مناسبة لتحسين وضعية الإدخار والإحتكار وتشجيع عودة رؤوس الأموال المهربة ومساهمة رؤوس الأموال الخاصة في عملية الإستثمار المباشر، ذلك لأن الصندوق يعتمد في فلسفته الإقتصادية وما يتفرع عنها من سياسات وشروط من أن السلوك الداخلي يعد السبب الجوهري والمركزي لخلل موازين مدفوعات البلدان الأعضاء المتضررة، وعليه فإنه قبل أن يمنح دعمه يتأكد من:

(1) يونس عدنان حسين: مرجع سبق ذكره، ص 100.

(2) أنظر: خالدي الهادي: مرجع سبق ذكره، ص 147.

- ✓ تمويل برامج التكييف الهيكلي المناسب،
- ✓ أن الموارد المقدمة تساعد الدولة المتضررة من تصحيح الإختلال وإعادة التوازن لميزان مدفوعاتها الذي يمكنها من تسديد ديونها،
- ✓ أن مصاريف التمويل موزعة توزيعا عادلا،
- ✓ عودة العلاقات المنظمة بين الدولة العضو ودائنيها.

مما سبق يتبين أن الصندوق يتعرض من حيث المبدأ إلى قضايا التنمية الإقتصادية بشكل مباشر، وعليه فإن التعديلات التي أدخلها على نص الإتفاقية لم تراع ظروف الدول المتخلفة والمشاكل الهيكلية التي تتخبط فيها، ومن ثم يمكن القول بأن الصندوق يعد أداة من أدوات الإستعمار الجديد، فالمتفحص لقوانينه وميكانيزماته يتوصل إلى تشخيص فلسفة هذه المؤسسات التي تهمش الدول المتخلفة، وذلك لإعتمادها نظام الحصص والتصويت، وعليه فإن التعديلات أعطت الصندوق حرية إختيار الشروط التي تمكنه من تحقيق أهدافه، وفي هذا السياق تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على الصندوق وتجبره على تقديم قروض إلى الدول الحليفة لها، وهكذا لم توفق الميكانيزمات التي إعتمدها الصندوق في التخفيف من حدة الأزمات التي أصابت الدول المتخلفة، الأمر الذي أدى إلى إمتناع البنوك التجارية على منح القروض الجديدة.

كما أن تحرير أسعار الصرف كإحدى الوصفات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي، قد أدى إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملات المحلية لبلدان الإصلاح إزاء العملات الأجنبية الأساسية، وإذا كان الظاهر من هذه الوصفة هو من أجل زيادة الصادرات وتقليل الإستيراد لدعم موازين المدفوعات، فإن مثل هذا التخفيض من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق عدد من المنافع المالية للبلدان الرأسمالية الدائنة، مقابل عدد من الخسائر ومزيد من سلب الفائض الإقتصادي من البلدان النامية المدينة، حيث يترتب على هذا الإجراء[1]:

- إرتفاع قيمة الديون بالنسبة للبلدان النامية المدينة لصالح البلدان الرأسمالية الدائنة،
- إنخفاض قيمة الديون والأرصدة المالية للبلدان النامية المستثمرة لدى البلدان الرأسمالية المتقدمة،
- إنخفاض قيمة الدين الخارجي للعملة العالمية المهيمنة (الدولار الأميركي) عند تحويله إلى عملات أخرى.

إن هذا النموذج الذي يروج له البنك الدولي يستند إلى أن الإقتصاد المحلي الداعم للمنافسة الداخلية والخارجية يجسد بنية محفزة للإبداع ونقل التكنولوجيا والإستخدام الكفء للموارد. كما أن التكامل مع الإقتصاد الدولي سيعود بالنفع على الإقتصاديات المحلية، من خلال تدفق السلع والخدمات ورأس المال والعمل

[1] يونس عدنان حسين: المصدر سبق ذكره، ص ص 102-103.

والتكنولوجيا، إضافة لذلك سيقدم المنتجون المحليون على إدخال تقنية تخفض من التكلفة، ويقدمون على تطوير منتجاتهم. أما السياسة فهي المسؤولة عن خلق بيئة إقتصادية كلية مستقرة تضمن خلق الأساس لنمو وتنمية قابلان للإستمرار. لذا ينبغي التأكيد على حرية الأسواق والمنافسة الدولية لتحقيق عدالة عملية التصحيح في إطار دور الدولة التصحيحي. كما يبين ذلك المخطط الموالي:

شكل رقم (1): آثار الإصلاحات الإقتصادية على التنمية

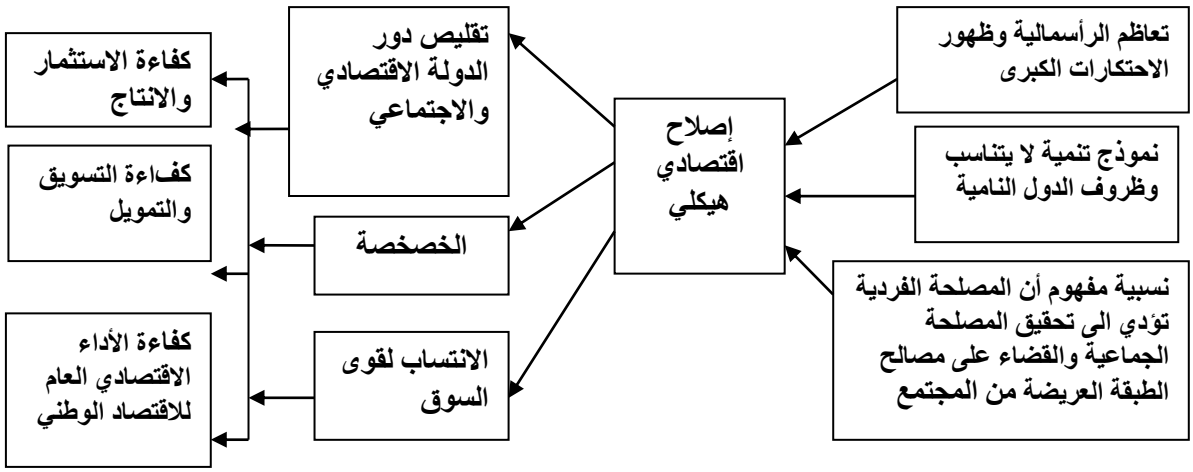

المصدر: عماري عمار، (2001): بعض إنعكاسات العولمة على إقتصاديات العالم العربي، الملتقى الدولي الأول حول العولمة، سكيكدة، ص 375

من خلال ما سبق، يلاحظ أن مجموعة الصلات بين الإقتصاد المحلي والعالم أكثف من غيرها، وهنا ما يقود إلى الاستنتاج بأن هذه الإستراتيجية متمحورة حول السوق العالمي وليس السوق الوطني. ومن جانب آخر فهي تركز على القطاع الخاص كمحور أساسي في إجتذاب الإستثمار الأجنبي وتحصيل مكاسب التجارة الخارجية[1].

لقد تم الترويج لبرامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أنها سوف تمهد الطريق مستقبلا للإرتفاع بمعدلات الإستثمار والنمو، وخفض معدل البطالة والهبوط بمعدل التضخم والحد من الإستدانة الخارجية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، غير أن الواقع يثبت أن هذه البرامج تفتقد الكفاءة النظرية، لأنها تعجز عن

[1] الزبيدي حسن لطيف كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 279

التشخيص الدقيق للمشكلات المعقدة بهذه البلدان، وتفتقد أيضًا الكفاءة التطبيقية، حيث أن التطبيق العملي لها لم ينقل هذه البلدان إلى الأوضاع المنشودة[1].

إن أكثر المخاطر بروزًا في آليات هذه البرامج كونها تبدأ بإلغاء جزئي للسياسات الإقتصادية الوطنية، وغالبًا ما يترجم ذلك بتفكيك النظم الإنتاجية القائمة في الإقتصاديات النامية، وإعادة تشكيل نظم إنتاجية تتلاءم مع السياسات الإقتصادية لعمليات التراكم الدولية محل السياسة الإقتصادية الوطنية، وهو ما يدفع إلى تثبيت المخاطر التالية:

- تصعيد مستويات إختلال التوازن بين العمل ورأس المال في زاوية ضعف الأجور الحقيقية وتوفير العمل الرخيص للشركات متعدية الجنسيات؛
- إضعاف قوة الدولة وتدخلها في إدارة النظم الإقتصادية، بالشكل الذي يسهل لرؤوس الأموال الأجنبية في التعامل مع الإقتصاديات النامية من موقع الأقوى من زاوية توفير المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية التي قد لا تتمتع بها حتى داخل بلدانها؛
- إعادة هندسة التجارة الخارجية في الإقتصاديات النامية، وجل تجارتها قوامها تجارة الإستيراد من جهة، ومن جهة أخرى التركيز على عمليات الإنتاج (التصدير) وفق إحتياطات سوق دول المركز بما يخدم مصالحهم، وبالتالي هي شكل للتبعية الجديدة.

وكنتيجة حتمية سيكون الوقوع في فخ المديونية الخارجية التي تفرزها منطقيا رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة، فهذه الأخيرة تؤدي، وبخاصة في الكثير من البلدان النامية، إلى ظهور فوائض إقتصادية كبيرة في أيدي قلة من الناس ينزح جزء كبير منها إلى الخارج سعيا وراء الربح أو طلبا للأمان. وهذا يؤدي إلى إنخفاض موجودات هذه البلدان من العملات الأجنبية مما يدفعها إلى الاستدانة من الخارج أو زيادة مديونيتها إتجاهه. ويجدر التأكيد أن المديونية عامة قد تكون عامل تبعية أو عامل هيمنة، فالعنصر في ذلك يكمن في علاقات القوة بين الجهة الدائنة والمدينة[2]، وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

---

[1] عماري عمار، (2001): الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 94-95.

[2] زكي رمزي، (1989): الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص ص 243-244.

شكل رقم (2): آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على الخطة الاقتصادية

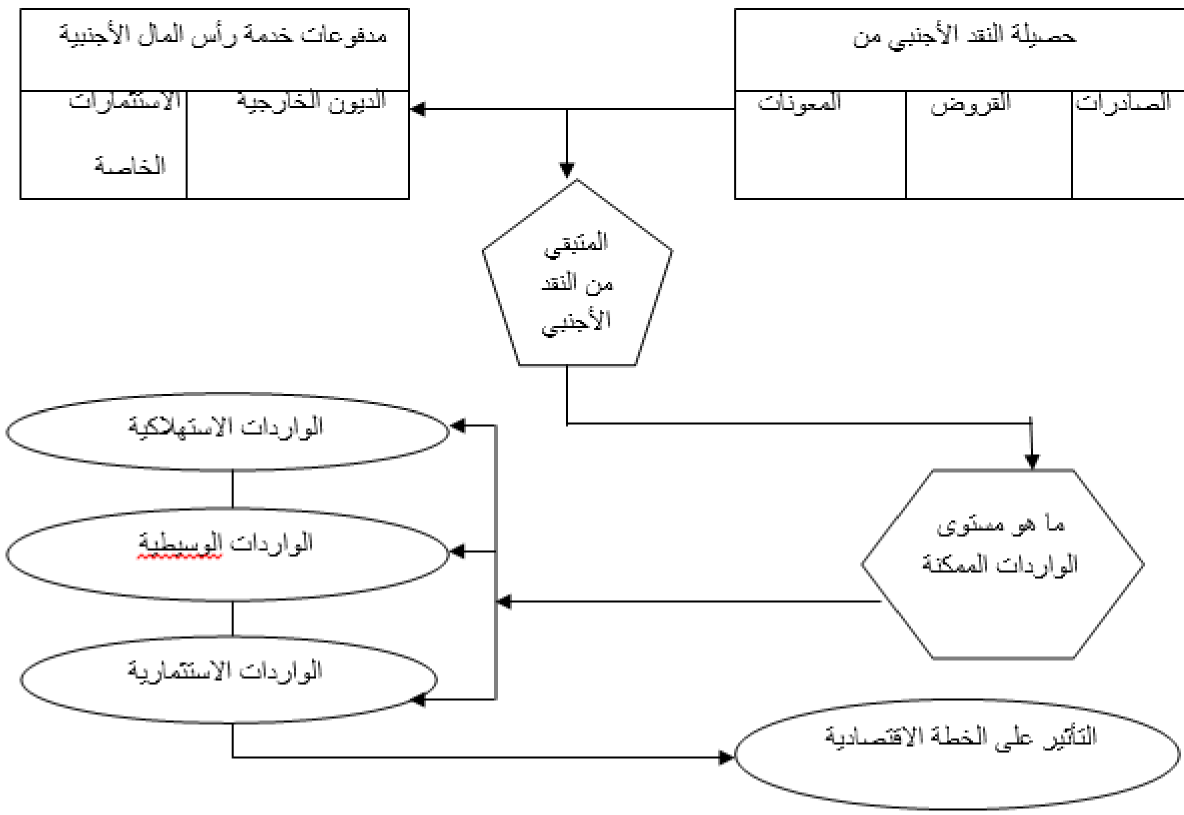

المصدر: رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1989، ص167

خلاصة الفصل:

في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية سالفة الذكر، والتي تتميز بالتوجه أكثر نحو آليات السوق وفسح المجال أمام القطاع الخاص لأخذ الريادة في تسيير النشاط الإقتصادي، وخاصة بسبب الوضعية الصعبة التي تعاني منها أغلب إقتصاديات الدول النامية، أصبحت هذه الأخيرة مجبرة على الدخول في سلسلة من الإصلاحات بالإنتقال من الملكية العامة للدولة إلى الملكية الخاصة كحل للإستفادة من إعانات المؤسسات المالية الدولية للخروج من أزماتها، وبحجة أن هذه الأخيرة كفيلة بالوصول بالإقتصاديات إلى معدلات نمو مرتفعة وإلى مستوى معيشي أفضل.

الفصل الثالث

القطاع الخاص ضمن الإقتصاد الوطني

تمهيد:

إن التحول من القطاع العام نحو القطاع الخاص يعتبر سياسة إقتصادية تهدف في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال إعادة هيكلة الإقتصاد، وإعادة هيكلة الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص، الذي من المفترض أن يتميز عن القطاع العام بإنخفاض درجة البيروقراطية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، وقدرته على تحسين الجودة والإبتكار والمنافسة وجذب الإستثمار للمساهمة في الإقتصاد[1].

كان يوجد منذ الإستقلال قطاع وطني خاص ممثلا في المؤسسات الإقتصادية الخاصة بجوار القطاع الوطني العمومي الممثل في المؤسسات الإقتصادية العمومية، وكان عدد هذه المؤسسات الإقتصادية ضئيل، حيث كانت تنشط في بعض المجالات الإقتصادية كالفلاحة، مساهماتها كانت محتشمة. تم في البداية تأميم البعض منها وتقلص نشاط الباقي وهمشت أمام المؤسسة العمومية. تم إحياء أغلبية هذه المؤسسات الخاصة في فترة الإصلاحات التي أجريت على المؤسسات العمومية.

يمكن تقييم أثر الإنتقال إلى القطاع الخاص على الإقتصاد الكلي بإستخدام طرق مختلفة، وذلك إستنادا إلى الأهداف الأولية لبرامج الخصخصة، ويمكن قياس أثر الخصخصة بالإعتماد على عدة مؤشرات مثل: زيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني، إنخفاض عجز الموازنة العامة، تطور أسواق رأس المال المحلية، تحسن الميزان التجاري، تغيير معدل البطالة، والزيادة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

---

[1] أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] زاهر محمد عبد الرحيم: مرجع سبق ذكره، ص 171.

المبحث الأول: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

تدعم التوجه المباشر نحو ترقية القطاع الخاص وفسح المجال أمامه للمساهمة في التنمية الوطنية المنشودة، بعدما عجز القطاع العمومي عن تحقيقها بمفرده، بصدور وإقرار جملة من القوانين والتشريعات التنظيمية التي أعادت الإعتبار للقطاع الخاص، خاصة منه الأجنبي، عكس ما كان شائعا أثناء التوجه الإشتراكي بأنه خطر على السيادة الوطنية، وأداة للهيمنة ووسيلة إستحواذ وسيطرة على الخيرات الإقتصادية والقيمة المضافة، وإعتبرته أداة ضرورية للتنمية، ومساهم حيوي في توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا المفتقدة، وإتاحة فرص التشغيل وتمكين الإقتصاد من تطوير قطاعاته وتنويع صادراته. يمكن تتبع مجمل تطورات الإطار القانوني والتنظيمي لترقية وتنشيط دور القطاع الخاص في الجزائر في العرض التالي:

المطلب الأول– مكانة القطاع الخاص في ظل الإقتصاد الموجه (1962–1989) مرحلة التهميش

هناك عوامل وإعتبارات عدة جعلت الحكومة الجزائرية تأخذ على عاتقها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحديد مساراتها، وذلك بحكم ملكيتها للموارد الطبيعية خاصة المحروقات، بإعتبارها كانت المورد الأساسي للدخل، وقدرتها على توظيف عوائده والإنفاق منها على حاجيات ومتطلبات التنمية، لذا كان من الطبيعي أن يمارس القطاع العام دورا أكبر، حيث أوكلت له مهمة توفير معظم الخدمات الضرورية للمواطنين[1]. فالإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال كان على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر عن الإستعمار معالم كثيرة للتخلف كانت متمثلة في[2]:

– الإزدواجية الإقتصادية على مستوى القطاعات: حيث يتشكل كل قطاع من قطاع حديث كان يسيطر عليه المعمرون، وقطاع تقليدي متخلف يمتلكه الجزائريون؛

– سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الإقتصادي الوطني: حيث كان نحو 80% من القوة العاملة متمركزة في النشاط الفلاحي؛

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 262.

[2] بن عومر سنوسي وبودية مراد محمد جميل، (2014)، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل، ص 29: على الموقع:
file:///C:/Users/s/Downloads/7c8253fb222c5618700863dc216533ad.pdf تاريخ الزيارة: 2017/03/07.

– التخصص الإقتصادي: حيث طغى إنتاج البترول والخمور على باقي المنتجات، فهما يشكلان لوحدهما 80% من قيمة صادرات الجزائر.

فمنذ السنوات الأولى للإستقلال تميز الإقتصاد بالعجز التام وهذا نتيجة رحيل الإطارات الأوروبية، وترحيل رؤوس الأموال إلى الخارج. وأمام هذا الوضع وكرد فعل قامت الدولة بطريقة تلقائية بإدارة هذه المؤسسات دون خيار ولا تردد، فقد إستفرد القطاع العام بتوجيه جهود القيادة السياسية آنذاك من أجل إستمرارية الجهاز الإنتاجي الذي ترك من قبل المعمرين تجسيدا للمبادئ الثورية. ومن هذا المنطلق فقد ظهر نظام التسيير الذاتي بمقتضى المرسوم 22 مارس 1962، والذي جاء كضرورة حتمية أملته مجموعة من العوامل بينها ظاهرة الأملاك الشاغرة[1]، والتي هي إنعكاس للوضعية التي كانت سائدة عبر مجمل الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للبلاد. حيث جسد مؤتمر طرابلس سنة 1962 غموض توجه السلطة السياسية تجاه القطاع الخاص بفعل الصراعات السياسية على السلطة آنذاك، وبدأت تظهر ملامح نموذج التنمية، إذ كان التوجه نحو إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي بجعله محركا للقطاعات الأخرى، وبتقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني.

– قانون الإستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

تميز الوضع الإقتصادي والإجتماعي غداة الإستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الإقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لإستثمار أموالهم داخل الجزائر، والمحافظة على المؤسسات الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للإستثمار سنة 1963 لتشجيع الإستثمار، والذي أعطى حرية للإستثمارات الخاصة بشرط توطين هذه الإستثمارات، تحديث وتجديد عوامل الإنتاج، وتكوين وترقية العمالة، لكن يبقى على الدولة تنظيم، متابعة، وتوجيه القطاع الخاص نحو النشاطات المنتجة التي ترغب فيها، وهذا ما شكل عائقا نحو الإستثمارات الخاصة التي كانت تفضل النشاطات الأكثر ربحية والأقل تكلفة ومخاطرة كالتجارة والخدمات والنشاط الفلاحي [2].

– وأكد ميثاق الجزائر **1964** على ضرورة الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية، وقد إعترف هذا الميثاق بالقطاع الخاص وبالملكية الخاصة بشرط توجيهها، كما جاء فيه أن الرأسمال الوطني الخاص في هذه الفترة كان يتواجد في فرعي الإقتصاد على شكل المؤسسات التجارية والأملاك الزراعية الكبيرتين، وأكد على

---

[1] بوهزة محمد، (2006): الإصلاحات في المؤسسة العمومية الجزائرية: بين الطموح والواقع، ملتقى دولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص 34.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 237.

توجيه الرأسمال الخاص إلى الصناعة، وأشار إلى أن هناك عدم توازن بين القطاع الرأسمالي والإشتراكي. هذا ولم يختلف مضمون القانون السابق عن قانون 1964، الذي أكد محاربته للملكية الخاصة المستغلة من باب تخوفه من إمكانية إرتباط هذا الأخير بالعناصر الموجودة في الخارج كما حدث في مصر، وعموما الأمر الذي يهم أن فترة 1964 تميزت بالحذر الشديد من نمو القطاع الخاص الرأسمالي، حيث تأكد نمط التسيير الإشتراكي للإقتصاد الوطني. وقد أدى تغيير القيادة السياسية ثلاثة سنوات بعد الإستقلال إلى دفع مجلس الثورة إلى تحديد موقفه إزاء القطاع الخاص، أين دعي هذا الأخير للمشاركة في بناء الإقتصاد الوطني بأن ينبغي توجيهه إلى الأنشطة الإقتصادية ذات المردودية، وليس تركه محصورا في الأنشطة المضاربية وغير الإنتاجية.

– في 15 جوان **1966** أصدر قانون الإستثمار الخاص رقم 66–284 والذي كان موجها بشكل خاص إلى رؤوس الأموال الوطنية، حيث حدد مبادئ إدارة إستثمارات القطاع الخاص، عندما يطلب هذا الأخير إعتماد (موافقة) الدولة، كما وضح فكرة تضافر الجهود بإستعمال كل الطاقات والموارد الوطنية. وسطر بذلك الإطار العام الذي يمكن من خلاله تنظيم تدخل القطاع الخاص في تنمية القطاعات غير الزراعية، خصوصا الصناعية منها والسياحية بصفة عامة، الإستثمار الخاص وطنيا كان أو أجنبيا يكون حرا في الأنشطة غير الإستراتيجية، أما في القطاعات الرئيسية التي يسند أمر إدارتها إلى القطاع العام فإن الدولة في هذه الحالة تستطيع مشاركة الرأسمال الوطني الخاص أو الأجنبي عن طريق ما يعرف "بالشركات المختلطة"[1]. لقد تضاعف عدد المشاريع ب 565 مشروعا بين سنتي 1967 و1969، لكن سرعان ما إنخفض هذا العدد بسبب رقابة الحكومة على الإقتصاد الوطني. والملاحظ في هذه الفترة هو التناقض الضمني ما بين قوانين تشجيع الإستثمار الخاص والخطاب السياسي، الذي عمل فيما بعد على تأميم الثروات وإسترجاع أملاك الإدارة الفرنسية التي إشتراها المستثمرون الجزائريون الخواص، هذا ما أدى إلى تخوف رأس المال الخاص سواء الوطني أو الأجنبي من الإستثمار، فكانت بذلك نتائج توسع القطاع الخاص ضئيلة، ويرجع هذا لعدة أسباب منها: النمط الإقتصادي المتبع، وكذا إحتكار التجارة الخارجية، ومشكل التمويل، وضعف القطاع السياحي، بالإضافة إلى إنعدام الخبرة في الإستثمار، البيروقراطية الإدارية المتمثلة في إجراءات الإعتماد خصوصا، وإنعدام سياسة ضريبية واضحة[2]. لذلك يعتبر هذا القانون أكثر القوانين تقييدا للإستثمار الخاص الوطني وخاصة الأجنبي، ويندرج هذا القانون ضمن التوجه الإشتراكي للجزائر في تلك الفترة، كما أنه يتيح إمكانية اللجوء إلى التأميم في حال تطلبت

[1] من بين الشروط المفروضة على القطاع الخاص الوطني: حظر الإستثمار في القطاعات الإستراتيجية والحيوية، الإلتزام بعدم التنافس مع القطاعات الإقتصادية للدولة.

Derras Omar, (1997), Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne, Insaniyat, N 1, printemps, CRASC, Oran, Algérie, p 160.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 237.

المصلحة ذلك[1]، فقد لعبت الدولة دورا بارزا في الإقتصاد الجزائري، خاصة بعد عام 1967. فإبتداء من ذلك العام إعتمدت الدولة التخطيط كوسيلة تدخل في الإقتصاد، وتسيير عملية تراكم رأس المال. وبشكل عام خضع تراكم رأس المال في القطاعات غير الزراعية لسيطرة الدولة، فأصبحت الأخيرة الفاعل الوحيد تقريبا في مجال توجيه الإستثمارات وتحقيقها وتمويلها، خاصة بعد تأميم المناجم وشركات التأمين، والجزء الأكبر من المصالح وذلك من خلال مؤسسات عامة متزايدة[2].

جدول رقم (2): مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (1967-1978)

السنوات	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	المجموع
مبلغ الاستثمار (بالمليون دج)	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	08	17	889

المصدر: بوزيان عثمان، (2006): قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، متطلبات التكيف وآليات التأهيل، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 769.

جدول رقم (3): تطور إجمالي الإستثمارات ونصيب القطاع الخاص في (1967-1978)

السنوات	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	إجمالي الاستثمار	% الاستثمار الخاص
1967	1871.9	1537.7	3409.6	45.09
1968	2550.3	2165.0	4715.3	45.9
1969	3188.4	2917.4	6165.4	47.32
1970	5243	2917.4	8160.4	35.7
1971	6323.1	2019.3	8342.4	24.2
1972	8349	1462.2	9811.3	14.9
1973	10475.7	1941.8	12417.5	15.6
1974	14303.8	3430.9	17734.7	19.3
1975	22298.8	2204.7	24503.5	08.9
1976	24763.2	6005.2	30768.4	19.5
1978	50732.6	2691.4	53424.0	05

المصدر: عايشي كمال، (2006): دراسة لواقع الإستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر وإتجاهاتها في ظل الإصلاحات الإقتصادية الحالية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 14، جوان، جامعة باتنة، الجزائر، ص 170.

[1] Abdeladim Leila: op cit, p69.

[2] نصار علي: مرجع سبق ذكره، ص 135.

ويمكن تفسير تراجع وزن القطاع الخاص خلال هذه الفترة بشروع الدولة منذ سنة 1970 بمخططاتها التنموية المعتمدة على الصناعات الأساسية[1] والمستندة في إنجازها إلى القطاع العام، مما أدى إلى تراجع القروض المقدمة إلى القطاع الخاص، زيادة على ما أقره قانون المالية 1971 بوقف الإعانات الخاصة لهذا القطاع، وبذلك أصبح هذا الأخير ينمو على هامش التخطيط في بعض الصناعات ذات الإستهلاك النهائي، وعلى رأسها الصناعة النسيجية والبلاستيكية والتي كانت تظهر في شكل وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم، وفي هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أن مجموع هذه المؤسسات بلغ حوالي 5000 مؤسسة خلال الفترة الممتدة بين (1967-1978)، منها 84.5% ذات تشغيل يقل عن 20 عامل للوحدة، منها 1650 مؤسسة تشغل أقل من 5 عمال للوحدة[2].

سمحت الظروف الإقتصادية العالمية الحسنة في فترة السبعينات من القرن العشرين (تحسن أسعار المحروقات) بتعزيز الجزائر لتنميتها، وبلغت في هذه الفترة أحسن مرحلة في تاريخها الحديث. حيث كانت توازي مستوى التنمية في كوريا الجنوبية، المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية كلها كانت تشير وبقوة إلى ذلك: برنامج تنمية جريء يتميز بوتيرة سريعة لتراكم رأس المال، وصناعة قوية تنمو سنويا بمعدل يقارب نسبة 10.5%، ومعدل نمو إقتصادي إجمالي لم ينخفض عن نسبة 7.5% سنويا خلال سنوات السبعينات كلها. لكن ما يمكن قوله بصدد سياسات التشغيل في هذه المرحلة أنها كانت في أغلبها سياسات ذات طابع إجتماعي أكثر منها إقتصادي، فكثير من المؤسسات كانت تضم أضعاف عدد العمال الذي تحتاجه، وتتكبد أضعاف التكاليف التي تفوق بكثير مقدرتها [3]. كما إرتفعت الإستثمارات الإجمالية بالأسعار الجارية من 3409 مليون دج سنة 1969 إلى حوالي 53424 مليون دج سنة 1978، وفاق معدل الإستثمار 45% حتى أنه وصل إلى 50% سنة 1978[4].

الإصلاحات الإرادية 1980-1989: كانت مؤسسات القطاع الخاص مؤسسات ثانوية لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا يد عاملة مؤهلة، وأغلبها كانت صناعات متفرقة غير مؤطرة، حيث تميز تدخل القطاع الخاص في النشاط

---

[1] بدأت الجزائر إبتداء من الفترة (1966-1967) في تبني نموذج تنموي يهدف إلى نمو مسير ذاتيا، وهذا النموذج يتمثل أساسه النظري في ما أطلق عليه الأستاذ De.Brnis تسمية "الصناعات المصنعة".

Rezig Abdelouaheb, (2006) : Algérie, Brésil, Corée du sud, Trois expériences de développement, OPU, Alger, p 84.

[2] بوزيان عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 769.

[3] رانيا بلمداني: أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص 55-56.

[4] Athmane cheriert, (2007) : Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l'Algérie, thèse de doctorat, non publié, université Mentouri, Constantine, Algérie, p 251.

الإقتصادي بالحذر التكتيكي، فكان يوجه نشاطاته نحو المشاريع التي تحقق له مردودية سريعة، وإنخفضت مساهمته في القيمة المضافة بحوالي 30% سنة 1982، بعد أن كانت تقدر بنحو 68% سنة 1968.

- قانون الاستثمار الخاص رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

بعدما إعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963، وحدد دوره في أداء بعض المهام الإقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التّجارة والخدمات، إتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات، بإعتباره القلب النّابض للإقتصاد الجزائري. إذ ورغم إحتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في إستغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتّقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 19-82 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل المؤسسات الإقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة من المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال المؤسسة. ونظرا لكون القانون إهتم بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية، إستدعى الأمر تعديله ليكون أكثر إستجابة لحاجة الإقتصاد الجزائري إلى إستثمارات خاصة محلية وأجنبية، تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النّمو، خاصة في قطاع المحروقات [1].

لقد كان هدف قانون 1982 هو تأطير وتوجيه القطاع الخاص وفق الأهداف التي سطرها المخطط، وقد تدعم هذا القانون بإصدار الأمر 83-93 الصادر في 29 جانفي 1983، والذي أنشأ ديوانا لتوجيه ومتابعة وتنسيق الإستثمارات الخاصة OSCIP، وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، حيث أوكلت لهذا الديوان مهام ضمان أفضل تكامل للإستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط، وتوجيه الإستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العام. وعلى الرغم من الإمتيازات التي جاء بها هذا القانون، إلا أن بعض العراقيل أدت إلى ظهور نقائص عديدة إثر تطبيقه، كتحديد سقف الإستثمار الخاص وتحديد مجال تدخله، إضافة إلى رخص الإستثمار التي أصبحت شرطا من شروط الإستثمار [2].

---

[1] مرداوي كمال، (2006): الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص 330.

[2] ساسي فطيمة: مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122.

- قانون الاستثمار الخاص رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

أتمم وعدل قانون 82-13 بقانون 86-13، نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر للإستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات. لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق. فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد، والذين ينضمون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول، إتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51% على الأقل، في حين تمّثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل إستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التّسيير وإتخاذ القرارات الخاصة بإستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب وضمانات التّأميم[1].

رغم أن التّعديلات التي أدرجت في هذه القوانين قد أضفت مرونة واضحة على إجراءات تكوين وتسيير الشركات المختلطة، ومنحت مزايا خاصة لم يسمح بها القانون الجزائري منذ فترة التّأميم، إلا أنه كان من الإستحالة إنشاء شراكة مع مؤسسات تابعة للقطاع الخاص المحلي، لتبقى مشكلة التمويل الخارجي أحد أهم معوقات التّنمية الإقتصادية خاصة بعد بلوغ المديونية الخارجية نهاية الثمانينات مستويات مرتفعة. لذلك إستدعى الأمر البحث عن أطر قانونية أكثر إنفتاحا عبرت عنها جملة من القوانين والتشريعات التنظيمية الخاصة بتكريس الإصلاحات الإقتصادية وفتح المجال أكثر للقطاع الخاص.

فمع بداية الثمانينات جاء القانون 84/81 المتعلق بالتنازل عن الأملاك العمومية للخواص بأسعار رمزية. هذا الأخير تبعه القانون 19/87 المتعلق بالمستثمرات الفلاحية الخاصة والمستثمرات الفلاحية الجماعية[2]. وعليه مرت الجزائر منذ سنة 1988 بإصلاحات هيكلية تهدف أساسا إلى الإنتقال من التسيير الإداري المركزي إلى تسيير قائم على قواعد إقتصاد السوق. ومن أهم ما ميز هذه الإصلاحات ما يلي:

- قانون الإستثمار لسنة 1988: صدرت قوانين الإصلاحات وهذا إبتداء من جانفي 1988 حول إستقلالية المؤسسة العمومية (قانون 01/88)، قانون 02/88 و 03/88 على التوالي المتعلقان بقانون التخطيط

[1] مرداوي كمال: مرجع سبق ذكره، ص 330.

[2] Chadlia Amel, (2014) : Performance des entreprises publiques algériennes, Algerian Business Performance Review, N 06, university Kasdi Merbah Ouargla, P 15.

والقانون المتعلق بصناديق المساهمة، وفي النهاية قانون 01/89 والذي تمم مفهوم العقد التسييري وخصائصه الأساسية: بمعنى أن الشركة الدولية صوفيتال (sofitel) تسير المباني النزلية الجديدة لحساب مؤسسة عمومية سياحية[1].

وقد جاء هذا القانون من أجل تدارك النقائص المسجلة في قانون الإستثمار (82-2) المؤرخ في 21 أوت 1982، المتمثلة في إعطاء الفرص الحقيقية لتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الإستثمار في المشاريع الإقتصادية الوطنية. وفي إطار هذا القانون عرف قطاع السياحة أكبر حجم للإستثمارات وقدر ب 16664.3 مليون دج بنسبة 15.8%، وبلغ عدد المشاريع الإستثمارية 279 مشروعا، وأصبح القطاع الخاص يمتلك من خلال تشجيع الدولة طاقة إيواء قدرها 22460 سرير[2].

وعليه بموجب قانون رقم 88-25 لم يعد مفروضا على المستثمرين الخواص الإقامة في التراب الوطني، ولم يتم تحديد سقف لمبلغ الإستثمار الخاص، كما تم السماح للمستثمر بالجمع بين العديد من المشاريع الإستثمارية، وتم أيضا إلغاء قائمة النشاطات المسموح الإستثمار بها وكذا إجراء الحصول على الرخصة المسبقة الإجبارية، كما تم حل الديوان الوطني لتوجيه وتنسيق ومتابعة الإستثمارات الخاصة وتحويل مهامه إلى الغرفة الوطنية للتجارة[3].

حدث في الثمانينات إنعطاف مهم في إتجاهات السياسة الإقتصادية، وذلك لصالح الصفقات العقارية الحرة، ومنحت المؤسسة الخاصة إمتيازات مالية وضريبية، ودفعت مشاريع المؤسسات المختلطة إلى الأمام، وبذلك شجعت بشكل ملحوظ توسع التراكم الخاص، مما سيؤدي إلى تقلص القطاع العام وإتساع متزايد في القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي. وقد أشار البعض إلى أن المشكلة التي تواجهها الجزائر تتمثل في توسعها في إقامة مشروعات رأسمالية ضخمة، حديد وصلب، وكيمياويات، وصناعات تركيبية ذات طاقة إنتاجية عالية، دون النظر إلى مدى إتساقها مع مدى حاجة السوق، مما أدى إلى مواجهتها بمشاكل التصدير، وإلى اللجوء إلى الإقتراض بمعدلات عالية، معتمدة في ذلك على إرتفاع أسعار النفط والغاز الذي تقوم بتصديره أساسا إلى الدول الأوروبية. وقد أصبحت تواجه بمشاكل نتيجة إنهيار أسعار النفط والغاز في الوقت الذي عليها

---

[1] بوهزة محمد: مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] لحول سامية، حناشي راوية، (2013): تنمية السياحة في الجزائر وإستدامتها ضمن برنامج الإستثمارات العامة (2014/2010)، ورقة مقدمة في إطار ملتقى تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 16.

[3] Hammouda Nacer Eddine, Lassassi Moundir, "Essai statistique sur le potentiel entrepreneurial en Algérie" In entrepreneurs magrébins, terrain en développement, sous la direction de Deneuil pierre-noël et Madoui Mohamed, paris : Ed. Karthala, 2011, p 40.

أن تقوم بتشغيل وصيانة المشروعات التي أقيمت، إضافة إلى سداد خدمة الدين العام، ويبدو أن هذه المشكلات قد دفعت بالجزائر إلى إعادة رسم سياستها في اتجاه إعطاء مزيد من الإمتيازات للقطاع الخاص على حساب تقليص دور القطاع العام في الإقتصاد[1].

إعتبرت فترة الثمانينات مرحلة التوجه الفعلي نحو إقتصاد السوق، والتخلي بالتالي عن أساليب الإقتصاد الموجه، والسير تدريجيا نحو الخصخصة كإحدى دعائم الإقتصاد الليبرالي[2]. فالتحول نحو القطاع الخاص يعد وسيلة للحد من الممارسات الإحتكارية والبيروقراطية في المجال الإقتصادي، وتهدف إلى تنازل الدولة عن تسيير الإقتصاد وتخليها عن صلاحياتها التقليدية كدولة مالكة ومسيرة. لأن عملية التحول تعتمد على آليات السوق ومبادرة القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الإجتماعية[3].

بدأ التوجه نحو الإهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في الحياة الإقتصادية في منتصف الثمانينات، بإصدار قانون متعلق بالإستثمارات الخاصة الوطنية وإنشاء الديوان الوطني لتوجيه، متابعة، وتنسيق الإستثمار الخاص. غير أن هذه القوانين لم تكن كافية في ظل تعفن المحيط الإقتصادي، وعدم تكييفه الأمثل لظهور قطاع خاص مؤهل، وهذا ما يؤكده حجم المشاريع التي تم إنجازها والتي لم تتعد 373 مشروعا، وهو ما يمثل 10% من مجموع المشاريع المعتمدة[4].

المطلب الثاني- القطاع الخاص بعد الإصلاحات: 1990-2014

كان الإطار القانوني بعد 1993 أكثر ترسيخا للتوجهات نحو الإنفتاح وأكثر تدعيما للإستثمار الخاص المحلي والأجنبي، حيث كان واضحا في طمأنة وضمان الإستثمارات الأجنبية القائمة والمرتقبة. شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للإنتقال من إقتصاد إداري إلى إقتصاد إنفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال إلتزام الجزائر بتنفيذ برنامج الإستقرار الإقتصادي قصير المدى (01 أفريل 31/1994 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 1 أفريل 1998، وعقدت مجموعة من الإتفاقات مع

---

[1] نصار علي: مرجع سبق ذكره، ص ص 135-136.

[2] بلالي أحمد، (2006): خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية (الأسباب، الميكانيزمات والتحديات)، ملتقى دولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص 87.

[3] دادي عدون ناصر، (2003): الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة omc أسباب الإنضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 129.

[4] بوزيان عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 770.

البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي بسنة 1998 ولمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد إتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والإقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة بإقتصاديات الإنفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لإحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الإقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الإقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الإستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001)، (القانون رقم 18/01 الصادر بتاريخ 2001/12/12)، المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل ومراكز التسهيل وغيرها، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والإستفادة في إطار الآلية الجديدة (المراسيم الرئاسية والتنفيذية في جانفي 2004)[1].

الفرع الأول- الإصلاحات الإقتصادية 1990-2000

إن إستراتيجية التنمية الإقتصادية التي خدمت الجزائر بصورة أفضل في عقد السبعينيات بدأت تفقد مفعولها خلال الثمانينيات تحت ضغط متغيرات البيئة الخارجية خاصة منها إنهيار أسعار النفط، وكذلك التراجع الحاصل في سياسة التصنيع ضمن المخططات التنموية، حيث تفاقمت الإختلالات الهيكلية في بنية الإقتصاد وبرزت العديد من المشاكل الإقتصادية الملحة، وعليه حاولت الجزائر البحث عن إستراتيجية جديدة تتيح لها السيطرة على الإختلالات الكامنة في الإقتصاد وحل المشاكل المترتبة عنها، وكان ذلك عن طريق اللجوء إلى إتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين. ولقد إقتضت إستراتيجية الإصلاح الإقتصادي تنفيذ مجموعة من البرامج التصحيحية على مراحل زمنية متتالية، تبدأ المرحلة الأولى بعملية التثبيت بهدف الحد من تفاقم الإختلالات والفجوات وتهيئة البيئة المستقرة، من خلال إجراءات السياستين المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف، ثم تليها الرحلة الثانية من خلال التركيز على عملية إعادة الهيكلة الإقتصاية، وفي هذه المرحلة يتم تكييف القوانين بتغيرات واسعة في نظام الملكية والإستثمار والإنتاج والتوزيع، بما يؤدي إلى تحفيز النشاط الإقتصادي الخاص وتملك القطاع الخاص للعديد من المؤسسات التي كانت مملوكة للدولة، فضلا عن إزالة

[1] صالحي صالح، (2004): أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 28.

التشوهات السعرية، وإعتماد قوانين السوق، التي تمكن من سرعة إندماج الإقتصاد الجزائري مع السوق العالمية وإستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

ولقد إعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات، تدعم بإتفاقين إحتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي (الأول 1990/1989، والثاني في 1991/1990)، إضافة إلى إتفاق ثالث وقع عام 1994، تلاه إتفاق آخر على المدى المتوسط سمي بإتفاق تسهيل التمويل الموسع الممتد للفترة بين 1995 إلى 1998[1].

1- إتفاقيات التثبيت الإقتصادي:

أ- برنامج التثبيت الإقتصادي الأول (1989/05/31-1990/05/30):

أمام أزمة المديونية الخانقة، تمت في فيفري 1989 جملة من المفاوضات كانت نتيجتها موافقة الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب في إطار إتفاق STAND BY، والتي إستخدمت كليا في 1990/05/30. منذ ماي 1989 شرعت الجزائر في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي إشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية، والذي من خلاله سعى إلى إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية. إضافة إلى إنسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي، والتحرير الكامل للإقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق، من أجل القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية لرفع كفاءة الإقتصاد الجزائري، والإهتمام بمعالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات[2].

لقد كانت هذه المفاوضات مثالية، وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. وسمح هذا الإتفاق بتحسين الوضعية الإقتصادية للجزائر سنة 1989 حيث إرتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الناتج الداخلي

---

[1] بلغنو سمية، (2012): واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد العاشر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 24-25.

[2] زيرمي نعيمة، (2016): التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للإستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 5، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 269.

الخام هو الآخر إرتفع بنسبة 2.9% سنة 1989 أين إنخفض سنة 1988 بنسبة 3.8%، هذا يدل على أن الجزائر إسترجعت عملية النمو خلال هذه الفترة[1].

ومن الإجراءات المتخذة ضمن هذا الإتفاق[2]:

- ✓ رفع الدعم التدريجي للمواد المدعمة وتطبيق الأسعار الحقيقية، ولتحقيق ذلك تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، كما أدخلت تعديلات على القانون التجاري وإستحدثت الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية؛
- ✓ إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بإصدار قانون النقد والقرض[3].

لكن إستمرار تدهور الإحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار، وإستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها ب -10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية. تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991 تخفيضا قدره 70% من بينها 52% دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر صرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج[4].

- قانون الاستثمار لسنة 1990:

ظهر قانون 90-10 للنقد والقرض والّتجارة مسايرة لمرحلة التّحول التي كانت قد ابتدأت مع نهاية الثمانينات، حيث شكل خلالها أحد أهم أدوات تنمية وترقية الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الجزائر. شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والإستثمار، فقد أقر حرية إنتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر. كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 49% و51%، وذلك بفتح المجال لكلّ أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الإقتصاد الجزائري. كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار

---

[1] دراوسي مسعود، (2005-2006): السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 274.

[2] مدني بن شهرة: مرجع سبق ذكره، ص131.

[3] قانون النقد والقرض هو القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990. وفيما يخص مبادئ قانون النقد والقرض، أنظر الملحق رقم (3).

[4] صلاح محمد: مرجع سبق ذكره، ص 275.

والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التّجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص دون تمييز. لقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التّنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الإقتصاد نحو مرحلة الإنفتاح توجيها مباشرا وصريحا[1].

حيث يعتبر مشجع للإستثمار والشراكة من خلال خلق فائض من العملة الصعبة ومناصب شغل جديدة مع تأهيل الإطارات الجزائرية والمستخدمين وتحسين المنتج السياحي، بالإضافة إلى المحافظة وصيانة أملاك الدولة المستغلة في النشاط والتخصص والخبرة في الميدان السياحي والعمل على تطوير الوسائل المستخدمة لتحديث القطاع[2].

ب- برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30: لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية، من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، وذلك في سرية تامة أيضا. وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 04 أقساط، بحيث كل قسط يحدد مبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة. تمثلت أهم الإجراءات الخاصة في هذا البرنامج في[3]:

- ✓ إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي؛
- ✓ الإستقلالية المالية للبنك المركزي؛
- ✓ تخفيض قيمة الصرف وإعادة الإعتبار للدينار الجزائري؛
- ✓ تحرير التجارة الداخلية والخارجية؛
- ✓ العمل على رفع صادرات النفط؛
- ✓ تشجيع الإدخار وتخفيض الإستهلاك، وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة، وضبط عملية دعم السلع واسعة الإستهلاك بتقليل الإعانات.

---

[1] مرداوي كمال: مرجع سبق ذكره، ص 331.

[2] لحول سامية، وحناشي راوية: مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] زيرمي نعيمة: مرجع سبق ذكره، ص 271.

وللإشارة بلغ عدد المؤسسات الخاصة 22382 مؤسسة في عام 1992[1].

– **1993** تم صدور قانون الإستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 1993/10/05، والذي يهدف إلى ترقية الإستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب، والتقليص في آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود، وتسريع التحويلات، وتعزيز الضمانات[2]. ولقد تضمن الإطار العام لهذا للقانون الجوانب التالية:

- الحق في الإستثمار بحرية وجعلها مضمونة تمارس في إطار القانون؛
- المساواة بين المتعاملين الخواص والوطنيين والأجانب منهم أمام القانون؛
- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر التخفيضات الجبائية؛
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمارات ومتابعتها، لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية؛
- تصنيف التشجيعات المخصصة في الإستثمارات في الجزائر في ثلاثة أنظمة: نظام عام، ونظام خاص للإستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر.

تم إلغاء القانون رقم 88–4 بإصدار المرسوم القانوني رقم 93–8 المؤرخ في 25 أفريل 1993، والتي تعكس أحكامه توجها جديدا مع تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية للمؤسسات، وإعتماد مبدأ إنفتاح الرأسمال الإجتماعي للمؤسسة الإقتصادية العمومية من خلال المساهمة في الرأسمال الخاص[3]. كما شهدت هذه الفترة الشروع الفعلي في عمليات التحول نحو القطاع الخاص وعلى نطاق واسع بوضع الإطار القانوني والمؤسسي بداية مع قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأسمالها بحدود 49%[4] مما يسمح للدولة بالحفاظ على أكبر نسبة من رأس المال.

إن الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر وخاصة ما يتعلق بالتعديل الهيكلي، كان له وقع كبير على الجانب الإجتماعي بسبب سياسة تسريح العمال التي طالت العديد من المؤسسات الإقتصادية

---

[1] Badri Abdelmadjid, (2014-2015) : PME Territoriaux et développement régionale en Algérie- Défis et perspectives- Etude territoire- Ouest Algérie-, Thèse de doctorat non publié en sciences économiques, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, Algérie, P 212.

[2] صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] مفتاح صالح، (2006): الخوصصة: أسبابها، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ملتقى دولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03–05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص 346.

[4] بلالي أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 88.

العمومية، حيث أن القطاع الخاص بدأ في النمو إذ ساهم في خلق العديد من مناصب العمل، فمثلا من بين 7418 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم إنشاؤها سنة 1998 من بينها 7384 مؤسسة خاصة أي ما يمثل حوالي 99.5%[1].

ج- برنامج التثبيت الإقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995: ومدته عام، حيث لجأت الجزائر مرة أخرى إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الإختلالات الهيكلية التي ميزت الإقتصاد الجزائري، والتي يمكن إعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي، والتي تمثلت في[2]:

- ✓ الإعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 95% من حصيلة الصادرات سنة 1994، رغم الإنخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 1993، (في صيف 1993 إنخفض سعر برميل النفط إلى أقل من 16 دولار في الأسواق الدولية)[3]؛
- ✓ الإختلالات المالية الداخلية (عجز الميزانية الدائم)؛
- ✓ عبء خدمة المديونية التي بلغت 86% سنة 1993 أين كانت سنة 1992 تقدر ب 76%، وقد أثر هذا على صادرات الجزائر؛

ولقد تمحورت أهداف هذا الإتفاق حول ما يلي:

- ✓ بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة؛
- ✓ تشجيع الإستثمار في قطاع السكن؛
- ✓ مساعدة الفئات المحرومة.

وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 DTS، وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 DTS وتسلمه مباشرة بعد الإتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات.

وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى إتخاذ عدة أجراءات لتحقيق أهداف الإتفاق، منها ما يلي[4]:

---

[1] آيت عيسى عيسى، (2009): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – آفاق وقيود، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 277.

[2] خالدي الهادي: مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

[3] Chakib Cherif, (2002) : Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie, revue science humaines, N 18, Décembre, Université Mentouri, Constantine, Algérie, P 41.

[4] دراوسي مسعود: مرجع سبق ذكره، ص 376.

- ✓ تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار= 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%؛
- ✓ بهدف دعم إدماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام؛
- ✓ تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10% إلى 14%، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%؛

أما النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات فتتلخص في[1]:

- بلغت الأسعار المحررة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الإستهلاك وتم رفع أسعار النقل، والهاتف والخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30%؛
- تعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد كل ثلاثة أشهر؛
- كبح معدل التضخم في حدود 29%؛
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.7% المقررة في البرنامج؛
- تخفيض قيمة الدينار إلى 36 دج للدولار الواحد، وهو ما يعادل تخفيضا قدره 50%؛
- تحرير سعر الصرف الذي أصبح يتحدد سعره بالنسبة لسلة من العملات في إطار جلسات التسعير؛
- إلغاء سقف 20% المطبق على أسعار الفائدة المدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة؛
- فرض نسبة 3% كإحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية؛
- إرتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار؛
- تحقيق معدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي قدره 0.4% في نهاية سنة 1994 وبذلك لم يتحقق معدل النمو المقدر ب 3%، وهذا راجع للظروف الإقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك إنخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى إنخفاض الإنتاج به إلى 2.5%؛

---

[1] خالدي الهادي: مرجع سبق ذكره، ص ص 212-213

- إرتفاع الإئتمان المحلي بنسبة 10% في سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2% كانت مقررة في البرنامج.
- وصل إجمالي الديون المعاد جدولتها إلى غاية مارس 1995 إلى 5.300 مليار دولار أي 15.4% من إجمالي الدين الخارجي.

سمح هذا الإتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين، حيث تم الإتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 إتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994، والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995[1].

2- برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998: لقد إتفق من خلال تقييم وتشخيص حالة الإقتصاد الوطني على أن معالجة تدهور وأزمة الإقتصاد الوطني والحالة المزرية التي تعرفها المؤسسات الإقتصادية، يجب أن تمر عبر وضع برنامج لإعادة الهيكلة الصناعية ولعملية تصحيح هيكلي لمعظم مؤسسات الإقتصاد الوطني، فالجزائر تحاول في كل مرة وضع سياسة وإستراتيجية لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وعليه فإن برنامج إعادة الهيكلة يعتمد أساسا على مجموعة من المقاييس لإعادة تنظيم وتنشيط الآلة الإنتاجية وتجديدها، والهدف هو الرفع من فعالية وأداء المؤسسات العمومية الإقتصادية، وهذا لا يتم إلا بإعادة النظر في عنصرين أساسيين هما: دور المؤسسة العمومية في ظل التحديات الجديدة وداخل الإقتصاد الوطني، وثانيا دور الدولة الجديد في الإقتصاد.

فلقد كانت هذه العملية من الضروريات بحيث تميز وضع الإقتصاد الجزائري ب[2]:

- ✓ تضخم ب 30%، ونسبة بطالة تقدر بحوالي 25% من اليد العاملة المؤهلة؛
- ✓ عدم توازن دائم في ميزانية الدولة، ناتج عن سوء توازن مؤسسات القطاع العام؛
- ✓ إمتصاص 5/4 من إيرادات الصادرات من طرف جهاز إنتاجي يعمل بنصف طاقته الإنتاجية.

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها، ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي تضمنها هذا البرنامج كالتالي[3]:

---

[1] دراوسي مسعود: مرجع سبق ذكره، ص 376.

[2] صافي عبد القادر، (2006-2007): سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الإقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 118.

[3] صلاح محمد: مرجع سبق ذكره، ص 279.

- تحقيق نمو إقتصادي في إطار الإستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛

- العمل على إرساء نظام الصرف وإستقراره المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف إبتداء من 1996/01/01، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية؛

- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 1994-1995 إلى 2.2% من الناتج خلال 1997-1998؛

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% إبتداء من 1998.

- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية[1]، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.

1- الإصلاح الهيكلي[2]: يشمل الإصلاح الهيكلي على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار، وتتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخصخصة منذ عام 1994 بدأت السلطات تتصدى لهذه النقائص، وذلك من خلال إقرار قانون الخصخصة الأول بالتعاون من البنك الدولي في 1998-1999. خصخصة 250 مؤسسة عمومية سنة 1998.

ففي عام 1995 بدأ تنفيذ برنامج خصخصة جميع مؤسسات البناء العامة وخفض حجمها وتصفيتها، وترتب على هذا البرنامج حل 19 مؤسسة عمومية وتسريح عمالها، مما أدى إلى وضع خطة جديدة للتأمين ضد البطالة في جويلية 1994، تقدم بموجبها مدفوعات إنهاء الخدمة في شكل مبالغ مقطوعة للعمال المسرحين وعلى مدى الفترة 1994-1997، وفي أفريل 1996 بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة بمساندة البنك الدولي حيث تم

---

[1] عملية تحرير التجارة الخارجية كانت تتم بطريقة تدريجية، حيث أن العملية بدأت برفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة 1994.
M'Hamsadji-Bouzidi Nachida, op cit, p 15.

[2] ساسي فطيمة: مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

صياغة أعمال صندوق التطهير المالي معلنا بذلك عملية الإنقاذ الحكومية، إستهدف برنامج الخصخصة حوالي 200 مؤسسة من المؤسسات العمومية الصغيرة معظمها في قطاع البناء، لكن عملية الخصخصة لم تتسارع خطاها إلا في نهاية 1996 بعد إنشاء 05 مؤسسات قابضة، وبحلول أفريل 1998 كان قد تم بالفعل خصخصة وحل أكثر من 800 مؤسسة محلية.

إضافة إلى هذه المبادرة نحو الخصخصة أنشأت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص من أهمها وكالة الإستثمار الوطني عام 1994، هدفها مساعدة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي على تخطي العقبات البيروقراطية والحصول على إعفاءات ضريبية.

2- السياسة المالية: تمثلت الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية في:

- ✓ تخفيض عجز الميزانية والوصول إلى فائض إبتداء من 1996 وذلك عن طريق رفع الإدخار المحلي وتخفيض النفقات الجارية،
- ✓ إدخال بعض التحسينات على النظام الجبائي وذلك برفع مردوديته ليصل إلى 1.6% من الناتج المحلي الخام، وهذا بتوسيع للوعاء الضريبي،
- ✓ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات من هذه الرسوم،
- ✓ إلغاء الإلتزام القائم بين الجهاز المصرفي والخزينة فيما يخص التمويل للمؤسسات الإقتصادية العمومية.

3- السياسة النقدية: لجأت السلطات منذ عام 1994 إلى إستعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من توسع نمو الكتلة النقدية M2، والتي تهدف إلى توفير المناخ المناسب كي تتجدد آليات السوق بالنسبة لسعر الفائدة، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح بإستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفوائد في السوق النقدية فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة 25% كإحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%[1].

4- السياسة التجارية وإدارة المديونية: نظرا لهذه النتائج لم تجد الجزائر بدا من اللجوء -كالعادة- إلى توقيع إتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية 1994، والذي إنبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى

[1] صلاح محمد: مرجع سبق ذكره، ص 280.

الذي غطى الفترة من 01 أفريل 1994 إلى مارس 1995 إتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الإلتزام ببرنامج التعديل الهيكلي متوسط المدى، يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998. وافق الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الإتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه ب 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل 127.9 من حصة الجزائر. وافق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا المتضمن محتوى برنامج التعديل الهيكلي، الذي تنوي تنفيذه في الثلاثة سنوات المتتالية في إطار إستقرار الاقتصاد الوطني والتحول إلى إقتصاد السوق، وكان ذلك ضمن إجراءات ذات طابع الإستقرار التي تنص على مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار جميع السلع والخدمات، وتحرير أسعار الفائدة.

حددت مدة ثلاث سنوات فترة لازمة لتطبيق هذا البرنامج، الذي يحتوي على عدة عناصر تشكل مجموعة متكاملة من الإجراءات تنفذ من طرف الدولة بهدف إلغاء الإختلالات الإقتصادية والمالية، وإقامة العناصر المشكلة لإقتصاد السوق:

– وضع نظام تسيير إقتصادي يضمن من جهة الإستقرار المالي ودعم مستوى معيشة الفئات المحرومة، ومن جهة ثانية تحقيق نمو إقتصادي من أجل إستيعاب الزيادة في القوة العاملة؛

– تقليص الضغط التضخمي من أجل تحقيق التقارب بين المعدلات السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية؛

– إنشاء فوائض الميزانية الضرورية وتمت حسب البرنامج إبتداء من 1996–1997؛

ليتم تجاوز حدود نسبة 49% إلى الخصخصة الكلية بصدور الأمر 95–22 المتعلق بخصخصة بعض المؤسسات الإقتصادية العمومية وأن تركز على قطاع السياحة والتجارة، وكانت الحكومة قد خصصت 122 مليار في الموازنة الجديدة لسنة 1995، من أجل النهوض بالمؤسسات العامة والخصخصة الجزئية المرخص بها، أي بيع 4% من أسهم المؤسسات العامة غير الاستراتيجية للقطاع الخاص الجزائري والأجنبي. وإستنادا إلى ذلك فقد عرفت عمليات حل المؤسسات والخصخصة إنطلاقتها الفعلية مع نهاية 1996 وذلك بمساندة البنك الدولي حيث إستهدفت في مرحلة أولى خصخصة 200 مؤسسة من المؤسسات العامة المحلية الصغيرة والتي تنشط معظمها في قطاع الخدمات، وبحلول شهر أفريل 1998 فإن عملية الخصخصة أو الحل كانت قد شملت أزيد من 800 مؤسسة محلية، وإعتمد مجلس الخصخصة نهاية 1997 التركيز على

المؤسسات العمومية الكبرى، حيث سطر برنامج يقضي بخصخصة 250 مؤسسة على امتداد فترة 1998-1999 [1]. وقد كانت السلطات العمومية قد أنفقت ما بين 1998 و 1999 حوالي 300 مليار سنتيم على حملة الخصخصة دون جدوى فعلية[2]. والجدول التالي يبين أثر الخصخصة في السنوات الأولى لتطبيقها.

جدول رقم (4): حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط بين سنتي 1994-1998

القطاع	مؤسسة إقتصادية عمومية	النسبة المئوية	مؤسسة إقتصادية محلية	النسبة المئوية	مؤسسة خاصة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
الفلاحة	2205	%1.7	1234	%1.5	370	%35.6	3819	%1.8
البناء والأشغال العمومية والري	76514	%59.6	51557	%61.7	195	%18.8	128266	%60.2
الخدمات	19345	%15.1	24522	%29.3	150	%14,5	44017	%20.7
الصناعة	30235	%23.6	6310	%7.5	323	%31.1	36868	%17.3
المجموع	128299	%100	83623	%100	1038	%100	212970	%100

المصدر: مدني بن شهرة: مرجع سبق ذكره، ص 219.

يتضح من الجدول أن عدد العمال المسرحين كبير جدا بلغ 128299 في المؤسسات العمومية، وهو ما يؤكد على أن للخصخصة آثار إجتماعية في السنوات الأولى لتطبيقها، وقد تبين أن المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة هي عملية التقييم التي أعدها المجلس الوطني للخصخصة، والتي تخص المجموعة الأولى من المؤسسات العمومية المعنية بالخصخصة، وقد حدد تاريخ 1997/12/27 كآخر أجل لتسليم الجرد والقيام بالدراسة الإقتصادية، المالية، والإجتماعية لهذه المؤسسات والتي بلغ عددها 250 مؤسسة.

فقد بينت إحدى الدراسات أن نسبة النجاح وصلت إلى أقل من 5% فقط إلى غاية شهر ماي 1998 فيما يتعلق بنتائج الخصخصة، أي من بين 2715 نشاطا إقتصاديا لم تتحقق سوى 116 عملية للخصخصة، وتم حل 850 مؤسسة منها 696 أصبح ملكا للعمال على حساب 1323 مؤسسة عمومية محلية، مع بيع 350

[1] خوني رابح، رقية حساني، (2006): االخوصصة كآلية تحول إلى إقتصاد السوق، الملتقى الدولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص ص 150-151.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 234.

مؤسسة إقتصادية عمومية ما عدا مؤسسة رياض سطيف التي فتح رأسمالها للرأسمال الخاص[1]. والجدول التالي يوضح المؤسسات الي طبقت عليها الخصخصة. حيث يتضح أن معظم المؤسسات المنحلة تنمي لقطاع الصناعة، وقطاع البناء والأشغال.

جدول رقم (5): المؤسسات المنحلة حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني 1998

القطاعات	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	02	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال والسكن	54	195	-	249
الخدمات	15	93	-	98
المجموع	134	679	02	815

المصدر: تيجاني بالرقي، (2006): المؤسسات العمومية بين إمكانات البقاء واحتمالات الخوصصة- حالة الجزائر، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص 373.

وقبل التعرض لباقي المراحل تجدر الإشارة إلى أساليب التحول نحو القطاع الخاص في الجزائر.

أساليب التحول نحو القطاع الخاص:

من أبرز أساليب التحول نحو القطاع الخاص الطرح العام والطرح الخاص للأسهم، وبيع أصول المؤسسة وتمليك الإدارة والعاملين لحصة في رأس المال وتمويل إستثمارات جديدة من قبل القطاع الخاص، وتقسيم المؤسسة إلى وحدات تتمتع بالإستقلال الذاتي، والتأجير وعقود الإدارة [2]. فالخصخصة تشير إلى تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجارا أو مشاركة أو بيعا أو شراء فيما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة[3]. ويمكن توضيح أهم التقنيات التي إعتمدتها الجزائر في خصخصة المؤسسات العمومية الإقتصادية، والتي تتناسب مع وضعها الإقتصادي والمالي والمعتمد في بعض الدول التي باشرت عملية الخصخصة، منها حسب ما ينص عليه قانون المالية لسنة 1995 ما يلي:

[1] قادري محمد الطاهر: مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] العشماوي شكري رجب: مرجع سبق ذكره، ص 97.

[3] أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص 14.

1- التنازل عن طرق السوق المالية[1]:

حسب هذه التقنية يمكن التنازل عن طريق السوق من خلال اللجوء إلى الأسواق المالية حسب الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها وذلك إما: بعرض بيع أسهم وقيم منقولة أخرى في بورصة القيم المنقولة، وإما بعرض علني للبيع بسعر ثابت، أو بالأسلوبين معا. وينبغي عند الدخول في البورصة أن يكون السعر المحدد الأول مساويا على الأقل سعر العرض الذي حدده مجلس الخصخصة. ويمكن أيضا تجزئة الأسهم والقيم المنقولة الأخرى، وهذا بتحديد سعر منخفض مما يسمح بمشاركة عدد كبير من الأفراد، ويتم التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد حالة أصولها.

2- التنازل عن طريق المزايدة:

يتم في هذه التقنية التنازل عن الأسهم والقيم المنقولة، وكذلك التخلي الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسات العمومية القابلة أو المؤهلة للخصخصة عن طريق المزايدة المحددة أو المفتوحة وطنيا ودوليا[2]، تنشر الهيئة المكلفة بالخصخصة إعلانات في النشرة الرسمية القانونية ويجب أن يبين الإعلان ما يلي[3]:

- إذا تعلق بأسهم أو قيم منقولة أخرى: اسم المؤسسة العمومية، مقرها الإجتماعي، هدفها، رأسمالها، النسب المئوية، المساهمات وشهادات الإستثمار الملزم التنازل عنها، ونتائج الإستغلال للسنوات الثلاثة الأخيرة وأجل تقديم العروض والشروط الخاصة بالتنازل وعند الإقتضاء سعر عرض التنازل.
- إذا تعلق الأمر بالأصول: اسم المؤسسة المعنية، مقرها الإجتماعي، هدفها، رأسمالها بالإضافة إلى التحقق إن إقتضى الأمر من الأصول الملزم التنازل عنها، ويشترط هذا الأسلوب أن يكون البيع على الأقل مساويا لسعر العرض.

3- خصخصة الملكية (رأس المال)[4]:

هي تقنية تلجأ إليها الدول إلى تحويل الملكية جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص عن طريق طرح الأسهم للإكتتاب، فهي تضم مجموعة من التقنيات:

---

[1] سعداوي موسى: مرجع سبق ذكره، ص 271.

[2] بوهزة محمد: مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 233.

[4] بورغدة حسين، قصاص الطيب، (2006): الخوصصة مفتاح الدخول إلى إقتصاد السوق في الجزائر، ملتقى دولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص ص 121-122.

– طرح الأسهم للإكتتاب العام: يتم بيع جزء أو كل المؤسسة العمومية إلى الجمهور من خلال طرح أسهم المؤسسة للإكتتاب العام، ولنجاح هذه الطريقة يتعين توفير عدة شروط من بينها:

– أن تكون المؤسسة مستمرة لها أداء مالي معقول،

– أن يكون هناك قدر كبير ومتاح من المعلومات العمالية والإدارية حول المؤسسة ويتم الإفصاح عنه للمستثمرين،

– توسيع قاعدة الملكية للمؤسسات، وهل هذا الهدف يلقى قبولا من الناحية السياسية.

– بيع أسهم المؤسسة لمجموعة من المستثمرين (البيع الخاص للأسهم): في هذه الطريقة تقوم الدولة ببيع جزء أو كل ملكيتها في المؤسسة إلى مستثمر واحد معروف أو مجموعة قليلة من المستثمرين المعروفين مقدما، ويكون هذا بالنسبة للمؤسسات ذات الأداء الضعيف، أو المؤسسات التي تحتاج إلى ملاك أقوياء لديهم الخبرات الصناعية والمالية والتجارية.

– بيع أصول المؤسسة بالمزاد العلني.

– ضخ إستثمارات خاصة جديدة في المؤسسة.

– شراء العمال والموظفين للمؤسسة.

– المقايضة بالديون الخارجية.

4– خصخصة التسيير[1]:

يعتبر من بين أهم تقنيات الخصخصة والدعامة الأساسية لنجاحها باعتبارها لا تمس الملكية العامة لرأس المال، بل إسناد تسيير المؤسسات العامة إلى شخص معنوي أو طبيعي من القطاع الخاص عن طريق صيغ تعاقدية تحدد كيفية التسيير، وهناك عدة تقنيات لخصخصة التسيير وهي:

إستقلالية مؤسسات الدولة: بمعنى عدم تدخل أية جهة قانونية في شؤون المؤسسة وترك الحرية الكاملة للمؤسسة في إتخاذ القرارات.

[1] المرجع نفسه، ص 121.

– عقود الإيجار: يتم هذا العقد بين الدولة المالكة والخواص المؤجرين، مع بقاء ملكية أصول وخصوم المؤسسة لها، إذ تقوم بتأجير أصول عمومية للخواص مقابل مبالغ مالية يتم تسديديها دون الأخذ بعين الإعتبار نتيجة الإستغلال.

– طريقة عقود التسيير: هنا يتم إسناد عملية المؤسسة العمومية المتعاقدة إلى طرف خاص يمارس نفس النشاط، ويتم تحديد مسؤولية وإلتزامات الطرفين في دفتر الشروط، وتتمثل ميزة هذا العقد في إحتفاظ الطرف العام بملكية المؤسسة وتوفير قدر محدد من الرقابة.

– طريقة المساعدة في التسيير: في هذه الحالة تلجأ المؤسسة العمومية إلى طلب الإستفادة من خدمات وخبرات ونصائح وتوجيهات المؤسسة من طرف مؤسسات خاصة.

5– عقد التراضي[1]:

يبقى اللجوء إلى تقنية عقد التراضي إستثنائيا، ويمكن أن تقوم في حالة التحويل التكنولوجي النوعي، وحالة ضرورة إكتساب تسيير منخفض. حيث أن المجلس يقترح إجراءات التنازل وكيفياته أو تدابير خصخصة التسيير الملائم لحالة المؤسسة المعنية تحت سلطة الهيئة المكلفة بتنفيذ الخصخصة، ويمكنه أن يستعين بأي خبير يرى أن المساهمة مفيدة. ويعد مجلس الخصخصة تقريرا ظرفيا عن نتائج المفاوضات ويرسله إلى الهيئة المكلفة بتنفيذ الخصخصة التي تبلغه بدورها إلى الحكومة من أجل إتخاذ القرار بشأنه.

6– مساهمة الأجراء:

لغرض نجاح هذا الأسلوب وتسريع وتيرة تنفيذ برنامج الخصخصة في الجزائر، إتخذت عدة إجراءات أهمها[2]:

– تقرير التخصيص المجاني ل 10% من رأسمال المؤسسة العمومية القابلة للخصخصة إلى مجموع الأجراء بغية إشراكهم في نتائج المؤسسة العامة المعنية، وانتفاع هؤلاء الأجراء بتخفيض قدره 15% كحد أقصى من سعر البيع في عملية التمليك الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة العامة،

– تحديد تسهيلات ممنوحة لصالح العمال الأجراء المهتمين بهذا الأسلوب، منها فترة سداد على إمتداد 20 سنة وفترة سماح مقدرة ب 5 سنوات تسبق عملية الدفع بالتقسيط.

---

[1] سعداوي موسى: مرجع سبق ذكره، ص ص 272–273.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 233.

الفرع الثاني- القطاع الخاص ضمن برامج النمو الإقتصادي (2001-2014)

نظرا للمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية السيئة التي عرفتها الجزائر مع نهاية سنوات التسعينيات من القرن الماضي، على إثر الأزمة الخانقة التي عاشتها، وكذا إنتهاجها لسياسات الإصلاح الإقتصادي الممنهجة من طرف صندوق النقد الدولي، ومع ما شهدته أسعار المحروقات من ارتفاع، باشرت السلطات الجزائرية سياسة مالية توسعية أداتها الرئيسية الإنفاق الإستثماري الحكومي، لخلق جو من الإنفراج على مستوى السوق المحلية نتيجة إرتفاع حجم الطلب الكلي الفعال، مما يساهم في إنعاش معدلات النمو الإقتصادي. وقد تم إطلاق هذه الإستثمارات العمومية على شكل مخططات تنموية متتالية ومتكاملة يتضمن كل برنامج مجموعة من المحاور، وركزت هذه المحاور بشكل كبير على تطوير الخدمات العمومية المقدمة في مجال الهياكل والمنشآت الأساسية كالطرق والنقل والمواصلات...، ودعم الأنشطة الإنتاجية في قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والخدمات المقدمة. وتتمثل هذه البرامج في برنامجي دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004، وكذا برنامج دعم النمو والذي يمتد للفترة 2005-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010-2014[1].

برنامج الإنعاش هو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة إقتصادية، يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للإقتصاد وإستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية[2].

1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004): برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) خصصت له الدولة غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار ما يعادل 7 مليار دولار[3] على مدى أربع سنوات.

---

[1] تسابت عبد الرحمان، (2015-2016): تقييم السياسات العمومية في الجزائر "مقاربة قطاعية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، ص 197.

[2] حاكمي بوحفص، (2009): الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص15.

[3] Seddiki Malika, (2013) : investissement publics et gouvernance en Algérie : quelle relation ? Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif, 11-12 mars 2013, p 10.

لقد سعت الجزائر من هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي[1]:

- تحفيز الطلب الكلي؛
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، والتي تساهم في خلق فرص عمل وذلك من خلال ترقية وتشجيع المؤسسات الإنتاجية المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير البنى التحتية التي تساهم في دعم النشاط الإقتصادي؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

جدول رقم (6): مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
دعم الإنتاج	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تدعيم الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة	210.5	40.1
تطوير الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: عثماني أنيسة، بوحصان لامية، (2013): دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الإقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 8.

يعد برنامج الإنعاش الإقتصادي بمثابة دفعة قوية للنهوض بالإقتصاد الجزائري، وقد خصصت الحكومة مبالغ مالية كبيرة والتي بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذا البرنامج ب 16063، وكانت حصيلة هذا البرنامج[2]:

- ✓ تم إستهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج، إنجاز 73% من المشاريع أي حوالي 11725 مشروع؛

[1] عثماني أنيسة، وبوحصان لامية، (2013): دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الإقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص ص 7-8.

[2] صلاح محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 287-288.

- ✓ يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4176 مشروع، 1% من المشاريع لم يبدأ في تنفيذها أي حوالي 159 مشروع؛
- ✓ القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع البرنامج بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛
- ✓ تدهور المناخ الإستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري، الذي ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج الإنعاش؛
- ✓ كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي سطرت للبرنامج قللت من فاعليته، بإعتبار أن تعدد هذه الأهداف أدى إلى توزيع المشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فاعلية البرنامج؛
- ✓ طبيعة الأهداف الرئيسية التي سطرت للبرنامج من الصعب تحقيقها، ولتحقيقها يتوجب على الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة وطويلة المدى وتكون مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف؛
- ✓ تباطؤ الإصلاح الإقتصادي أثر على فاعلية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصص للتجهيز، في ظل ظروف إقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفاعلية للقطاع الصناعي، وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإداري للتغيرات الإقتصادية، هذا سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق؛
- ✓ زيادة الإنفاق المحقق من طرف الدولة أدى إلى زيادة الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج نتيجة الطلب الكلي المتزايد؛
- ✓ تحقيق نمو خارج المحروقات بنسبة 5%، إلا أنه على الصعيد الهيكلي لم يتم تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو، وذلك راجع إلى:
  - أن الإرتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير؛
  - أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي للإستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة؛
  - إن الإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية.

حمل قانون الإستثمارات المتبنى في التسعينيات إمتيازات وتحفيزات موجهة أساسا لترقية نشاطات القطاع الخاص، إلا أن حصيلة الإستثمارات كانت متواضعة، ولتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية

الإستثمار أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الإستثمار 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، وفيما يلي أهم النقاط التي تضمنها[1]:

- إلغاء التمييز بين الإستثمارات العمومية والإستثمارات الخاصة، والمساواة في التصرف بين الإستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- مرافقة وتسهيل عملية الإستثمار من خلال وضع شباك موحد فعلي بخلق فروع له على المستوى المحلي، بالإضافة إلى توجيه عقلاني لشروط منح الفوائد الضريبية وشبه الضريبية.

شهدت مؤسسات القطاع الخاص ديناميكية جديدة بفضل قوانين التوجيه الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى تعزيز روح المبادرة، لا سيما من خلال التخفيض الكبير للضرائب والرسوم والأعباء الإجتماعية، فضلاً عن تخفيف البيروقراطية الإدارية لإنشاء المؤسسات[2]. ففي شهر جانفي 2001 تم الإعلان عن عرض بيع 184 مؤسسة حكومية في خلال ثلاث سنوات، وأن 121 مؤسسة ستتم خصخصتها بالكامل، تتبع أغلبها قطاعات الخدمات والأشغال العامة والأغذية، كما اشتمل برنامج الخصخصة لسنة 2001 على إقتراح بيع بعض أصول مصانع الفولاذ ورخص الهواتف النقالة.

ومع رفع الحماية عن قطاع توليد الطاقة بموجب تشريع سنة 2002، تم فتح باب الإستثمار الخاص بالتعدين والطاقة، وشهدت هاته الفترة بداية نشأة القطاع الخاص بالجزائر، وهذا ما نادت به مجموعة البنك الدولي في إقناع الدول النامية لإتباع هذا المسار من أجل الوصول للتنمية.

وهناك عروض مجموعات دولية بعد إعلان الدولة في شهر جويلية 2003 عن تقديم إقتراحات لخصخصة قطاع المناجم وكذا مصانع الإسمنت الجزائرية التي شهدت دخول المستثمر المصري بقوة في هذا المجال، هذه العروض الدولية مست المؤسسة الوطنية للغاز الصناعي التي تتخصص في مختلف الغازات الصناعية وتشغل أكثر من 900 عامل، ويزيد رقم أعمالها في سنة 2003 عن مبلغ 2430 مليون دينار، وتنتج مواد كأكسيد الآزوت وغازات الهيدروجين والأوكسجين وتلبي إحتياجات السوق الوطنية[3].

وفي سنة 2001 قامت الحكومة الجزائرية بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية تقدر ب 344 مليار دج، كما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي. وتماشيا مع التطورات الحاصلة في

---

[1] ساسي فطيمة: مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] Benyahia-Taibi Ghalia, Amari Salah Eddine Sofiane, (2009) : Les PME algériennes dans l'ère de la mondialisation : étude de cas des PME de la région oranaise, Les Cahiers du CREAD, n°90, P 69.

[3] قادري محمد الطاهر: مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

المحيط الدولي، وجلب المستثمرين الخواص إتخذت عدة إجراءات بغية إعطاء ديناميكية وفعالية للجهاز المصرفي العمومي الجزائري، حيث خصصت الدولة 10 مليار دج في سنة 2002 تضاف إلى 19 مليار دج التي رصدت لسنتي 2000 و2001، ومن نتائج ذلك إمكانية مشاركة القطاع الخاص فيها، حيث بادرت الحكومة بالسماح للخواص الوطنيين أو الأجانب بإنشاء مصارف خاصة إبتداء من سنة 1998، حيث وصلت إلى 26 مصرفا سنة 2001.

وقامت الحكومة بإعداد برنامج طموح للنهوض بالإقتصاد الوطني، إنطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لآخر في تشريعاتها الإقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية. ومن أهم هذه التعديلات قانون الإستثمار وقانون الخصخصة المعدلين في أوت بأمر 01-03 و01-04 على التوالي[1].

في سنة 2001 أعطت الجزائر دفعة أخرى لتشجيع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي بصفة خاصة، وذلك من خلال[2] إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI، كما دعمت الإطار المؤسسي لأجهزة الإستثمار بإستحداث المجلس الوطني للإستثمار (CNI)، إن هذا الإطار التشريعي الجديد للإستثمار أكد على منح الحرية التامة للإستثمار والمساواة في المعاملة، خاصة وأن قانون 2001 جاء لتدعيم المبادئ التي تضمنها قانون 12/93، وذلك لتصحيح الوضعيات المختلة في هذا القانون، وسد الثغرات المترتبة عنه، إذ أن هذا التشريع بحاجة إلى تقوية، حيث لم ينجح في جذب رأس المال الخاص بفعل المظاهر البيروقراطية التي يتسم بها هذا المرسوم التشريعي والتي تسببت في تجميد المشاريع المصرح بها[3].

وبدخول العام 2001 جاء الأمر 01-04 لتتوسع الخصخصة إلى كافة مجالات النشاط الإقتصادي، فمن أصل 180 مؤسسة عمومية تقرر خوصصتها تم عرض 60 مؤسسة للبيع في مناقصة عامة خلال 2001، وتتوزع هذه القطاعات كالتالي:

---

[1] كربالي بغدادي، (2005)، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جانفي، جامعة محمد خيضر بسكرة،

[2] وزارة المساهمة وترقية الإستثمار: تقترح إستراتيجية ترقية وتطوير الإستثمارات المرتبطة ببرامج الخصخصة فقط. الشباك الوحيد: موجود على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، يتكون من كل الهيئات والدوائر المعنية بالإستثمار، كمكتب الوكالة ذاتها، والتهيئة العمرانية والبيئة والأملاك الوطنية، يهدف أساسا إلى توفير أفضل التسهيلات لعملية الإستثمار من خلال رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

[3] ساسي فطيمة: مرجع سبق ذكره، ص 127.

جدول رقم (7): توزيع المؤسسات المعروضة للبيع حسب القطاعات لسنة 2001

القطاعات	النسبة المئوية (%)
القطاع الصحي	1
القطاع السياحي	4
القطاع الزراعي	4
القطاع التجاري	7
قطاع البناء والأشغال العامة	12
قطاع الخدمات	18
القطاع الصناعي	54

المصدر: بوسعدة سعيدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، (2006): أساليب وضوابط الخوصصة في الجزائر، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م، ص 427.

في عام 2004 تم خصخصة 111 مؤسسة و1283 مؤسسة كانت مؤهلة للخصخصة بإستثناء المؤسسات الإستراتيجية مثل سوناطراك وسونلغاز[1]،

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

في إطار سياسة الإنعاش الإقتصادي المتبعة منذ بداية سنة 2000، جاء برنامج دعم النمو ليكرس إرادة الحكومة على مواصلة هذا النهج الإقتصادي، وليجعل منه أكثر وضوحا بعد أن شابه نوع من الغموض والتخوف عند إطلاق أولى برامجه التنموية.

فبرنامج دعم النمو لم يخرج عن الإستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الإستثماري الحكومي "نفقات التجهيز" كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو وإستدامتها عند حدود معينة، في أجل متوسط يمتد على فترة 5 سنوات، وقد سطر البرنامج أهدافا واضحة هي[2]:

- ✓ رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة مع إستدامتها عند هذه الحدود؛
- ✓ العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية؛
- ✓ تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها، والمتضررة من آفة الإرهاب.

---

[1] Athmane cheriert, op cit, p 286.

[2] تسابت عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 200-201.

✓ دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، وتحسين الخدمة العامة في قطاع المحروقات، والنقل، والبنية التحتية الأساسية(1).

جدول رقم (8): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسبة المئوية
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**1908.5**	**%45.5**
- السكن.	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية.	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز.	192.5	
- باقي القطاعات (قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، قطاع الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام)	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**1703.1**	**%40.5**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
- قطاع المياه.	393	
- قطاع التهيئة العمرانية.	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	**337.2**	**%8**
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
- الصناعة وترقية الإستثمار.	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	**203.9**	**%4.8**
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال.	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال	**50**	**%1.2**

المصدر: بوفليح نبيل، (2012): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2004-2010، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 254.

(1) Boumoula Samir, Bakli Mustapha, Mira de Bejaia, (2015) : Le développement durable local en Algérie: repenser les outils de pilotage de l'action publique, Revue nouvelle économie, vol 02, N° 13, université de Khemis Miliana, Algérie, P 51.

إعتمد برنامج الخصخصة من قبل مجلس مساهمات الدولة وتمت مباشرته إبتداء من السداسي الثاني لسنة 2005، حيث قررت السلطات العمومية إختيار 11 مؤسسة عمومية لدخول البورصة كخطوة أولى في إطار عمليات الخصخصة الجزئية(1).

وخلال سنتي 2005-2006 تنازل مجلس مساهمة الدولة عن 18 مؤسسة عمومية تابعة ل 28 مجمعا صناعيا ومركبا في قطاع الصناعات الغذائية، منها 15 بيعت لصالح المتعاملين الخواص الجزائريين وثلاث مؤسسات بيعت للعمال، وذلك في إطار برنامج الإصلاحات الإقتصادية وخصخصة المؤسسات العمومية(2)، ويمكن توضيح حصيلة الخصخصة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (9): حصيلة الخصخصة في الجزائر (2003-2007)

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الكلية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية (اكبر 50%)	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية (اقل 50%)	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف الأجراء	8	23	29	9	0	69
شراكة	4	10	4	2	9	29
التنازل عن الأصول لصالح متعاملين خواص	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 235.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

أطلقت الجزائر برنامجها الخماسي الثاني بغية تحقيق أهدافها من خلال الوسائل المالية المعبأة. يعتبر هذا البرنامج كإمتداد للبرنامجين السابقين (2001-2009) بميزانية عامة قدرت ب 21124 دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار(3).

(1) قادري محمد الطاهر: مرجع سبق ذكره، ص 107.

(2) مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 235.

(3) Seddiki Malika, op cité, p 12.

جدول رقم (10): برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)

القطاع	المبلغ (مليار دج)
التنمية البشرية	9386.6
الخدمات العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	250

المصدر: عثماني أنيسة، بوحصان لامية: مرجع سبق ذكره، ص 10.

من الجدول يلاحظ أن هناك إهتمام كبير بالتنمية البشرية حيث خصص لها مبلغ 9386.6 مليار دج، وفي مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة[1].

ويمكن توضيح التوزيع القطاعي للبرنامج من خلال الجدول الموالي.

[1] عثماني أنيسة، وبوحصان لامية: مرجع سبق ذكره، ص 11.

جدول رقم (11): التوزيع القطاعي لبرنامج مواصلة دعم النمو الإقتصادي (2010–2014)

القطاعات	المبالغ	النسبة المئوية
1- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:**	**9903**	**%45.42**
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
- باقي القطاعات*	1886	
2- **برنامج تطوير الهياكل القاعدية:**	**8400**	**%38.52**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	**3500**	**%16.05**
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: بوفليح نبيل: مرجع سبق ذكره، ص 255.

من الجدول يلاحظ أن القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج جاءت على النحو التالي[1]:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان إستفاد من برنامج خاص يصل إلى حدود 9903 مليار دج ما يمثل 45.42% من إجمالي البرنامج، حيث خصص ما يقارب 3700 مليار دج إلى قطاع السكن في إطار برمجة مشروع 2 مليون وحدة سكنية، كما تم الاهتمام بقطاع التربية والتعليم والتكوين (ما إصطلح عليه إقتصاد المعرفة) وتلخص ذلك في إنجاز منشآت مدرسية وجامعية ضخمة.

[1] تسابت عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره، ص 205.

– كما خصص البرنامج ما نسبته 38.52% من موارده لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، حيث كانت النسبة الكبيرة منها لقطاع النقل والأشغال العمومية بملغ 5900 مليار دج، كما تم تخصيص ما يقارب 1.88 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

– تضمن برنامج دعم التنمية الإقتصادية 16.05% من إجمالي البرنامج الخماسي، وتم تخصيص ما يقارب 1000 مليار دج لمواصلة جهود دعم التنمية الريفية والفلاحية، كما تم دعم التنمية الصناعية بمبلغ 2000 مليار دج من أجل تطوير الصناعة وخاصة الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في الجزائر

لتقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في تحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها، من أهداف إقتصادية وإجتماعية كطرف مساند وداعم للقطاع العام، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها الإقتصاد العالمي وإنخفاض أسعار المحروقات، يستعان ببعض المؤشرات الإقتصادية من أجل الكشف عن أهم التحديات التي يواجهها ومحاولة معالجتها في المستقبل.

المطلب الأول– دور القطاع الخاص في تكوين الناتج والقيمة المضافة:

قبل التطرق إلى دور القطاع الخاص في التنمية تجدر الإشارة إلى إلقاء نظرة على الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول– قراءة في بعض مؤشرات التنمية:

1– تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل هذا القطاع العمود الفقري للقطاع الخاص في البلدان النامية بصفة عامة وللإقتصاد الوطني بصفة خاصة، حيث في سنة 1991 مثّل حوالي 99.4% من مجمل الوحدات الصناعية، وحسب فئات الحجم فإن المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من 10 عمال هي كلها خاصة، ويمثل القطاع الخاص 99.9% من مجمل الوحدات الصناعية التي توظف بين 10 و 49 عامل، و99.4% من المؤسسات التي توظف بين 10 و 199 عاملا، كما يمثل 6.5% من المؤسسات التي توظف أكثر من 200 عامل، في حين لا تمثل سوى 0.93% من المؤسسات التي توظف أكثر من 500 عامل، وعليه يمكن

القول أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة[1]. والجدول التالي يمثل عدد المؤسسات حسب طبيعتها.

جدول رقم (12): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني 2005-2016

طبيعة المؤسسة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
خاصة	245842	269806	293946	392013	455398	482892	511856	550511	601583	656949	716895	786989
عمومية	874	739	666	626	591	557	572	557	557	542	532	390
حرفية	96072	106222	116347	126887	162080	135623	146881	160764	175676	194562	217142	235242
المجموع	342788	376767	410959	519526	625069	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621

المصدر: نشريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول يلاحظ أن حصة المؤسسات الخاصة تشكل النسبة الكبرى من المؤسسات، وقد تم تسجيل أكبر الزيادات في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنة 2014 حيث بلغ عددها 656949 مؤسسة ليرتفع عددها إلى 786989 مؤسسة سنة 2016، إلا أنها تبقى نسبة زيادة متواضعة بالنظر إلى المبالغ التي رصدت لدعمها مثل إنشاء صندوق لضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق رأسمال المخاطر. فالتوقعات الخاصة بإنتعاش القطاع الحرفي والقطاع الخاص متفائلة على عكس القطاع العام. وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في عدد المؤسسات الخاصة والحرفيين، وكذا أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني، والإهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الإقتصادية لهذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية[2].

2- الناتج الداخلي الخام: يعد الناتج الإجمالي المحلي من أهم المقاييس الإقتصادية التي تعكس صورة النشاط الإقتصادي للدولة ويستخدم عادة للتعبير عن النمو الإقتصادي، والشكل التالي يوضح تطوره في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 266.

[2] بالرقي تيجاني، (2013): تقييم آثار البرامج الإستثمارية على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2011/2001)- دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، سطيف، ص 74.

شكل رقم (3): الناتج المحلي الإجمالي (2000-2016) (مليار دولار)

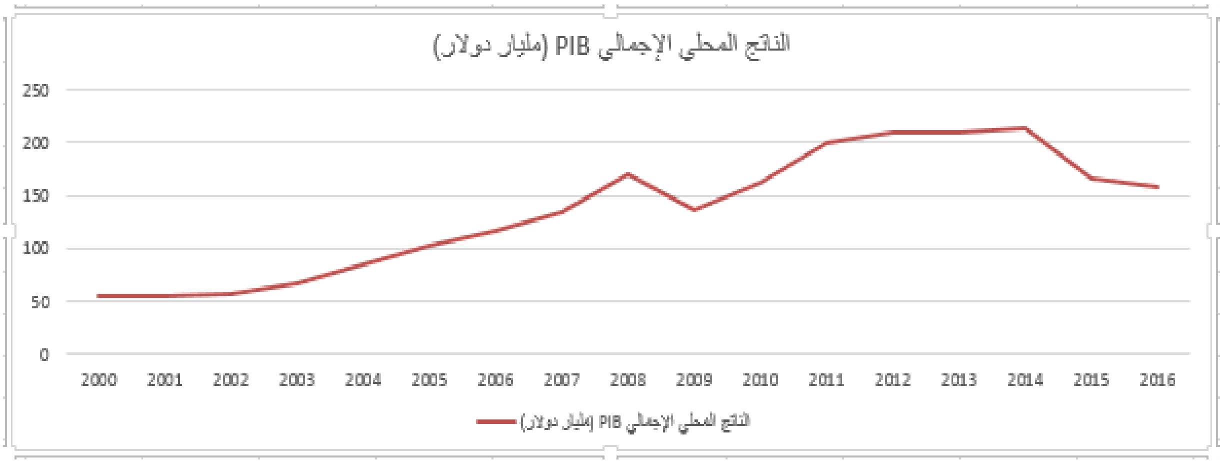

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (4).

بين الشكل أعلاه أن الناتج الإجمالي المحلي شهد إرتفاعا متواصلا إلى غاية سنة 2008، ولكن في سنة 2009 عرف تراجعا ملحوظا، إذ إنخفض إلى 9968025 مليون دج وذلك نتيجة للأزمة المالية والإقتصادية العالمية التي أدت لركود إقتصادي عالمي، بسبب إنخفاض أسعار المحروقات حيث يبقى هذا القطاع عرضة للصدمات النفطية وتقلبات العرض والطلب، ثم عاود الناتج الإجمالي المحلي الإرتفاع مجددا حيث وصل إلى 16591875 مليون دج سنة 2015، ويعود هذا التحسن الملحوظ للإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية بهدف تحضير الأرضية لعملية تغيير التوجه الإقتصادي والإنتقال إلى إقتصاد السوق، بالإضافة لبرامج النمو الإقتصادي التي كان هدفها الأساسي زيادة الناتج الإجمالي المحلي وتحقيق معدلات نمو موجبة.

شكل رقم (4): نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016) (%)

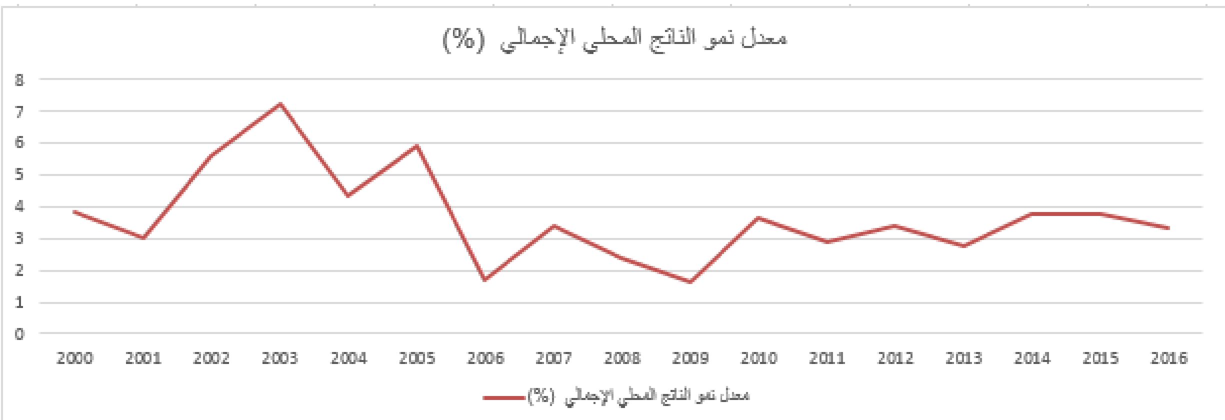

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (5).

يبين الشكل أن نسبة نمو الناتج تراوحت بين الإرتفاع والإنخفاض حيث بلغت معدلات مرتفعة في فترة إرتفاع أسعار النفط، تفاقمت العوامل الأساسية للإقتصاد الجزائري بشكل مطرد منذ منتصف عام 2014 بالتزامن مع إنخفاض أسعار النفط العالمية. ففي عام 2015، تراجع النمو إلى 2.9% من 3.8% عام 2014، متأثراً في ذلك بهبوط متوسط أسعار النفط من 100 دولار للبرميل عام 2014 إلى 59 دولاراً عام 2015. وبسبب التوقعات المبدئية بأن إنخفاض أسعار النفط لن يستمر طويلاً، أدى التقاعس عن القيام بضبط أوضاع المالية إلى تضاعف عجز الموازنة إلى 15.9% من إجمالي الناتج المحلي عام 2015. كما قفز العجز في حساب المعاملات الجارية ثلاثة أمثاله إلى 15.2% من إجمالي الناتج المحلي عام 2015. ورغم تضييق السياسة النقدية، إرتفع معدل التضخم إلى 4.8% وذلك لأسباب مختلفة منها تأثير خفض القيمة الإسمية للدينار بنسبة 20% تقريباً وذلك بهدف تصويب الخلل في الحساب الخارجي. وزادت البطالة إلى أكثر من 10%. والجدول الموالي يظهر الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (13): إيرادات ونفقات الميزانية (2001-2011)

السنوات	إيرادات الميزانية	نفقات الميزانية
2001	1389.70	1321.00
2002	1576.70	1550.60
2003	1525.50	1690.20
2004	1606.40	1891.80
2005	1714.00	2052.00
2006	1814.90	2453.00
2007	1949.10	3108.60
2008	2902.40	4191.10
2009	3275.60	4246.30
2010	3074.60	4466.90
2011	3489.80	5853.60

Source : Seddiki Malika : op cit, p 9.

بلغت إحتياطيات الصرف من العملة الصعبة نهاية شهر ديسمبر 2009 ما قيمته 148.900 مليار دولار، أي ما يعادل تغطية ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات. في هذا الصدد بقي النفط يسيطر على حركية الاقتصاد الوطني، حيث يمثل سنويا 95% من مداخيل البلد، ويمثل 60% من موارد الميزانية، ويساهم ب 30% في الناتج الداخلي الخام [1].

[1] بلمداني رانيا: مرجع سبق ذكره، ص 69.

سمح إرتفاع أسعار النفط والمحروقات برفع إحتياطيات الصرف من العملة الصعبة للجزائر، وبتصفية ديونها الخارجية، فبعد أن كانت هذه الأخيرة تقدر ب 29.500 مليار دولار في عام 1994 أي ما يعادل 70% من الناتج الداخلي الخام، قررت الحكومة إبتداء من عام 2005 تسبيق دفع ديونها، والخروج من مجموعة الدول الأكثر مديونية التي كانت مصنفة بإعتبارها واحدة منها في منتصف الثمانينات من القرن الماضي. بهذا أصبحت مديونية الجزائر في عام 2010 مبلغا هامشيا، حيث إستقرت الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأمد عند حدود 3.68 مليار دولار. من جهة أخرى سجلت المديونية قصيرة الأجل تراجعا من 1.7 مليار دولار إلى 0.29 مليار دولار نهاية جوان 2011، حيث أصبح الدين الخارجي لا يتعدى 2.2% من الناتج الداخلي الخام[1].

معدل التضخم: إنتقل من 2.24% سنة 1999 إلى 0.34% عام 2000 ليتصاعد إلى أكثر من 4.2% عام 2001 ثم ليتراجع إلى حوالي 2.6% عام 2003، وهذا التحكم والتخفيف له مرجعيته وخلفياته على حساب القدرة الشرائية للمواطن الجزائري[2]، ويمكن أخذ فكرة عن مستويات التضخم خلال فترات عدة من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (5): تطور نسب التضخم (2000-2015)

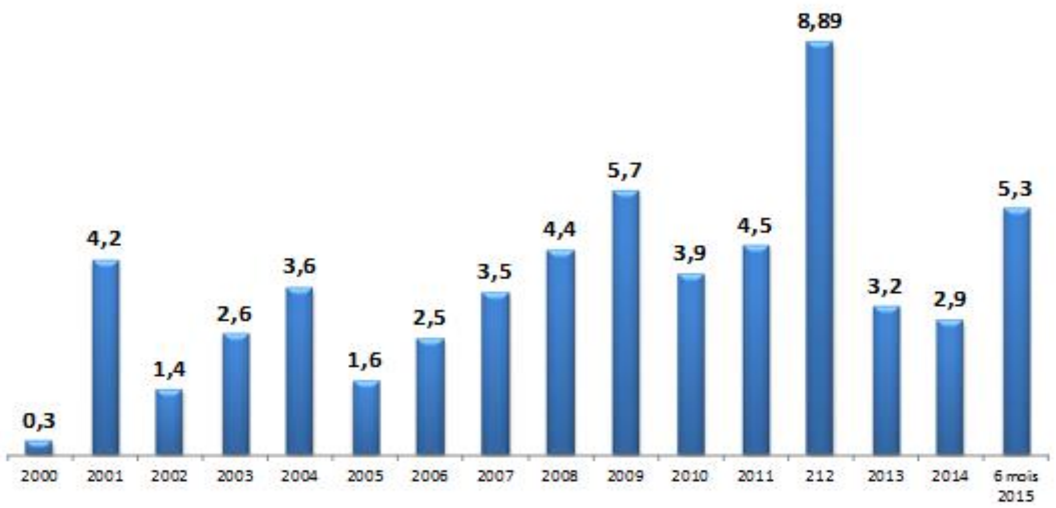

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

على الرغم من تأكيد التصريحات على تحسن معدلات التضخم إلا أن واقع القدرة الشرائية للمواطن يؤكد العكس.

(1) بلمداني رانيا: المرجع نفسه، ص ص 70-71.

(2) أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص 76.

معدل البطالة: إنتقل معدل البطالة من 13.8% إلى 10.5% سنتي 2007 و2016 على التوالي كما يوضحه الشكل.

شكل رقم (6): تطور معدل البطالة (2000-2016) %

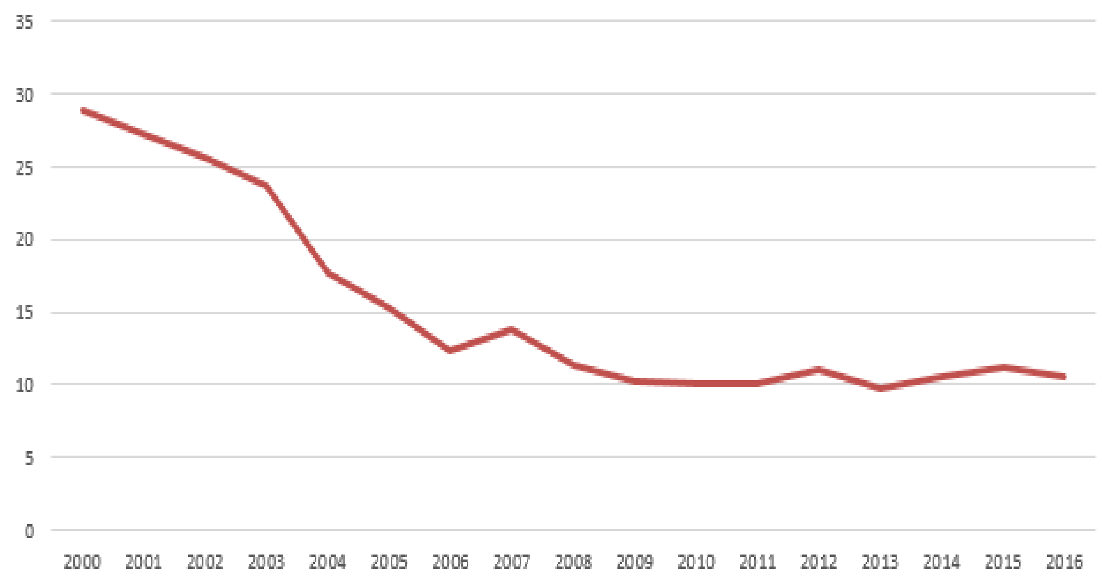

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات ONS.

يظهر الشكل إنخفاضا محسوسا في معدل البطالة خلال الفترة 2000-2006، حيث إنتقل من 28.89% سنة 2000 إلى 12.3% سنة 2006، ويمكن إرجاع هذا التراجع في نسبة البطالة إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، مع تحسن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم لإنعاش الإقتصادي.

الفرع الثاني- مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام:

تعتبر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الدالة على قدرته وكفاءة أدائه، وهذه المساهمة في الحقيقة تختلف وتتباين من دولة إلى أخرى لأسباب عديدة أهمها[1]:

- النظام الإقتصادي القائم ودرجة تدخل الدولة؛
- حجم الإنفاق الحكومي؛
- قدرة ومستوى القطاع الخاص؛
- معدلات توزيع الدخل بين المواطنين.

[1] الربيعي عبده محمد فاضل: مرجع سبق ذكره، ص 103.

أدت مختلف الإصلاحات الإقتصادية والظروف الصعبة الي يمر بها الإقتصاد الوطني نتيجة لإنخفاض أسعار المحروقات التي تمثل ركيزة الإقتصاد، إلى زيادة الإهتمام بالقطاع الخاص بتوسيع نشاطاته في مختلف المجالات الإقتصادية سعيا لتنويع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ويمثل الجدول التالي نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي مقارنة بالقطاع العام.

جدول رقم (14): مساهمة القطاع العام والخاص في PIB خارج قطاع المحروقات (2003-2016) %

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع العام	26.3	25.2	24.7	23.3	22.9	23.1	22.4	21.3	21.0	20.4	19.7	19.7	20.0	19.8
القطاع الخاص	73.7	74.8	75.3	76.7	77.1	76.9	77.6	78.7	79.0	79.6	80.3	80.3	80.0	80.2

المصدر، الديوان الوطني للإحصائيات ons، ص 27.

عرف نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات تطورا مقارنة بالقطاع العام، نتيجة الإنسحاب التدريجي للدولة من بعض القطاعات، في إطار سياسة تشجيع القطاع الخاص وتوجه الدولة نحو إقتصاد السوق وفتح أبواب الإستثمار أمام الخواص. فالناتج يعرف زيادة مستمرة ويساهم القطاع الخاص في تحقيق ما نسبته 79% من الناتج خارج قطاع المحروقات في سنة 2011 مقابل 21% للقطاع العام. وفي سنة 2016 قدرت نسبة مساهمته ب 80.2% مقابل 19.8% للمؤسسات التابعة للقطاع العام. وهو ما يبين مدى الأهمية التي يمكن أن يحققها القطاع الخاص في زيادة وتنويع مصادر الدخل الوطني، ما يجعل الإقتصاد في مأمن من الصدمات الخارجية التي تحدث خاصة إنخفاض أسعار المحروقات.

جدول رقم (15): حصة القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام (2002-2016) (%)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع العام	51.0	52.0	52.6	55.6	55.7	55.4	56.6	46.5	47.2	49.2	46.3	42.5	40.0	35.7	34.4
القطاع الخاص	49.0	48.0	47.4	44.4	44.3	44.6	43.4	53.5	52.8	50.8	53.7	57.5	60.0	64.3	65.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons، ص 27.

إرتفع إجمالي الناتج الداخلي الخام للقطاع الخاص من 2181912 مليون دينار سنة 2000 إلى 8161075 مليون دينار سنة 2011، ثم تضاعفت هذه القيمة سنة 2016 حيث بلغت حوالي 13384347.2 مليون دينار ما يقدر ب 65.6% من إجمالي الناتج مقابل 34.4% للقطاع العام، وهو ما يدل على التطور الذي

حققه القطاع الخاص في ظل إقتصاد السوق، حيث تزايدت أهميته ودوره في الإقتصاد الوطني وفي مختلف القطاعات.

شكل رقم (7): مقارنة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي خارج المحروقات (2000–2016) (%)

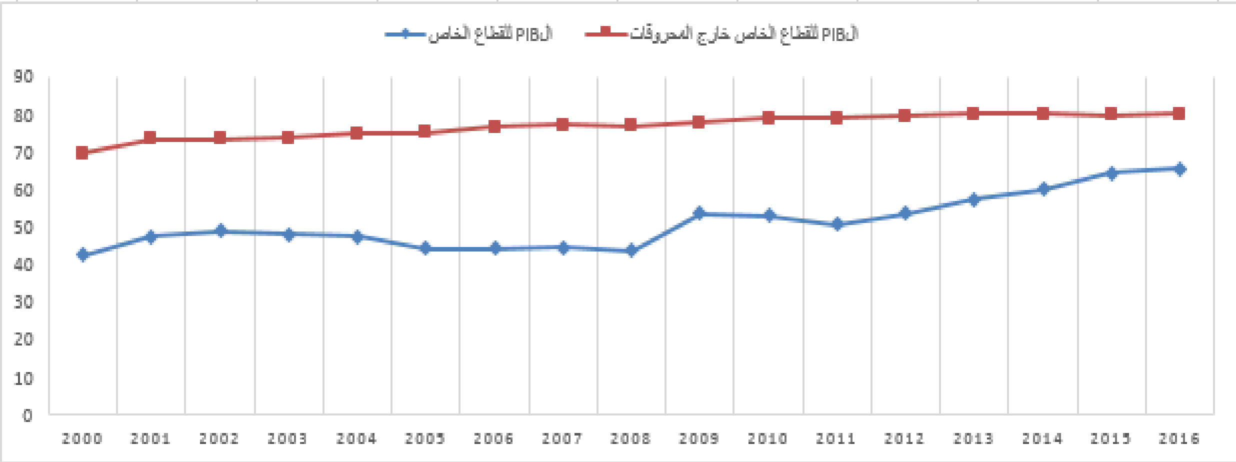

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدولين رقم (14) و(15).

رغم هذه النتائج مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الإقتصاد الوطني.

الفرع الثالث– مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:

تعتبر القيمة المضافة مؤشر يقيس مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني، إن إجمالي القيمة المضافة في الإقتصاد الجزائري في إرتفاع مستمر، وهذا أمر طبيعي بفعل معدل النمو الإقتصادي والديموغرافي، وكان هذا الإرتفاع مصحوبا بزيادة للقيمة المضافة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام بصفة عامة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (8): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (2006-2016) %

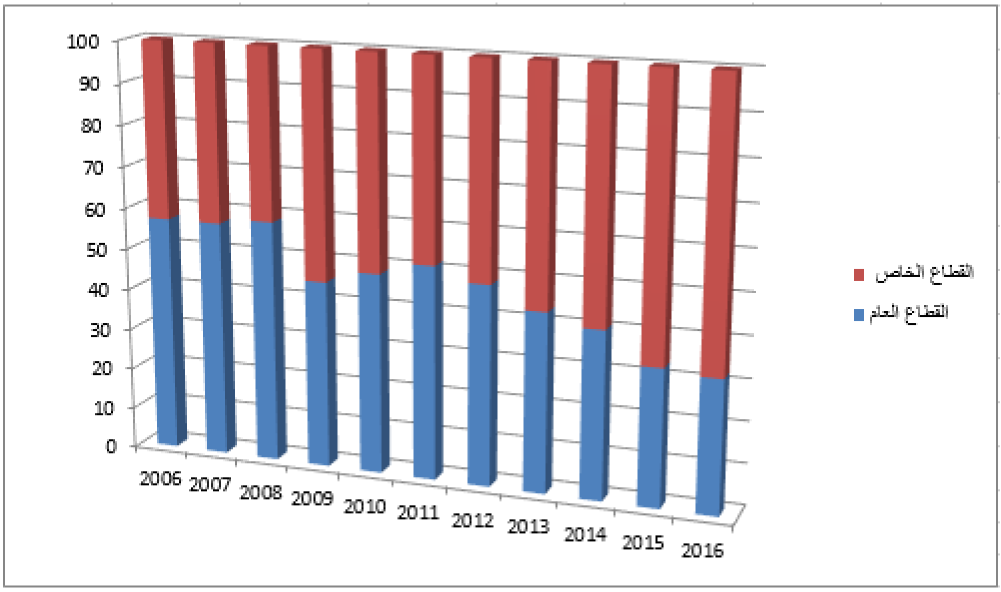

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (6).

تمارس المؤسسات الخاصة نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الإقتصادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (16): تطور مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في القيمة المضافة (2006-2016) مليون دج

فرع النشاط	الطابع	2006	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	خاص	638630.5	1175411.4	1411761.9	1626295.1	1758417.3	1921856.0	2125398.4
	عام	2654.5	7804.7	9931.4	13711.0	13785.2	13257.0	14906.3
المحروقات	خاص	356457.6	310389.1	500658.3	467456.1	543043.1	385247.6	321757.8
	عام	3525770.2	4932113.7	5035723.5	4500562.2	4114768.2	2748995.8	2703854.7
صناعة خارج المحروقات	خاص	191982.4	312480.5	353841.7	377010.3	418565.8	453698.3	495294.4
	عام	257510.9	351714.0	375673.1	394777.1	419151.0	450905.5	480421.1
البناء والأشغال العمومية	خاص	489373.2	1091040.4	1232673.1	1381181.6	1429384.2	1528889.2	1653222.6
	عام	120697.9	171526.3	178486.5	188132.0	300813.9	330895.3	336815.2
مواصلات واتصالات	خاص	579800.4	882679.4	979930.5	1227392.3	1302287.7	1379384.6	1488857.8
	عام	163733.2	191468.4	214911.2	235662.8	248208.8	279429.5	308121.5
التجارة	خاص	685447.1	1358916.2	1553833.8	1759597.9	1953917.0	2126503.9	2205222.1
	عام	42919.6	87415.2	96135.9	110983.1	113626.0	132839.3	136015.0
خدمات	خاص	202626.8	351806.9	392338.4	436974.7	468620.9	511315	561269.5
	عام	23597.8	60914.6	68001.6	79203.8	99701.9	117089.1	138362.8

Source :Les comptes économiques de 2011 à 2016, N°786, ONS, p9, consulté le 9/2/2017 sur le site électronique: http://www.ons.dz/IMG/Comptes%20Economiques_2011-2016.pdf

إن حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة أكبر من نصيب القطاع العام وهذا بسبب تراجع أداء القطاع العام، تطورت هذه القيمة على مستوى القطاع الزراعي ووصلت إلى 2125398.4 مليون دينار في سنة 2016، بعد أن كانت تقدر ب 1175411.4 مليون دج في سنة 2011، ووصلت حصيلة البناء والأشغال العمومية من القيمة المضافة إلى 1653222.6 مليون دج في سنة 2016 بزيادة تقدر ب 562182.2 مليون دينار عن سنة 2011، في حين كانت حصيلة التطور في القيمة المضافة لقطاع النقل والإتصالات من سنة 2011 إلى 2016 تقدر ب 606178.4 مليون دينار، وبرغم هذه الزيادة إلا أن مستوى الخدمة والجودة يبقى منخفضا ولا يرقى إلى طموح المستهلكين، وتطورت حصيلة قطاع التجارة لتصل إلى ما يقدر ب 2205222.1 مليون دينار في سنة 2016، ويعود سبب سيطرة القطاع الخاص على التجارة إلى توجه المستثمرين نحو هذا القطاع.

ويلاحظ من الجدول السابق أن القطاع الخاص يستحوذ على النصيب الأكبر من القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام في معظم القطاعات، حيث تتركز وحدات القطاع الخاص في قطاعي التجارة والخدمات، في أنشطة تتميز بالربح السريع وقلة المخاطر الإستثمارية. مما ترتب عنه عدم تعويض القطاع الخاص الذي تغلب عليه الوحدات الإقتصادية الصغيرة العائلية (أكثر من 95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي شركات فردية أو شركة ذات مسؤولية محدودة)[1]، للفراغ الذي خلفه تراجع القطاع العام في النشاط الإنتاجي، حيث يلاحظ أن ما يميز المؤسسات الخاصة الطابع الخدمي أكثر من الطابع الإنتاجي والصناعي، أي أن معظم هذه المؤسسات لا تساهم في خلق الثروة. وهو ما يستدعي إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الإقتصادية. ويعود التذبذب إلى المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص لا سيما مشكل التمويل والعقار وضغط ما يسمى لوبيات الإستيراد التي تتسبب في غلق العديد من المصانع.

والشكل الموالي يوضح ذلك.

(1) Djemai Sabrina, (2013) : Les PME exportatrices : Croissance économique hors hydrocarbures, Colloque international: Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, 11-12 mars 2013, université Sétif, P 52.

شكل رقم (9): إستثمار القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2006-2016 %

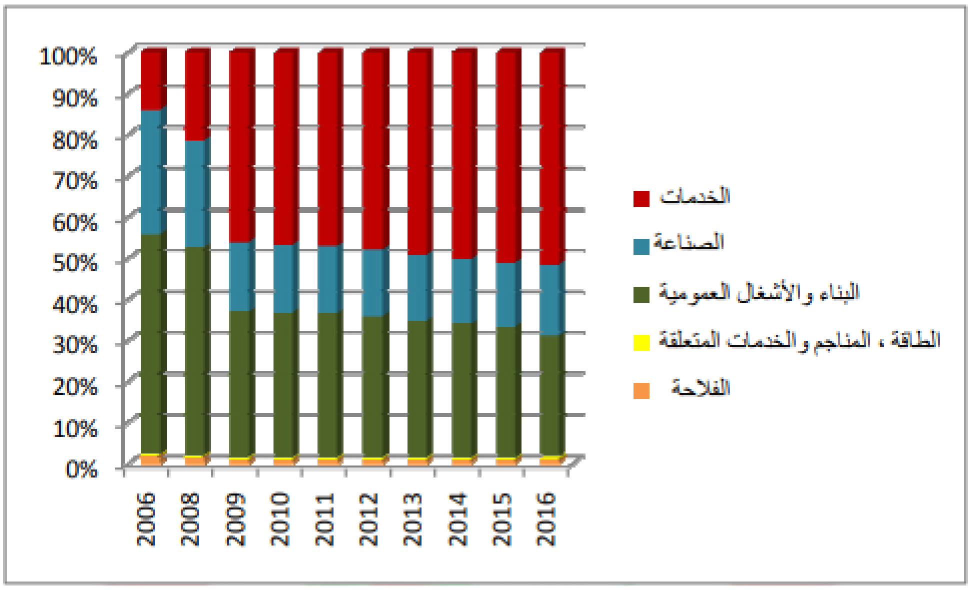

المصدر: شريفي سارة وحداد محمد، (2017): تقييم آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 6-7 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص 6.

من الشكل[1] يتبين أن قطاع الخدمات يستحوذ على أعلى نسبة من المؤسسات خلال الفترة 2006-2016 بحصة تصل إلى أكثر من 50% من مجمل المؤسسات الخاصة، ما يعكس قوة مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة للقطاع الخاص. ويعود التوجه إلى هذا القطاع عموما إلى ما يعود به من أرباح سريعة على أصحابه في ظل نسبة قليلة من المخاطرة، بالإضافة إلى أن هذا النوع من المشاريع لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو كثافة في اليد العاملة، مما يجعله الأكثر جاذبية من طرف المستثمرين الجزائريين مقارنة بالمشاريع الأخرى.

يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية من القطاعات الأكثر إستقطابا للمؤسسات الخاصة بمعدل 30%، بعدما كان يحتل المراتب الأولى قبل سنة 2008 بنسبة تتراوح بحوالي 50% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى الإهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع في برامج الإنعاش الإقتصادي، حيث تهدف سياسة الدولة إلى تدارك التأخر في المشاريع الحكومية، لا سيما في مجال بناء السكنات العمومية والبنى التحتية (الطريق السريع، الميترو)، مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، نظرا لضخامة المشاريع المسجلة خلال هذه الفترة.

[1] أنظر: شريفي سارة وحداد محمد، المرجع نفسه، ص 6.

مساهمة الصناعة تبقى ضعيفة، حيث تستقر نسبة مساهمة المؤسسات الصناعية الخاصة بما يقارب 15% من مجمل مؤسسات القطاع الخاص، وهذا نظرا للثقافة السائدة في البلاد من حيث تفضيل المشاريع الأقل مخاطرة، وعدم المجازفة في الإستثمارات ذات درجة كبيرة من المخاطرة، خاصة وأن غالبية حاملي مشاريع لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا يكون لديهم التخصص أو الخبرة الكافية لتوجيه إستثماراتهم في مجالات النشاطات الصناعية. إضافة إلى ضعف القدرات التنافسية.

فيما يخص قطاعي الزراعة والمناجم والطاقة، تشكل مساهمة المؤسسات الخاصة فيها نسبة ضئيلة حوالي 5% فقط من مجموع مؤسسات القطاع الخاص. بالنسبة لضعف مساهمة قطاع الفلاحة راجع لقلة المردودية، وكثافة اليد العاملة، ومشاكل التخزين والتوزيع، وهو مرتبط بالظروف المناخية. كما أن ضعف مساهمة الزراعة، بالرغم من الإمكانيات الطبيعية الهائلة، يفاقم تبعية الجزائر الغذائية، خاصة في حالة إرتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية. كما يمكن الإستنتاج أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل المأمول من برامج الإنعاش الإقتصادي، والذي يضمن الإكتفاء الذاتي للدولة، أو حتى التصدير للخروج من دائرة التبعية الغذائية. أما قطاع الطاقة والمناجم فيبقى حكرا على القطاع العام، وهذا بإعتباره أحد النشاطات الإستراتيجية في الإقتصاد الوطني.

الفرع الرابع– مساهمة القطاع الخاص في بعض القطاعات: في ظل تقلبات أسعار النفط يظل الإقتصاد الوطني في خطر كبير، نظر لإفتقاره لمصادر بديلة للدخل الوطني، بالرغم من إمتلاك الجزائر لثروات هائلة تمكنها من إيجاد بدائل متنوعة لو تم إستغلالها كما يجب، ومن هذه القطاعات السياحة والصناعات الغذائية.

1- مساهمة القطاع الخاص في السياحة:

تطورت السياحة في القرن العشرين تطورا كبيرا، وأصبحت أهم الصناعات التي تدعم الإقتصاد بالكثير من التطور والنمو لما للسياحة من عوائد كبيرة على الإقتصاد في كل بلد سياحي وبحسب أهميته للسياحة.

وهذا التطور في السياحة ونظرة البلدان والحكومات والشعوب إلى أهميتها قد صحبتها تطورات في الخدمات المرتبطة بها من فنادق وشاليهات وقرى سياحية، وكذلك المطاعم السياحية ووسائل المواصلات وغيرها من الخدمات. هذه الأنشطة السياحية هي بالطبع التي توكل إلى القطاع الخاص تحت إشراف الحكومة. حيث تتجه الإستثمارات الخاصة عادة إلى هذا المجال المهم والقطاع الواسع، وأنشئت لهذا الغرض الوكالات السياحية وشركات النقل السياحي في البر والبحر والأنهار. كذلك أنشئت مراكز التدريب والمعاهد والكليات من أجل رفع مستوى الأداء في القطاع السياحي (مثل ما فعلت مصر).

تعتبر السياحة من الأنشطة التي تتناسب ودور القطاع الخاص، فقد لعب هذا الأخير دورا كبيرا في هذا النشاط. فمنذ أن بدأت فكرة الخصخصة اتجهت الدول التي كانت لها يد في هذا القطاع، حيث أنشأت الفنادق وأشغلت القصور القديمة وإداراتها للسياحة وإنشاء شركات سياحية للنقل، حيث أنه أول ما إتجهت إليه الدول هو خصخصة المشاريع السياحية سواء كان بالبيع أو التأجير أو التعاقد على الإدارة، ومن حينها أصبح القطاع الخاص هو المحرك للنشاط السياحي بكل خدماته، وليس للحكومة إلا العمل الإشرافي وإدارة العلاقات مع الدول والمنظمات في العالم في هذا الجانب.

وهكذا تزايد دور القطاع الخاص في السياحة، وإنسحبت الحكومات إلى مكانة المشرف المنسق الرسمي مع العالم الخارجي والأنشطة الداخلية للوكالات والشركات السياحية.

إن دور القطاع الخاص في السياحة يزيد من فترة لأخرى، وأصبحت الإستثمارات السياحية الخاصة تنتشر في مختلف المراكز والمواقع السياحية، كما أصبح للقطاع الخاص علاقات مترابطة ومتشابكة مع مختلف الوكالات والشركات المتخصصة في السفر والسياحة في مختلف دول العالم[1].

وفي الجزائر، ومن أجل تحقيق مستويات الإستدامة السياحية، يساهم برنامج الإستثمارات العامة 2014/2010 بتخصيص 27754 مليار دج للسياحة. والجدول الموالي يوضح توزيع الإستثمارات على قطاع السياحة بصفة عامة ضمن برنامج الإستثمارات العامة 2014/2010.

(1) الربيعي عبده محمد فاضل: مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

جدول رقم (17): المخطط الخماسي للسياحة 2014/2010 (البرنامج المركزي الجديد)

صياغة المشروع	مليار دج
السياحة	
إقتناء وتعويض الأراضي السياحية	9300
نشر مخطط الجودة السياحية	1500
تحقيق مشروع "دار الجزائر"	1000
برنامج الدراسات العامة للسياحة	500
دراسات وأعمال خدمة وتطوير	2000
البنية التحتية الإدارية	
تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية	500
المجموع (1)	14800

المصدر: لحول سامية، حناشي راوية، (2013): تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الإستثمارات العامة (2014/2010)، ملتقى دولي تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001–2014)، جامعة سطيف، 11–12 مارس 2013، ص ص 26–27.

يبين الجدول أن هناك إهتمام لقطاع السياحة من خلال المبالغ الكبيرة المخصصة له ضمن االبرنامج، كما خصص برنامج الإستثمارات العامة 2014/2010 ميزانية أخرى ضمن البرنامج اللامركزي للسياحة يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (18): المخطط الخماسي للسياحة 2014/2010 (البرنامج اللامركزي الجديد)

صياغة المشروع	مليون دج
السياحة	
دراسة المخطط الرئيسي للسياحة	645
إعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية	2000
تحقيق الدراسة، الدليل، الخريطة السياحية، الخطة الترويجية للولايات، دراسة وإدارة الشواطئ، دراسة وتخطيط المواقع السياحية، دراسة وتخطيط مواقع المياه المعدنية والمواقع المناخية، تطبيق الإشارات الدالة على المواقع السياحية.	6900
تطوير الرحلات السياحية والسياحة البيئية	500
التعليم العالي	
إنشاء معهد وطني لتقنيات الفندقة والسياحة	500
البنية التحتية الإدارية	
تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية مركز المعلومات والتوجيه السياحي	2400
المجموع (2) الإجمالي (1+2)	12945 27754

المصدر: لحول سامية، حناشي راوية: مرجع سبق ذكره، ص 27.

وعن حركية السياحة يمكن توضيح عدد السياح الذي زاروا الجزائر في الجدول التالي.

جدول رقم (19): تطور عدد السياح الوافدين (2006-2016) الوحدة 1000 سائح

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	1638	1743	1772	1912	2070	2395	2634	2733	2301	1710	2039

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

حسب ما يوضحه الجدول فإن عدد السياح المتوافدين إلى أرض الوطن يقدر بحوالي 2.868 سنة 2014 مقابل 1443 سنة 2004، على ما يبدو حصل تطور من سنة إلى أخرى في عدد السياح المتوافدين إلى أرض الوطن نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية، ولكن يظل هذا العدد ضئيل جدا عند مقارنته بعدد السياح في البلدان المجاورة، وللإشارة فإن مصر هي أكثر البلدان جذبا للسياح[1].

تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي. حيث قدرت إيراداتها بحوالي 393 مليون دولار سنة 2006 إنخفضت سنة 2016 لتصبح حوالي 243 مليون دولار. كما يظهره الجدول التالي.

[1] أنظر الملحق رقم (7).

جدول رقم (20): تطور الإيرادات السياحية (2006-2016) الوحدة: ميلون دولار

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	393	334	473	361	324	300	295	326	348	357	243

المصدر: من إعداد الطالبة يالإعتماد على بيانات البنك الدولي

ويرجع هذا لعدة أسباب منها التكاليف العالية مقارنة بالدول السياحية المجاورة ما يؤثر في عدد السياح المحليين والأجانب وتسعى الجزائر لتفادي ذلك وتشجيع السياحة. وأما عن مجهودات القطاع الخاص في هذا المجال، وبالتحديد مساهمته في الإطعام والفندقة فيمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (21): مساهمة القطاع الخاص في الإطعام والفندقة 2006-2016 (مليون دج)

فرع النشاط	الطابع	2006	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإطعام والفندقة	خاص	10539.8	110087.5	126206.2	142234.5	154419.6	172342.0	192470.5
	عام	4241.7	23893.3	25032.1	28471.5	34576.0	40449.4	47926.8

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

يبدو جليا سيطرة القطاع الخاص وإستحواذه على النصيب الأكبر في هذا المجال، حيث بلغت 192470.5 مليون دينار سنة 2016 مقابل 110087.5 مليون دينار سنة 2011، وذلك راجع لمجهودات الدولة في تشجيع القطاع وكذا كونه جزء من قطاع الخدمات الذي يعتبر قطاع جذاب للمستثمرين الخواص.

2- مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الغذائية:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مختلف بلدان العالم تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية، كما أنها تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام، من أجل ذلك أولت الجزائر عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال التشريعات والتسهيلات التي أدت إلى توسع نسيجه.

بالإرتكاز إلى النفط أهملت السياسات التنموية قطاعات منتجة ومولدة لمناصب عمل كثيفة، مثل قطاع الزراعة والسياحة، حيث أهملت الزراعة على الرغم من توافر الجزائر على أراض شاسعة وخصبة، تحولت مع

مرور الزمن إلى أراضي بناء، ما جعل الجزائر اليوم في وضعية تبعية للأسواق العالمية فيما يتعلق بالمواد الزراعية والغذائية، ما يهدد أمنها الغذائي[1].

مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة ظلت متواضعة خلال الفترة بين عامي 2004 و2009، مع تحسن نسبي في مساهمة قطاع الفلاحة (2009) بسبب الدعم الذي حُظي به (برنامج الدعم الفلاحي). أما تدني مساهمة قطاع الصناعة فترجع إلى الإنفتاح الإقتصادي وتنامي وتيرة الإستيراد في ظل تجاهل للتدابير الحمائية، حيث تحول جزء من رأس المال الإنتاجي الذي يفترض أن يكون صناعيا أو فلاحيا، إلى رأس مال تجاري.

على الرغم من محاولات الإصلاح وفتح المجال للقطاع الخاص لا يزال هذا القطاع دون مستوى النمو المطلوب، فهو يفتقد التنافسية وقوة الإستمرار أمام غزو المنتجات الأجنبية، كما أن معظم الصناعات لا تزال تحت التبعية الأجنبية، إن من حيث الخبرة وصيانة التجهيزات المستخدمة أو من حيث المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.

تعد الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر التي تساهم في الحد من البطالة، حيث قدرت مساهمتها في التوظيف خلال الفترة (1970–1974) بمعدل قدر ب 17%، إنخفض إلى 14% خلال الفترة (1975–1979)، ثم قارب 15.5% خلال الفترة (1980–1989). غير أن الظروف التي مر بها الإقتصاد الجزائري وتراجع دور الدولة في تمويل وتموين مؤسسات الفرع، ولجوئها إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي وخصخصة المؤسسات دفع إلى تراجع مساهمتها في التشغيل، التي إنخفضت من 5% في 1990 إلى أقل من 3% إجمالي اليد العاملة في الجزائر سنة 2009، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمساهمتها في بعض الدول الأوروبية والآسيوية التي ترتفع فيها مساهمة هذا الفرع في التشغيل إلى أكثر من 30%[2].

تعتبر الصناعات الغذائية أكبر قطاع صناعي في الجزائر خارج المحروقات، إذ يساهم قطاع الصناعات الغذائية بشكل فعال في الإقتصاد الوطني، وهذا ما تؤكده الإحصائيات الخاصة بهذا القطاع والتي تشير إلى أنه في سنة 2015 بلغ عدد المؤسسات الخاصة 24746 ضمن 83701 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة تنشط في المجال الصناعي، في حين بلغ عدد العاملين بهذا المجال 18603 عامل أي ما يعادل نسبة 42.54% من اليد

---

[1] بلمداني رانيا: مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] لطرش ذهبية، (2015): واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، ص 197.

العاملة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لنفس السنة، كما يساهم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 33% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات[1].

جدول رقم (22): تطور عدد الأجراء في الصناعات الزراعية الغذائية (1998-2012)

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2012
عدد الأجراء	52053	49488	46820	40503	36793	145000

المصدر: لطرش ذهبية: مرجع سبق ذكره، ص 198.

تجدر الإشارة إلى أن أكبر مساهمة تعود إلى مؤسسات القطاع الخاص التي توفر أكثر من 86.31% من مناصب الشغل أمام تراجع دور مؤسسات القطاع العام، التي إنتقلت مساهمتها من 19169 منصب شغل في سنة 2010 إلى 19486 سنة 2011 وإلى 19854 منصب شغل سنة 2012، وهو ما يمثل حوالي 13.69% من إجمالي مناصب الشغل التي وفرها القطاع في هذه السنة[2].

جدول رقم (23): مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية للقطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة (2006-2016) الوحدة مليون دج

السنوات	القطاع	2006	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الناتج المحلي للصناعات الزراعية الغذائية	العام	96496.3	143147.2	150014.2	160169.1	175784.1	189738.8	198091.3
	الخاص	429110	680999.5	749304.6	826981.1	889557.7	968745.7	1080874.1
	المجموع	525606.3	824146.6	899318.8	987150.2	1065341.7	1158484.5	1278965.4
إجمالي الناتج المحلي		10195092.6	16076061.4	17485839.4	18451585.9	19417067.1	19380547.5	20442706.6
مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الناتج المحلي		%5.15	%5.12	%5.14	%5.34	%5.48	%5.97	%6.25
القيمة المضافة للصناعات الزراعية الغذائية	العام	11301.1	32058.8	33930.8	36307.2	43755.5	47162.7	48805.3
	الخاص	12862.1	199787.7	232206.7	249173.2	282826.8	308821.1	340776.7
	المجموع	24163.1	231846.5	266137.4	285480.4	326582.3	355983.8	389582
إجمالي القيمة المضافة		816070.3	11356382	12483951.5	12857073.0	13248083.2	12437695	13048768.2
مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة		%2.96	%2.04	%2.13	%2.22	%2.46	%2.86	%2.98

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات ONS

(1) الحبيتري نبيلة وبراينيس عبد القادر، (2016): دور مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية للجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 44.

(2) لطرش ذهبية: مرجع سبق ذكره، ص 198.

شكلت مساهمة القطاع الخاص ما يفوق 87.3% من إجمالي القيمة المضافة للفرع خلال سنتي 2012 و2013 مقارنة بمساهمة القطاع العام التي لم تتجاوز 12.7%، وجاء ذلك في ظل التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي لهذه المؤسسات، بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها وأثرت على نموها بشكل سليم، ومن ذلك إهتلاك معدات الإنتاج وقدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية، على عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية[1].

تؤثر الصناعات الغذائية تأثيرا مباشرا على الإقتصاد الوطني، كونها فرع من الصناعات التحويلية، ويتجلى هذا التأثير من خلال مؤشرات إقتصادية والتي تتمثل في[2]:

- ✓ **التشغيل:** توفر الصناعات الغذائية حوالي 40% من مناصب الشغل في قطاع الصناعة ككل، وهي نسبة معتبرة تعكس مدى أهمية الصناعات الغذائية في سياسة التشغيل الوطنية وتوفير مناصب العمل الدائمة،
- ✓ **القيمة المضافة:** بنسبة 37.3% من القيمة المضافة الصناعية، يبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنا ودافعا على للنشاط الصناعي، محفزا بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب،
- ✓ **الناتج الإجمالي الوطني:** تطور الإنتاج الخام للنشاط الإقتصادي للصناعات الغذائية، حيث بلغ قيمة 330697 مليون دينار سنة 2014 مقابل 351621 مليون دينار سنة 2015، وهو بذلك يساهم بنسبة 2% تقريبا من قيمة الناتج الوطني الخام،
- ✓ **التجارة الخارجية:** إن الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية بهدف تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات يعد إستثمارا ناجحا ومجديا، ذلك لأن الطلب العالمي على المواد الغذائية المصنعة في تزايد مستمر بفعل التزايد السكاني المتنامي وتنوع الرغبات والحاجات الغذائية للأفراد.

غير أنه وبالنسبة للجزائر فإن الصناعات الغذائية تساهم في تجارتها الخارجية مساهمة هامشية وضئيلة جدا، حيث قدرت نسبتها لسنة 2015 بحوالي 0.62% من إجمالي الصادرات الجزائرية، أي ما يعادل قيمة 234 مليون دولار أمريكي.

---

(1) لطرش ذهبية: المرجع نفسه، ص ص 199-200.

(2) الحبيتري نبيلة وبراينيس عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 48.

تأثير عملية الإنفتاح التجاري الذي تشهده الجزائر منذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي أضعفت القدرات الإنتاجية لمؤسسات الصناعات الغذائية، لا سيما العمومية منها التي شهدت معظم فروعها الإنتاجية تراجعا كبيرا في الإنتاج منذ سنة 2002 (خاصة فرع الطماطم المصبرة) وبعضها توقف نهائيا عن الإنتاج مثل فرع المياه المعدنية، بإستثناء فرع الحليب والأجبان اللذان حافظا على قدراتهم الإنتاجية نظرا لدعم الدولة. وقد سجلت هذه المؤسسات معدلات نمو سالبة في سنة 2013 ب –2.1% ومعدل إستغلال للطاقة الإنتاجية لا يتعدى 57%، وهذا بسبب تراكم مشاكلها الناتجة عن الإنفتاح التجاري وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الغذائية تامة الصنع المستوردة، والتي يتوقع أن تتفاقم عند إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودخول منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية بحلول 2020، لا سيما وأن معظم هذه المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تفتقر إلى معايير التنافسية الحديثة، مما يدفع أغلبها إلى الإنسحاب من السوق (تشكل الصناعات الزراعية الغذائية التي تعلن إفلاسها سنويا ما يقارب 38% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)(1).

المطلب الثاني– مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

بغرض التخفيف من البطالة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع الجزائري، وفي محاولة لإحتواء مخلفات المرحلة الإقتصادية السابقة التي عرفت عمليات الخصخصة للمؤسسات العمومية وما إنجر عنها من تسريح للعمالة، وبغرض إعادة إدماجهم في سوق العمل وإستغلال المهارات المكتسبة، عمدت الجزائر كغيرها من الدول إلى التحفيز على تشجيع القطاع الخاص من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد أحد محاور سياسة الدولة في مجال البرامج الإستثمارية العمومية، لا سيما كونها قادرة على إستيعاب العمالة بكافة مستوياتها وأشكالها خاصة اليد العاملة غير الماهرة، وكذا تميزها بتكاليف متواضعة(2).

(1) لطرش ذهبية: مرجع سبق ذكره، ص 206.

(2) بن ديبة يمينة، (2013): دراسة تقييمية للبرامج الإستثمارية العامة وأثرها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركيبها القطاعي ونمو قيمها المضافة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي وتزايد قدراتها التوظيفية للعمالة، ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001–2014)، جامعة سطيف، 11–12 مارس 2013، ص 9.

سمح إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني منذ بداية التسعينيات نحو إقتصاد السوق بزيادة واضحة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. منذ ذلك الحين، توفر هذه المؤسسات عددًا كبيرًا نسبيًا من الوظائف[1]. ويمكن توضيح مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب شغل في الشكل الموالي.

شكل رقم (10): توزيع العمالة بين القطاع العام والقطاع الخاص 2006-2017 (بالألآف)

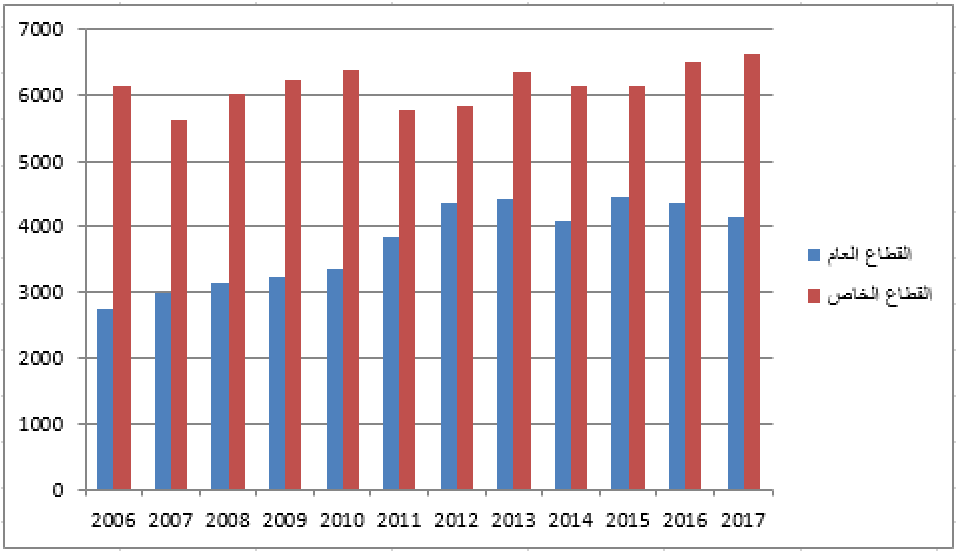

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (8).

يتضح من الشكل أن القطاع الخاص هو الأكثر أهمية في إنشاء مناصب الشغل، حيث بلغت نسبة العمالة التي يشغلها 69.03% من حجم التشغيل، أي ما يزيد عن 6123 عامل سنة 2006، مقارنة ب 30.97% للقطاع العام. كما بلغت نسبة مساهمته حوالي 59.84% سنة 2016، في حين أن حصة القطاع العام لم تتجاوز 40.16% خلال نفس السنة، نتيجة لتناقص عدد مؤسساته، وعند تتبع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب شغل يتبين أن نسبة مساهمته في تزايد مستمر وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشئ لمناصب الشغل، وذلك بفعل التحفيزات التي منحت للقطاع الخاص ضمن قوانين الإستثمار والقوانين الضريبية. لكن رغم كل ما توصل إليه القطاع من تحسن في بعض المؤشرات الماكرو إقتصادية إلا أنه مازال لم يشكل الأرضية الصلبة للإقتصاد الجزائري الذي يعتمد في نموه على قطاع المحروقات بنسبة عالية جدا، فمن الناحية الكيفية تعد مناصب الشغل هشة أغلبها تعود لسياسات تشغيل ذات طابع إجتماعي، لا ترقى إلى العمل اللائق ومصدرها هو الإنفاق الحكومي المرتبط مباشرة بإيرادات الدولة خاصة مع تحسن أسعار المحروقات، مما أدى

[1] Kadi Mohamed, (2013) : Relation entre PME et emploi en Algérie : quelle réalité ?, Colloque international: Evaluation des effets des programmes d’investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l’emploi, l’investissement et la croissance économique, 11-12 mars 2013, université Sétif , P 10.

بالدولة إلى الإبقاء على دورها في الإقتصاد وهو التدخل القوي في الإستثمار عن طريق الإنفاق الحكومي وذلك إبتداء من مخطط الإنعاش (2001–2004) الذي خصص له 7 مليار دولار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) الذي وصل فيه الغلاف المالي إلى 155 مليار دولار، وصولا إلى البرنامج الخماسي (2010–2014) الذي حدد له 286 مليار دولار[1].

والشكل التالي يبين تطور التشغيل في الجزائر حسب القطاعات، حيث يظهر إستحواذ قطاع الخدمات على نسبة عمالة كبيرة، ما يؤكد توجه المستثمرين الخواص إلى المشاريع الخدمية ذات الربح السريع.

شكل رقم (11): تطور التشغيل بحسب القطاعات (2001–2013)

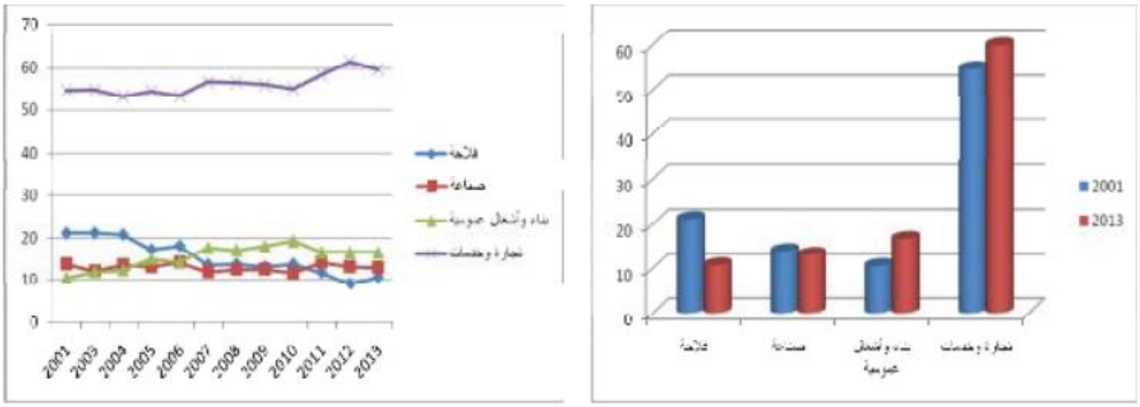

المصدر: بريش عبد القادر، بغداوي جميلة، (2016): تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الإنفتاح التجاري، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 173.

هذه الأرقام رغم المظهر الإيجابي إلا أنها نتيجة عنصرين إثنين وهما النفط والظروف المناخية المساعدة، رغم إعتماد برنامج الإنعاش الإقتصادي، إلا أن عملية التحول نحو القطاع الخاص بقيت تتحرك بخطى بطيئة كبحت خلق مؤسسات جديدة والتوسع في الإستثمارات المنتجة، والجزائر لا تزال لم تدخل إقتصاد السوق كما ينبغي، إنما هي في مخاض التحولات بسبب عوارض إجتماعية وإقتصادية والعولمة وكذا الإستقرار السياسي والأمني، رغم الآثار المشجعة في مجال تحسن الوضع الأمني وإعادة التعمير وفق سياستي الإنعاش والنمو ولكن بأي ثمن من خلال الثنائية (الموارد–السكن)[2].

---

[1] قصاب سعدية، (2013): كفاءة النفقات العمومية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية سياسة التشغيل، ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001–2014)، 11–12 مارس 2013، جامعة سطيف، ص 9.

[2] أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص 77.

ويؤكد الجدول الموالي كذلك على التوجه اللاواعي للإستراتيجية التنموية في إستغلال الموارد المالية للجباية البترولية، فبدل من إستغلالها وتوجيهها نحو الإستثمارات المنتجة، تم إنفاقها على القطاعات غير المنتجة.

جدول رقم (24): تطور معدل التشغيل في قطاع الصناعة (%)

السنة	1999	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التشغيل في الصناعة	14,4	13,82	12,03	13,60	13,2	14,2	12,0	12,5	12,6	11,7

المصدر: رحيم حسين، (2013): دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر نموذج التنمية الريفية والسياحية، النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، ص 443.

من الجدول يتبين إنخفاض مستمر في مساهمة قطاع الصناعة في التشغيل، حيث كانت مساهمته 14.4% سنة 1999 لتصبح 11.7% سنة 2010، بالرغم من أن هذا الإنخفاض كان في فترة برامج الإنعاش الإقتصادي وهو ما يدل على إهمال هذه البرامج لقطاع الصناعة بشكل خاص، ويؤكد على هدر الموارد المالية المخصصة لهذه البرامج دون تحقيق الأهداف المرجوة.

رفع الإقتصاد الجزائري تحديات كبرى لدفع عجلة الإقتصاد وإستقراره من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا الأخير الذي لا يساهم في إجمالي التشغيل إلا بنسبة 16% ويساهم في إجمالي الناتج الداخلي الخام بنسبة 80% خارج قطاع المحروقات. أما إحصائيات بعض الإقتصاديات المجاورة فإن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل في تونس تصل إلى 83% و72% هي نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام ونفس الوضعية الإقتصادية بالنسبة لعدة بلدان[1]. كما يظهر في الجدول الموالي.

[1] قصاب سعدية: مرجع سبق ذكره، ص 9.

جدول رقم (25): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام في بعض الدول

البلد	% إجمالي التشغيل	% الناتج الداخلي الخام
الإتحاد الأوروبي	60	50
لولايات المتحدة الأمريكية	52	50
كندا	50	28
تونس	83	72
المغرب	50	28
الجزائر	16	80 خارج المحروقات

المصدر: قصاب سعدية: مرجع سبق ذكره، ص 10.

المطلب الثالث– مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية:

قبل تحليل مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية من المهم إلقاء نظرة على واقع التجارة الخارجية بصفة عامة. فعند تصفح الصادرات الجزائرية يلاحظ أنها في تزايد من سنة لأخرى، إلا أن حصة الصادرات خارج قطاع المحروقات، التي تبرهن على العمل المنتج حقيقة، هي في تدهور كبير رغم وفرة المنتوج المحلي ووجود المزايا التنافسية لذلك، وهنا تزداد أهمية القطاع الخاص الحقيقي وليس تجارة الحاويات وكل أشكال القرصنة السلعية وما يرافقها من هدر للعملة الصعبة وأثر ذلك على ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري[1].

[1] أبو عامرية فالح: مرجع سبق ذكره، ص 76.

جدول رقم (26): تطور التجارة الخارجية (2005-2016) مليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32599	1781
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34568	28883
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	17034-	17844-

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

يلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات تشكل نسبة قليلة من إجمالي الصادرات، فمعظم المؤسسات الخاصة تتركز في قطاع الخدمات والأشغال العمومية، فمثلا في سنة 2004 كان عدد المصدرين الخواص 800 مصدر وهو عدد قليل مقارنة بعدد المستوردين على الرغم من إرتفاع المنتجات المصدرة الي بلغت 1100 منتج سنة 2004، إلا أن النسبة تبقى ضئيلة مقارنة بإجمالي الصادرات[1]. وضعف المساهمة في باقي القطاعات ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري الذي عرف إنخفاضا نتيجة تدهور أسعار النفط وهو ما يظهره الشكل الموالي:

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 274.

شكل رقم (12): تطور التجارة الخارجية (2012-2016)

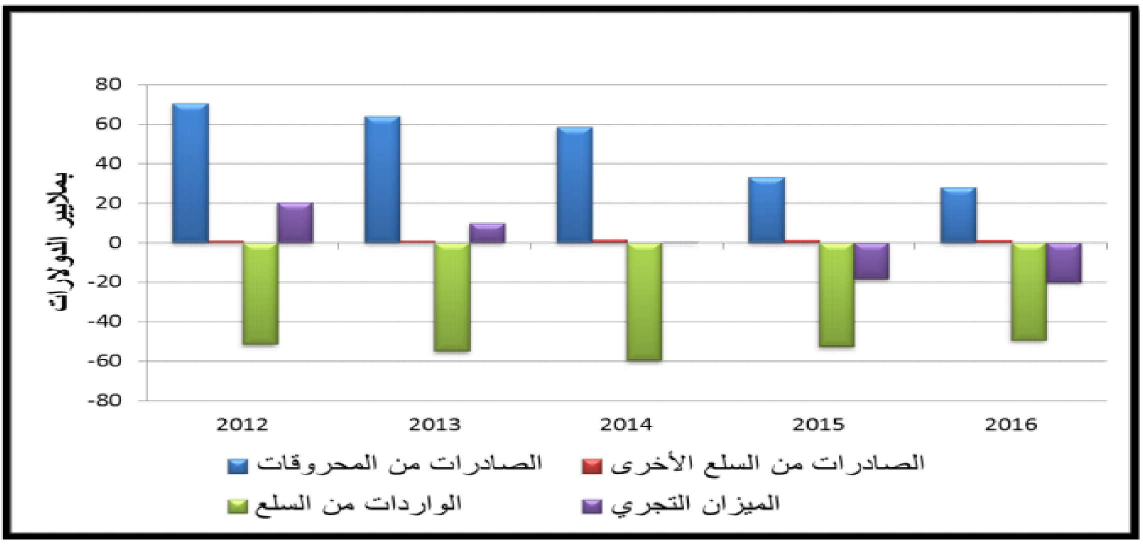

المصدر: التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، 2016.

إن مدى مساهمة المؤسسات الخاصة في التجارة الخارجية وبالأخص الصادرات تعتبر من أهم المؤشرات التي تبين أهمية هذه المؤسسات في الإقتصاد. وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها القدرة الكبيرة على غزو الأسواق الخارجية، والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي، كما يمكنها أن تساهم في إحداث فائض في ميزان المدفوعات، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الإستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها. لكن في الواقع وبالرغم من محاولة القطاع الخاص السيطرة على التجارة الخارجية، إلا أنه يبقى عاجزا بإحتلال قطاع المحروقات لجل الصادرات الوطنية، وهذا يثبت تبعية الإقتصاد الجزائري للخارج. وفيما يتعلق بالواردات فقد تراجعت من 59.67 مليار دولار في 2014 إلى 52.65 مليار دولار في 2015، ثم إلى 49.44 مليار دولار في 2016، خص هذا الإنخفاض جميع مجموعات السلع، لا سيما منتجات التجهيز الصناعية، والمنتجات الغذائية، والطاقة، وبالرغم من ذلك تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري ب 2.04 مليار دولار، ليبلغ 20.13 مليار دولار في 2016[1].

تعتبر حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى الدولة، حيث تؤدي إلى إرتفاع الدخل الوطني، كما تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يشجع المستثمرين على زيادة إستثماراتهم، وبالتالي يتم إنعاش الإقتصاد الوطني. الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال ضعيفة وقليلة التنوع.

[1] التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، 2016.

جدول رقم (27): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	684	734	763	788	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
	نسبة التغيير	\	13,27	3,95	3,27	15,1	17,53	11,63	62,77	−45,9	54,63	32,73	1,76
	المساهمة في الصادرات الكلية	3,57	3,89	3,1	2,48	1,97	2,01	1,99	2,24	2,4	2,86	2,93	2,96
الواردات		9940	12009	13535	18199	20357	21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مشاركة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة، والعمالة، والصادرات، يؤكد ضعف هذا القطاع رغم هيمنة هذا النوع من المؤسسات في الإقتصاد الجزائري[1].

المبحث الثالث: صعوبات نمو القطاع الخاص في الجزائر

قبل التعرض لأهم الصعوبات التي تعرقل مؤسسات القطاع الخاص، تجدر الإشارة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة والمتمثلة في هيئات ووكالات دعم الإستثمار.

المطلب الأول- أجهزة تمويل ودعم مؤسسات القطاع الخاص

1- وكالة ترقية ودعم الإستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI [2]:

أنشئت وكالة ترقية ودعم الإستثمارات (APSI) بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12[3] المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بتشجيع الإستثمار، وهي وكالة عامة تحت سلطة رئيس الحكومة، مسؤولة عن المساعدة والإشراف على المستثمرين، وهي على شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار، بهدف الحد من التأخير والإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بتنفيذ المشاريع على أرض الواقع، حتى لا تتجاوز 60 يوما[4]، مكلفة ب:

---

(1) Kadi Mohamed, (2017) : Quelle place pour la PME algérienne dans le processus du développement économique?, Revue des sciences économiques, de gestion et de commerce, Vol 10, N 18, P 7.

(2) ANDI: Agence National de Développement de l'Investissement.

(3) المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 1993/10/10، ص ص 3-10.

(4) Sekiou Anwar, Bouhala Amine, Bouzidi Narimane, (2017) : Entrepreneuriat En Algérie Réalité et Perspective "Cas de Tlemcen", Finance and Business Economies Review P 297.

– متابعة المشاريع، ومساعدة المستثمرين على إستيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز إستثماراتهم، لا سيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة، وبالسهر على إحترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة؛

– تقدم، في الأجل المحدد، بناء على تفويض من الإدارات المعنية كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الإستثمار؛

– تقييم المشاريع ودراستها وإتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو بالرفض.

وقد تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001[1]، حيث نص على أن تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الإستثمار ANDI، بعد صدور قانون الإستثمار. حيث تكلف هذه الوكالة بالمهام الآتية:

– تسجيل الإستثمارات،

– ترقية الإستثمارات في الجزائر وفي الخارج، وذلك بإستقبال، وتوجيه، ومرافقة المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية من المقيمين بالجزائر وغير المقيمين بها،

– ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية، والمساهمة في تنفيذ إستراتيجيات التنمية بالتأطير مع القطاعات الإقتصادية المعنية،

– تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع،

– دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم، الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال،

– تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية بالغة خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد إتفاقية الإستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للإستثمار للموافقة عليها،

– تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الوحيد[2]، حيث يقوم هذا الشباك بتقديم كامل التسهيلات للمستثمرين لإنجاز مشاريعهم في أسرع وقت.

---

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة في 2001/08/22، ص ص 4-9.

[2] لقد ترافق إنشاء الوكالة مع إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها، هي المجلس الوطني للإستثمار، والشباك الموحد. أنظر الملحق رقم (9).

وقد سمح هذا الجهاز بدعم حوالي 3653 مشروعا، بحيث متوسط تكلفة المشروع الواحد 255 مليون، وهي تكلفة إنجاز بالتقرب أضعاف المشاريع في بلدان أخرى كاليابان، مما يدل على ضعف الجهاز وعدم كفاءته في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDI PME): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالإستقلال المعنوي والمالي، تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتولى هذه الوكالة القيام بعدة مهام من أهمها[1]:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها،
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته، إلى جانب التنسيق بين الهياكل المعنية بهذه العملية،
- ترقية الخبرة والإستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره،
- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستغلالها ونشرها،
- ترقية الإبتكار التكنولوجي وإستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.

3- لجنة دعم مواقع الإستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI): أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي، حيث أنه من ضمن العناصر الأساسية لإنجاز الإستثمار الإقتصادي الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه، ففي إطار تدعيم وتحفيز الإستثمار من هذه الناحية، فإن مسألة العقار أوكلت إلى اللجنة الولائية لدعم مواقع الإستثمارات المحلية وترقيتها المعروفة ب CALPI.

تأسست لجنة CALPI بناء على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين، وترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي، حيث أن هذه اللجنة تتشكل من الوالي أو ممثله رئيسا، ومدير الدراسات وتهيئة الإقليم مدير الصناعات والمناجم مدير مكلف بمجال الحضري،

[1] مداحي محمد وعزوز أحمد، (2017): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 6-7 ديسمبر، جامعة الوادي، الجزائر، ص 16.

مدير الأملاك العمومية، مدير الفلاحة، مدير المناطق الصناعية، ممثلو مؤسسات الترقية العقارية ورؤساء البلديات والدوائر، مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط، ممثلو كل الغرف التجارية والحرف الصناعية والزراعية، ممثلو الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية...

وتتمثل مهام لجنة CALPI في[1]:

– هذه اللجنة مسؤولة بالدرجة الأولى بالرد على كل الطلبات العقارية وفي هذا المجال فهي مسؤولة على:

– تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائم الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر.

– كما هي مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها إستقبال الإستثمارات، والتي تعمل كل اللمسات الازمة للإستثمار وخاصة في الميادين التالية:

– الوضعية العامة للأرض: فيما يخص المساحات المهيأة وغير المهيأة ووضعية المساحات مثل ظروف الإتصالات النشاطات المعروفة وخاصة المتعلقة بالبيئة.

– الوضعية القانونية للأرض: تعريف نوعيتها، مالكيها، أو مسيرها وطريقة الإستفادة،

– قواعد وطرق البناء: فيما يخص الحصول على رخصة البناء وإحترام قواعد التعمير،

– الإشراف على المستثمرين في خطوتهم الإدارية، المرتبطة بإكتساب الأرض للإستثمار وتكمن مهمتها أيضا في نشر وإعداد بطاقات إعلامية تخص القوانين والإجراءات والخطوات العملية إتجاه امكاب المحلية المتعلقة بمنح الأرض وكذا التعليمات حول البناء ونشر العناوين ورقم الهاتف والفاكس للهيئات المعنية.

– تسيير هذه اللجنة تحت إشراف الولاة مباشرة وتحدد أوقات الإجتماعات من طرفهم وذلك بعد إستقبال الطلبات المودعة من طرف المستثمرين، حيث يجب أن يتم الرد عليها في أجل لا يتعدى 30 يوما إعتبارا من تاريخ الإيداع،

– مداومة لجنة CALPI تكون مؤكدة على مستوى مكتب الوالي تحت شكل الأمانة الدائمة التي تتكفل بما يلي:

إستقبال وتسجيل الأراضي ودراسة الطلبات،

(1) مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 244.

الإتصال بأعضاء اللجنة عشرة أيام قبل تاريخ الإجتماع،

– تأكيد الأمانة إجتماعات CALPI وتشكيل تقرير الإجتماع،

– تضع تحت تصرف الأشخاص الدليل والمعلومات الموضوعة من طرف لجنة CALPI.

– تسهيل إكتساب العقار للمستثمرين فتتم بعد إيداع الطلبات من طرف المستثمرين الذين منحوا إمتيازات من طرف الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، ويتم الطلب على أساس نسخة لتصريح بالإستثمار ممنوحة من طرف الوكالة وتشمل المعلومات التالية:

– تصريح بهوية المستثمر، وتصريح بطبيعة النشاط،

– تصريح بهياكل الإستثمار مثل التجهيزات، وتصريح برأس المال الصافي،

– تصريح بعدد مناصب الشغل التي يحدثها الإستثمار.

– تصريح بخصائص الأرض المطلوبة في حالة قبول طلبات المستثمرين بتوفير الأرض المطابقة للشروط المطلوبة، في هذه الحالة فإن الوكلاء الآخرين ذوي الشأن أعضاء لجنة CALPI يوقعون على نموذج محدد بالوعد بالمنح في آجال 8 أيام بعد إجتماع لجنة CALPI ونسخة من هذا الوعد تودع لدى الأمانة العامة للجنة قصد المتابعة، أما الوكلاء العقاريين فهم ملتزمون بالرد خلال 90 يوما إلا في حالة التنازل الكتابي للطالب قبل نهاية الآجال.

في حالة الرد بعد قبول الطلب، تخير اللجنة الولائية وتكون الإجابة مكتوبة ومؤشرة من قبل الأمانة الدائمة.

4– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)[1]

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات. أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي تخضع لسلطة الوزير الأول، ويتولى وزير التشغيل والضمان الإجتماعي المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا

[1] Agence Nationale de Soutien de l'Emploie des Jeunes.

لها، ولها فروع جهوية ومحلية عبر التراب الوطني، وتضطلع الوكالة بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية[1]:

– الدعم وتقديم الإستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية،

– تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد، وتقوم بتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها،

– تتابع الإستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار إحترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، وتساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات، وتشجع كل الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها،

– إتاحة المعلومات الإقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع المفيدة إقتصاديا وإجتماعيا،

– إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجازها وإستغلالها،

– تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC[2]: أنشئ سنة 1994 بناء على المرسوم رقم 188/94 المؤرخ في 1994/07/06، يتكفل بالتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدو وظائفهم لأسباب إقتصادية لشهر واحد. ومن أجل تحقيق هذه الغاية قام بمعية المؤسسات المواجهة لصعوبات بتطوير نظام ذو طابع إقتصادي أساسا لتمكينهم من الإستمرار في مزاولة النشاط الإقتصادي، وهذا من خلال تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات. وبالفعل فقد إنطلقت العملية في جويلية 2000 بموجب قرار من مجلس الإدارة

---

[1] غرداين حسام، حفوظة الأمير عبد القادر، شبورو سليم، (2017): آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 6-7 ديسمبر، جامعة الوادي، الجزائر.

[2] Caisse National d'Assurance le Chômage.

أنظر: عقبة نصيرة، (2014-2015): فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 246-247.

للصندوق، تحت شعار "إشعال الجمرات الخامدة في المؤسسات المهددة بالزوال"، وإنطلق في تشخيص المؤسسات المواجهة لخطر الحل والتصفية من خلال إجراء فحص للكشف طبيعة المرض وأسبابه إنطلاقا من الأعراض المسجلة على المريض، ويمكن تطبيقه على المؤسسة السليمة بهدف تحسين مستوى أدائها.

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويله للمؤسسات التي تواجه صعوبات إنما هو يعتمد صيغة رأس المال المخاطر، فإذا تعرضت هاته المؤسسات التي تتلقى المساعدة إلى خسارة فإن الصندوق يتحمل الخسائر، أما إذا تم إنقاذ المؤسسة وتحقيقها لأرباح فإن الصندوق يكتفي بإسترجاع جزء من رأسماله المخاطر به، والذي لا يتجاوز في أحسن الحالات 40%، وأما 60% الباقية تخصص لإجراء دراسات التشخيص والصندوق لا يسترجعها سواء حققت المؤسسة ربحا أو خسارة.

6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)[1]:

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة، حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال إستحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنجاز المشاريع ومتابعة إنجازها. أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش. تهتم الوكالة ب[2]:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية، ورفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالي،
- تنمية روح المقاولتية لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص، ودعم، توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الإستغلال،

[1] Agence Nationale de Gestion de Microcrédits.

[2] موقع الوكالة: www.angem.dz

- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الإتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة،
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات جد المصغرة، ودعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/ بيع.
- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها، مع الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط تمويل ومتابعة تنفيذ وإستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد،
- دعم، توجيه، ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، وتكوين حاملي المشاريع، مع تنظيم المعارض لمنتجاتهم.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل:

✓ الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة- مقاول): هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإنطلاق النشاط. وقد تصل قيمتها إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا،

✓ الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة- بنك- مقاول): هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء مناطق، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1000000 دج، (قرض بنكي بنسبة 70%، سلفة الوكالة بدون فوائد 29%، 1% مساهمة شخصية)، وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

7- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FAGR)[1]: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 وهو تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والهدف منه ضمان القروض الضرورية للإستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة

[1] Fonds de Garantie des Crédits aux PME.

والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يتولى المهام التالية[1]:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثماراتها في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة،
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها، مع متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض،
- تلقي، بصفة دورية، معلومات عن إلتزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه،
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

زيادة على ما سبق يكلف أيضا ب:

- ترقية الإتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية،
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل، وإعداد إتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية،
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الإستثمارات،

وما يظهر حجم ووزن الدعم المالي الذي يقوم به الصندوق ما نصت عليه المادتين 07 و08 كما يلي:

- في إطار تنفيذ الضمان، يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص، عند الإقتضاء، آجال تسديد المستحقات وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع الممول به،

---

[1] جاري فاتح وبوكار عبد العزيز، (2017): هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 6-7 ديسمبر، جامعة الوادي، الجزائر، ص 12.

- يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يحتمل أن يمنحه المقترض إلى البنوك أو المؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية و/ أو شخصية.

الحد الأدنى من الضمان لكل مشروع هو 5 ملايين دج والحد الأقصى للمبلغ هو 50 مليون دج (50 مليون المبلغ الأقصى هو الضمان الممنوح وليس تكلفة المشروع). لا يتم تقديم الضمان بإستثناء التحليل. لا يمكن منح الضمان النهائي إلا بعد إشعار إتفاقية التمويل إلى المقاول من قبل البنك[1].

8- صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)[2]:

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19 برأسمال يقدر ب 30 مليار دينار، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006. يهدف إلى تحقيق ما يلي[3]:

ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج،

- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية، وكذا القروض الموجه للإستهلاك،

- تستفيد من الضمان القروض الممنوحة للمؤسسات من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الإستثمار.

وتخص المخاطر المغطاة ما يلي: عدم تسديد القروض المنوحة، التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

ويتم تغطية المخاطر على آجال الإستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد طبقا للنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة نسبة 60% في الحالات الأخرى. كما يتم العلاوة المستحقة "تغطية الخطر" بنسبة أقصاها 0.5% من قيمة القرض

(1) Saidi Yahia, (2013) : La petite et moyenne entreprise (PME) comme moteur de création de l'emploi en Algérie, Revue des sciences économiques, de gestion et de commerce, Vol 2, N 28, P 28.

(2) La caisse De Garantie Des Crédits D'investissement aux PME.

(3) زيدان محمد، (2007): الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 129.

المضمون المتبقي، وتسددها المؤسسة سنويا، حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق. للإشارة فإنه تم رفع رأسمال الصندوق إلى 30 مليار دج، كما صدرت إجراءات جديدة منها رفع سقف الضمان من 50 إلى 250 مليون دج، حيث تسمح الإجراءات التدعيمية بضمان 80% من قيمة أي قرض بنكي.

المطلب الثاني: الصعوبات

تنطوي عملية إعادة الهيكلة على تغييرات بنيوية عميقة في الإقتصاد والمجتمع، وعملية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص هي محور أساسي فيها، وكي تتم هذه العملية بنجاح يجب أن تستجيب البنى القائمة إلى متطلباتها، كما يجب أن تتمتع العناصر الإقتصادية بالديناميكية والقدرة على التفاعل معها، ولكن إفتقار الدول النامية إلى البنى الهيكلية المساعدة على النمو، وضعف مستوى تطور قواها المنتجة- وقد لعب دورا رئيسيا في نشأة القطاع العام- والعودة عن هذا التوجه فيه تجاهل لواقعها، ولمرحلة التطور التي تمر بها، وقد تبين من خلال تجارب عدة بلدان أن ما يطرح عليها من سياسات لا ينسجم مع مستوى تطور بناها الإقتصادية والإجتماعية، ويسهم في مفاقمة الخلل والتفاوت فيما بين قطاعاتها[1]، ومن خلال عملية التحول نحو القطاع الخاص برزت عدة عراقيل وصعوبات تنظيمية وتقنية، تشكل في مجملها المناخ الإستثماري الذي يعرقل القطاع الخاص عن أداء دوره في خلق الثروة وتوفير مناصب شغل وإنقاذ الإقتصاد الجزائري من تبعيته للمحروقات، وذلك راجع إلى حداثة العملية وغياب نظرية إقتصادية تؤطرها.

الفرع الأول: القيود المالية وهي القيود التي تمس تمويل مؤسسات القطاع الخاص:

1- الإفتقار إلى السوق المالي: حتى يكتب للقطاع الخاص النجاح يتطلب الأمر وجود مؤسسات تمويل حرة ومتخصصة، وأسواق مالية متطورة لإستيعاب حركة رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وتقديم الدعم المالي للمؤسسات الخاصة، وتسهيل عملية بيع وشراء المؤسسات العامة، بالإضافة إلى السيطرة على عمليات تسعير وتقييم الأسهم والسندات[2]، كما أن وجود سوق مالية قوية يتم من خلالها طرح أسهم المؤسسات للتداول، مما يؤدي إلى جلب عدد كبير من المدخرات المحلية والخارجية مع الإستخدام الأمثل لها، ومواكبة ذلك مع الإصلاح المالي والإقتصادي الوطني وعلى مستوى جميع المؤسسات بما فيها العامة. كما أن تطور وسائل التكنولوجيا والإتصالات جعل الأسواق المالية أكثر إرتباطا وقربا من بعضها البعض، ومن المؤسسة في حد ذاتها، مما سهل نقل وتحويل رؤوس الأموال بسهولة مطلقة. ولكن يجب أن يواكب هذا التطور إشرافا دقيقا

[1] الأبرش محمد رياض، ومرزوق نبيل: مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.

[2] زاهر محمد عبد الرحيم: مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

وقويا للدولة، ضمن إطار قانوني يحكم وينظم هذه الأسواق المالية، لحمايتها وحماية المجتمع من بعض الممارسات التي قد تعصف بها وتؤدي إلى الإنهيار المالي والإقتصادي ككل، كما حدث في بعض الدول كالمكسيك وبعض دول شرق آسيا[1].

– ضعف النظام البنكي الجزائري الذي يعتبر غير قادر على توفير السيولة المالية الكافية لتغطية الطلب على القروض من طرف المستثمرين. وشبه غياب لدور البورصة، فالبنوك لم تلعب دورها كوسيط مالي وإقتصار البورصة على عدد محدود من المؤسسات.

2– مشكلة التقييم: إن تقييم المؤسسات المقبلة على التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص هو تقدير القيمة في وقت محدد، والذي يختص بهذا العمل هو الخبير سواء كان ماليا أو محاسبيا أو عقاريا، وتحديد السعر يكون على أساس المواجهة بين البائع والمشتري مع إختلاف دوافع كل منهما[2]، حيث أن تحديد قيمة مرتفعة لقيمة المؤسسة يؤدي لإنتقادات حادة من جانب المستثمرين وعدم الإقبال على شراء الأسهم غالية الثمن، أما تحديد قيمة أقل فهو تضييع الأموال على خزينة الدولة[3]،

3– مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص:

يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي[4]. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (28): تطور القروض حسب القطاع القانوني (2006–2016) بالنسب %

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع العمومي	44.5	44.8	46	48.1	44.7	46.7	47.6	47.2	52	50.7	50
القطاع الخاص	55.5	55.2	54	51.9	55.3	53.3	52.4	52.8	48	49.3	50

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات 2010، 2015، 2016 بنك الجزائر.

(1) سعداوي موسى: مرجع سبق ذكره، ص 95.

(2) زوزي محمد: مرجع سبق ذكره، ص 41.

(3) زاهر محمد عبد الرحيم: مرجع سبق ذكره، ص ص 169–170.

(4) مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، (2009–2010): دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 146.

يلاحظ من الجدول أن القطاع العام ينافس القطاع الخاص في مجال التمويل، حيث أن حجم القروض المقدمة للقطاعين كانت بنفس النسبة في سنة 2016، كما قدر نصيب القطاع العام من هذه القروض 52% و50.7% في سنتي 2014 و2015 مسجلا بذلك تفوقا على القطاع الخاص، وعموما فإن حصة القطاع الخاص هي في تناقص من سنة إلى أخر، حتى لو كان هذا التناقص بنسب ضئيلة، هذا التطور لا بد أن يحلل على ضوء فرص القطاع العام للوصول للسيولة دون القطاع الخاص وهو ما يؤثر على حجم الإستثمار. حيث أن حصة القطاع الخاص من القروض الممنوحة قد إنخفضت من 55.5% إلى 50% ما بين سنتي 2006 و2016.

4- العوائق الجبائية والجمركية: تعد العوائق الجبائية والأعباء الإجتماعية عقبة أمام تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وتتمثل هذه العوائق في[1]:

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني،
- إشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الإجتماعي للأجراء وغير الأجراء مرتفعة والتي بدورها تثقل كاهل مؤسسات القطاع الخاص،
- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات خلال مرحلة الإستغلال تؤدي إلى إرتفاع الرسوم الجبائية، الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط،
- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية وهذا ما لا يشجع على التصدير والإستيراد،
- إرتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى إرتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة.

الفرع الثاني: القيود غير المالية

1 - نقص الإعلام والتبليغ لعمليات الخصخصة، ينبغي إقتناع الأفراد بأهمية الخصخصة ولعل الوسيلة التي تسمح بذلك هي الإستعانة بوسائل الإعلام المختلفة من أجل التعريف بسياسة الخصخصة وبأهدافها، والإلمام بتجارب سابقة إن وجدت، إجراء مناقشات حول الخصخصة وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية، لأنه قد توجد معارضات شديدة تواجه الحكومة من قبل بعض المستفيدين من بقاء القطاع العام على حاله، كالبيروقراطيين

---

[1] أحمد سليمة غدير، (2017): متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر- دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة- الوادي- غرداية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 27.

الذين لا يريدون أن تتقلص مصالحهم الخاصة كالإمتيازات الممنوحة لهم من قبل الدولة، فهذا يؤدي إلى تعقيد عملية الخصخصة، لأن هذه الأخيرة تعمل في مناخ تسوده الحرية الإقتصادية، وبالتالي لا بد من إقتناع أفراد المجتمع بالسياسة المتبعة[1]،

- مشكل الذهنيات السائدة في المؤسسات العمومية الجزائرية، حيث أن تسيير الموارد البشرية في هذه المؤسسات أدى بمرور الزمن إلى تشكيل شبكات من النوع العائلي، السياسي، الجهوي... وهذه الشبكات أضحت تشكل عائقا أمام برنامج الخصخصة،

2- الإستقرار السياسي والأمني، حيث أن عدم وجود الإستقرار السياسي يعتبر على رأس العوائق التي تعترض سبيل الخصخصة، فالوضع الأمني والسياسي الذي مرت به الجزائر وقف عائقا أمام الخصخصة عن طريق الرأسمال المحلي والأجنبي على حد سواء،

3- مشكل الفساد الإداري والعراقيل البيروقراطية الإدارية. وإشكالية القدم وعدم المرونة القانونية في الدولة الجزائرية، خاصة في ميدان القانون الإداري وقانون العمل اللذين يجب أن يكونا مكيفين مع سياسة الخصخصة[2]، بالإضافة إلى أن قانون الخصخصة تعتبر بنوده بيروقراطية جدا، فبالنسبة للمشتري وحتى يتمكن من شراء وحدة صناعية أو تجارية فهذه العملية تستغرق أكثر من 12 شهرا، بينما في بعض البلدان لا تستغرق إلا 6 أشهر كحد أقصى[3]،

4- مشكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمرون الخواص في الجزائر، وقد توقفت العديد من المشاريع الإستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، ويتضح هذا من خلال العناصر التالية[4]:

- التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام، وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية،

---

[1] سعداوي موسى: مرجع سبق ذكره، ص 279.

[2] Khelif Omar, Economie algérienne : Politique de privatisation, in colloque CREAD sur l'emploi, Alger 2004, P26.

[3] بورغدة حسين، وقصاص الطيب: مرجع سبق ذكره، ص 123.

[4] أحمد سليمة غدير: مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد للإيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي، بسبب عدم تحرير سوق العقار بشكل يحفز على الإستثمار، ولغياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية،

- تعدد الهيئات المتدخلة والعديد من النصوص القانونية التي تحكم وتسير القطاع، والملاحظ أنه لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الإستثمار، بحيث ما زالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد بإستمرار مثل وكالة دعم وترقية الإستثمارات المحلية، والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الإستثمار، وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك ل:

  - غياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية،

  - محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وطغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير إستثمارية كالبناء وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض.

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للإستثمار، والرفض غير المبرر أحيانا للطلبات،

- خلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، فالمتمعن في النصوص القانونية الصادرة في مجال العقار الصناعي يلاحظ أن الدولة تريد من جهة منح تسهيلات من أجل تشجيع المستثمرين بمنحهم أراضي بأسعار منخفضة نسبيا، الأمر الذي يؤدي إلى خضوع هذه الأراضي للمضاربة، ومن جهة أخرى تريد السلطات جعل الملكية العامة أكثر مردودية وذلك بالإعتماد على أساليب تسيير مختلفة،

- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة فهناك أراضي تابعة للبلدية، وأراضي خاصة، وأراضي متنازع حولها، ومن ثم فإن مسألة العقار تخضع أحيانا لأكثر من وزارة،

- غياب إطار قانوني وتنظيمي يحدد طرق وآجال وكيفيات وشروط التنازل عن الأراضي، أي ليس هناك إطار قانوني يحمل بوضوح كل الإجراءات المتعلقة بحيازة العقارات في إطار الإستثمار.

والملاحظ أن المشكلة تتعلق أكثر بالإستغلال الأمثل للمساحات الموجودة وليس في وفرة الأراضي، وحسب دراسة قام بها البنك الدولي في سنة 2002 على عينة من المؤسسات تتكون من 562، فإن 38% من هذه المؤسسات إستغرقت مدة 5 سنوات للحصول على العقار المناسب.

5- القطاع الموازي: لم تظهر السوق الموازية إلا حديثا أي منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، ولو أن جذوره تعود إلى بداية الإستقلال. ولم تهتم به الإدارة والباحثون إلا مع ظهور البطالة ووجود إنحرافات مهمة بين المعطيات حول التشغيل المحصل عليه عبر شبكات التحقيقات التي تمت على مستوى قطاع العائلات، وبين تلك المتجمعة من طرف الإدارة على مستوى (مصلحة الضرائب، الديوان الوطني للإحصائيات، الضمان الإجتماعي...إلخ). ومن هذا المنطلق تم تجاهل هذا القطاع غير الرسمي وغير المسجل، وأصبح يشكل إقتصادا حقيقيا بهياكله وأعوانه وأدواته.

هناك العديد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها: الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد النفقي، الإقتصاد الموازي، الإقتصاد الأسود، الإقتصاد المغفل. يعرف الإقتصاد الموازي أو السوق الموازية على أنه قطاع إنتاج السلع والخدمات كونه أكثر نشاطا وديناميكية، ولكنه بمعزل عن الضريبة حيث تتم فيه خلق قيمة مضافة أكثر إرتفاعا وبالتالي خلق مداخيل مرتفعة[1]. وقد ظهر مفهوم "القطاع غير الرسمي" لأول مرة رسميا في تقرير منظمة العمل الدولية في كينيا في عام 1972[2]. فهو يتمثل في كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.

ويتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الإقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب، مما يساهم في إرتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة، لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من إتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الإقتصادي[3].

والأهم أن القائمين على إدارة الإقتصاد الخفي يحاولون جاهدين أن يكسبوا الدخل المتولد من الأنشطة الخفية التي يمارسونها صفة الشرعية، فيقومون بعمليات مستمرة وواسعة لغسيل الأموال (القذرة)، وبالتالي تتعمق العلاقة بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد الظاهر من خلال عمليات غسيل الأموال عبر الجهاز المصرفي

(1) خبابة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 445.

(2) Musette Mohamed Saib, Charmes Jacques, (2006) : Informalisation des économies maghrébines, Volume 1, CREAD, Alger, p 80.

(3) بودخدخ كريم، وبودخدخ مسعود: مرجع سابق ذكره، ص 8.

والمؤسسات المالية الوسيطة، حيث أن عمليات غسيل الأموال ما هي إلا محاولة لإستخدام القنوات المصرفية والمؤسسات المالية في تنفيذ العمليات المالية والتحويلات المصرفية للأموال الناتجة عن الدخول غير المشروعة والمودعة في هذه البنوك والمؤسسات بغرض تغيير الصفة غير المشروعة للأموال، ووضع صعوبات كبيرة في تعقبها بواسطة السلطات الأمنية، ثم إعادة ضخها في الإقتصاد المعلن الظاهر مرة أخرى في شكل إستثمارات لإقامة المشروعات الإقتصادية في مختلف الأنشطة المعلنة التي تدر أرباحا هائلة، وتوضح بذلك العلاقة الدائرية بين الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال والإقتصاد الظاهر[1].

أسباب إزدهار السوق الموازية[2]: من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تطور هذه السوق بصورة كبيرة وعلى نطاق واسع ما يلي:

أ- حالة السوق الوطنية: إن السوق الجزائرية تتميز بعدة خصائص ولعل أهمها:

- السوق الجزائرية سوق راكدة بمفهوم الإقتصاد الرسمي،
- عدم مرونة العرض (الإنتاج غير مرن)، وفعالية الطلب،
- إحلال التجار الطفيليين محل التجار الحقيقيين،
- عدم توفر المعلومات الكافية حول حالة السوق أي سوق بدون معلومات.

ب- سياسة الأسعار: إن الأسعار المدعمة عادة ما تكون أقل من الأسعار في السوق الموازية، وهذا ما يؤدي إلى ميل قوي للإستهلاك من مختلف السلع والخدمات المنتجة في القطاع غير الرسمي، ويؤدي إلى عدم القدرة على تقديرات المعدل الرسمي لارتفاع الأسعار، وبالتالي تنشط هذه السوق على حساب هامش المشروعية السعرية. إضافة إلى ذلك:

- تغير كبير في المداخيل دون أن يصاحبه زيادة في الأسعار،
- بقاء الأسعار ثابتة لفترات زمنية طويلة لا تسمح بتحقيق التوازن بين الإنتاج والطلب المتزايد،
- وجود طلب ينمو بسرعة أكبر من نمو القيم الإدارية للعرض أي نمو مداخيل لا يرجع أصلها إلى إنتاج السلع والخدمات، فبالنسبة للطلب المتزايد أكبر من العرض يرجع إلى حالتين:

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 448.

- الأسعار الحرة تؤمن التوازن،
- الأسعار الإدارية ثابتة ولا تشكل ميكانيزم لتعديل المداخيل أو الأسواق.

ج- سياسة تسويق المنتجات، يتمثل دور التوزيع في الربط بين الإنتاج والإستهلاك، فهياكل التجارة في الجزائر تتصف بأنها تتماشى مع الدورة الطويلة بوجود عدة وسطاء (المنتج- تاجر الجملة- تاجر نصف الجملة- التجزئة- المستهلك).

إن هذه الدورة أدت إلى عدة مظاهر سلبية ولعل أهمها:

- كثرة المضاربين والوسطاء، وإرتفاع مذهل في الأسعار،
- إرتفاع الأرباح عن الأرباح الصناعية، فمثلا سعر تكلفة سلعة ما= 100 دج ولكن بتعدد الوسطاء تصل المستهلك ب 250 دج وهو عبارة عن أموال تذهب إلى الطفيليين، لم يمارسوا أي نشاط إنتاجي في الإقتصاد الوطني.
- إن القطاع التجاري ساهم بصورة فعالة ومؤثرة في إزدهار السوق الموازية من خلال عمليات البيع عن طريق: المحسوبية، والتفرقة، والبيع في أوقات غير ملائمة تماما للعامل وبالتالي أصبحت هذه المساحات مكانا يغذي هذه السوق،
- الأسعار منخفضة نسبيا بالنسبة للأسعار في القطاع الخاص،
- الإستيراد يتم مباشرة على مستوى المؤسسات العمومية.
- إنخفاض الأجور في بعض القطاعات الإنتاجية، وعدم وجود مراقبة صارمة في هذه المؤسسات، مما دفع بالكثير من العمال إلى التغيب عن العمل لإقتناء هذه السلع وإعادة بيعها بأسعار مضاعفة تحقق له أرباحا إضافية عن الأجر الذي يستحق في المؤسسة،
- نظام التسويق للخضر والفواكه أدى إلى خلق هياكل زائدة في الإقتصاد الوطني " بعض التعاونيات والدواوين"، فأصبحت العلاقة بين الفلاح والمستهلك غير مباشرة، فالفلاح يبيع السلعة مثلا ب 10 دج ليجدها في السوق ب 30 دج، مما يدفعه إلى الهروب عن الفلاحة والتوجه إلى القطاع الموازي.

وبصفة عامة تتمثل الآثار السلبية للإقتصاد الموازي في[1]:

- التأثير السلبي على الدخل القومي الظاهر، نتيجة إستقطاع الأموال المودعة في الخارج من الدخل القومي وخاصة بعد إتمام عمليات غسيل الأموال خارج البلاد، حيث يتم إستثمار الأموال الناتجة في دول أجنبية، وتكون عوائد تلك الإستثمارات في مصلحة تلك الدول ويحرم الإقتصاد القومي الظاهر من الإستفادة منها وهذا ما يحدث غالبا بالنسبة للدول النامية، وهذا ضد تحقيق هدف التشغيل الكامل وهدف زيادة الناتج القومي المعلن،

- زيادة الإستهلاك الكلي ورفع مستوى الأسعار ومعدلات التضخم، وبالتالي نقص معدل الإدخار المحلي الإجمالي، وهذا ما يتعارض مع هدف إستقرار الأسعار،

- ينتج عن الإقتصاد الموازي نوع من عدم الإستقرار الإقتصادي، سوء تخصيص وإستنزاف الموارد، مما يحول دون تحقيق الكفاءة الإقتصادية،

- إنخفاض الإنتاجية على مستوى القطاعات المتأثرة ومن ثم على المستوى القومي، حيث يكون مستوى الإنتاجية أقل مما كان يمكن أن يتحقق، وبالتالي تحقيق معدل زيادة في الدخل القومي الظاهر أقل مما كان بالإمكان تحقيقه، وهذا ضد تحقيق هدف زيادة معدل النمو الإقتصادي المعلن،

- التأثير السلبي على توزيع الدخل من خلال حصول فئات غير منتجة على دخول غير مشروعة، مما يوسع الفجوة بين المستويات العليا والمستويات الدنيا في توزيع الدخل، بل يؤدي إلى قفز فئات لا تستحق على الفئات التي تستحق، إضافة إلى أنه يؤدي إلى تركيز الدخل والثروة في أيدي فئات غير شريفة، ويرسخ في المجتمع القيم السلبية، ويعمق اليأس في نفوس الشرفاء فيتحلل المجتمع ويتعفن من داخله، وهي أخطر الآفات التي تصيب أي مجتمع لأنها الطريق إلى إنهياره داخليا، ويرتبط كل ذلك بإحداث نوع من التوزيع العشوائي للدخل القومي المعلن، وهذا يعمل ضد هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

وكل هذا يؤدي إلى التأثير السلبي على أهداف السياسة الإقتصادية المعلنة، وبالتالي لا يستطيع الإقتصاد الظاهر تحقيق أهدافه المخططة، وقد يقع في نوع من التبعية للقائمين على الإقتصاد الخفي في كثير من توجهاته.

[1] أنظر: عبد الحميد عبد المطلب، (2003): السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص 25.

خلاصة الفصل:

بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة لا يزال القطاع الخاص في الجزائر بعيدا عن لعب الدور المنوط به رغم المبالغ الضخمة التي سخرت للنهوض بهذا القطاع، لأن مساهمته في التنمية الإقتصادية ما زالت دون المستوى المطلوب، بإعتباره قطاع هام من القطاعات الإقتصادية التي يتكون منها الإقتصاد الجزائري، والذي يعول عليه كثيرا في المساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد، والتقليص من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي يعاني منها الإقتصاد مقارنة بما حققه القطاع الخاص في بلدان أخرى.

الخـاتمة

إن التغيرات والتطورات التي حدثت في الساحة الدولية أصبحت تشكل تحديات لإقتصاديات البلدان النامية. حيث بدأت موجة الإنفتاح والتحول نحو إقتصاد السوق الليبرالي بالصعود منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وتسارعت بعد سقوط الإتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي، ولقد تمثل هذا الإتجاه في تخلي العديد من الحكومات عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال العام وتحويله إلى القطاع الخاص، حيث أصبح ينظر إلى العالم على أنه سوق واحدة، وهو بذلك يمثل ويجسد تصورا معتمدا وطموحا لدى شريحة كبيرة من الدول التي كانت تقود وتدافع عن مبادئ الإقتصاد الحر وتعطي للقطاع الخاص دوره الرائد، وإزالتها لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع، وإعتماده كأداة أساسية للتنمية، للإعتقاد بأنه الأكثر كفاءة مقارنة بالقطاع العام في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية الإقتصادية. وهو ما يفرض عليها إيجاد الآليات المناسبة للحد من آثارها السلبية، ولمواكبة التطور الحاصل لجأت العديد من البلدان إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بإنتهاج سياسة الخصخصة، بإعتبارها وسيلة لرفع كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: أدى التحول من إقتصاد يرتكز على تدخل الدولة في كافة الشؤون الإقتصادية إلى إقتصاد السوق الذي يخول مكانة للقطاع الخاص في رسم معالم الإقتصاديات المختلفة والتي أصبح فيها القطاع الخاص مصدرا لتحقيق التنمية الإقتصادية.

– إن إطلاق الملكية الخاصة بما فيها عملية الخصخصة تطرح تساؤلات جوهرية حول تنظيم إقتصاد فعال مبني على أسس قواعد إقتصاد السوق، بحيث أن الفكرة المطروحة اليوم لا تقتصر على طبيعة الملكية عامة أو خاصة، بل تتعداها إلى جوانب أخرى هامة كدور الدولة الإقتصادي، والموقف من الدور الريادي لكل من القطاع العام والخاص، وتوفير البنية المناسبة لعمل قوى السوق، حيث تطور مفهوم الملكية مع تطور الإقتصاد. وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: في سياق العولمة والتغيرات الإقتصادية الدولية يعتبر إقتصاد السوق أي التحول نحو القطاع الخاص نموذجا أفضل لتحقيق التنمية.

في ظل العولمة وما نتج عنها من تغيرات أهمها التحول في دور الدولة الإقتصادي، والتحول نحو القطاع الخاص بعدما فشلت مؤسسات القطاع العام في تحقيق التنمية الإقتصادية المرجوة، ومنه فإن تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي وتبني الخصخصة في ظل إقتصاد السوق يعتبر البديل الوحيد في ظل المشاكل التي

عانت منها إقتصاديات البلدان النامية، فعملية تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص تعد من بين الآليات ذات الأولوية الضرورية والبارزة للإسراع في تطبيق العولمة الإقتصادية. وهو ما يثبت **صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: يمكن الإعتماد على القطاع الخاص في تنويع مصادر الدخل في الجزائر وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية.

– إن التخلي عن مؤسسات القطاع العام لصالح القطاع الخاص لم يحقق الأهداف المرجوة منه سواء على مستوى المداخيل الجبائية أو العمالة. فغالبية مؤسسات القطاع الخاص متمحورة حول النشاطات الحرفية والنشاطات ذات العمالة الصغيرة والمتوسطة والنشاطات الموازية. كما إتضح من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي غياب إستراتيجية تنموية واضحة، مما خلق عدم إستقرار في توجهات سياسات الإنفاق. فبدل من أن توجه الدولة الموارد الكبيرة الناجمة عن إرتفاع أسعار البترول وإستغلالها في إستثمارات منتجة تحميها من الصدمات الخارجية خاصة إنهيار سعر النفط، قامت بإنفاق مبالغ ضخمة على نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز.

إن الآثار السلبية لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية كشفت عجز القطاع الخاص عن المساهمة في تكوين الدخل الوطني، فالقطاع الخاص في الجزائر لم يستطع تحقيق قيمة مضافة تعادل نشاطات القطاع العام في القطاعات التنافسية فغالبية مؤسساته تصنف ضمن الأحجام الصغيرة والمتوسطة. وهذا ما **ينفي الفرضية الثالثة** في المدى القصير.

النتائج: من خلال دراسة موضوع القطاع الخاص تم التوصل إلى بعض النتائج تتمثل فيما يلي:

– أصبح الإنتقال من القطاع العام للقطاع الخاص حقيقة سياسية وإقتصادية، فهو أداة للإندماج في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وهذا راجع للمظاهر السلبية لإنخفاض الكفاءة الإنتاجية وفقدان الثقة في أجهزة المؤسسات العامة في ظل إشراف الإدارة العامة، والتي لم تحقق الأهداف المتوقعة من إنشائها، وما لحق بالعديد منها من تدهور وصل بها إلى حد الإفلاس والإحجام عن ممارسة النشاط الذي قامت من أجله، الأمر الذي أدى إلى أن يرفع إصطلاح التحول إلى القطاع الخاص كرمز للكفاية وزيادة الإنتاج وخلاصا للخزينة العامة من أعباء الدعم المستمر للمؤسسات العامة، بل وكإجراء وقائي لمنع بعض أجهزة المؤسسات العامة الناجمة من التدهور وبتخليصها من جمود وبيروقراطية الإدارة العامة. فظهور القطاع الخاص وتوسيعه جاء نتيجة عدم قيام القطاع العام بدوره كما يجب وإنخفاض أدائه، بالمشاركة في عملية التنمية على كل المستويات، وهي تعتبر من

دوافع وأسباب التحول إلى القطاع الخاص، إضافة إلى أن القطاع العام في البلدان النامية أصبح عاجزا عن توفير إمكانيات أفضل لإدارة المشروع التنموي، كونه لم يتمتع بالإستقلالية والمرونة في معالجة قضايا الإنتاج والتوظيف وإدخال التجديدات العلمية والتكنولوجية وتحديد الأجور ونظام الحوافز والأسعار.

– في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية، والتي تتميز بالتوجه أكثر نحو آليات السوق وفسح المجال أمام القطاع الخاص لأخذ الريادة في تسيير النشاط الإقتصادي، وخاصة بسبب الوضعية الصعبة التي تعاني منها أغلب إقتصاديات الدول النامية، أصبحت هذه الأخيرة مجبرة على الدخول في سلسلة من الإصلاحات بالإنتقال من الملكية العامة للدولة إلى الملكية الخاصة، كحل للإستفادة من إعانات المؤسسات المالية الدولية للخروج من أزماتها، وبحجة أن هذه الأخيرة كفيلة بالوصول بالإقتصاديات إلى معدلات نمو مرتفعة وإلى مستوى معيشي أفضل.

– يعتبر القطاع الخاص الركيزة الأساسية لتحقيق نشاط إقتصادي حقيقي قائم على خلق الثروة، وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بتسريع وتيرة النمو على المدى الطويل، إذ تؤكد مدارس الفكر الإقتصادي على إختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص، وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه، هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي، وذلك إنطلاقا من عملية الإستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق، فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والإبتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية التنمية الإقتصادية.

– من خلال تطور القطاع الخاص في الجزائر يلاحظ أنه لعوامل وإعتبارات عديدة أخذت السلطات الجزائرية على عاتقها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحديد مساراتها، لذا كان من الطبيعي أن يمارس القطاع العام دورا أكبر، حيث أوكلت له مهمة معظم الخدمات الضرورية.

– أصبحت الخصخصة تحتل إهتماما كبيرا في الجزائر، خاصة في ظل الأزمة التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، والتي سببها أنه لا يوجد مصادر بديلة للدخل الوطني تعوض الإنخفاض المتكرر لأسعار البترول، بالرغم من إمتلاك الجزائر لكافة المقومات التي تجعل منها قطبا جذابا لإستثمارات القطاع الخاص سواء المحلي أو حتى الأجنبي.

– إن القوانين الصادرة على مختلف مراحل الإصلاحات الإقتصادية لم تنجح في جذب الإستثمار الخاص بالقدر الكافي، ولا في توجيهها نحو الإستثمار المنتج، إذ إقتصر أغلب وجوده في القطاعات غير المنتجة، ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل البيروقراطية نتيجة التناقض الموجود بين نصوص القوانين وتطبيقها. فمن بين المشاكل التي يعرفها الإقتصاد الجزائري في مجال الإصلاحات الإقتصادية هو ما يتعلق بعدم التناسق والإنسجام فيما يخص التشريعات والقوانين التي تضبط سير الإقتصاد الوطني، وهو ما يتنافى ومفهوم السياسة الإقتصادية التي تفترض أن تكون برامجها وتشريعاتها متكاملة ومتناسقة.

– يتميز الوضع الإقتصادي في الجزائر بالإعتماد الكبير على قطاع المحروقات إنتاجا وتصديرا وجباية، حيث أن تطبيق البرامج الإقتصادية مرهون بحجم إيرادات هذا القطاع، بمعنى أن إنخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات قد يؤدي إلى تأخير أو إلغاء تنفيذ البرامج التنموية. فإنتقال الجزائر إلى إقتصاد السوق لم يغير مكانة البلاد في التقسيم الدولي التقليدي للعمل والقائم على إستغلال الموارد الطبيعية الباطنية.

– الآثار الإيجابية لا تخفي إخفاق البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر في تنويع مصادر الدخل، الذي لا يزال إقتصادا ريعيا مرتكزا على تصدير النفط والغاز، فالنمو المحقق في الجزائر هو نمو توسعي قائم على زيادة عناصر الإنتاج وخفض التكاليف، وليس نموا مكثفا يعتمد على تحسين الإنتاجية وإعتماد تنافسية قائمة على التجديد والإبتكار. فرغم تحسن مؤشرات التنمية في الجزائر إلا أنه تحسن كمي فقط وهو ما يستدعي إصلاح المنظومة التعليمية والصحية في البلاد.

– تعدد القيود الخاصة بإنشاء المؤسسات مثل مشكل العقار وتزايد القطاع غير الرسمي.

– أصبح القطاع الخاص في الجزائر يلعب دورا متناميا من خلال تواجده في كل فروع الأنشطة الإقتصادية بعد أن كان مقتصرا على قطاع الصناعات الغذائية والخدمات. غير أن توزيع المؤسسات الخاصة غير متجانس ما بين مختلف القطاعات، فسياسة الإنفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر مع بداية الإصلاحات الهيكلية أدت إلى إنكماش لبعض قطاعات النشاط والتوسع في قطاعات أخرى على مستوى مؤسسات القطاع الخاص، فمن الواضح أن قطاع الخدمات يستحوذ على أعلى نسبة من المؤسسات خلال الفترة 2006-2016 بحصة تصل إلى أكثر من 50% من مجمل المؤسسات الخاصة، ما يعكس قوة مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة للقطاع الخاص. ويعود التوجه إلى هذا القطاع عموما إلى ما يعود به من أرباح سريعة على أصحابه في ظل نسبة قليلة من المخاطرة، بالإضافة إلى أن هذا النوع من المشاريع لا يحتاج إلى رؤوس أموال

كبيرة أو كثافة في اليد العاملة، مما يجعله الأكثر جاذبية من طرف المستثمرين الجزائريين مقارنة بالمشاريع الأخرى.

متبوعا بتوسع قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم قطاع التجارة، ويرجع ذلك إلى الإهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع في برامج الإنعاش الإقتصادي، حيث تهدف سياسة الدولة إلى تدارك التأخر في المشاريع الحكومية، لا سيما في مجال بناء السكنات العمومية والبنى التحتية، مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، نظرا لضخامة المشاريع المسجلة خلال هذه الفترة.

في حين سجل قطاع الصناعة والفلاحة تدهورا، ففي ظل البيئة غير المحفزة إتجه القطاع الخاص نحو قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة دوليا بشكل أساسي، والصناعة الخفيفة التي تتميز بقوة إسترجاع قصيرة، وكذا القطاع غير الرسمي. أما تدني مساهمة قطاع الصناعة فترجع إلى الإنفتاح الإقتصادي وتنامي وتيرة الإستيراد في ظل تجاهل للتدابير الحمائية، حيث تحول جزء من رأس المال الإنتاجي الذي يفترض أن يكون صناعيا أو فلاحيا، إلى رأس مال تجاري.

– رغم إنخفاض معدلات البطالة إلا أن التشغيل يتصف بهشاشة مناصب العمل المستحدثة، حيث يسيطر القطاع غير الرسمي على نسبة معتبرة من العمالة، والذي يتصف بعدم إستقرار العمل وغياب الحماية الإجتماعية.

– القطاع الخاص غير قادر لوحده على تحقيق التنمية الإقتصادية، بل لا بد من أن يرافقه القطاع العام من أجل توجيهه. فقطاع المحروقات وما له من دور هام، يعتبر ثروة زائلة، والجزائر في هذا الوضع مطالبة بالإهتمام بجدية بقطاعات إنتاجية أخرى لا سيما القطاع الزراعي، الصناعات الغذائية، الصناعات التحويلية، قطاع السياحة، وتنميتها وإعطائها الإهتمام اللازم بالوسائل القانونية، المالية والمادية، عن طريق توجيه ودعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي إلى هذه القطاعات حتى تتطور، وتصبح قوية وكفيلة بتعويض قطاع المحروقات.

الإقتراحات:

– إن التزود بالمرونة والكفاءة في التسيير شأنه أن يساهم في تطوير إستجابة المؤسسة والتفاعل مع مختلف التغيرات وبصفة سريعة. مع الرفع من الكفاءة الإنتاجية لإقتصادياتها وتطوير جودة المنتجات والتقليل من التكاليف لمواجهة المنافسة في الداخل والتمكن من النفاذ للأسواق الخارجية.

– توفير مناخ مناسب للإستثمار، وتوفير مختلف البنى التحتية، والإهتمام بإشراك الريف والمناطق النائية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تشجيع دور القطاع الخاص وتفعيل الإقتصاد الوطني خارج المحروقات، سواء المحلي أو الأجنبي.

– محاربة الفساد بكل أشكاله والصرامة في تنفيذ العقوبات، وتبني برامج ووسائل الرقابة، وتطهير السوق خاصة فيما يتعلق بالإقتصاد الموازي. ينبغي تجسيد المبادئ الإسلامية– المتعلقة بإحترام الوقت ومحاربة الرشوة والفساد وتقديس العمل وعدم الإسراف، في الحياة الإقتصادية.

– ضرورة توفير المساعدة المالية والفنية وغيرها، لتمكين أصحاب المشاريع الخاصة من الدخول في العمل الحر وإنشاء مؤسساتهم الخاصة وبالتالي تدعيم النسيج المؤسساتي في الجزائر.

– ضمان تحقيق المساواة بين كافة المتعاملين الإقتصاديين (المنافسة).

– إن الإهتمام بالعنصر البشري بإعتباره رأسمال ضروري للتنمية، وذلك بتوفير الرعاية الصحية اللازمة وتكوين أفراد ذو كفاءات علمية ومهنية، يسمح بمساهمتهم الفعالة في تجسيد البرامج التنموية، لأن مستوى تكوين الأفراد يعد مؤشرا رئيسيا حول تنافسية الإقتصاديات والمؤسسات.

آفاق البحث: يمكن الإعتماد على موضوع الدراسة وإستخراج مواضيع أخرى يمكن التركيز عليها في إعداد بحوث أخرى منها:

– دور القطاع الخاص في ظل تفشي ظاهرة الفساد،

– كيف يمكن لمؤسسات القطاع الخاص أن تصنع مزايا تنافسية في القطاع السياحي، بإعتباره أحد الحلول للخروج من أزمة تنويع مصادر الدخل، نظرا لتوفر كل المقومات الضرورية للتطوير هذا القطاع.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أبو حرب عثمان، (2008): الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- أبو عامرية فالح: (2008): الخصخصة وتأثيراتها الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3- إرشيد محمود عبد الكريم، (2011): النظريات الإقتصادية المؤثرة في النشاط الإقتصادي وضوابطها في السوق الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن.

4- الأبرش محمد رياض، نبيل مرزوق، (1999): الخصخصة آفاقها وأبعادها، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.

5- الإمامي صباح قاسم والفياض عباس كاظم جياد، (2015): الخصخصة وتأثيراتها على الإقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

6- البيلاوي حازم، (2000): النظام الإقتصادي الدولي المعاصر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

7- البوعيشي أمال السنوسي، (2015): الخصخصة وآثارها الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن.

8- التريكي هيفاء عبد الرحمان ياسين، (2010): آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن.

9- الجاسم كاظم عبادي، (2015): جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

10- الحمش منير، (2003): الإصلاح الإقتصادي بين أوهام الليبيرالية الإقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.

11- الدليمي جمال داود سليمان، (2015): التنمية الإقتصادية نظريات وتجارب، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

12- الربيعي عبده محمد فاضل، (2004): الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.

13- الزبيدي حسن لطيف كاظم، (2002): العولمة ومستقبل الدور الإقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات.

14- السروجي خالد محمد عبد العال، (2010): الآثار التوظيفية لسياسات الإصلاح الإقتصادي، دار الكتاب القانوني، الإسكندرية.

15- السريتي السيد محمد أحمد، محمد عزت محمد غزلان، (2012): التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

16- السيسي صلاح الدين حسن، (2014): التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية النظريات والسياسات، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

17- الشحات أحمد يوسف، (2001): الخصخصة والكفاءة الإقتصادية- دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة.

18- الصدر محمد باقر: (1980): اقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

19- الصمادي عدنان أحمد: (2015): المدخل إلى النظام الإقتصادي في الإسلام، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

20- الطريقي عبد الله بن عبد المحسن، (2009): الإقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

21- العزيري محمد رامز عبد الفتاح، (2003): مبادئ النظام الإقتصادي في الإسلام ومميزاته، دار جهينة، عمان، الأردن.

22- العشماوي شكري رجب، (2006-2007): الخصخصة إتحاد العاملين المساهمين مفاهيم- تجارب دولية وعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

23- العيسوي إبراهيم، (1992): تحرير الإقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

24- الفاعوري رفعت عبد الحليم، (2004): تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

25- الكفري مصطفى العبد الله، (2008): عولمة الإقتصاد والتحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية، إتحاد الكتاب العرب، دمشق.

26- المعموري عبد علي كاظم، (2012): تاريخ الأفكار الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

27- المنذري سليمان، (2004): السوق الأوروبية المشتركة في عصر العولمة"، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

28- المليجي إبراهيم عبد الهادي، والسيد السيد عبد العزيز عطية، (2016): برامج التغيير الهيكلي والإصلاح الإقتصادي رؤية نقدية تحليلية لتجارب الخصخصة محليا وعالميا، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي.

29- النباتي سهيلة فريد، (2015): التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن.

30- أوعيل نعيمة، (2016): واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

31- بن سمينة عزيزة بنت عمارة، (2014): الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن.

32- بن شهرة مدني، (2009): الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

33- جاري محمد الصغير، (2010): إقتصاد عمومي مبادئ ومناهج في تخصيص الموارد، m.s.d edition، الجزائر.

34- جلال الدين أدهم إبراهيم، (2014): سياسات الإصلاح في ضوء أهداف الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة.

35- حمزة حسن كريم، (2011): العولمة المالية والنمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن.

36- خبابة عبد الله، (2015): آثار العولمة الإقتصادية في ضوء السياسة السعرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

37- خبازي فاطمة الزهراء، (2013): النظام النقدي الدولي (المنافسة-أورو- دولار)، اليازوري، عمان، الأردن.

38- داودي الطيب، (2008): الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

39- زاهر محمد عبد الرحيم، (2011): إدارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن.

40- زبيري رمضان، (2013): العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

41- زكي رمزي، (1989): الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

42- ساكر محمد العربي، (2006): محاضرات في الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

43- سلامة موسى، (2012): الإشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

44- سيار الجميل، (1997): العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان.

45- صبح محمد، (1999): الخصخصة: المشكلات والحلول، الطبعة 2، البيان للطباعة والنشر، مصر.

46- صويلح أحمد محسن، (2015): تاريخ إقتصادي، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن

47- ضياء مجيد، (2005): الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

48- طلبة مختار عبد الحكيم، (2007): مقدمة في المشكلة الإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

49- عبد الحميد عبد المطلب، (2002-2003): العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.

50- عبد الحميد عبد المطلب، (2003): السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

51- عبد الحميد عبد المطلب، (2008-2009): المنظور الإستراتيجي للتحولات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية.

52- عبد المجيد محمد توفيق، (2013): العولمة والتكتلات الإقتصادية (إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي.

53- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، (2000): إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

54- فيليسيات شالاي، ترجمة صفوت كنعان، (1973): تاريخ الملكية، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.

55- قابل محمد صفوت، (2006): تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، الطبعة الثانية، دار الحكمة للنشر، القاهرة.

56- قادر أحمد حسن صالح، (2013): ظاهرة العولمة الإقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن.

57- قادري محمد الطاهر، (2013): التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت.

- مجيد مسعود (1987): علاقات الإنتاج والإعتماد على الذات في الوطن العربي، دار الشباب، الكويت.

58- محارب عبد العزيز قاسم، (2016): الإقتصاد الإسلامي علما وعملا، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث.

59- محمد توفيق عبد المجيد، (2013): العولمة والتكتلات الإقتصادية (إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي.

60- محمد عمر مصطفى، (2014): الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

61- مسعد محي محمد، (2004): دور الدولة في ظل العولمة، ط 1، مركز الإسكندرية للكتاب.

62- نصار علي، (1991): الدولة ودورها في النشاط الإقتصادي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الرازي، بيروت، لبنان.

63- هوشيار معروف: (2006)، تحليل الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع.

64- يونس عدنان حسين، (2011): التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الإقتصادي، تجارب عربية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن.

الأطروحات:

1- أحمد سليمة غدير، (2017): متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر- دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة- الوادي- غرداية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

2- بوخالفة علي، (2014-2015): إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

3- بوزيدي قدور، (1999): التكامل الإقتصادي العربي، أطروحه دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر.

4- بوهديل سليم، (2016-2017): إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية -آفاق 2025-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر.

5- بن سمينة دلال، (2012-2013): تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

6- حفيظ فطيمة، (2011/2010): الإصلاحات الإقتصادية وإشكالية النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة.

7- دراوسي مسعود، (2005-2006): السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

8 - زوزي محمد، (2009-2010): تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر- دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

9- ساسي فطيمة، (2014-2015): أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

10- سحنوني عائشة: (2016-2017): الإعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

11- سعداوي موسى، (2006-2007): دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

12- شريط عابد، (2003-2004): دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو-متوسطية- حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

13- صلاح محمد، (2014-2015): دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الإستثمار في البنى التحتية للإقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية- حالة بعض إقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في نقود وبنوك غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

14- عقبة نصيرة، (2014-2015): فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

15- علالي مخطار، (2014-2015): آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

16- غرداين عبد الواحد، (2012-2013): خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران.

17- فضيل رابح، (2004): التكامل الإقتصادي الأورو-مغاربي بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

18- منصري نجاح، (2014-2015): أثر إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

المجلات والدوريات

1- الحبيتري نبيلة وبراينيس عبد القادر، (2016): دور مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية للجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر، جامعة مستغانم، الجزائر.

2- آيت عيسى عيسى، (2009): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- آفاق وقيود، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

3- الجوزي جميلة، (2010): العولمة الإقتصادية والمخاطر التي تهدد مستقبلها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 01، مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 3.

4- الجوزي جميلة، ودحماني سامية، (2015): دور إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في إتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 06، مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 03.

5- الداوي الشيخ، (2009): الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق.

6- العام رشيدة، (2006): الحرية الفردية في المذهب الإشتراكي والإجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

7- العربي محمد عبد الله، (1964): الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام، مجلة دراسات في الإسلام، العدد 34، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

8- العياري الشاذلي، (1993): العرب والنظام العالمي الجديد، مجلة الشؤون العربية، العدد 74، القاهرة.

9- بريش عبد القادر، بغداوي جميلة، (2016): تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الإنفتاح التجاري، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

10- بلغنو سمية، (2012): واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد العاشر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

11- بوفليح نبيل، (2012): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2004-2010، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

12- بن عبد العزيز سفيان، (2013): دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء ربيع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

13- تيجاني بالرقي، (2013): تقييم آثار البرامج الإستثمارية على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2011/2001)- دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، سطيف، الجزائر.

14- زيدان محمد، (2007): الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

15- زيرمي نعيمة، (2016): التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للإستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 5، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

16- صالحي صالح، (2004): أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

17- صديقي ملكية وبوكروح بهية، (2016): العولمة المالية والإستقرار المالي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 07، مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 3.

18- عايشي كمال، (2006): دراسة لواقع الإستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر وإتجاهاتها في ظل الإصلاحات الإقتصادية الحالية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 14، جوان، جامعة باتنة، الجزائر.

19- عباس سحر، إيمان عبد الكاظم جبار، (2009): تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 12، جامعة الكوفة.

20- عماري عمار، (2001): الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

21- علاوي محمد لحسن، (2009-2010): الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر.

22- مبارك شيماء، (2016): إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 26، سبتمبر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

23- مفتاح صالح، (2002): العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جوان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

24- مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة، (2009-2010): دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر.

25- لطرش ذهبية، (2015): واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف.

26- هاشم حنان عبد الخضر، (2006): الإجراءات التطبيقية لبرامج التصحيح الإقتصادي وإنعكاساتها على الإقتصادات النامية، القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 8، العدد 2، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، الكوفة.

27- يحي سعاد، (2017): مخاطر عولمة الأسواق المالية- دراسة حالة سوق المال الكويتي (1997-2016)، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 22، ديسمبر، جامعة بسكرة.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- بلالي أحمد، (2006): خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية (الأسباب، الميكانيزمات والتحديات)، ملتقى دولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م.

2- بودخدخ كريم، وبودخدخ مسعود، (2011): رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، ملتقى دولي: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، 20 -21 نوفمبر 2011، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر.

3- بورغدة حسين، قصاص الطيب، (2006): الخوصصة مفتاح الدخول إلى إقتصاد السوق في الجزائر، ملتقى دولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م.

4- بوزيان عثمان، (2006): قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، متطلبات التكيف وآليات التأهيل، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

5- بوسعدة سعيدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، (2006): أساليب وضوابط الخوصصة في الجزائر، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م.

6- بوهزة محمد، (2006): الإصلاحات في المؤسسة العمومية الجزائرية: بين الطموح والواقع، ملتقى دولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م.

7- بن دية يمينة، (2013): دراسة تقييمية للبرامج الإستثمارية العامة وأثرها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركيبها القطاعي ونمو قيمها المضافة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي وتزايد قدراتها التوظيفية للعمالة، ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف.

8- جاري فاتح وبوكار عبد العزيز، (2017): هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 6-7 ديسمبر، جامعة الوادي، الجزائر.

9- جدو سامية، (2013): تشخيص واقع منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف.

10- خوني رابح، حساني رقية، (2006): االخوصصة كآلية تحول إلى إقتصاد السوق، الملتقى الدولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م.

11- شريفي سارة وحداد محمد، (2017): تقييم آليات ووسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 6-7 ديسمبر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

12- صالحي صالح، (2001): الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ملتقى دولي: تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركة الإقتصادية العالمية، 29-30 أكتوبر 2001، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

13- صالحي صالح، (2006): دور الدولة في الحياة الإقتصادية، الملتقى الدولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م.

14- عبد اللطيف مصطفى، وبن سانية عبد الرحمان، (2011): إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الإقتصاد الإسلامي، ملتقى دولي: الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري، جامعة غرداية الجزائر.

15- عثماني أنيسة، وبوحصان لامية، (2013): دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الإقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، 11-12 مارس، جامعة سطيف.

16- عبد الله علي، مسعود كسري، (2006): الخوصصة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية، الملتقى الدولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م.

17- علوي إسماعيل ومباح عادل، (2011): الحرية الإقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من المنظور الإسلامي، ملتقى دولي: الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية الجزائر، 23-24 فيفري.

18- غرداين حسام، حفوظة الأمير عبد القادر، شبورو سليم، (2017): آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 6-7 ديسمبر، جامعة الوادي، الجزائر.

19- قصاب سعدية، (2013): كفاءة النفقات العمومية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية سياسة التشغيل، ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف.

20- لحول سامية، حناشي راوية، (2013): تنمية السياحة في الجزائر وإستدامتها ضمن برنامج الإستثمارات العامة (2014/2010)، ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية وإنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، 11-12 مارس، جامعة سطيف.

21- مداحي محمد وعزوز أحمد، (2017): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 6-7 ديسمبر، جامعة الوادي، الجزائر.

22- مرداوي كمال، (2006): الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م.

23- مفتاح صالح، (2006): الخوصصة: أسبابها، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ملتقى دولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، 03-05 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي شم ف م.

24 - منصور منال، (2011): تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي في الإسلام، ملتقى دولي: الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري، جامعة غرداية الجزائر.

التقارير:

- التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، تقرير 2010.
- التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، تقرير 2015.
- التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، تقرير 2016.

المواقع الإلكترونية:

- بن عومر سنوسي وبودية مراد محمد جميل، (2014)، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل.
file:///C:/Users/s/Downloads/7c8253fb222c5618700863dc216533ad.pdf
- الربيعي فلاح خلف، (2008): التكتلات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، الحوار المتمدن، العدد 2310، على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574
- مساهل ساسية، (2009): المراجعات الفكرية للنظريات الإقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الإقتصادية، ملتقى دولي الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر، جامعة سطيف، على الوقع:
http://www.univ-ecosetif.com/seminars/financialcrisis/32.pdf
- معطيات البنك الدولي: data.albankaldawli.org
- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages
،https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9806

المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages

1. Abdeladim Leila, (1998) : les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie), étude juridique, les éditions internationales, Alger.
2. Amand Bizaguet, (1988) : le secteur public et les privatisations, Que sais- je?, paris, p 27.
3. Calard Daniel, (1995) : la conférence de Barcelone et partenariat euro-méditerranéen, (politique étranger), paris
4. De Brunchoff Suzanne, (1981): état et capital: recherches sur la politique économique, François Maspero, paris.
5. F.Teulon, (1997) : Les marchés de capitaux, Ed, Seuil, Paris.
6. Hammouda Nacer Eddine, Lassassi Moundir, (2011): "Essai statistique sur le potentiel entrepreneurial en Algérie" In entrepreneurs magrébins, terrain en développement, sous la direction de Deneuil pierre-noël et Madoui Mohamed, paris : Ed. Karthala.
7. Igmat Arazki, (1990) : La crise de l'endettement des pays en développement 82-90, ENAP, Alger.
8. Lefebvre Henri, (1976) : De l'Etat/2. Théorie marxiste de l'Etat de Hegel à Mao, union générale d'éditions, paris

9. M'Hamsadji-Bouzidi Nachida, (1998) : 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ENAG éditions, Alger.
10. Michel Rainelli, (1993) : le GATT, édition la découverte, Paris.
11. Mucchelli jean louis, (1994) : relations économiques internationales, édition hachette, paris, France.
12. Musette Mohamed Saib, Charmes Jacques, (2006) : Informalisation des économies maghrébines, Volume 1, CREAD, Alger.
13. Nguyen Van Chan, Bruno Ponson et George Hirasch, (1999) : Partenariats d'entreprise et mondialisation, Karthala-AUF, Paris.
14. Rezig Abdelouaheb, (2006) : Algérie, Brésil, Corée du sud, Trois expériences de développement, OPU, Alger.
15. Sachwald Frédérique, et Perrin Serge, (2003) : Multinationales et développement le rôle des politiques nationales, Ed Magellan et Cie, Paris.

Les thèses

1. Athmane cheriert, (2007) : Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l'Algérie, thèse de doctorat, non publié, université Mentouri, Constantine.
2. Badri Abdelmadjid, (2014-2015) : PME Territoriaux et développement régionale en Algérie-Défis et perspectives- Etude territoire- Ouest Algérie-, Thèse de doctorat non publié en sciences économiques, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie.

Séminaires, colloques :

1. Djemai Sabrina, (2013): Les PME exportatrices : Croissance économique hors hydrocarbures, Colloque international: Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, 11-12 mars 2013, université Sétif.
2. Kadi Mohamed, (2013) : Relation entre PME et emploi en Algérie : quelle réalité ?, Colloque international: Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, 11-12 mars 2013, université Sétif.
3. Khelif Omar, (2004) : Economie algérienne : Politique de privatisation, in colloque CREAD sur l'emploi, Alger.
4. Seddiki Malika, (2013) : investissement publics et gouvernance en Algérie : quelle relation? Colloque international: Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, 11-12 mars 2013, université Sétif.

Revues et périodiques :

1. Benyahia-Taibi Ghalia, Amari Salah Eddine Sofiane, (2009) : Les PME algériennes dans l'ère de la mondialisation : étude de cas des PME de la région oranaise, Les Cahiers du CREAD, n°90.
2. Boumoula Samir, Bakli Mustapha, Mira de Bejaia, (2015) : Le développement durable local en Algérie: repenser les outils de pilotage de l'action publique, Revue nouvelle économie, vol 02, N° 13, université de Khemis Miliana, Algérie.
3. Chadlia Amel, (2014) : Performance des entreprises publiques algériennes, Algerian Business Performance Review, N 06, university Kasdi Merbah Ouargla.
4. Chakib Cherif, (2002) : Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie, revue science humaines, N 18, Décembre, Université Mentouri, Constantine, Algérie.
5. Derras Omar, (1997): Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne, Insaniyat, N 1, printemps, CRASC, Oran, Algérie.
6. Kadi Mohamed, (2017): Quelle place pour la PME algérienne dans le processus du développement économique?, Revue des sciences économiques, de gestion et de commerce, Vol 10, N 18.
7. Saidi Yahia, (2013): La petite et moyenne entreprise (PME) comme moteur de création de l'emploi en Algérie, Revue des sciences économiques, de gestion et de commerce, Vol 2, N 28.
8. Sekiou Anwar, Bouhala Amine, Bouzidi Narimane, (2017) : Entrepreneuriat En Algérie Réalité et Perspective "Cas de Tlemcen", Finance and Business Economies Review.
9. Verdine Hubert, (1997) : Mondialisation et pensée unique, « In la méditerranée à l'heure de la mondialisation », cahiers de la fondation abderrahim, N 27, p 17.
10. Yujiro Hayami, (2003) : From the Washington consensus to the post-Washington consensus: Retrospect and prospect, Asian development review, vol.20, N°2, Asian Development Bank.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): الأدوات المالية الجديدة[1]

– **الخيارات:** إن خيار الشراء أو البيع يمنح البائع الحق في شراء أو بيع الأسهم في أوراق معينة بسعر محدد خلال وقت محدد مقابل هامش، فيكون فيها تنفيذ العقد إختياريا من قبل المشتري، أي يمنح للمستثمر حق بيع أو شراء عدد من الأسهم والسندات والعملات إلى طرف آخر بسعر محدد مقدما، وقد ينص على تنفيذ الإتفاق في تاريخ أو خلال فترة معينة.

– **العقود المستقبلية:** هي عقود قانونية ملزمة تنص على أن التبادل يكون في المستقبل للأصول المالية (الأسهم، السندات) بين بائع ومشتري، وتنص على أن يسلم البائع الأصل في وقت محدد مقابل مبلغ محدد من المشتري يتفق عليه أثناء التعاقد، وبالتالي فهذه السوق هي سوق عقود مستقبلية للأسهم والسندات، ولكن من خلال إتفاقيات يتم تنفيذها لاحقا. تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية محددة من أحد الأدوات المالية المعينة بذاتها بسعر محدد في وقت محدد وقت إبرام العقد.

– **المقايضات (المبادلات):** وهي إتفاق بين طرفين أو أكثر على تبادل تدفقات نقدية في تاريخ معين، وهي المبادلات التي يتبادل طرفاها مدفوعات الفائدة الخاصة بكل منهما والمحسوبة بناء على معدلات الفائدة الثابتة أو المتغيرة أو يكون التبادل لمدفوعات خدمة الدين بكل منهما والمقومة بعملات مختلفة. وهذه التقنية تمكن المدينين من تغيير العملة المقوم بها الدين أو طريقة سداد مدفوعات خدمة هذا الدين أو طريقة حساب معدل الفائدة عليه. كما تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس، أي بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخي إستحقاقهما مختلفين وتفصل بينهما فترة زمنية. وقد قام بنك المدفوعات الدولية بإحصائيات لسوق المشتقات المالية في 26 دولة فقدرت بحوالي 47.5 تريليون دولار أمريكي في سنة 1995 منها 56% في شكل عقود مشتقات مالية مرتبطة بأسعار الفائدة، بينما 42% كانت في شكل مشتقات مالية مرتبطة بأسعار صرف العملات.

[1] مفتاح صالح: مرجع سبق ذكره، ص 210.

ملحق رقم (2): جولات الجات

الجولة	النتائج
جولة جنيف أفريل 1947	– تم فيها ولادة الجات بتوقيع 23 دولة في 1947/10/30 في قصر الأمم بجنيف. – تركزت المباحثات على تخفيض التعريفة والإلتزام بعدم زيادة الموجود منها أصلا. – في عام 1948 باشرت الجات أعمالها، وعقد الاجتماع الأول لأعضائها في هافانا. – غطت الإتفاقية خمس التجارة العالمي، وبلغت قيمة التجارة 10 مليون دولار أمريكي.
جولة آنسي "فرنسا" أفريل 1949	– إنضمت عشر دول جديدة بعد أن ظهرت لها الفرص التي تتاح من خلال تحرير التجارة، وبخاصة بعد إستقرار الأوضاع بعد الحرب. – جرى الإتفاق على تخفيضات للتعريفة الجمركية شملت 5000 سلعة.
جولة توركاي "إنجلترا" 1951–1950	– إنضمت ألمانيا إلى جانب ثلاث دول أخرى. – غطت الإتفاقية 80% من التجارة العالمية. – تبادل الأعضاء 8700 إمتياز تجاري. – 25% تخفيض جمركي عما كانت عليه عام 1948.
جولة جنيف 1956–1955	– تم إقرار تخفيضات للتعريفة الجمركية بقيمة 1.3 تريليون دولار بالأسعار الجارية. – بلغت قيمة التجارة 2.5 بليون دولار.
جولة ديلون 1962–1960	– سميت ديلون نسبة إلى دوغلاس ديلون نائب السكرتير العام الأمريكي الذي إقترح عقد هذه المفاوضات. – شارك فيها عدد كبير من الدول بلغ 62 دولة. تضمنت المباحثات مع الإتحاد الأوروبي لتحقيق إعادة تنظيم التعريفات،

	وتضمنت إقرار إعفاءات للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. – شهدت تحقيق المزيد من التخفيضات شملت 4000 سلعة. – بلغت قيمة التجارة 4.9 بليون دولار.
جولة كينيدي 1967-1964	– جرى فيها تخفيض عدد من التعريفات الجمركية الصناعية إلى النصف بإقرار 50 دولة. – الاتفاق على تدابير مكافحة الإغراق. – 35% تخفيض للتعريفات على ما يزيد 6000 سلعة. – بلغت قيمة التجارة 40 بليون دولار.
جولة طوكيو 1979-1973	– شاركت فيها 102 دولة. – 38% معدل التخفيضات على المنتجات الزراعية. – 34% تخفيض جمركي على البضائع الصناعية. – تم بحث مدى كفاءة الإجراءات الوقائية وتقييد الإعانات والحواجز التكنيكية، وإجراءات مكافحة الإغراق. – وضع أسس قانونية ثابتة ضمن الجات بالنسبة للتجارة والدول العالم الثالث. – إتفاق للحد من القيود غير التعريفية. – منح إمتيازات تعريفية، وغير تعريفية للمنتجات الإستوائية. – تخفيض متوسط التعريفة على السلع المصنعة في الأسواق السبع الكبرى من 7% إلى 4.7%.
أورغواي 1986	– إنشاء منظمة التجارة العالمية. تخفيضات كبرى في الرسوم الجمركية بحوالي 40%، ووسعت في مجال التفاوض في الدعم الزراعي وإتفاقية المنسوجات والملابس وحقوق الملكلية الفكرية وغيرها.

المصدر: الزبيدي حسن لطيف كاظم: مرجع سبق ذكره، ص 169.

ملحق رقم (3)[1]: مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض 90-10

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: لقد كانت القرارات النقدية في نظام التخطيط المركزي للإقتصاد تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، غير أن هذا الوضع ألغي بعد ما تم إسناد إتخاذ القرارات النقدية للسلطة النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها. ويهدف هذا المبدأ إلى:

- ✓ إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي،
- ✓ إستعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية، وتوحيد إستعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة،
- ✓ تحريك السوق النقدية وتنشيطها وأخذ السياسة النقدية لمكانها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي،
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك،
- ✓ إيجاد الوضع الملائم لمنح القروض، والذي يقوم على شروط تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: حيث وفقا لهذا المبدأ فإن الخزينة حرة في تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركز، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية،
- ✓ تقليص ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي، والقيان بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها،
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال،
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: حيث لم تصبح الخزينة مسؤولة عن منح القروض لتمويل الإستثمارات العمومية بإستثناء تلك الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وأصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض وهذا لتحقيق ما يلي:

- ✓ إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية والتي على رأسها منح القروض،

---

[1] زقرير عادل، (2014-2015): أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 210.

- ✓ تقليص إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد،
- ✓ أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية بل يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: حيث كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة، فألغى قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت مجلس النقد والقرض بهدف ضمان تحقيق ما يلي:

- ✓ إنسجام السياسة النقدية،
- ✓ تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النقدية،
- ✓ التحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

5- وضع نظام بنكي على مستويين: حيث يعني هذا المبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وهكذا يتسنى للبنك المركزي القيام بوظائفه بوصفه بنك البنوك.

6- إصلاح السياسة النقدية: حيث لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية في الجزائر قبل صدور القانون رقم 90-10، لكونها إشتملت على تناقضات منها:

- ✓ تداول نقدي كبير خارج الجهاز المصرفي،
- ✓ ضعف في تعبئة الإدخار،
- ✓ عجز هيكلي في سيولة الجهاز المصرفي،
- ✓ عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري.

ملحق رقم (4): الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB
2000	54,79
2001	54,74
2002	56,76
2003	67,86
2004	85,33
2005	103,2
2006	117,03
2007	134,98
2008	171
2009	137,21
2010	161,21
2011	200,02
2012	209,06
2013	209,75
2014	213,81
2015	165,87
2016	159,05

ملحق رقم (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	3,82
2001	3,01
2002	5,61
2003	7,2
2004	4,3
2005	5,91
2006	1,68
2007	3,37
2008	2,36
2009	1,63
2010	3,63
2011	2,89
2012	3,37
2013	2,77
2014	3,79
2015	3,76
2016	3,3

المصدر: موقع البنك الدولي

ملحق رقم (6): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (2000-2016)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع العام	50.7	52.5	53.5	57.3	57.3	57.3	58.8	45.4	48.8	51.7	48.5	43.4	40.6	33.2	32.2
القطاع الخاص	49.3	47.5	46.5	42.7	42.7	42.7	41.2	54.6	51.2	48.3	51.5	56.6	59.4	66.8	67.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons.

ملحق رقم (7): تطور عدد السياح الوافدين لدول شمال إفريقيا (2005-2014) الوحدة 1000 سائح

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1.443	1.638	1.743	1.771	1.912	2.070	2.395	2.634	2.733	2.868
تونس	6.378	6.550	6.762	7.049	6.901	6.902	4.782	5.950	6.269	6.069
المغرب	5.843	6.558	7.408	7.879	8.341	9.288	9.342	9.375	10.046	10.282
مصر	8.244	8.646	10.610	12.296	11.914	14.051	9.497	11.196	9.174	9.628
د.ش. إفريقيا	**21.908**	**23.392**	**26.523**	**28.995**	**29.068**	**32.311**	**26.016**	**29.155**	**28.222**	**28.847**
الدول العربية	61.523	68.132	77.454	89.456	87.279	100.280	88.127	90.418	89.257	94.076
العالم	**803.9**	**852.6**	**904.40**	**919.60**	**880.30**	**949**	**995**	**1035**	**1087**	**1133**

المصدر: زيان بروجة علي، (2016): تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس) خلال الفترة (2007-2015)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 145.

ملحق رقم (8): توزيع العمالة بين القطاع العام والخاص 2006-2016 (الوحدة: بالآلاف)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	2746	2987	3149	3235	3346	3843	4354	4440	4100	4455	4355	4153
القطاع الخاص	6123	5607	5996	6238	6390	5756	5816	6349	6139	6139	6490	6616

Source : Activité, Emploi & Chômage en avril 2017, N° 785, Office National des Statistiques, p12, consulté le 29/12/2017 sur le site électronique: http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20Avril%202017.pdf

ملحق رقم (9):

المجلس الوطني للإستثمار: هو هيئة رئيسية لمجموعة المؤسسات المكلفة بترقية الإستثمار وتنظيمه وسيره، يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته ويتشكل من: الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الإستثمار، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة. يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة لأشهر، ويمكن إستدعاؤه عند الحاجة من طرف رئيسه، أو بطلب من أحد أعضائه، وهو مكلف بالمهام التالية:

- ✓ إقتراح إستراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياته،
- ✓ دراسة البرنامج الوطني لترقية الإستثمار المسنود إليه، وتحديد الأهداف في مجال تطوير الإستثمار،
- ✓ إقتراح مواءمة التدابير التحفيزية للإستثمار ومع التطورات الملحوظة،
- ✓ دراسة كل إقتراح لتأسيس مزايا جديدة، وكذا تعديل المزايا الجديدة،
- ✓ دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافقة عليها،
- ✓ الفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي،
- ✓ تقييم القروض الضرورية لتطبيق البرنامج الوطني لترقية الإستثمار،
- ✓ ضبط قائمة النفقات التي يمكن إقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الإستثمار وترقيته،
- ✓ إقتراح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الإستثمار وتشجيعه.

الشباك الموحد: هو تابع للوكالة يضم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالإستثمارات، والتي توفر الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق هذه الإستثمارات، حيث يتأكد الشباك الوحيد بالإتصال مع الإدارات والهيئات المعنية من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية، وهو يجمع ضمنهم الممثلين المحليين للوكالة نفسها، وبالأخص ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب، الجمارك، التعمير، تهيئة الإقليم والبيئة، العمل، الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للإستثمار. ويكلف ممثلو الإدارات والهيئات الممثلة في الشباك الوحيد بإستلام الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الإستثمار، إضافة إلى التدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم وهيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون.